حِوَارٌ حَوْلَ حُكْمِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ فِيهِ قَبْرٌ
(النُّسخةُ 1.89 - الجُزءُ الرابِعُ)

جَمعُ وتَرتِيبُ
أَبِي ذَرٍّ التَّوحِيدِيِّ
AbuDharrAlTawhidi@protonmail.com

تَتِمَّةُ المسألة الثامنة والعشرين

(17)وقالَ الشيخُ عبدُالله الغليفي -أيضا- في كِتابِه (العذر بالجهل، أسماء وأحكام): المرجئةُ المعاصرة أدعياء السلفية القائلون بأن {الإيمان اعتقاد وقول وعمل، والأعمال شرط كمال [بخلاف أهل السنة والجماعة القائلين بأن الإيمان اعتقاد وقول وعمل، والعمل ركن فيه]}، ويقولون أن {الكفر كفران كفر اعتقاد مخرج من الملة، وكفر عمل غير مخرج من الملة}، ويقولون أن {الكفر محصور في الاعتقاد والجحود والاستحلال، ومقيد بالعلم وقصد الكفر [أي بالعلم بأن هذا كفر، ثم قَصْدِ هذا الكفرِ]}، ويقولون أن {الكفر لا يقع بالقول ولا بالعمل ولا بالشك ولا بالترك [قال الشيخُ هيثم فهيم أحمد مجاهد (أستاذ العقيدة المساعد بجامعة أم القرى) في (المدخل لدراسة العقيدة): والتَّرْكُ المُكَفِّرُ، إمَّا تَرْكُ التَّوحِيدِ، أو تَرْكُ الانقيادِ بالعَمَلِ، أو تَرْكُ الحُكْمِ بما أَنْزَلَ اللهُ، أو تَرْكُ الصَّلاةِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ هيثم-: وتارِكُ أعمالِ

الجَوارِحِ بالكُلِّيَّةِ -مع القُدرَةِ والتَّمَكُّنِ وعَدَمِ العَجْزِ- كـافِرٌ وليس بمُسلِمٍ لأنَّه مُعرِضٌ عنِ العَمَلِ مُتَـوَلٍّ عنِ الطاعـةِ تارِكٌ للإسلامِ]، لأنه محصور في اعتقـاد القلب فقـط}، ومن أجل هذا الاعتقاد الفاسـد بنـوا مـذهبهم في عـدم تكفير الحاكم المبدل لدين الله المشرع مع الله، وتـاركُ أعمـال الجـوارح بالكليـة -مـع القـدرة والتمكن وعـدم العجز- مُسْلِمٌ عندهم، ولا يكفرون مرتكب الشرك الأكبر الظـاهر الجلي، ويعذرونـه بالجهل لأنـه جاهـل بربـه لا يعرف التوحيد الذي خَلَقَ اللهُ من أجله الخلقَ وأنـزل من أجلـه الكتب وأرسـل الرسـل ليـبينوه للنـاس، وهــذا المذهب خليط من الجهميـة والمرجئة، لم يقـلْ بـه أحـد قبل مرجئة العصر أدعياء السلفية [قالَ الشيخُ أبو بصير الطرطوسـي في كتابِـه (شُـروطُ "لَا إِلَـهَ إِلَّا اللَّهُ") في الذين جمعوا بين شر التجهم وشر الإرجـاء: وهـؤلاء مِن أَشَرِّ وأخبثِ ما ابتُليت بهم الأمةُ والدعوة الإسـلامية في قَرْنِها المعاصِرِ، بحُكم مـا أُتـوا من قـدرة على التلـبيس والتضليل، وكثيرًا منه [أي من هذا التلـبيس والتضـليل] ما يكـون أحيانًـا باسـم السـلفية، أو باسـم أهـل السـنة والجماعة، لِتَرُوجَ أفكارُهم على عَـوَامِّ النـاسِ وجهلتِهم، والسـلفيةُ الحَقَّةُ، وأهـلُ السـنة والجماعـة، منهم ومن أقوالهم بُرَآءُ كَبَرَاءَةِ الذِّئْبِ مِن دَمِ يُوسُفَ عليه السـلامُ. انتهى]، فهو متناقض ينتقل أصحابه من قول إلى قـول ومن مذهب إلى مذهب، وأصحابه يختلفـون ويفـترقون، فتجـد سـلفية الأردن وسـلفية الزرقـاء وسـلفية ليبيـا وسلفية مصر وسـلفية الإِسْكَنْدَرِيَّةِ وسـلفية المنصـورة وسـلفية القوصـية وسـلفية أنصـار السـنة المحمديـة وسـلفية المدخليـة وسـلفية الجاميـة، وكـل واحـدة من هـؤلاء تبـدع الأخـرى وتفسـقها وتضـللها، وجميعهم متفقـون على همـز ولمـز أهـل السـنة والجماعـة ويرمـونهم بـالغلو والتشـدد، بـل ومنهم من رد على

اللجنة الدائمة [للبحـوثِ العلميـةِ والإفتـاءِ] وهيئـة كبـار العلماء عندما بينوا ضلال هذا المذهب الإرجائي الخـبيث وحــذروا من هــذه الجماعــات الداعيــة إليه، ولمن أراد الوقوف بنفسـه ومعرفـة حقيقـة هـؤلاء الأدعيـاء عليـه بقراءة فتاوى اللجنة الدائمـة في التحـذير من (الإرجـاءِ وبعضِ الكتبِ الداعيـــةِ إليـــه)... ثم قـــال -أي الشـــيخ الغليفي-: ويقــولُ بعضُ الشــباب المغــرر بهم الملبس عليهم في دينهم معتذرين، بـأنهم لم يجـدوا حـولهم إلا هؤلاء الدعاة وهم في بداية طريق الهدايـة والاسـتقامة وطلب العلم، وليس لهم قدرة علمية على تحرير مذهب أهل السنة وما كان عليه الصـحابة رضـي اللـه عنهم، لا سيما وأن هؤلاء الـدعاة والمشـايخ لهم منـابر ومَرضِـيٌّ عنهم، ومســموح لهم بــالكلام الــذي يُرضِــي الساســة والنظـام، فلا مشـاكل عنـدهم ولا ملاحظـات عليهم ولا خوف منهم، [ويقولُ هـؤلاء الشـبابُ المغـرر بهم] {بـل هؤلاء المشايخ والدعاة يحذروننا من قراءة كتب شـيخي الإســلام ابنِ تيميــة وابن عبــدالوهاب وأئمــة الــدعوة [النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيةِ] وكبارِ العلماء واللجنـة الدائمـة بحجـة عدم فهمها [قلتُ: ومِثْلُ ذلـك مـا يقـوم بـه بعض دعـاة الإرجاء من التحذِير من قراءة كتـاب الشـيخ سـيد قطب (معــالم في الطريــق) إلا على شــيخ، ويُقْصَــدُ بلفــظ {شـيخ} هنـا مَن كـان مِن مرجئـة العصـر، وهـو الـذي سيقوم بالتكلف والتعسف في تأويل ما ورد في الكتاب ليتفق مـع مذهبـه الإرجـائي]، ويحـذروننا من تلاميـذهم وممن تلقى العلم على أيديهم، ويقولـون لنـا [أي عمن تتلمـذ على أيـديهم] (هـؤلاء مبتدعـة وخـوارج وتكفـير، يكفرون المجتمـع وعمـوم المسـلمين، ويكفـرون تـارك الصـلاة، ولا يعـذرون عبـاد القبـور بالجهـل، ويقولـون بدخول أعمال الجـوارح في الإيمـان، وأن تـارك أعمـال الجوارح بالكلية -مع القدرة والتمكن وعدم العجز- كـافر

وليس بمسلم، وهؤلاء يكفرون بالمعاصـي، فلا تسـمعوا لهم ولا تَقْرَأُوا كتبهم، فالسلف حـذروا من المبتدعـة)!، وهكذا يحذِّروننا من علماء نجـد والحجـاز وكـل من قـال بقـولهم وحقـق المسـائل وردهـا إلى أصـولِها الثلاثـة المعصومة، الكتاب، والسنة، وإجمـاع الصـحابة وفهمهم والأمـة من بعـدهم، مـع أنهم يعلنـون للنـاس أنهم على نفس المنهج وأنهم تلاميـــذ ابن بـــاز، وابن جـــبرين، و[صـالح] الفـوزان، و[صـالح] آل الشـيخ، وهكـذا لبسـوا علينا باسم السلف والسلفية!!!، وقـد تربينـا على ذلـك وكبرنـا وضـاعت سـنين عمرنـا ونحن نعتقـد ونظن أننـا على منهج السـلف وأننـا على حـق وغيرنـا مبتدعـة وخـوارج وتكفـير كمـا علمنـا هـؤلاء الـدعاة والمشـايخ، وقـالوا لنـا (أن الإيمـان اعتقـاد وقـول وعمـل، يزيـد وينقص، وأن الأعمال كمال فيه، فالعمـل شـرط كمـال وليس من الإيمان، بمعنى أنه لـو قـال "لا إلـه إلا اللـه" بلسـانه واعتقـد بقلبـه ولم يعمـل بجوارحـه أي عمـل (جنس عمل)، فهو مؤمن من أهل الجنة!!!)، لذلك قالوا لنا (تارك الصلاة مسلم وليس بكـافر، لأن الصـلاة عمـل ولا يَكْفُرُ تاركُ العمل، ومن يُكَفِّرُ تارك الصـلاة فهـو مِنَ الخوارج والتكفير)، وأحيانًا يقولون لنا أن (مسألة تـارك الصلاة مسألة خلافية عند الصحابة) [قالَ الشَّـيخُ محمـدُ بنُ شـمسِ الـدين في فيـديو لـه بِعُنـوانِ (هَـلْ مالِـكٌ والشَّـافِعِيُّ والجُمهـورُ لا يُكَفِّرون تـارِكَ الصَّـلاةِ؟): هَـلْ فِعْلًا الشَّـافِعِيُّ ومالِـكٌ لا يُكَفِّران تـارِكَ الصَّـلاةِ؟، هـذا الكَلامُ لم يَقُلْـه أحَـدٌ مِنهمـا الْبَتَّةَ، وإنَّمـا المُتَـأَخِّرون مِنَ المالِكِيَّةِ والشَّافِعِيَّةِ [قـالَ الشَّـيخُ عبدُاللـه الخليفي في (تَقـوِيمُ المُعاصِـرِين): وأمَّا المالِكِيَّةُ والشَّـافِعِيَّةُ فَهُمْ مُخالِفون لِأئمَّتِهم، إذْ كانَ أئمَّتُهم مِن أتْبَعِ النَّاسِ لِلآثـارِ والأحادِيثِ ولا يُقَدِّمون عليها شَيئًا. انتهى. وقالَ الشَّـيخُ عبدُاللـه الخليفي أيضًـا في فيـديو لـه بِعُنـوانِ (شُـبُهاتٌ

ورُدودٌ "يُقَدِّمون الآثارَ على الكِتابِ والسُّنَّةِ!"): وهُمْ في أنفُسِهم لم يَكُنْ في حَيَاتِهم أحَدٌ يَنْتَسِبُ إليهم ويَقُولُ أنا مالِكِيٌّ أنا شافِعِيٌّ أنا حَنْبَلِيٌّ. انتهى. وقالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (سِلْسِلَةُ مَقالاتٍ في الرَّدِّ على الدُّكْتُورِ طارق عبدالحليم): وبِالجُملةِ، بَحْثُ [أيْ تَقرِيراتُ] الحَنَفِيَّةِ المُتَأَخِّرةِ مَبنِيٌّ على أصولِ المَاتُرِيدِيَّةِ في الكُفرِ والإيمانِ، كَما أنَّ بَحْثَ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ [المُتَأَخِّرِين] مَبنِيٌّ على أصولِ الأَشْعَرِيَّةِ. انتهى] كانوا لا يُكَفِّرون تارِكَ الصَّلاةِ وبَعضُهم نَسَبَ هذا الكَلامَ لِلإمامِ الشَّافِعِيِّ ولِلإمامِ مالِكٍ وهذا لا يَصِحُّ عنهما بِحالٍ، بَلْ نَقَلَ الطَّحَاوِيُّ عَنِ الإمامِ مالِكٍ وعنِ الإمامِ الشَّافِعِيِّ القَوْلَ بِتَكفِيرِ مَن تَرَكَ صَلاةً واحِدةً عَمْدًا، والطَّحَاوِيُّ قد تَلَقَّى العِلمَ عنِ المُزَنِيِّ الذي هو تِلْمِيذُ الشَّافِعِيِّ، وكذلك الإمامُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ -وهو أَحَدُ تَلامِيذِ الشَّافِعِيِّ- نَقَلَ الإجماعَ على تَكفِيرِ تارِكِ الصَّلاةِ، فالقَوْلُ بِأَنَّهما [أيْ مالِكًا والشَّافِعِيَّ] لا يُكَفِّران تارِكَ الصَّلاةِ هذا قَولٌ غَيرُ صَحِيحٍ؛ أمَّا الجُمهورُ الذِين هُمْ لا يُكَفِّرون تارِكَ الصَّلاةِ فَهُمْ لَيسوا جُمهورَ السَّلَفِ وإنَّما جُمهورُ المُتَأَخِّرِين. انتهى باختصار. وقالَ الشَّيخُ عَلِيُّ بنُ شَعبانَ في كِتابِه (تَحقِيقُ مَذْهَبِ الأئمَّةِ الثَّلاثةِ "مالِكٍ والشَّافِعِيِّ وأحمَدَ" في حُكمِ تارِكِ الصَّلاةِ): ... فالحاصِلُ مِن كُلِّ ما مَضَى أنَّنِي أثْبَتُّ بِفَضلِ اللهِ أنَّ عَقِيدةَ الإمامِ مالِكٍ والإمامِ الشَّافِعِيِّ أنَّ تارِكَ الصَّلاةِ مِن فَرضٍ واحِدٍ فَقَطْ كافِرٌ حتى يَخرُجَ وَقتُها مِن غَيرِ عُذرٍ... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ عَلِيٌّ-: هَلْ ثَبَتَ عنِ الإمامِ أحمَدَ قَولٌ له في عَدَمِ كُفرِ تارِكِ الصَّلاةِ؟، الجَوابُ، لم يَثبُتْ عنِ الإمامِ أحمَدَ إلَّا قَولٌ واحِدٌ في حُكمِ تارِكِ الصَّلاةِ [وهو تَكفِيرُه] وما عَداه كَلامٌ مُتَشابِهٌ إذا رَدُّوه إلى المُحكَمِ تَبَيَّنَ الأمْرُ... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ عَلِيٌّ-: ... وبِذلك أكونُ قد أثْبَتُّ بِفَضلِ اللهِ حُكمَ تارِكِ الصَّلاةِ عند

الأئمَّةِ الثَّلاثةِ (مالِكٍ والشَّافِعِي وأحمَدَ)، وقد بَيَّنتُ ذلك بِالأسانِيدِ الصَّحِيحةِ المَوصولةِ لهم وبِتَحقِيقٍ عِلْمِيٍّ مُعتَبَرٍ لا يَجْحَدُه إلَّا مَن أعمَى اللهُ بَصِيرَتَه، وبَيَّنتُ ضَعْفَ الأقوالِ المَنسوبةِ إليهم مِن عَدَمِ تَكفِيرِهم لِتارِكِ الصَّلاةِ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ أحمدُ الحازمي في (شَرْحِ مُخْتَصَرِ التَّحْرِيْرِ): القول الحق أن تارك الصلاة، ولو فرضًا واحدًا يعتبرُ كافرًا مرتدًّا عنِ الإسلام، وهذا محلُّ إجماعٍ بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم أن من ترك فرضًا واحدًا حتى خرج وقتُه لغير عذر شرعي فهو كافرٌ مرتدٌّ عنِ الإسلامِ، حَكَى الإجماعَ غيرُ واحد من أهل العلم، والخلاف الذي يكون بين الفقهاء هذا خلاف حادث... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الحازمي-: كل من قال بأن أعمال الجوارح ليست داخلة في مسمى (الإيمان) أو أنها شرط كمال يلزمه عدم التكفير لتارك الصلاة... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الحازمي-: فإذا لم تكن أعمالُ الجوارح داخلةً [أيْ في الإيمانِ] شَرْطَ صحةٍ، أو ركن (وهو الحق)، فحينئذٍ كيف يُكَفِّرُ [أيِ المُرجِئُ] بِتَرِكِ الصلاةِ؟، فلا بُدَّ لِكُلِّ دليلٍ يُؤَوِّلُه بِأنَّه (كُفرٌ دُونَ كُفرٍ). انتهى. وقالَ الشيخُ عبدُالله الغليفي في (التنبيهات المختصرة على المسائل المنتشرة): فهؤلاء المرجئة أدعياء السلفية، ومن قال بقولهم ووقع في شبهاتهم، لا يكفرون تارك الصلاة... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الغليفي- رَادًّا على مرجئة العصر: ولا عجب من ضلالكم في مسألة كفر تارك الصلاة مع أنها مسألة قطعية في عصر الصحابة ومجمع عليها عندهم وكذلك التابعين، ومعلوم عند أهل السنة والجماعة أن إجماع الصحابة مقدم على إجماع غيرهم، وفهم الصحابة مقدم على فهم غيرهم، فالفساد عندكم أصله وأساسه هو الخلل في مفهوم الإيمان، وترتب عليه الضلال والانحراف في المسائل المبنية عليه مثل الكفر، والولاء والبراء،

وتـارك [جميـع] أعمـال الجـوارح... ثم قـالَ -أَيِ الشـيخُ الغليفي-: إذا نظرنا وجدنا أنه قد ثبت الإجماع في عصر الصحابة على كفر تارك الصلاة، وقد نقـل هـذا الإجمـاع أكثرُ أهل العلم من أهل الحديث والفقه قـديمًا وحـديثًا، وتواترت الأدلة على ذلك، بـل زاد على إجمـاع الصـحابة إجماعُ التابعين، نقله غير واحد من السـلف أن من تـرك صلاة واحدة متعمدًا حتى يخرج وقتها من غير عذر فقــد كفـرَ... ثم قـالَ -أَيِ الشـيخُ الغليفي-: فـإذا ثبت إجمـاع الصــحابة على كفــر تــارك الصــلاة فلا كلام، ولا عــبرة بالاختلاف بعدهم [قالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (التنبيهــــات على مــــا في الإشــــارات والــــدلائل من الأغلوطــات): إنَّ نِــزاعَ المُتَــأخِّرِين لا يَجعَــلُ المَســألةَ خِلافِيَّةً يَسُوغُ فيها الاجتِهادُ، والخِلافُ الحادِثُ بَعْدَ إجماعِ السَّلَفِ خَطَأٌ قَطعًا كَما فَصَّـلَه شَـيخُ الإسـلامِ اِبْنُ تَيْمِيَّةَ. انتهى. وقـالَ الشـيخُ أبـو سـلمان الصـومالي أيضًـا في (الجـواب المسـبوك "المجموعـة الأولى"): ومَن لا يُكَفِّرُ تارِكَ الصَّلاةِ يَقولُ {هذا مُـؤمِنٌ مُسـلِمٌ، يُغَسَّـلُ ويُصَـلَّى عليه ويُـدفَنُ في مَقـابِرِ المُسـلِمِين}، أَفَلا يَسـتَحِي مَن هـذا قَولُـه مِن إنكـارِه تَكفِـيرَ مَن شَـهِدَ بِكُفـرِه الكِتـابُ والسُّــنَّةُ واتِّفــاقُ الصَّــحابةِ!، وبِاللَّهِ التَّوفِيــقُ. انتهى باختصار]، وَلَا دَاعِيَ لِلتَّفرِيعـاتِ الفاسِـدةِ والتَّقسِـيماتِ الباطِلـةِ مِن تَقيِيـدِ الكُفـرِ بِـالجُحودِ والاسـتِحلالِ القَلبِيِّ والقَصْدِ [أَيْ قَصْدِ الكُفْرِ] وغَيرِها مِن رَواسِــبِ المُرجِئـةِ لِأَنَّ كَلامَ الصَّحابةِ أضبَطُ وأحكَمُ. انتهى باختصـار. وقـال الشيخ سـعد بن بجـاد العتيـبي (عضـو الجمعيـة العلميـة السعودية لعلوم العقيدة والأديـان والفـرق والمـذاهب) في (تسرب المفاهيم الإرجائيـة في الواقـع المعاصـر): من تأثر بالإرجاء -شعر أو لم يشعر- سَـيُلِحُّ على القـول بأن ترك الصلاة ليس كفرا، ليعزز بـذلك ويقـوي مسـألة إيمان تارك جنس العمل مطلقا، إذ إن من ضـيع الصـلاة

فهو لما سواها أضيع [قالَ الشَّـيخُ عَلِيُّ بنُ شَـعبانَ في كِتابِـه (هـذا مِنهـاجُ النَّبِيِّ والصَّـحابةِ في بـابِ الإيمـانِ): الشَّـيخُ سـفر الحـوالي قـالَ {ولم يَقُـلْ أنَّ تارِكَهـا [أيْ تارِكَ الصَّلاةِ] غَيرُ كافِرٍ إلَّا مَن تَأَثَّرَ بِالإرجاءِ (شَـعَرَ أو لم يَشـعُرْ)}. انتهى باختصار]... ثم قال -أي الشيخ العتيبي-: النصوص من الكتاب والسنة تواردت على كفر تاركها [أي تارك الصلاة]... ثم قال -أي الشيخ العتيبي-: ومسألة الصلاة من أظهر المسائل التي أجمع الصحابة على كفر تاركها. انتهى. وقالَ الشيخُ أبو بصير الطرطوسي في كتابِه (قواعدُ في التكفير): وكذلك الصلاةُ -عمود الإسلام، آخرُ ما يُفقد من الدين، فإذا فُقدت فُقد الدين، الصلاة التي حكم النبي صلى الله عليه وسلم على تاركها بالكفر والشرك والخروج من الملة- فقد هَوَّنوا [أيْ أَهْلُ التَّجَهُّمِ والإرجاءِ] مِن شأنِها، لأنها عَمَلٌ، وجادَلوا عن تاركها أيَّما جدالٍ، إلى أن هانَ على الناس تَرْكُها، وأصبح تَرْكُها صفةً لازمةً لكثيرٍ مِنَ الناسِ، ولا حول ولا قوة إلا بالله!؛ فقالوا لهم {لا عليكم، هذا الكفر كفر عمل، وكفر العمل -ما دام عملًا- ليس بالكفرِ الذي تذهبون إليه، وإنما هو كفر أصغر، وكُفرٌ دُونَ كُفرٍ}، فوسعوا بذلك دائرة الكفر العملي الأصغر [أي لما أدخلوا فيه تَرْكَ الحكم بما أنزل الله وتَرْكَ الصلاة] بغير علم ولا برهان حتى أدخلوا في ساحته الكفر الأكبر، وأئمة الكفر البواح!. انتهى. وقال المنذري في (الترغيب والترهيب): قال ابنُ حزم [في (المحلى)] {وقد جاء عن عمر وعبدالرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم، أن من ترك صلاةَ فرضٍ واحدةً متعمدًا حتى يخرج وقتها، فهو كافر مرتد، ولا نعلم لهؤلاء من الصحابة مخالفًا}... ثم قال -أي المنذري-: قد ذهب جماعة من الصحابة إلى تكفير من ترك الصلاة متعمدا

لتركِها حتى يخرج جميع وقتها، منهم عمر بن الخطاب وعبدالله بن مسعود وعبدالله بن عباس ومعاذ بن جبل وجابر بن عبدالله وأبو الدرداء رضي الله عنهم. انتهى باختصار. وجاء في كتاب (فتاوى اللجنة الدائمة) أن اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (عبدالعزيز بن عبدالله بن باز وعبدالله بن غديان وصالح الفوزان وعبدالعزيز آل الشيخ وبكر أبو زيد) سُئِلَت: مِنَ المعلوم أن تارك الصلاة كافر خارج من الملة، ولكن ما هو ضابط الترك (أي هل يكفر إذا ترك كل الصلوات، أم يكفر إذا ترك صلاة واحدة)؟. فأجابت اللجنة: الأحاديث الدالة على كفر تارك الصلاة، كقوله صلى الله عليه وسلم {من ترك الصلاة فقد كفر}، وقوله صلى الله عليه وسلم {بين الرجل وبين الكفر والشرك ترك الصلاة} تدل على أن ترك بعض الصلوات كترك جميعها إلا أن ترك جميع الصلوات أعظم إثما. انتهى. وجاء في كتاب (فتاوى اللجنة الدائمة) أن اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (عبدالعزيز بن عبدالله بن باز وعبدالله بن غديان وصالح الفوزان وعبدالعزيز آل الشيخ وبكر أبو زيد) سُئلت: ما حكم من يترك فرضًا من الفرائض الخمس- كالفجر مثلًا- ويقول إنه يُقِرُّ بها ولكنْ يتركها متكاسلًا ومقصرًا فقط؟، هل يثاب على الأربع فرائض التي يصليها ويعاقب على ترك الفرض فقط؟، وهل يثاب على ما يقدم من أعمال الخير الأخرى، مثل بر الوالدين وصلة الرحم وغيرهما من أفعال البر؟. فأجابت اللجنة: من ترك صلاة واحدة متعمدًا فهو كمن ترك جميع الصلوات، فلا تقبل منه بقية الصلوات ولا يقبل منه أي عمل حتى يقيمَ الصلاة ويحافظَ عليها كُلِّها، لأنه بترك الصلاة عمدًا يكون كافرًا كفرًا أكبر، ولو كان مقرًّا بوجوبها. انتهى باختصار. وجاءَ في هذا الرابط على موقعِ الشيخ ابن باز، أنَّ الشيخَ سُئِلَ: أنا

حَرِيصٌ على أنْ لا أَتْرُكَ الصلاةَ، غَيْرَ أَنِّي أنام متأخرا، فأُوَقِّتُ مُنَبِّهَ السَّاعَةِ على السَّاعَةِ السابِعةِ صباحًا (أَيْ بَعْدَ شُروقِ الشَّمسِ)، ثم أُصَلِّي وأذهبُ للمُحاضَراتِ، فأرجو مِن سماحة الوالد إيضاح الحُكم؟. فأجابَ الشيخُ: مَن يَتعمَّدُ ضَبْطَ السَّاعَةِ إلى ما بعدَ طلوع الشمس حتى لا يُصلِّي فريضةَ الفجر في وقتها، فهذا قد تَعمَّدَ تَرْكَها في وقتها، وهو بهذا كافرٌ كُفرًا أكْبَرَ لِتَعَمُّدِه تَرْكَ الصلاةِ في الوقتِ [قلتُ: إذا ماتَ هذا الشخصُ قَبْلَ دخولِ وقتِ الفجرِ بَعْدَما ضَبَطَ السَّاعةَ فإنه يموتُ كافرًا. قال النووي في (رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ): قَالَ الْمُتَوَلِّي [النَّيْسَابُورِيُّ الشافعيُّ، الْمُتَوَفَّى عامَ 478هـ] {وَالْعَزْمُ عَلَى الْكُفْرِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كُفْرٌ فِي الْحَالِ، وَكَذَا التَّرَدُّدُ فِي أَنَّهُ يَكْفُرُ أَمْ لَا، فَهُوَ كُفْرٌ فِي الْحَالِ، وَكَذَا التَّعْلِيقُ بِأَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ، كَقَوْلِهِ (إِنْ هَلَكَ مَالِي أَوْ وَلَدِي تَهَوَّدْتُ، أَوْ تَنَصَّرْتُ)؛ والرِّضَا بِالْكُفْرِ كُفْرٌ، حَتَّى لَوْ سَأَلَهُ كَافِرٌ يُرِيدُ الإِسْلَامَ أَنْ يُلَقِّنَهُ كَلِمَةَ التَّوْحِيدِ، فَلَمْ يَفْعَلْ، أَوْ أَشَارَ عَلَيْهِ بِأَنْ لَا يُسْلِمَ، أَوْ عَلَى مُسْلِمٍ بِأَنْ يَرْتَدَّ، فَهُوَ كَافِرٌ}. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (خطاب مفتوح إلى الأمة الإسلامية وعلمائها): الرِّضَا بِالْكُفْرِ كُفْرٌ... ثم قالَ -أي الشيخُ الصومالي-: المُقَرَّرُ عند أهلِ العِلْمِ هو أنَّ مَن عَزَمَ أنْ يَكفُرَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَفَرَ فِي الْحَالِ. انتهى]، أمَّا مَن غَلَبَه النَّومُ حتى فاته الوقتُ، فهذا لا يَضُرُّه ذلك وعليه أن يُصَلِّي إذا استيقظَ، ولا حَرَجَ عليه إذا كان قد غَلَبَه النَّومُ أو تَرَكَها نِسْيانًا، مع فِعْلِ الأسباب التي تُعِينُه على الصلاة في الوقت وعلى أدائها في الجماعة، مِثْلَ تركيبِ السَّاعَةِ على الوقتِ، والنَّومِ مُبَكِّرًا. انتهى باختصار. وجاء في مجموع فتاوى ورسائل العثيمين: وسُئل فَضِيلَتُه [أيِ الشَّيخُ اِبْنُ عثيمين] عَمَّن ينامُ عن صلاة الفجر، ولا يُصلِّيها إلا بَعْدَ طلوع الشمس قُبَيْلَ

ذهابه إلى الدوام، وإذا قيل له {هذا أمرٌ لا يجوز}، قال {رُفِعَ القلمُ عن ثلاثة، عن النائمِ حتى يستيقظ}، وهذا دَيْدَنُه؟. فأجابَ بقوله: هذا الشخص، اسألْه وقُلْ {ما رأيك لو كان الدوام يبدأ بعد طلوع الفجر بنصف ساعة، هل تقوم أو (تقول رُفِعَ القلمُ عن ثلاثة)}، فسيُجِيبك بأنه سيقوم، فقل له {إذا كنت تقوم لِعَمَلك في الدنيا، فلماذا لا تقوم لِعَمَلك في الآخرة؟!}، ثم إن النائم الذي رُفِعَ عنه القلم هو الذي ليس عنده مَن يُوقِظه ولا يَتَمَكَّن مِن إيجاد شيء يستيقظ به، أما شخصٌ عنده مَن يُوقِظه أو يَتَمَكَّنُ مِن إيجاد شيء يستيقظ به كالساعة وغيرها، ولم يَفْعَلْ، فإنه ليس بمعذور، وعلى هذا أن يتوبَ إلى الله عز وجل ويَجتهدَ في القيام لصلاة الفجر لِيُصلِّيَها مع المسلمين. انتهى. وفي هذا الرابط على موقع الشيخِ مُقْبِلِ الوادِعِيِّ، سُئِلَ الشيخُ: ما حُكْمُ مَن أَخَّرَ الصَّلاةَ عن وَقْتِها؟. فأجابَ الشيخُ: إنْ أَخَّرَها حتى يَخْرُجَ وَقْتُها مُتَعَمِّدًا فيُعتَبَرُ كافِرًا، أَمَّا إذا كانَ لِعُذْرٍ مِثْلِ نَومٍ أو نِسْيانٍ فيَقُومُ ويَقْضِيها. انتهى باختصار. وفي هذا الرابط على موقعِ الشيخِ مُقْبِلٍ الوادِعِيِّ، سُئِلَ الشيخُ: ما حُكْمُ مَن تَرَكَ فَرْضًا مِنَ الفرائضِ مُتَعَمِّدًا، وماذا يَجِبُ عليه؟. فأجابَ الشيخُ: تارِكُ الصَّلاةِ يُعتَبَرُ كافِرًا، وعليه أنْ يَتُوبَ إلى اللهِ سُبْحانَهُ وتَعالَى. انتهى. وفي شَرْحِ الشيخِ عبدِالعزيز الراجحي (الأستاذ في جامعة الإمام محمد بن سعود في كلية أصول الدين، قسم العقيدة) لِكِتابِ (الإيمان، لأبي عبيد القاسم بن سلام)، قالَ الشيخُ: إنْ جاءَ وَقْتُ الصَّلاةِ، وتَرَكَها، فالصَّوابُ أنَّه يَكفُرُ إذا تَرَكَها حتى خَرَجَ الوَقْتَ مُتَعَمِّدًا وليس له عُذْرٌ. انتهى. وقالَ الشيخُ حمود التويجري (الذي تولَّى القضاءَ في بلدة رحيمة بالمنطقة الشرقية، ثم في بلدة الزلفي، وكان الشيخُ ابنُ باز مُحِبًّا له، قارئًا لكُتُبه، وقَدَّمَ لبعضِها، وبَكَى عليه عندما تُوُفِّيَ -عامَ

1413هـ- وأَمَّ المُصَلِّين للصلاة عليه) في كِتابِه (غربة الإسلام، بتقديمِ الشيخِ عبدالكريم بن حمود التويجري): قالَ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَه اللهُ تَعالَى [فِي (معالم السنن)] {التُّروكُ [أَيْ تُروكُ الصَّلاةِ] على ضُروبٍ؛ منها تَركُ جَحْدٍ لِلصَّلاةِ، وهو كُفرٌ بإجماعِ الأُمَّةِ؛ ومنها تَركُ نِسيَانٍ، وصاحِبُه لا يَكفُرُ بإجماعِ الأُمَّةِ؛ ومنها تَركُ عَمدٍ مِن غَيرِ جَحْدٍ، فَذَهَبَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وابْنُ الْمُبَارَكِ وأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ إلى أَنَّ تارِكَ الصَّلاةِ عَمدًا مِن غَيرِ عُذْرٍ حتى يَخْرُجَ وَقْتُها كافِرٌ}... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ التويجري-: وقالَ الحافِظُ عَبْدُالْحَقِّ الإِشْبِيلِيُّ رَحِمَه اللهُ تَعالَى [في كِتابِه (الصلاة والتهجد)] {ذَهَبَ جُملةٌ مِنَ الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهم ومِمَّن بَعْدَهم إلى تَكفِيرِ تارِكِ الصَّلاةِ مُتَعَمِّدًا لِترَكِها حتى يَخرُجَ جَمِيعُ وَقتِها، منهم عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، ومُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وعبدُاللهِ بْنُ مَسعُودٍ، وابْنُ عَبَّاسٍ، وجَابِرُ [بْنُ عَبْدِاللَّهِ]، وأَبُو الدَّرْدَاءِ، وَكَذَلِكَ رُوِيَ عن عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، هؤلاء [أَيِ المَذكُورون] مِنَ الصَّحابةِ، ومِن غَيرِهم أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ، وعبدُاللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، والْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ، وأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، وأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وأَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ}. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ ابنُ عثيمين في (مجموع فتاوى ورسائل العثيمين): ثم قالَ [أَيِ اِبْنُ القيم] {ومَن لا يُكَفِّرُ تارِكَ الصَّلاةِ يَقولُ (هذا مُؤْمِنٌ مُسلِمٌ)، وبَعضُهم يَقولُ (مُؤْمِنٌ كَامِلُ الإِيمَانِ)، أَفَلا يَستَحِي مَن هذا قَولُه مِن إنكارِه تَكفِيرَ مَن شَهِدَ بِكُفرِه الكِتابُ والسُّنَّةُ واتِّفاقُ الصَّحابةِ}. انتهى باختصار. وقالَ الشَّوْكَانِيُّ في (نيل الأوطار): واختَلَفوا هَلْ يَجِبُ القَتلُ لِتَرْكِ صَلاةٍ واحِدةٍ أو أَكثَرَ، فالجُمهورُ أنَّه يُقتَلُ لِتَرْكِ صَلاةٍ واحِدةٍ، والأحادِيثُ قاضِيَةٌ بِذلك، والتَّقيِيدُ بِالزِّيادةِ على الواحِدةِ لا دَلِيلَ عليه؛ قالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ {إذا

دُعِيَ إلى الصَّلاةِ فامتَنَعَ وقالَ (لا أُصَلِّي) حتى خَرَجَ وَقْتُها وَجَبَ قَتْلُه}... ثم قالَ -أيِ الشَّوْكَانِيُّ-: التَّرْكُ [أَيْ تَرْكُ الصَّلاةِ] الذي جُعِلَ الكُفْرُ مُعَلَّقًا بِه مُطلَقٌ عنِ التَّقيِيدِ، وهو يَصْدُقُ بِمَرَّةٍ لِوُجودِ ماهِيَّةِ التَّرْكِ في ضِمْنِها [أَيْ ضِمْنِ المَرَّةِ الواحِدةِ]. انتهى. وقالَ الشيخُ أحمد الحازمي في (شرح الأصول الثلاثة المختصر): مَن تَرَكَ فَرضًا واحِدًا حَتَّى خَرَجَ وَقتُه، نَقولُ {هذا كافِرٌ مُرتَدٌّ عنِ الإسلامِ}، الذي يُصَلِّي مِنَ الجُمعةِ إلى الجُمعةِ كافِرٌ مُرتَدٌّ عنِ الإسلامِ، لِأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ {العَهدُ الذي بَينَنا وبَينَهم الصَّلاةُ، فَمَن تَرَكَها فَقَدْ كَفَرَ}، بَيَّنَ أنَّ تارِكَ الصَّلاةِ كافِرٌ، ثم هَل وَرَدَ تَقيِيدٌ بِكَونِه إذا تَرَكَ صَلاةً أو صَلاتَين أو يُصَلِّي ويُخَلِّي [أَيْ يُصَلِّي أحيانًا ويترُكُ أحيانًا]؟!، نَقولُ {لَم يَرِدْ}، فَإذا لم يَرِدْ رَجَعْنا إلى المَعنَى اللُّغَوِيِّ حِينَئذٍ، {فَمَن تَرَكَها فَقَدْ كَفَرَ} عَلَّقَه على شَرطٍ، إذا قالَ الرَّجُلُ لِزَوجَتِه {إذا خَرَجتِ مِنَ البَيتِ فَأنتِ طالِقٌ}، مَتَى يَقَعُ جَوابُ الشَّرطِ؟، هَلْ لا بُدَّ مِن تَحقُّقِ فِعْلِ الشَّرطِ أنْ يَتَكَرَّرَ الخُروجُ حتى تَطْلُقَ أو بِمُجَرَّدِ خُروجٍ واحِدٍ طَلُقَتْ، لا شَكَّ أنَّه الثَّانِي [وهو أنَّها تَطْلُقُ بِمُجَرَّدِ خُروجٍ واحِدٍ]، هذا مُقتَضاه في اللُّغةِ، قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {فَمَن تَرَكَها فَقَدْ كَفَرَ} يَصدُقُ بِأَقَلِّ التَّركِ وهو لِفَرضٍ واحِدٍ، وقد ذَكَرَ إجماعَ الصَّحابةِ على ذلك اِبنُ حَزمٍ، وهو اِختِيارُ اِبنِ باز {مَن تَرَكَ فَرضًا واحِدًا يُعتَبَرُ كافِرًا مُرتَدًّا عنِ الإسلامِ}. انتهى باختصار. وقالَ الشَّيخُ عَلِيُّ بنُ شَعبانَ في (حَدُّ لُحوقِ الوَعِيدِ بِتارِكِ الصَّلاةِ): فالاختِلافُ في الحَدِّ الذي يَكفُرُ به تارِكُ الصَّلاةِ خِلافٌ مَذمومٌ، أُكَرِّرُ (خِلافٌ مَذمومٌ)، فالحَدُّ هو تَركُ صَلاةٍ واحِدةٍ حتى يَخرُجَ وَقتُها مُتَعَمِّدًا مِن غَيرِ عُذرٍ، لِأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يُحَدِّدْ عَدَدًا فَيَبْقَى التَّركُ على الإطلاقِ. انتهى]، وهكذا يكذبون ويدلسون، ويلبسون على السذج

منا!، ويقولون لنا أن (الكفر لا يكون إلا بالاعتقاد والجحود والاستحلال)، ويقسمون لنا الكفر إلى قسمين ويقولون (الكفر كفران، كفر اعتقاد، وكفر عمل، وكفر الاعتقاد مخرج من الملة، أما كفر العمل غير مخرج من الملة)، ويقولون لنا أن (المسلم لا يكفر إلا إذا؛ (أ)اعتقد الكفر بقلبه، فَلَو فَعَلَ الكُفرَ أو قاله -مِن غير إكراه- فلا يكفر حتى يعتقد الكُفرَ بقلبه؛ (ب)وقَصَدَ الكُفرَ، فَلَو فَعَلَ الكُفرَ والشِّركَ الأكبَرَ وسَبَّ الدِّينَ واستَهزَأَ بِشَعائرِه لا يَكْفُرُ [وَيَرُدُّ على ذلك اِبْنُ تيميةَ في (الصارم المسلول) فَيَقولُ: وبِالجُملةِ، فَمَن قالَ أو فَعَلَ ما هو كُفْرٌ كَفَرَ بِذلك وإنْ لم يَقْصِدْ أنْ يَكونَ كافِرًا، إذ لا يَقْصِدُ الكُفرَ أحَدٌ إلَّا ما شاءَ اللهُ. انتهى. وَيَرُدُّ على ذلك أيضًا الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (خطاب مفتوح إلى الأمة الإسلامية وعلمائها) فَيَقولُ: المُقَرَّرُ في قَواعِدِ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ أنَّ الكُفْرَ يَكونُ بِالقَولِ والفِعلِ والاعتِقادِ، يَكفُرُ الرَّجُلُ بِالقَولِ أوِ بِالفِعْلِ وإنْ لم يَقصِدْ أنْ يَكفُرَ، قالَ تَعالَى {وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ، قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ، لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ}، أقَرَّ سُبحانَه بِما اِدَّعَوْا في أنَّهم لم يَقصِدوا الكُفْرَ ولم يُكَذِّبْهم سُبحانَه، فَكَفَروا بِذَلِكَ [أيْ بِالخَوضِ واللَّعِبِ وإنْ لم يَقصِدوا الكُفرَ]. انتهى باختصار]؛ (ت)وعَلِمَ أنه كفر فَلَو ذبح ونذر لغير الله، وسجد لصنم، ومزق المصحف، وسب القرآن، وشتم النبي، فلا يَكْفُرُ لِأنَّه لا يَعلَمُ أنَّ كُلَّ ذلك كُفرٌ (وهو يَعيشُ بين المُسلِمِين!)؛ (ث)وانشرح صدره بهذا الكفر، فَلَو كَفَرَ وفَعَلَ الكُفرَ ولم يَنشَرِحْ صَدرُه بِالكُفرِ، فَلا يَكْفُرُ، فلا بُدَّ مِنَ الرِّضَا وانشراحِ الصَّدرِ؛ (ج)ولا يَكْفُرُ إلَّا إذا جَحَدَ، فلا كُفْرَ إلَّا بِجُحودٍ، فَلَو تَرَكَ التوحيدَ، وتَرَكَ الصلاةَ، وتَرَكَ الحكم بشريعة الله، فلا يَكْفُرُ لِأنَّه لا يَجحَدُ

بِقَلبِــــه)، هكـــذا قـــالوا لنـــا في الخطب والـــدروس والمحاضـرات، في المسـاجد والفضـائيات [قـال هـذه الشروطَ الخمسةَ أَحَدُ دُعاةِ الفضائياتِ في مِصـرَ يُـدعَى عبـدَالعظيم [بنَ] بـدوي الخلفي [نـائبَ الـرئيس العـام لجماعة أنصـار السـنة المحمديـة، المشـرفَ العـامَّ على مجلـــة التوحيـــد] على قنـــاة الرحمـــة يـــوم الثلاثـــاء 28/12/1430[هـ] بعـــد المغـــرب، وهـــو إمـــام وخطيب أزهـري ينتمي حزبيًـا إلى جماعـة أنصـار السـنة، وهي جَماعةٌ مُصَرَّحٌ لَها مِنَ النِّظامِ المِصـرِيِّ، وهم مرجئة في باب الإيمان، وجهمية في بابِ الكفر]}؛ ونقـول لهـؤلاء [الشبابِ المغررِ بهم] وأمثالِهِم، إنَّ الإنسـانَ لا يـرى إلا ما يريد أن يراه، فإن الله حَكَمٌ عَدْلٌ ولا يظلم ربُّك أحدًا، وَلَا يُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا، فلـو علم اللـه من قلبـك الصدق، والبحث عن الحق، وتحـرى مـذهب أهـل السـنة وما عليـه الصـحابة وسـلف الأمـة، بـإخلاص وتجـرد دون تعصـــب وهـــوى، ودون تحـــزب إلى الجماعـــة والشـــيخ، وجعلتَ انتماءَك للإسـلام، وتعصـبَك للـدليل المعتـبر من القرآن والسنة بفهم الصـحابة، لـو كنت صـادقًا مخلصًـا في طلب الحق، وأخـذت بالأسـباب الشـرعية وجاهـدت، ستصل إليه حتمًا، {وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُـبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ} هذا قول ربنـا الكـريم، فلا بـد من التجـرد والصـدق والإخلاص في طلب الحـق، وليس وجود هؤلاء المرجئة حولك عذرًا لك عنـد الله، ولا سِـيَّمَا في هذا الوقت الذي كثرت فيه وسائل الدعوة وتنـوعت إلى درجة لم يسبق لها مثيل، وبوسعك -إن أردت الحــق وسعيت إليه صـادقا- أن ترفـع سـماعة الهـاتف وتسـأل هيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة، فإن عجزت فلا أظنك تعجز عن زيارة موقعهم على شبكة المعلومات الدوليـــة [أي الإنـــترنت]، أو ســؤال أحــدهم أثنــاء ســفرك للحج والعمـــرة، أو قـــراءة كُتُبِهم وفَتَــاوِيهم وهي مطبوعـــة

ومتداولة في كل مكـان والحمـد للـه لمن طلبهـا وبحث عن الحـق ولم يـؤجر عقلـه، فليس لـك عـذر في ذلـك، والمُوَفَّقُ مَن وَفَّقَه اللهُ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الغليفي-: الْجَهْـلُ (لُغَـةً) ضِـدُّ الْعِلْمِ؛ [وَ]العلم هـو موافقـة مـا في النفس للأمـر المعلـوم على مـا هـو عليـه في الواقـع والحقيقـة، أو بمعـنى آخـر إدراك الأشـياء على مـا هي عليه؛ وعلى هذا فيكـون الجهـل خلـو النفس من العلم، أو العلم على خلاف الحقيقـة، فكلا الأمْـرَين [أيْ خُلُـوِّ النَّفْسِ مِنَ العِلْمِ، أو العِلْمِ على خِلَافِ الحَقِيقةِ] يُسَمَّى جَهْلًا وإن فرَّق بينهما أهـلُ العلم، فاصـطلحوا أن يكـون اسـمُ الأولِ جَهْلًا بسـيطًا والآخَـرِ جَهْلًا مُرَكَّبًـا؛ وخلـو النفس من العلم هو ما أشار إليه قوله تعالى {هو الذي أخـرجكم من بطـون أمهـاتكم لا تعلمـون شـيئا}، والمقصود هنا في مسـألة العـذر بالجهـل كلا المعنـيين [أي الجهلِ البسيطِ والجهـلِ المـركبِ]، والمقصـود في كلا المعنيين الجهل بـالحكم الشـرعي، والبحث [أي في مسألة العذر بالجهل] هو فيمـا يخص تـأثير هـذا الجهـل على الوصف الشرعي للفعل والفاعـل والإثم المـترتب على ذلك الوصف؛ والجهل قد يكون جهلا بـالحكم، وقـد يكون جهلا بالسـبب المـوجب للحكم مـع العلم بـالحكم؛ ومثال الأول رجل يجهل أن الخمر حرام فشربها جـاهلا بحكمها الذي هو التحريم؛ ومثـال الثـاني رجـل يعلم أن الخمر حرام ولكن يجهل أن هذا النبيذ قد تخمر فشربها جـاهلا بالسـبب المـوجب للتحـريم والـذي هـو التخمر؛ والمقصود في [مسألة] العذر بالجهـل هـو النـوع الأول (الجهـل بـالحكم)، أمـا الثـاني فيلحـق بالخطـأ لانتفـاء القصد فيه؛ [وَ]الجهل يختلف عن بقية الأعـذار في أنـه لا يغير من حقيقـة العمـل، فالجاهـل من جهـة مباشـرة العمل كالعالم تماما، بمعنى أنه يقصـد العمـل ويتعمـده ويريده فلو كان عبادة مثلا موجهة لغير الله فتقـوم في

الجاهل حقائق العبودية لغير الله كما العالم تماما، فهو يؤله المعبود ويقصده بالعبادة وتقوم في نفسه كل مَقامات العبودية لغير الله من ذل وخضوع واستسلام ومحبة، كما العالم تماما، ولهذا فالجهل لا يغير حقيقة العمل، بخلاف الإكراه أو الخطأ فهما ينفيان إرادة العمل وقصده، ولهذا لا يثبت [أَيْ في أيٍّ مِن حالتَي الإكراهِ والخطأِ] وصفُ العمل ولا إثمه، فلا يقال مثلا {زان}، ولا [يقال] {يأثم} أو {يعاقب}، [وذلك] بخلاف الجاهل فيقال عنه {زان} [وهو] الوصف الشرعي لمباشرتِه الوطء عن تعمدٍ وإرادةٍ وقصدٍ، وإن كان قد لا يعاقب لجهله أو لعدم ثبوت الأدلة الشرعية في حقه... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الغليفي-: فكما أن التوحيد هو العبادة الدائمة عند الموحدين فالشرك هي العبادة الدائمة عند المشركين، فالمشرك عَرَفَ غيرَ اللهِ بصفاتِ اللهِ فعَرَفَ الوَلِيَّ بما يكون لله سبحانه وتعالى، فعَرَفَه بقدرتِه وكرامتِه، وعِلْمِه بالغيب، وأنه يغضبُ ويسخطُ، وأنه القادرُ على عقاب من يَعْصِيه وإبرار من يطيعه ويرضيه، وما أكثَرَ تحذيرَ المشركين للموحدين أن يغضبَ عليهم الوَلِيُّ إذا تعرضوا له، وأنه سيفعل بهم وينكل!، فعَرَفَه بما يُعْرَفُ به اللهُ سبحانه وتعالى فصرف صفاتِه له قبلَ أن يَصْرِفَ عبادتَه إليه، فنحن عَرَفْنا اللهَ سبحانه وتعالى بأسمائه وصفاته ووحدناه في ذاته وأفعاله، وهذا عَرَفَ الوَلِيَّ بما نَعْرِفُ به اللهَ واعتقد ما لله لغيره تحت اسم (الكرامات) و(المعجزات)، فاعتقد أنه يرزق الفقير ويشفي العليل ويهدي الضرير ويهب البنات والبنين وينزل الغيث وبيده مقاليد [أَيْ أُمورُ] الخلائق، ولهذا كله دعوه ورجوه، خوفا وطمعا، وقربوا له ما في أيديهم من القليل لينعم عليهم بالعطاء الجزيل أو يدفع عنهم السوء والبلاء العظيم، ومن عاين هؤلاء علم أن ما ذكرته قليل من

كثير؛ فكل شرك في الأُلُوهِيَّةِ سَبَقَه [شِرْكٌ] أضعافُ هذا الشرك في الأسماء والصفات، والربوبية، وهذا كله معلوم بالضرورة العقلية قبل أن يُعْلَمَ بالدلائل الشرعية؛ ولهذا لو قيل ما الفرق في قيام حقيقة العبودية لغير الله بين الجاهل والعالم لَمَا كان ثَمَّةَ [(ثَمَّةَ) اسمُ إشارةٍ للمكانِ البعيدِ بمَعْنَى (هُنَاكَ)] فَرْقٌ، وهي منازل في الشرك بها يتفاضلون، وضلال يتبع بعضهم بعضا في دركاته، وهذه حقيقة الرؤساء والمتبوعين، والضلال والمضلين، كلهم قامت في قلوبهم حقائق العبودية لغير الله ولو نُعِتُوا ليل نهار بنعوت الإسلام، فلا والله ليس هذا هو الإسلام وليس هؤلاء بالمسلمين؛ وكل هذا لا يكون مع الإكراه أو الخطأ، بل شرطه ليكون عذرا [أَيْ في أيٍّ مِن حالتَي الإكراهِ والخطأِ] أن لا يقوم بقلبه هذا المعنى فلا ينشرح بِالْكُفْرِ صَدْرًا، بخلاف الجاهلِ الذي مَلَأ الكُفْرُ صَدْرَه [قلتُ: المرادُ بالكُفْرِ هنا هو حقيقةُ الكفرِ لا اسمُ الكفرِ، فالجاهلُ يتعمدُ ويريدُ ويقصدُ الفِعْلَ المُكَفِّرَ لا الكُفْرَ. قلتُ أيضا: من وقع في الكفر في حالتي الإكراه والخطأ لا يأثم، ولا يسمى (كافرا)، لانتفاء الإرادة في (الإكراه)، وانتفاء الْعَمْدِيَّةِ والإرادة والقصد في (الخطأ)؛ ومن صور الإكراه ما جاء في تفسير قوله تعالى {مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ وَلَكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ}، فقد قال ابن حجر في (فتح الباري) {وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الآيَةَ الْمَذْكُورَةَ نَزَلَتْ فِي عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ... وَقَدْ أَخْرَجَ الطَّبَرِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ (إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ) قَالَ (أَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّ مَنْ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانِهِ فَعَلَيْهِ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ، وَأَمَّا مَنْ أُكْرِهَ بِلِسَانِهِ وَخَالَفَهُ قَلْبُهُ بِالإِيمَانِ لِيَنْجُوَ بِذَلِكَ مِنْ عَدُوِّهِ، فَلَا حَرَجَ

عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، إِنَّمَا يَأْخُذُ الْعِبَادَ بِمَا عُقِدَتْ عَلَيْهِ قُلُوبُهُمْ)}، وقال البغوي في (معالم التنزيل) {وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ أُكْرِهَ عَلَى كَلِمَةِ الْكُفْرِ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقُولَ بِلِسَانِهِ، وَإِذَا قَالَ بِلِسَانِهِ غَيْرَ مُعْتَقِدٍ لَا يَكُونُ كُفْرًا، وَإِنْ أَبَى أَنْ يَقُولَ حَتَّى يُقْتَلَ كَانَ أَفْضَلَ}؛ ومن صور الخطأ ما جاء في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال {لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ -حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ- مِنْ أَحَدِكُمْ كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِأَرْضِ فَلَاةٍ، فَانْفَلَتَتْ مِنْهُ وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَأَيِسَ مِنْهَا، فَأَتَى شَجَرَةً، فَاضْطَجَعَ فِي ظِلِّهَا، قَدْ أَيِسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَبَيْنَا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ بِهَا قَائِمَةً عِنْدَهُ، فَأَخَذَ بِخِطَامِهَا، ثُمَّ قَالَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ (اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ)، أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ}]... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الغليفي-: العقوبة والعذاب لا يكونان إلا بعد الاستتابة وإقامة الحجة الحدية وبعد استيفاء الشروط وانتفاء الموانع للعقوبة في الدنيا، و[أمَّا] في الآخرة لا تكون العقوبة إلَّا بَعْدَ النِّذارةِ والسَّماعِ بِالرُّسُلِ وانتِفاءِ العَجزِ المُطلَقِ [قالَ الشيخُ عبدُالله الغليفي في كِتابِه (البيانُ والإشهارُ): وبهذا يُعلم أن الجهل لا يعتبر مانعًا من موانع التكفير إذا كان يمكن دفعه ورفع هذا الجهل، وكذلك أي مانع من موانع التكفير لا يتوفر فيه صفة العجز المطلق لا يعتبر مانعًا ولا يعتد به، والجهل الذي يعتبر مانعًا هو الذي لا يمكن دفعه ولا رفعه مع بذل الجهد في ذلك، وفي هذا رد على من يقولون أن {الجهل مانع في كل حال مع التمكن والعجز سواء}، وهذا باطل بالشرع وبالعقل والفطرة كما سبق. انتهى. وقالَ الشيخُ عبدُالله الغليفي أيضا في كِتابِه (الغلو، مفهومه وحقيقته): الجهل عدم العلم، وهو جهلان، جهل عجز وجهل إعراض. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ أحمدُ الحازمي في (شرح مفيد المستفيد في

كفر تارك التوحيد): جهل التفريط هو بعينه جهلُ الإعراض. انتهى. وقال الشيخُ أبو بصير الطرطوسي في (قواعدُ في التكفير): يعذر بالجهل إن كان جهله معتبرًا كأن يكون عن عجز لا يمكن دفعه بسبب حداثة عهده بالإسلام، أو سبب عيشه في منطقة نائية عن العلم وهو لا يستطيع حراكًا لطلب العلم في مَظانِّه، أما إن كان يعيش في بلاد المسلمين وقد ظهرت فيها علوم الشريعة، ومن اليسير عليه طلبها وتحصيلها، لكنه لا يفعل لانشغاله بالدنيا وزينتها، فإنه لا يعذر حينئذٍ بالجهل. انتهى. وقال ابن تيمية في (رفع الملام عن الأئمة الأعلام): الْعُذْرُ لَا يَكُونُ عُذْرًا إلَّا مَعَ الْعَجْزِ عَنْ إزَالَتِهِ وَإِلَّا فَمَتَى أَمْكَنَ الإِنْسَانُ مَعْرِفَةَ الْحَقِّ فَقَصَّرَ فِيهَا لَمْ يَكُنْ مَعْذُورًا. انتهى] وإقامة الحجة الرسالية، لقوله تعالى {وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا}، فالعقوبة لا تكون إلا بعد إرسال الرسل، أما الاسم فهو لازم له بمجرد وقوعه في الفعل، ومعلوم أنه ليس كل كافر معذب كما أنه ليس كل كافر يقتل، فمن أهل الفترة من يمتحن يوم القيامة ومع ذلك اسم الشرك لازم له، فالاسم شيء والعقوبة شيء آخر، ومن الخطأ عدم التفريق بينهما، وهذا الذي ندندن حوله ونفصل فيه [هو] من باب الأسماء والأحكام، وللأسف الشديد كثير ممن تناول مسألة العذر في زماننا لم يتطرق لمسألة الأسماء والأحكام [جاءَ في المَوسوعةِ العَقَدِيَّةِ (إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ عَلوي بن عبدالقادر السَّقّاف): ومَسائلُ الإيمانِ يُعَبِّرُ عنها العُلَماءُ بِمَسألةِ {الأسماء والأحكام}، بِمَعنَى {اِسمُ العَبْدِ في الدُّنيَا هو (هَلْ مُؤمِنٌ، أو كافِرٌ، أو ناقِصُ الإيمانِ؟)، وحُكْمُه في الآخِرةِ (أَمِنْ أهلِ الجَنَّةِ هو، أَمْ مِن أهلِ النَّارِ، أَمْ مِمَّن يَدخُلُ النَّارَ ثم يُخرَجُ منها ويُخَلَّدُ في الجَنَّةِ؟)}؛ ولِأَهَمِّيَّةِ هذه المَسائلِ ضَمَّنَها أهلُ السُّنَّةِ

والجَماعــةِ في مَبــاحِثِ العَقِيــدةِ الكِبَــارِ. انتهى]، ولم يتناولها [أي مسـألة العـذر] من بـاب الاسـم والعقوبـة، ولكن تناولها فقط من باب العقوبة والمؤاخـذة، مـع أن العقوبة مرتبطة بالاستتابة وإقامـة الحجـة [قُلْتُ: سَـبَقَ أَنْ بَيَّنَ الشَّــيخُ أنَّ العقوبــةَ الدنيويَّةَ مُرتَبِطــةٌ بِالحُجَّةِ الحَدِّيَّةِ، وأمَّا العقوبـــــــةُ الأُخْرَوِيَّةُ فَمُرتَبِطـــــــةٌ بِالحُجَّةِ الرِّسالِيَّةِ]، أمَّا الاسمُ فَلا يُشتَرَطُ له كُلُّ ذلـك، فـالمعين إذا وقع في الكفر والشرك يطلق عليه الاسـم فَيُسَـمَّى مُشرِكًا بما وقع فيـه من شـرك كمـا سـبق، مـع مراعـاة التفريق بين أحكام الدنيا وأحكام الآخرة... ثم قــالَ -أيِ الشــيخُ الغليفي-: الحجــةُ الرســاليةُ تقــومُ على الخلــق بمجرد البلوغ والسماع، ولا يُشترط الفهمُ في المسائِلِ الظاهرةِ والتوحيـد ومعرفـة اللـه تعـالى... ثم قـالَ -أيِ الشيخُ الغليفي-: كل من تلبس بالشرك يسـمى مشـركا وكل من وقع في الكفر يسمى كافرا، وهذا واضح لكــل من صــبر على طلب العلم واســتكمل قــراءة النصــوص وكلام السـلف في جميـع المواضـع بالاسـتقراء والتتبـع وَرَاجَعَ كبارَ العلماء وأهل العلم في كل ما أشـكل عليــه من نصــوص وأدلة، أمــا من تخطــف الكلمــات من هنــا وهناك وبـتر النصـوص واعتمـد على المجمـل والمطلـق والعام من كلام العلماء فهو لن يَصِلَ إلى شَــيءٍ، إنْ لَمْ [(إنْ لَمْ) هُنا بِمَعْنَى (بَلْ رُبَّما)] يَضِلَّ ويَزِغْ ويَـزْدَدْ حَيْـرةً وشكًّا واضْطِرابًا، ولِذلك فنحن قد ذَكَرْنــا الأدِلَّةَ مِن كلام الله تبارك وتعالى وكلام رسوله صلى الله عليـه وسـلم ثم كلام الصحابة والمفسرين له، ولم نذكر كلام العلماء كـدليل، لأن كلام العلمـاء ليس دليلا شـرعيا يسـتدل بـه وإنمــا يســتدل له [قــالَ الشَّــيخُ عَلِيُّ بنُ شَـعبانَ في (البَراهِينُ على أنَّ الخِضرَ مِنَ النَّبِيِّين): العُلَمـاءُ يُسـتَدَلُّ على كَلامِهم ولا يُسـتَدَلُّ بِكَلامِهم. انتهى]، وإنمـا ذكرنـا فَهْمَ العلمـاء حـتى لا يَظُنُّ من ليس عنـده عِلمٌ أن هـذا

فَهمُنا نحن وليس فَهْمَ السلفِ، بـل ذَكَرْنـا الأدلـةَ بِفَهمِ الصحابة والمفسرين من السلف وعلماء أهـل السـنة...
ثم قالَ -أيِ الشيخُ الغليفي-: وهذا هو مَـوطِنُ الإشـكالِ عِنـد مُرجِئـةِ العَصـرِ ومَن شـابَهَهم وقـالَ بقـولِهم مِن أدعِياءِ السَّلَفِيَّةِ، فإنَّهم لا يُفَرِّقـون بَيْنَ الحُجَّةِ الرِّسـالِيَّةِ التي قامتْ ببُلوغِ القرآنِ والسَّمَاعِ بالرسولِ صـلى اللـه عليه وسـلم، وبين الحُجَّةِ الحُكْمِيَّةِ على المُعَيَّنِ بارتكابـه [أيْ بمُجَرَّدِ ارتكابِـه] الفِعْـلَ المُكَفِّرَ، وبين الحُجَّةِ الحَدِّيَّةِ التي يُقِيمُها الحاكمُ عند الاستتابةِ والقتـلِ، ومعلـومٌ أنَّه لا يُقِيمُ الحُجَّةَ الحَدِّيَّةَ إلَّا الإمامُ، ومعلومٌ كـذلك أنَّه ليس كُـلُّ كـافرٍ مُحارِبًـا، كمـا أنَّه ليس كُـلُّ كـافرٍ يُقتَـلُ، ولـو فَهِمُوا ذلك لفَرَّقُوا بين الحُكْمِ والعُقوبـةِ، فـالحُكْمُ لِكُـلِّ أحَـدٍ عنـده عِلْمٌ في المَسـألةِ، وليس كمـا يَقولـون {لا يُقِيمُ الحُجَّةَ إلَّا عالمٌ مُعتَبَرٌ!}، فهذا مِنَ الضَّلالِ وتعطيلِ أحكامِ اللهِ، ولو قـالوا {لا يُقِيمُ الحُجَّةَ الحَدِّيَّةَ إلَّا الإمـامُ أو مَن يَنُـوبُ عنـه} لَكـانَ صَـوابًا... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الغليفي- في تكفيرِ المُطْلَقِ وتكفيرِ المُعَيَّنِ: فـالتفريقُ بين النَّوعِ والعَينِ، أو الفِعْـلِ والفاعـلِ، في التكفـيرِ، أجْمَعَ أئِمَّةُ الـدَّعوةِ النَّجْدِيَّةِ [السَّـلَفِيةِ] على أنَّ التفريـقَ لا يكـونُ إلَّا في المسـائلِ الخَفِيَّةِ [مِثْـلِ خَلْـقِ القـرآنِ، والقَـدَرِ، وسِـحْرِ العَطْـفِ وهـو التَّألِيفُ بالسِّـحْرِ بين المُتَباغِضَـين بحيث أنَّ أحَـدَهما يَتَعَلَّقُ بـالآخَرِ تَعَلُّقًـا كُلِّيًّا بحيث أنَّه لا يَسـتطِيعُ أنْ يُفارِقَـه]، فأمَّا المسـائلُ الظـاهرةُ فـإنَّ الواقـعَ في المُكَفِّراتِ الظـاهرةِ أو المعلومـةِ مِنَ الـدِّينِ بالضَّـرورةِ [المعلـومُ مِنَ الـدِّينِ بالضَّرورةِ هو ما كانَ ظـاهِرًا مُتَـواتِرًا مِن أحكـامِ الـدِّينِ، معلومًـا عنـد الخـاصِّ والعـامِّ، مِمَّا أجْمَـعَ عليـه العلمـاءُ إجماعًـا قَطعِيًّا، مِثْـلِ وُجـوبِ الصَّـلاةِ والزَّكـاةِ، وتَحـرِيمِ الرِّبا والخَمْرِ] فإنَّه كافرٌ بعَيْنِه؛ فـإنَّ مَن وَقَـعَ في كُفْـرٍ ظاهرٍ فهو كافرٌ، مِثْلِ الشِّركِ في العبـادةِ أو في الحُكْمِ

(التَّشرِيعِ)، أو مِثْلِ مُظـاهَرةِ المُشـرِكِين وإعـانَتِهم على المسلمِين، فإنَّ هؤلاء قد قـامتْ عليهم الحُجَّةُ بـالقرآنِ والرسولِ صلى الله عليه وسلم، قـالَ تعـالَى {لأُنْـذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ}؛ أمَّا المسائلُ الخَفِيَّةُ كالقَـدَرِ والإرجـاءِ فلا يُكَفَّرُ أحَدٌ خالَفَ الكِتَابَ والسُّنَّةَ في ذلك حتى تُقامَ عليه الحُجَّةُ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الغليفي-: إذا بـان لـك أن الكفـر يكـون بـالقول أو الفعـل أو الاعتقـاد أو الشـك، فاعلم أن الكفر إنما يتعلق بـالأمر الظـاهر، وأمـا الأمـر الخفي فالله وحده الـذي يعلمـه فلا دخـل للفقيـه فيـه، وعلى هذا فإن الكفر بحسب هـذا الاعتبـار ينقسـم إلى قسمين؛ (أ)الكُفرُ الظاهِرُ، وهو الكفـر الـذي ظهـر على الجوارح ظهورًا لا شك فيه [المراد هنا هـو الكفـرُ الـذي ثَبَتَ بِمُقتَضَـى دَلِيـلٍ مُباشِـرٍ مِن أدِلَّةِ الثُّبـوتِ الشَّـرعِيَّةِ (اِعتِـرافٍ، أو شَـهَادَةِ شُّـهُودٍ)، لا بِمُقتَضَـى قرينـةٍ وإنْ كانَتْ قَوِيَّةً]، وهذا إنَّما يكـون بـالقولِ أو الفعـلِ فقـط، فهو عِلَّتُه [يعني أنَّ عِلَّةَ كُفرِ مَن قامَ به الكُفْـرُ الظـاهِرُ تَكُـونُ القـولَ أو الفعـلَ المُكَفِّرَ]، وهي [أيْ هـذه العِلَّةُ] وصفٌ مناسبٌ لاعتباره، لأنها [أي هذه العلة] منضــبطة، فالحكم يدور معها وجودًا وعدمًا، فمـتى مـا وقـع المـرء بقول مكفر، أو فعل مكفـر، فلا شـك أنـه يكـون ارتكب أمرًا ظاهرًا للعيان ومنضبطًا لإيقـاع الكفـر عليـه، ففي الـدنيا لا يقـام الحـد إلا على الأمـور الظـاهرة، وذلـك كالقول أو الفعل؛ (ب)الكفر الباطن، وهـو الكفـر الـذي يكون في القلب دون الجوارح، فمن اعتقـد أمـرًا كُفرِيًّا قام الدليلُ الشرعيُّ على كُفرِ مَنِ اِعتَقَدَه، أو شَـكَّ في أمر معلوم من الدين بالضرورة، فهو كـافر في الآخـرة، وإن كـان في أحكـام الـدنيا يعتـبر مسـلمًا في الظـاهر، وهو الذي يسمى عند المسـلمين بالمنـافق أو الزنـديق، فإن مثله معدود من جملة المسلمين في أحكـام الـدنيا، وإن كان في أحكام الآخرة من الخاسرين، وهذا النموذج

مِنَ الناسِ لا دَخْلَ للفقيه فيه ولا للقاضي ولا للمفـتي، وإنَّما حُكْمُه إلى اللهِ وَحْـدَهُ، لأنـه لم يَظهَـرْ عليـه شـيءٌ ظـاهرٌ مِن قَـولٍ أو فِعـلٍ مُكَفِّرٍ.. ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الغليفي-: الخلاصة من بحث المسألة؛ (أ)أنَّ مسألةَ عدم العذر بالجهل في الاسم مســألةٌ وِفَاقِيَّةٌ لا اِختِلافَ فيها عند الصحابة والسلف الصالح رضـي اللـه عنهم؛ (ب)أن الأدلة متواترة قطعية الدلالـة وقطعيـة الثبـوت على أن مـرتكب الشـرك الأكـبر يسـمى كـافرا قـولا واحـدًا، ولا يوجد دليل في القرآن والسنة وعند الصـحابة يـدل على أن مـرتكب الشـرك الأكـبر مسـلم؛ (ت)أن الـذي يقـول بالخلاف لا يسـتطيع أن يحكيـه عن أحـد من السـلف ولا يـذكر عليـه دليلًا معتـبرًا، وأنـه لم يطلـع على المصـادر التي أَلَّفهـا السـلفُ وأئمَّةُ الـدعوة خِصِّيصًـا في تحقيـق المسألة، وأن الذي يقول بـالخلاف وينسـبه إلى شـيخي الإســلام ابن تيميــة وابن عبــدالوهاب قــد تــوهم أن للشيخين قولين في المسألة، وقد رد عليه أولاد الشـيخ [محمـد بن عبـدالوهاب] وأحفـاده وطلابـه في رسـائل خاصـة تبـدِّعُ وتضـلل من قـال {إن الفعـل فعـل كفـر والفاعل لا يكفر} كما ذكـر ذلـك عبـدالرحمن بن حسـن [بن محمــــد بن عبــــدالوهاب] وَوَلَــــدَاهُ (عبــــداللطيف وإسـحاق)، وسـليمان بن سـحمان، في مؤلفـات خاصـة ردوا بهــا على من قــال ببدعــة التفريــق بين الفعــل والفاعل، وشـبهتهم في ذلـك أنهم قـالوا بـالتلازم بين الاسم والعقوبة، وهذا خطأ، والصـواب أنـه لا تلازم بين الاسم والعقوبة، فالاسم لإجـراء المعـاملات في الـدنيا، أما العقوبة لقتله عند السلطان والقاضي الشرعي في ظل تحكيم الشريعة، وليس معنى عـدم تحكيم الشـريعة أو عدم عقوبته يسقط اسمه ووصفه، فربما يكون زانيا ولا يعاقب ويكون سـارقا ولا يعـاقب، لعـدم ثبـوت أدلـة عقوبته كما كان في الصدر الأول، فالمنافقِين لم تَثبُتْ

في حَقِّهم أدِلَّةُ الثُّبــوتِ الشَّــرعِيَّةُ [أيْ مِن اِعتِــرافٍ أو شَــهَادَةِ شَــاهِدَيْ عَــدْلٍ] لِقَتلِهم، ودفعوهــا بالإنكــار والأَيمانِ الكاذِبةِ كما حَكَى اللهُ عنهم وهم منافقون في الـدرك الأسـفل مِنَ النـارِ، وكـانَ حُذَيْفَـةُ [بْنُ الْيَمَـانِ] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُعامِلُهم بِمُقتَضَى عِلْمِه فيهم [المراد أنه يعاملهم معاملة المسلم للمنـافقين، وليس المـراد أنـه يعاملهم معاملـة المسـلم للمرتـدين. وقـد قـالَ الشـيخُ سفر الحوالي (رئيس قسم العقيدة بجامعـة أم القـرى) في مَقالةٍ له على موقِعه في هذا الرابط: حُذَيْفَةُ رَضِـيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَمَّا أطلَعَه النَّبِيُّ صَـلَّى اللـهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ على أسماءِ المُنافِقِين بِأعيانِهم، فَكانَ عُمَرُ يَنظُـرُ، فَـإذا رَأَى حُذَيْفَـةَ يُصَـلِّي على فُلانٍ [أيْ عنـد مَوتِـه] صَـلَّى، لِأنَّه [يَكونُ حِينَئذٍ] مَعروفًا أنَّه غَـيرُ مُنـافِقٍ، وإنْ رَأَى حُذَيْفَـةَ لم يُصَلِّ، لم يُصَلِّ. انتهى]، والمسألة واضحة بحمد للــه، بل في غاية الوضوح لمن شرح الله صدره للحـق ونجـاه من مـرض الهـوى والتعصـب، فالاسـم شـيء والعقوبـة شــيء آخــر، ولا تلازم بينهمــا، فليس كـل كـافر يقتـل فتأمل وتدبر؛ (ث)أن من قـال بـالخلاف من الطلبـة قَلَّدَ شيخَه بدون دليل، ولم يطلع على أصـول المسـألة رغم وضـوحها، حـتى ظن بعض الطلبـة في هـذا العصـر أن المسـألة خلافيـة، بـل وصـل بهم الحـال إلى رمي أهـل السنة بالغلو في التكفير، وهي نَفْسُ التُّهمةِ التي رَمَى بِهـا العـراقيُّ [دَاوُودُ] بنُ جــرجيس [أَشْـهَرُ المُنـاوِئِين لِــدعوةِ الشــيخِ محمــد بن عبــدالوهاب] أئِمَّةَ الــدَّعوةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَةِ]؛ (ج)أنه لا تلازم بين الاسم والعقوبة، فليس كُلُّ مشركٍ مُعَذَّبًا، وليس كُلُّ كـافرٍ يُقتَـلُ؛ (ح)أن أحكام الدنيا تجرى على الظاهر من إسلامٍ وكفـر، فكـل من أظهر لنا الإسلام حكمنا بإسلامه وقلنـا أنـه مسـلم، ومن أظهر لنا الكفر والشـرك حكمنـا بكفـره وقلنـا إنـه مشــرك؛ (خ)عــدم التفريــق بين أنــواع الحجــة و[عــدم

التفريق بين] فهمها وإقامتها، أوقع كثيرا من الدعاة في الخلط والاضطراب في أحكام الظاهر والباطن، واشترطوا شروطًا ليست في الكتاب والسنة ولا عند الصحابة رضي الله عنهم... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الغليفي-: وقد توسعنا في نقل الأدلة من القرآن والسنة وفهم الصحابة وعلماء الآمة المشهود لهم بالعلم والتحقيق من عصر الصحابة حتى يومنا هذا، ولا يوجد خلاف في المسألة فهي وِفَاقِيَّةٌ ليس فيها خلاف معتبر ولا شبهة ولا احتمال لها، وأن كل من وقع في الشرك يسمى مشركا، وأن من يقول بخلاف ذلك فهو مكذب بالقرآن والسنة متبع غير سبيل المؤمنين مجادل عن المشركين، وقد مر معك أن الله سبحانه قد بَيَّنَ للناس التوحيد في القرآن وقرره وكرره في أكثر من موضع، وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم بَيَّنَ التوحيد في السُّنَّةِ وحذر الأمة من الشرك أبلغ تحذير، وقد فصلنا ذلك في رسالتنا (العذر بالجهل بين ضبط السلف واضطراب الخلف [وهذه الرسالة موجودة في كتاب (التنبيهات المختصرة على المسائل المنتشرة]) ورسالتنا (البيانُ والإشهارُ في كَشْفِ زَيْغِ مَن تَوَقَّفَ في تكفيرِ المُشرِكِين والكفارِ)، وذكرنا مؤلفات السلف في المسألة التي تدلك على أن المسألة وِفَاقِيَّةٌ عندهم وليس فيها خلاف، فعليك باتباع الدليل وطرح التقليد والتأويل، والْزَمْ غَرْزَ الصحابةِ وشيوخ الإسلام والأئمة الأعلام يسلم لك دينك. انتهى باختصار.

(18)وقالَ الشيخُ عبدُالله الغليفي -أيضا- في كِتابِه (مختصر الوجاء): الذِين قالوا بشُبْهةِ (كُفرٌ دُونَ كُفرٍ)، أو (عَدَمِ تكفيرِ المُعَيَّنِ)، واشترطوا دائمًا قِيَامَ الحُجَّةِ ولم يُفَرِّقوا بين المسائلِ الخَفِيَّةِ التي يُعذَرُ فيها والمسائلِ الجَلِيَّةِ المعلومةِ مِنَ الدِّينِ بالضرورةِ التي لم

يُعذَرْ فيها، وكذلك لم يُفَرِّقوا بين (قِيَامِ الحُجَّةِ وبُلوغِها) وبين (فَهْمِ الحُجَّةِ)، فـإن هـؤلاء لم يعلمـوا حقيقـةَ الإسلامِ ولا حقيقةَ الشِّركِ، ووقعـوا في عَـدَمِ التَّفرِيـقِ بين الحُكْمِ المُطلَقِ -أو تكفيرِ المُطلَقِ- وتكفـيرِ المُعَيَّنِ، وجَعَلـوا عَـدَمَ تكفـيرِ المُعَيَّنِ قـولًا مُطلَقًـا ولا يَجـوزُ إلَّا للعُلماءِ وكذلك إقامةَ الحُجَّةِ لا يُقِيمُهـا إلَّا إمـامٌ أو عـالِمٌ أو قـاضٍ مُجتَهـدٌ، وهم بـذلك لم يُفَرِّقـوا بين الحُجَّةِ الرِّسـاليَّةِ والحُجَّةِ الحُكْمِيَّةِ [والحُجَّةِ] الحَدِّيَّةِ، وجَلَسـوا يُرَهِّبُون الناسَ مِن لَفْظِ الكُفْـرِ أو الحـديثِ في الإيمـانِ والكُفْرِ، حتى اتَّهَموا كُـلَّ مَن يَتَكَلَّمُ في قَضـايَا التَّوحيـدِ والإيمانِ والكُفرِ، اتَّهَمـوه بـالتكفيرِ والخَـوارِجِ والضَّـلالِ والمُرُوقِ مِنَ الدِّينِ، فأَحْجَمَ أهـلُ العلمِ وكثـيرٌ مِن أهـلِ الحقِّ عنِ الكلامِ في هـذه القَضـايَا حـتى لا يُرْمَـوْا بهـذه التُّهَمِ، مـع أنَّ اللـهَ تعـالَى أطلَـقَ الكُفـرَ على كثـيرٍ مِنَ الأصنافِ، وكثيرًا ما نَقرَأُ في القـرآنِ قـولَ اللـهِ تعـالَى {فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَـافِرُونَ} وغيرَهـا مِنَ الآيَـاتِ. انتهى باختصار.

(19)وقـالَ الشـيخُ عبدُاللـه الغليفي -أيضـا- في (التنبيهـات المختصـرة على المسـائل المنتشـرة): والمرجئةُ أدعياءُ السلفيةِ يشترطون قيام الحجة لتكفير المعين دائمًا، وقـد كَفَّرَ العلمـاءُ -ومنهم شـيخ الإسـلام [ابن تيميـة] وابن عبـدالوهاب وأئِمَّةُ الـدعوةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّـلَفِيةِ]- المُعَيَّنَ وهـو بعيـد عنهم ولم يقيمـوا عليـه الحجـة، قـدوتهم في ذلـك الرسـول صـلى اللـه عليـه وسلم... ثم قال -أيِ الشيخُ الغليفي-: فهـؤلاء المرجئـة أدعياء السلفية، ومن قال بقولهم ووقع في شـبهاتهم، لا يكفـرون تـاركَ الصـلاةِ، ولا يكفـرون المعين إلا بعـد قيام الحجة واستتابته، فإن كان غـير مقـدور عليـه، ولا يمكن إقامـة الحجـة عليـه واسـتتابته عنـد القاضـي أو

الأمير والسلطانِ المتمكن، فلا يَكْفُرُ هذا المُعَيَّنُ أبدًا ولا يسمى مشركًا!، ولا تجري عليه أحكام المشركين في الدنيا!، ما هذا الهُراءُ والعَمَى؟!، ألا تَعْلَمون يا أدعِيَاءَ السَّلَفِيَّةِ أن الله كَفَّرَ المُعَيَّنَ في القرآن، ولم يَشْتَرِطْ حضورَ المُعَيَّنِ وإقامةَ الحجة عليه؟!، ألا تعلمون يا مرجئة العصر أن النبي صلى الله عليه وسلم كَفَّرَ المُعَيَّنَ في أكثر من حديث وأكثر من واقعة صحيحة معلومة مشهورة؟!، ألا تعلمون أن الصحابة رضي الله عنهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم كفروا المعين، والتابعِين وتابعِيهم وشيوخِ الإسلامِ والعلماءِ العاملِين إلى يومنا هذا؟!، أدلة كثيرة ونصوص متواترة في الكتاب والسنة وفعل الصحابة ومن بعدهم إلى يومنا هذا على تكفير المعين، ألا تخافون من الله من القول عليه بغير علم؟!، أين الحياء أيها الأدعياء؟!، ومن الجهل القبيح بالدين أن يجهل هؤلاء الأدعياء كلام العلماء في تكفير المعين على العموم والإطلاق، ويقيدونه بقيام الحجة وهم أجهل الناس بمعنى الحجة وأنواعها، ويخلطون خلطًا عجيبًا بين التكفير المطلق وتكفير المعين، وبين فهم الحجة و(قيامها وبلوغها)، ويَتَجَرَّؤون بالرَّدِّ على كِبَارِ العلماءِ، وإن سألت أحدهم {هل تعلمت المسألة ودرستها على يد كبار العلماء؟} قال {لا} فتعجب... ثم قال -أَيِ الشيخُ الغليفي-: وكثير من دعاة الإرجاء ومرجئة العصر يظهرون بمظهر أهل السنة ويتكلمون باسم السلف [في هذا الرابط يقولُ مركزُ الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بِوِزَارةِ الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: فالأشاعرة والماتريدية يقولون إنهم هم أهل السنة وقبلهم المعتزلة، وليست العبرة بالزعم وإنما بمطابقة الدعوى للواقع. انتهى. وقالَ الشيخُ سفر الحوالي (رئيس قسم العقيدة بجامعة أم القرى)

في مَقالةٍ له على موقِعِه في هذا الرابط: فالمَاتُرِيدِيَّةُ والأَشْعَرِيَّةُ مِنَ المُرجِئةِ الغُلَاةِ. انتهى]، فمن أين يعرف الشباب الحقيقة وهم لا يرون إلا هؤلاء الدعاة في الفضائيات والدروس والمساجد، وقد أعطاهم الطاغوت مساحة، في حين ضيق على دعاة السلفية الحقة أهل التوحيد والدعوة والجهاد، فلا يكون رفع هذا الالتباس إلا بتعرية منهج هؤلاء المرجئة، بتحرير مذهب أهل السنة حتى لا ينخدع الشباب، وليس هذا عَيْبًا ولا قدحًا بل هو الحق الذي سلكه السلف مع المبتدعة المتلبسة بالبدعة الدَّاعِين إليها باسم السنة والسلف والسلفية، فمن هنا كانت المرجئة [أي من جهة الدعوة إلى الإرجاء باسم السنة والسلف والسلفية] أشد خطرًا على الأمة وعلى عقيدة الأمة وشباب الأمة فوجب البيان ورفع الالتباس، وقد نتج عن هذا الانحراف والقول بإرجاء العملِ جيلٌ مغيب عن الواقع، إن سمع عن التوحيد فهو توحيد نظري يُقرأ في الكتب ويُدرس في الدروس والجامعات، ليس له أي صلة ولا تأثير في الواقع، فظهر الشرك والكفر والنفاق والفسق والفجور في المجتمع، وانتشرت جرثومة الإرجاء في الأمة فحكمت بإسلام الكافر المشرك، فأصبح الحاكم المبدل لشرع الله مسلمًا وولي أمر المسلِمين [قالَ الشيخُ حامد العطار (عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، والباحث الشرعي بموقع إسلام أون لاين) في مقالة له بعنوان (أضرار شيوع الفكر الإرجائي) على هذا الرابط: هذا المَذهبُ [يعني الإرجاءَ المُعاصِرَ] يَخْدِمُ الاستبدادَ السِّياسِيَّ، فإنَّه إذا كان لا يَجوزُ الخروجُ على الحاكمِ إلَّا [إذا جاءَ] بالكفرِ البَوَاحِ، فإنَّ الإرجاءَ يَجْعَلُ الحاكمَ المُستَبِدَّ مَهْمَا استَبَدَّ وظَلَمَ وطَغَى وبَدَّلَ في دِينِ اللهِ، يَجْعَلُه في أَمَانٍ مِنَ الكُفْرِ بِدَعْوَى عَدَمِ الاستحلالِ، ولذلك قَالَ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ [ت204هـ]

{الإرْجَاءُ دِينٌ يُوَافِقُ الْمُلُوكَ، يُصِيبُونَ بِهِ مِنْ دُنْيَاهُمْ، وَيَنْقُصُونَ مِنْ دِينِهِمْ}. انتهى. وقال الشيخُ طارق عبدالحليم في (أحداث الشام، بتقديم الشيخ هاني السباعي): فقد قامَتْ مِن قَبْلُ دُوَلٌ اعتزالِيَّةٍ كدَوْلةِ الْمَأْمُونِ وَالْمُعْتَصِمِ وَالْوَاثِقِ، ثم بادَتْ [أَيْ سَقَطَتْ] على يَدِ الْمُتَوَكِّلِ، وقامَتْ دُوَلٌ على يَدِ الروافِضِ، والتي قَضَتْ [أَيْ سَقَطَتْ] على يَدِ نُورِ الدِّينِ [مَحْمُودِ بْنِ زَنْكِي وصَلَاحِ الدِّينِ الأيوبي [هو يُوسُفُ بْنُ أَيُّوب]، وقامَتْ دُوَلٌ على مَذْهَبِ الإرجاءِ، بَلْ كافَّةُ الدُّوَلِ التي قامَتْ [أَيْ بعدَ مَرْحَلَةِ الخِلَافةِ الراشدةِ] كانت على مَذْهَبِ الإرجاءِ [وهو المَذهبُ الذي ظَهَرَ في عَصْرِ الدَّوْلَةِ الأُمَوِيَّةِ التي بِقِيَامِها قامَتْ مَرْحَلَةُ الْمُلْكِ الْعَاضِّ]، إِذْ هو دِينُ المُلوكِ كما قِيلَ، لِتَساهُلِه وإفساحِه المَجالَ للفِسْقِ والعَرْبَدةِ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ وجدي غنيم في فيديو بعُنْوانِ (المرجئةُ ساعدوا أمْريكا في إفشالِ ثَوْراتِ المسلِمِين): أكثرُ مِن 98% مِنَ المسلِمِين الآنَ فِكْرُهم إرجائيٌّ، وَهُمْ مِنَ المُرجِئةِ. انتهى. وقالَ الشيخُ سفر الحوالي (رئيس قسم العقيدة بجامعة أم القرى) في مَقالةٍ له على موقِعه في هذا الرابط: وما يَزالُ مَذهَبُ المُرجِئةِ هو الطاغِي على أكثرِ بِقَاعِ العالَمِ الإسلامِيِّ. انتهى. وجاءَ في كتابِ (دروس للشيخ أبي إسحاق الحويني) أنَّ الشيخَ قالَ: وجماهيرُ المسلمِين يَدِينون بمَذهَبِ الإرجاءِ الآنَ وَهُمْ لا يَشعُرون، فعندما يَعْمَلُ الذَّنْبَ ثم تُذَكِّرُه بِعَذابِ اللهِ يَقولُ لك {اللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ}، هذا مَذهَبِ الإرجاءِ [قلتُ: الشيخُ يَقْصِدُ أنَّ هذا مِن آثارِ الإرجاءِ]، حيث لا يَضَعُ عَذابَ اللهِ في الحُسْبانِ. انتهى. وقالَ الشيخُ أبو قَتَادَةَ الفلسطينيُّ في (الجرح والتعديل): وَأَهْلُ الإرجاءِ، وَهُمُ الذِين يَمْلأُونَ الأرضَ شَرْقًا وغَرْبًا. انتهى. وقالَ الشيخُ عَبْدُاللَّه بنُ محمد زُقَيْل في مَقالةٍ له بعُنوانِ (شَرحُ

حَـدِيثِ "مَنْ قَـالَ لَا إِلَـهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَـلَ الْجَنَّةَ") على هـذا الرابط: ومـا دامَ هـذا الفِكْـرُ [يَعنِي الفِكْـرَ الإرجـائِيَّ] جاثِمًّا على صَدْرِ هـذه الأُمَّةِ فـإنَّ آمـالَ النَّصـرِ والتَمْكِينِ بَعِيدةٌ حتى تَرجِـعَ [أَيِ الأُمَّةُ] إلى سِـيرةِ الأَوَّلِين. انتهى. وجـاءَ على الموقـعِ الرَّسْـمِيِّ لجريـدة الـوطن المصـرية تحت عنوان (الأزهرُ يَبدأُ حَمْلةً مُوَسَّعةً لمُواجَهةِ التَّطَرُّفِ بنَشرِ الفِكـرِ الأَشْـعَرِيِّ) في هـذا الرابط: وفي رَدِّه على سِـؤَالِ {مَنِ هُمُ الأَشـاعِرةُ؟ ولمـاذا الأزهـرُ الشـريفُ أَشْعَرِيٌّ [قالَ الشيخُ سفر الحـوالي في مَقالـةٍ لـه على موقِعِـه في هــذا الرابط: فالمَاتُرِيدِيَّةُ والأَشْـعَرِيَّةُ مِنَ المُرجِئـةِ الغُلَاةِ. انتهى]؟} قـالَ مركـزُ الأزهـرِ العـالَمِيُّ للفَتْـوَى الإلكترونيـةِ {إنَّ الأَشـاعِرة يُمَثِّلـون أكـثرَ مِن 90% مِن المسلمِين}، وتابَعَ [أَيْ مركزُ الأزهرِ العـالَمِيُّ للفَتْوَى الإلكترونيةِ] أَنَّه {لِهذا، فمَذهَبُ الأزهرِ الشَّرِيفِ وعُلَمائِه هو المَذهبُ الأَشْعَرِيُّ}، وأَكَّدَ المركزُ [أَيْ مركـزُ الأزهرِ العالَمِيُّ للفَتْوَى الإلكترونيةِ] أَنَّ {رَمْيَ الأَشاعِرةِ بأَنَّهم خـارِجُون عن دائـرةِ أهـلِ السُّـنَّةِ والجماعـةِ غَلَـطٌ عَظِيمٌ وباطِلٌ جَسِـيمٌ، لِمَـا فيـه مِنَ الطَّعْنِ في العَقائـدِ الإسلاميَّةِ المَرْضِيَّةِ والتَّضلِيلِ لجَمْهَـرةِ عُلمـاءِ الأُمَّةِ عَبْـرَ العُصـورِ}، وشَـدَّدَ [أَيْ مركـزُ الأزهـرِ العـالَمِيُّ للفَتْـوَى الإلكترونيةِ] على أنَّ {مِثْلَ هذا الكلامِ لا يُعَـوَّلُ عليـه ولا يُلتَفَتُ إليـه، فلا يَـزالُ السـادَةُ الأَشـاعِرةُ هم جُمهـورُ العلماءِ مِنَ الأُمَّةِ}؛ وأَكَّدَ الـدكتورُ يسـري جَعْفَـر (أسـتاذ العقيـدة والفلسـفة بجامعـة الأزهـر بالقـاهرة، ونـائب رئيسِ مركزِ الفِكْـرِ الأَشْـعَرِيِّ) في مُحاضَـرةٍ لـه مُـؤَخَّرًا للطَّلَبَةِ الوافِدِين أنَّ هناك أَسْبابًا مُتَعَدِّدةً لاختيارِ الأزهـرِ المَذهَبَ الأَشْعَرِيَّ، أَهَمُّها اتِّساعُ المَذهَبِ لِيَشْمَلَ الجميعَ دُونَ تكفيرٍ أو إقصاءٍ لِأَحَدٍ، وهو ما جَعَلَ الأزهرَ الشريفَ يَخْتارُ (المَذهَبَ الأَشْعَرِيَّ) و(الطريقةَ المَاتُرِيدِيَّةَ)؛ وعَدَّدَ جَعْفَـرٌ الأَسـبابَ الـتي دَفَعَتِ الأزهـرَ لاختيـارِ المَـذهَبِ

الأَشْـعَرِيِّ والمَاتُرِيـدِيِّ، لِمَناهِجِـه الْمُخْتَلِفَـةِ بالمَعاهِـدِ الأزهريَّةِ، ولِكُلِّيَّاتِ العقيدةِ وأُصولِ الـدِّينِ؛ وقـال جَعْفَـرٌ {إنَّ السَّـبَبَ الأَوَّلَ لاختيـارِ المَنهَجِ الأَشْـعَرِيِّ أنَّ أَبَـا الْحَسَـنِ الأَشْـعَرِيَّ تَـرَبَّى في كَنَـفِ الْمُعْتَزِلَـةِ لِمُـدَّةِ 30 عامًـا، وبَعْـدَها تَـرَكَ الْمُعْتَزِلَـةَ وانْضَـمَّ لأهـلِ السُّـنَّةِ والجَماعةِ، لِيَضَـعَ قَواعِـدَ جديـدةً تَحمِي مَذهبَـه} مُشِـيرًا إلى {أنَّ اللهَ صَنَعَ هذا المـذهبَ على عَيْنِـه لِخِدْمَـةِ هـذه الأُمَّةِ}؛ أَمَّا السـببُ الثـاني، أَوْضَـحَه جَعْفَـرٌ قـائلًا {إنَّ الإمامَ الأَشْعَرِيَّ لم يُكَفِّرْ أحدًا، حـتى أنَّه قـالَ في بِدايَـةِ أَشْهَرِ كُتُبِه (مَقالات الإسـلامِيِّين واخْتِلَاف الْمُصَـلِّينَ) "لا نُكَفِّرُ أحدًا مِن أهـلِ القِبْلـةِ" [قـالَ الشـيخُ محمـد صـالح المنجِـد في مُحاضَـرةٍ بِعُنْـوانِ (ضَـوابِطُ التَّكفِـيرِ "1") مُفَرَّغَـةٍ على موقِعِـه في هـذا الرابط: عِبـارةُ {نحن لا نُكَفِّرُ أحَدًا} عِبارةٌ ضالَّةٌ، خاطِئةٌ، آثِمـةٌ، مُخالِفـةٌ لِلكِتـابِ والسُّنَّةِ. انتهى]، وهو ما أَثْنَى عليه علماءُ الأُمَّةِ، والأزهرُ بِـدَوْرِه يُعَلِّمُ أبنـاءَه أَلَّا يُكَفِّروا أحـدًا، فهـو يُغْلِـقُ بـابَ التكفـيرِ حـتى لا تَنْفَتِحَ أبـوابُ الجَحِيمِ وتُـراقَ الـدِّماءُ}. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ ابنُ جـبرين (عضـو الإفتـاء بالرئاسة العامة للبحوث العلميـةِ والإفتـاء) على موقعِـه في هذا الرابط: فإنَّ المُعتَقَدَ الأَشْـعَرِيَّ هـو الـذي تَمَكَّنَ مِنَ القَـرْنِ الرَّابِـعِ إلى الآنَ [قـالَ الشـيخُ عبـدُالرحمن الـبرَّاك (أسـتاذ العقيـدة والمـذاهب المعاصـرة بجامعـة الإمام محمد بن سـعود الإسـلامية) في (إجابـات الشـيخ عبـدالرحمن الـبراك على أسـئلة أعضـاء ملتقى أهـل الحـديث): إنَّ القُبورِيَّةَ إنَّمـا نَشَـأَتْ في القَـرنِ الرابِـعِ. انتهى]. انتهى. وجــاءَ في (الموســوعة الميســرة في الأديــان والمــذاهب والأحــزاب المعاصــرة، بإشــراف ومراجعـة الشـيخ مـانع بن حمـاد الجهـني): إنَّ مَدْرَسـةَ الأَشْـعَرِيَّةِ الفِكْرِيَّةِ لا تَـزالُ مُهَيْمِنـةً على الحَيَـاةِ الدِّينِيَّةِ في العالَمِ الإسلامِيِّ. انتهى. وجاءَ في موسوعةِ الفِـرَقِ

المنتسبةِ للإسلامِ (إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ عَلوي بن عبدالقادر السَّقَّاف): الأشاعِرةُ مِن أكثَرِ الفِرَقِ الكَلَامِيَّةِ اِنتِشارًا إلى يَومِنا هذا [قالَ الذَّهَبِيُّ (ت748هـ) في (تارِيخُ الإسلامِ): والنَّوَوِيُّ رَجُلٌ أشعَرِيُّ العَقِيدةِ، مَعروفٌ بِذلك، يُبَدِّعُ مَن خالَفَه ويُبالِغُ في التَّغلِيظِ عليه. انتهى. وقالَ شَمْسُ الدِّينِ السَّخَاوِيُّ (ت902هـ) في (المَنْهَلُ العَذْبُ الرَّوِيُّ): صَرَّحَ الْيَافِعِيُّ [ت768هـ] والتَّاجُ السُّبْكِيُّ [هو تاجُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ (ت771هـ)] أنَّه [أيِ النَّوَوِيَّ] أشعَرِيٌّ. انتهى. وقالَ الشيخُ محمد بن هادي المدخلي (عضو هيئة التدريس بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) في فَتْوَى صَوتِيَّةٍ مُفَرَّغةٍ على هذا الرابط: ... أمَّا النَّوَوِيُّ فَأشعَرِيٌّ غَضِبَ مَن غَضِبَ ورَضِيَ مَن رَضِيَ، فاللَّهُ ورَسولُه أحَقُّ أنْ يُرضُوه إنْ كانوا مُؤمِنِين. انتهى. وقالَ مَوقِعُ (الإسلامُ سؤالٌ وجَوابٌ) الذي يُشْرِفُ عليه الشيخُ محمد صالح المنجد في هذا الرابط: قالَ الشيخُ محمد ناصر الدين الألباني {النَّوَوِيُّ، واِبْنُ حَجَرٍ العَسْقَلَانِيُّ، أنَا أعرِفُ أنَّهما مِنَ الأشاعِرةِ}. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ حاتم العوني (عضو هيئة التدريس في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى) في فيديو بِعُنوانِ (سَلَفِيٌّ سابِقٌ يَنْتَقِدُ خِطابَ المُدافِعِين عنِ النَّوَوِيِّ): والحَقِيقةُ أنَّه [أيِ النَّوَوِيَّ] أشعَرِيٌّ، وحَقِيقةُ أنَّه أشعَرِيٌّ لا تَحْتَمِلُ النِّقاشَ. انتهى. وقالَ الشَّيخُ محمدُ بنُ شمس الدين في مَقالةٍ لَه بِعُنوانِ (مَن قالَ "إنَّ النَّوَوِيَّ أشعَرِيٌّ"؟) على موقعه في هذا الرابط: قالَ حماد الأنصاري [رئيس قسم السُّنَّة وأستاذ الدراسات العليا، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة] {إنَّ النَّوَوِيَّ أشعَرِيٌّ}... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ شمسُ الدين-: قالَ عبدُالباري فتح الله السلفي {كانَ النَّوَوِيُّ أشعَرِيَّ المُعتَقَدِ، ولا يَخْفَى هذا على مَن

لَه أدنَى إلمامٍ بِشَرحِه لِصَحِيحِ الإمامِ مُسلِمٍ}... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ شَمسُ الدينِ-: قالَ مُقْبِلٌ الوادِعِيُّ {إنَّ النَّوَوِيَّ أشعَرِيٌّ}... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ شَمسُ الدينِ-: قال أحمد النجمي [المُحاضِرُ بكلية الشريعة وأصول الدين، بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأبها] عنِ النَّوَوِيِّ وابنِ حَجَرٍ {فَيَحذَرُ طُلَّابُ العِلْمِ مِن بِدَعِهم، أمَّا القَولُ بِأنَّهم عُذِرُوا (أيْ بِأنَّ أهلَ السُّنَّةِ عَذَرُوهم فِيما تَأوَّلوه مِنَ الصِّفاتِ، وحَذَّرُوا مِن إطلاقِ "البِدعةِ" عليهم) فَلَا فِيما أعلَمُ}... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ شمسُ الدينِ-: قال عبدالكريم الخضير [عضو هيئة كِبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء)] {النَّوَوِيُّ أشعَرِيٌّ ويُقَرِّرُ (عَقِيدَةَ الأشاعِرةِ) في (شَرحِ مُسلِمٍ) بِكُلِّ ما تَتَطَلَّبُه مِن أبوابِ العَقِيدةِ}، وقالَ {النَّوَوِيُّ (أشعَرِيٌّ) بِكُلِّ ما تَحوِيه هذه الكَلِمةُ في جَمِيعِ أبوابِ العَقِيدةِ}... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ شمسُ الدينِ-: قالَ محمد بن هادي المدخلي [عضو هيئة التدريس بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة] {كَذَّابٌ الذي يَقولُ لك (النَّوَوِيُّ سَلَفِيٌّ)، واللهِ كَذَّابٌ حتى يَموتَ كائنًا مِن كانَ، أشعَرِيٌّ جَلْدٌ}... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ شمسُ الدينِ-: عبدالرحمن البراك [أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية] سُئلَ {هَلْ يَصِحُّ وَصفُ الإمامِ النَّوَوِيِّ وابنِ حَجَرٍ بِأنَّهم أشاعِرةٌ في المُعتَقَدِ؟}، فأجابَ {هذا هو الظَّاهِرُ}... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ شمسُ الدينِ-: قال إحسان العتيبي [الباحث الشرعي في موقع (الإسلام سؤال وجواب)] {الصَّحِيحُ أنَّ النَّوَوِيَّ أشعَرِيٌّ}... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ شمسُ الدينِ-: قال علي الرملي [المشرف على مَعهَدِ الدِّينِ القَيِّم للدروس العلمية والفتاوى الشرعية والتعليم عن بُعْدٍ على منهج أهل الحديث] {فَهَلْ كانَ اِبنُ حَجَرٍ

والنَّوَوِيُّ وابنُ حَـزمٍ ومَن شـابَهَهم على عَقِيـدةِ أهـلِ السُّـنَّةِ والجَماعـةِ؟، لا، والعِلْمُ قـاضٍ، فَلا نَسـتَطِيعُ أنْ نَتَكَلَّمَ بِشيءٍ مِن عندنا، فالعِلمُ هو الذي يَفصِلُ في هذه القَضـايَا، **فـالنَّوَوِيُّ أشـعَرِيٌّ وأشـعَرِيَّتُه أظهَـرُ مِن عَينِ الشَّمسِ، وابنُ حَجَرٍ أشـعَرِيٌّ مُتَخَبِّطٌ في العَقِيـدةِ، وابنُ حَـزمٍ قـالَ فيـه أهـلُ العِلْمِ (جَهمِيٌّ)**}. انتهى باختصـار. وقالَ الشَّيخُ محمدُ بنُ شمسِ الدين أيضًا في فيـديو لَـه بِعُنوانِ (لِماذا قُلْتُ اِبنُ حَجَرٍ أشعَرِيٌّ): اِبنُ حَجَرٍ في فَتحِ البارِي يَقـولُ عَنَّا {المُشَـبِّهةُ} [أيْ يُسَـمِّي أهـلَ السُّـنَّةِ والجَماعـةِ (المُشَـبِّهةَ)]، ويَظُنُّ أنَّ التَّفـوِيضَ -الـذي هـو واحِـدٌ مِن مَـذْهَبَيِ الأشـعَرِيَّةِ- هـو مَـذْهَبُ السَّـلَفِ، **فَلا يَعـرِفُ السُّـنَّةَ** حـتى يَكـونَ مِن أهلِها **ولا يَعـرِفُ طَرِيقـةَ السَّـلَفِ** حـتى يَكـونَ تابِعًـا لهم. انتهى باختصـار. وقـالَ الشَّيخُ محمدُ بنُ شمسِ الدين أيضًا في فيديو لَه بِعُنوانِ (هَل تَحَوَّلَ **محمد حسان** إلى العَقِيدةِ الأشعَرِيَّةِ؟): هؤلاء الذِين يَقولون لك {اِقرَأْ كُتُبَ الأشعَرِيَّةِ، خُذْ مَا صَفَا وَدَعْ مَا كَدِرَ}، **الشَّيخُ محمد حسان**، بَعضُـنا رُبَّمـا لم يَكُنْ وُلِـدَ وهو [أيِ الشَّيخُ محمد حسـان] يَقْـرَأُ مِن كُتُبِ الأشـعَرِيَّةِ لِيَأْخُذَ مِنها مـا صَـفا، فَأخَـذَ [أيِ الشَّـيخُ محمـد حسـان] كَلامَهم في العَقِيدةِ! وصارَ يُرَدِّدُه على المُسلِمِين!، هذه إشـكالِيَّةٌ نحن نُحَـذِّرُ النَّاسَ مِنهـا، إذا أرَدْتَ أنْ تُعطِيَـني كِتابًا أشعَرِيًّا قـائلا لي {خُـذْ مـا صَـفا وَدَعْ مـا كَـدِرَ}، رُدَّ عَلَى ما كَـدِرَ بِـرُدودٍ تَشـفِي غَلِيلِي، وبَعْـدَ ذلـك اِعطِـني الكِتابَ، لَكِنْ تُعطِيني الكِتابَ وتَقـولُ لي {دَعْ مـا كَـدِرَ}، كَيْفَ أعرِفُ ما كَدِرَ؟!، **هناك مَشايِخُ شابَتْ لِحاهم صاروا يَأْخُذون ما كَدِرَ ويُرَدِّدون ما كَدِرَ!**... ثم قـالَ -أيِ الشَّـيخُ شـمسُ الـدين-: وأنَـا قُلْتُ لِلإخْـوَةِ كَثِـيرًا {**كَثِـيرٌ مِنَ السَّـلَفِيَّةِ مُفَوِّضـةٌ**}، حَقِيقـةٌ لا نَسـتَطِيعُ إلَّا أنْ نَقولَهـا، هُمْ يَظُنُّون أنَّ التَّفوِيضَ هو الإثبـاتُ!، والتَّفـوِيضُ جَعَلَـه اِبنُ تَيْمِيَّةَ شَرٌّ مِنَ التَّأْوِيـلِ، لِأنَّ التَّأْوِيـلَ أعطـاك مَعْنًى،

أمَّا التَّفوِيضُ جَعَلَ القُرآنَ لا يُستَفادُ منه مَعْنًى، هذه نَتِيجةُ قِراءةِ كُتُبِ الأشعَرِيَّةِ، هذه نَتِيجةُ إحسانِ الظَّنِّ بِالأشعَرِيَّةِ. انتهى بتصرف. وقالَ الشيخُ عبدُالله الخليفي في (تَقويمُ المُعاصِرِين): والعادةُ أنَّ مُؤَيِّدِي (الرضواني) يَقولون {الشَّيخُ قَصدُه كَذا وقَصدُه كَذا} وكَأَنَّ النَّاسَ لا يَفهَمون، ويُقالُ {إنَّ الكَلامَ الذي ظاهِرُه باطِلٌ يُرَدُّ ولو كانَ قَصدُ صاحِبِه حَسَنًا ما دامَ ليس في ظاهِرِ الكَلامِ ما يَدفَعُ التَّوَهُّمَ}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: فالنَّوَوِيُّ ما تَرَكَ شَيئًا مِن عَقِيدةِ الأشعَرِيَّةِ الجَبرِيَّةِ ما قالَ بِه... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: إنَّ مَذْهَبَ الجَبرِيَّةِ أخبَثُ مِن مَذْهَبِ القَدَرِيَّةِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: ومَن ظَنَّ أنَّ السَّلَفَ لم يَخْلُفوا لَنا دِينًا نَقْتَدِي بِه ونَفْهَمُه حتى اِحتَجْنا إلى مَن تَلَطَّخَ بِضَلالاتِ المُتَكَلِّمِين الكُبرَى فَقَدْ أساءَ الظَّنَّ بِاللَّهِ عَزَّ وجَلَّ ورَدَّ على النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَولَه بِأنَّ خَيْرَ النَّاسِ قَرْنُه ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: بَلَغَنِي أنَّ هناك مَن يَصِفُ اِعتِقادَ النَّوَوِيِّ في شَرحِه لِـ ([صَحِيحِ] مُسلِمٍ) في باب (القَدَرِ) أنَّه على طَرِيقةِ أهلِ السُّنَّةِ، وهذا باطِلٌ لِكُلِّ مَن نَظَرَ في الكِتابِ فَإنَّه سارَ في ذلك على طَرِيقةِ المُتَكَلِّمِين كَما صَنَعَ في بابِ (الصِّفاتِ)... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: وقَدْ قَدَّمتُ لَكَ ذِكرَ كَلامِ النَّوَوِيِّ وهو جَبرٌ صَرِيحٌ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: وعامَّةُ الأشاعِرةِ المُتَأخِّرِين كَأمثالِ اِبْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ والنَّوَوِيِّ والسُّيُوطِيِّ وابْنِ حَجَرٍ مائلون إلى طَرِيقةِ الْجُوَيْنِيِّ والْغَزَالِيِّ والرَّازِيِّ الذِين هُمْ غُلاةِ الأشعَرِيَّةِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: وفي هذا الزَّمانِ صارَ يُقالُ عن غُلَاةِ الأشعَرِيَّةِ {فِيه أشعَرِيَّةٌ}!!!... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: وهذا الرَّجُلُ [أيِ النَّوَوِيُّ] يَزعُمون أنَّ أصولَه سَلَفِيَّةٌ!!!، ويَكفِيك قُبُورِيَّتُه وقَولُه عنِ الْجُوَيْنِيِّ

والْغَزَالِيِّ [أنَّهما] أئمَّتُه في العَقِيدةِ، وقَولُه بِأنَّ **تَعَلُّمَ عِلْمِ الكَلامِ فَرضٌ على الكِفايةِ**، وتَردِيدُه لِعِبارةِ {**مَنهَجُ الخَلَفِ أعلَمُ وأحكَمُ**}. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ ابنُ عثيمين في (شرح العقيدة الواسطية): هذه الكلِمةُ مِن أكذَبِ ما يَكونُ نُطقًا ومَدلولًا {طَرِيقةُ السَّلَفِ أسلَمُ، وطَرِيقةُ الخَلَفِ أعلَمُ وأحكَمُ}، كَيْفَ تَكونُ أعلَمَ وأحكَمَ وتلك أسلَمَ؟!، **لا يُوجَدُ سَلامةٌ بِدونِ عِلْم وحِكمةٍ أبَدًا**. انتهى. وقالَ اِبْنُ تَيْمِيَّةَ في (مَجموعُ الفَتَاوَى): وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَالِفُونَ أَعْلَمَ مِنَ السَّالِفِينَ كَمَا قَدْ يَقُولُهُ بَعْضُ **الأغبِيَاءِ** مِمَّنْ لَمْ يُقَدِّرْ قَدْرَ السَّلَفِ، بَلْ وَلَا عَرَفَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ بِهِ حَقِيقَةَ الْمَعْرِفَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا، مِنْ أَنَّ {طَرِيقَةَ السَّلَفِ أَسْلَمُ، وَطَرِيقَةَ الْخَلَفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ}، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ **الْمُبْتَدِعِينَ** الَّذِينَ يُفَضِّلُونَ طَرِيقَةَ الْخَلَفِ -مِنَ الْمُتَفَلْسِفَةِ وَمَنْ حَذَا حَذْوَهُمْ- عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ، إنَّمَا أُتُوا مِنْ حَيْثُ ظَنُّوا أَنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ هِيَ مُجَرَّدُ الإيمَانِ بِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ فِقْهٍ لِذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الأُمِّيِّينَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ {وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إلَّا أَمَانِيَّ}، وَأَنَّ طَرِيقَةَ الْخَلَفِ هِيَ اِسْتِخْرَاجُ مَعَانِي النُّصُوصِ **الْمَصْرُوفَةِ عَنْ حَقَائِقِهَا بِأَنْوَاعِ الْمَجَازَاتِ وَغَرَائِبِ اللُّغَاتِ**، فَهَذَا الظَّنُّ الْفَاسِدُ أَوْجَبَ تِلْكَ الْمَقَالَةَ **الَّتِي مَضْمُونُهَا نَبْذُ الإسْلَامِ وَرَاءَ الظَّهْرِ**، وَقَدْ كَذَبُوا عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ، وَضَلُّوا فِي تَصْوِيبِ طَرِيقَةِ الْخَلَفِ، **فَجَمَعُوا بَيْنَ الْجَهْلِ بِطَرِيقَةِ السَّلَفِ فِي الْكَذِبِ عَلَيْهِمْ، وَبَيْنَ الْجَهْلِ وَالضَّلَالِ بِتَصْوِيبِ طَرِيقَةِ الْخَلَفِ**. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ عبدُالله الخليفي في مَقالةٍ له على مَوقِعِه في هذا الرابط: هذا الرَّجُلُ [أي النَّوَوِيُّ] اِبتَلَعَ الأشعَرِيَّةَ الجَهمِيَّةَ المُتَأخِّرةَ وما خَرَمَ [أيْ وما أنْقَصَ] مِنها شَيئًا إلَّا شَيئًا يَسِيرًا، مع غُلُوٍّ ظاهِرٍ في الحُكمِ على المُخالِفِين، **هذا مع التَّصَوُّفِ البِدعِيِّ**... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-:

إنَّنِي رَأَيتُ بَعْضَهم يُكابِرُ ويَدَّعِي إمامَتَه [أيْ إمامَةَ النَّوَوِيِّ] في (الحَدِيثِ والعِلَلِ)، وكُلُّ مَن يَقرَأُ شَرْحَه على (صَحِيح مُسلِم) وتَعَقُّباتِه لِلدَّارَقُطْنِيِّ يَعْلَمُ أنَّه [أي النَّوَوِيَّ] مُنافِرٌ **لِقَواعِدِ المُحَدِّثِين بالكُلِّيَّةِ**. انتهى. وقالَ الشيخُ عبدُالعزيز الريس في فيديو بِعُنوانِ (عبد العزيز الريس والنووي): يُشتَرَطُ في الرَّجُلِ حتى يُقالَ إنَّه إمامٌ أنْ يَكونَ سَلَفِيَّ الاعتِقادِ، **لو كانَ بَحْرًا** في العُلوم (في شَرح الأحادِيثِ وفي اللُّغةِ وفي الفِقْهِ) وليس سَلَفِيًّا في بابِ الاعتِقاد **لا يُقالُ إنَّه إمامٌ**، وقد قُرِئَ على الشَّيخ اِبْنِ باز رَحِمَه اللهُ تَعالَى كَلامٌ لِلنَّوَوِيِّ وقالَ القارئُ {قالَ الإمامُ النَّوَوِيُّ}، قالَ {لا تَقُلْ (إمامٌ)، مَن ليس على الاعتِقادِ السَّلَفِيِّ لا يُقالُ عنه (إمامٌ)}... ثم قالَ -أي الشيخُ الريس-: **فَيُشتَرَطُ في الإمام أنْ يَكونَ على الاعتِقادِ السَّلَفِيِّ**، وتَرَى بَعْضَ النَّاس مُتَساهِلًا الآنَ {قالَ الإمامُ الغَزالِيُّ... قالَ حُجَّةُ الإسلام الغَزالِيُّ...}، أيُّ حُجَّةٍ أتَى بِها لِلإسلام الغَزالِيُّ؟!، أو يَقولُ لك {قالَ الإمامُ أبو بَكْر البَاقِلَّانِيُّ...} أو {قالَ الإمامُ الرَّازِيُّ...}، هذه طَوَامٌ عَظِيمةٌ، **لا يُقالُ (إمامٌ) إلَّا لِمَن كانَتْ عَقِيدَتُه سَلَفِيَّةً**. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ عَبدُالأوَّلِ بنُ حماد الأنصاري في (المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حماد بن محمد الأنصاري): سَمِعتُ الوالِدَ يَقولُ {اِبنُ حَزم، قَلَّ أحَدٌ **مِنَ الأشاعِرةِ** يُوازِيه في العِلْمِ والفِقْهِ، وهو مع ذلك **جَهْمِيٌّ جَلْدٌ**}. انتهى. وقالَ الشيخُ صالح آل الشيخ (وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد) في فيديو بِعُنوان (اِبنُ حَزم ليس مِن أهلِ السُّنَّةِ): اِبنُ حَزمٍ ليس سُنِّيًّا، عنده **تَجَهُّمٌ**، وعنده **أشعَرِيَّاتٌ**، وعنده **فَلْسَفةٌ**. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ عبدُالله الخليفي في مَقالةٍ له بِعُنوانِ (فَما بالُ مُنكِرِ العُلُوِّ تَتَرَّحَمون عليه!) على مَوقِعِه [في هذا الرابط](): ... وقَرِيبٌ مِن هذا في العَجَبِ كَثرةُ التَّرَحُّمِ

والثَّناءِ على **اِبنِ حَزم** الذي مَلَأ الدُّنيَا شُذوذًا في العَقِيدةِ والفِقْهِ والحَدِيثِ **وهو جَهْمِيٌّ جَلْدٌ**. انتهى. وقالَ اِبْنُ تَيْمِيَّةَ في (درء تعارض العقل والنقل): ومِن المَعلوم الذي لا يُمكِنُ مُدافَعَتُه أنَّ مَذْهَبَ الأشعَريِّ وأصحابِه في مَسائلِ الصِّفاتِ **أقرَبُ إلى مَذْهَبِ أهلِ السُّنَّةِ والحَدِيثِ مِن مَذْهَبِ اِبن حَزم**. اِنتهى. وجاءَ في كِتابِ (فَتاوَى اللَّجنةِ الدَّائمةِ) أنَّ اللَّجنةَ الدَّائمةَ لِلبُحوثِ العِلمِيَّةِ والإفتاءِ (عبدَالعزيز بن عبدالله بن باز وعبدَالرزاق عفيفي وعبدَالله بن غديان وعبدَالله بن قعود) قالَتْ في اِبْن حَزم: **وخَطَؤُه في العَقِيدةِ بتَأوِيلِ نُصوصِ الأسماءِ والصِّفاتِ أشَدُّ وأعظَمُ**. انتهى. وقالَ الشيخُ عبدُالله الخليفي أيضًا في مَقالةٍ له بِعُنوانِ (لو كانوا أحيَاءً) على مَوقِعِه [في هذا الرابط]: قالَ اِبنُ تَيمِيَّةَ كَما في مَجموعُ الفَتَاوَى {وَأَيْضًا فَيُقَالُ لِهَؤُلَاءِ **الْجَهْمِيَّةِ الْكُلَّابِيَةِ** كَأَبِي مُحَمَّدٍ وَأَمْثَالِهِ... وَأَبُو مُحَمَّدٍ وَأَمْثَالُهُ قَدْ سَلَكُوا **مَسْلَكَ الْمَلَاحِدَةِ** الَّذِينَ يَقُولُونَ (إنَّ الرَّسُولَ لَمْ يُبَيِّنِ الْحَقَّ فِي بَابِ التَّوْحِيدِ، وَلَا بَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا هُوَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ، بَلْ أَظْهَرَ لِلنَّاسِ خِلَافَ الْحَقِّ، وَالْحَقُّ إمَّا كَتَمَهُ وَإِمَّا أَنَّهُ كَانَ غَيْرَ عَالِمٍ بِهِ)}، فَمَنْ هو (**أبو مُحَمَّدٍ**) الذي وَصَفَه اِبنُ تَيمِيَّةَ أنَّه مِنَ الْجَهْمِيَّةِ الْكُلَّابِيَةِ وأنَّه يَسلُكُ مَسْلَكَ الْمَلَاحِدَةِ، إنَّه (**العِزُّ بنُ عَبدِالسَّلام**)، ولا يُوجَدُ أيُّ فارق حَقِيقِيٍّ -لو أنصَفْنا- بَيْنَ **العِزِّ والنَّوَوِيِّ وابنِ حَجَرٍ وأضرابِهم**، وما قالَه اِبنُ تَيمِيَّةَ هو مُقتَضَى أُصولِ أحمَدَ بَلْ أُصولِ السَّلَفِ كُلِّهم. انتهى باختصار. وقالَ تاجُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ (ت771هـ) في (طَبَقاتُ الشَّافِعِيَّةِ الكُبرَى): وَقَدْ كَانَتْ لِلشَّيْخ عِزِّ الدِّين [أيِ العِزِّ بنِ عَبدِالسَّلامِ] الْيَدُ الطُّولَى **فِي التَّصَوُّفِ** وتَصانِيفُه قاضِيَةٌ بِذلك. انتهى. وقالَ الشيخُ عبدُالعزيز بنُ سعد الدغيثر في مَقالةٍ له بِعُنوانِ (أَوَّلِيَّاتٌ في تارِيخِ الفِرقةِ الأشعَرِيَّةِ) [على هذا الرابط]: أوَّلُ مُحَدِّثٍ نَصَرَ

اِعتِقادَ الأشعَرِيِّ أَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ (ت434هــ) ثم **أَبُـو بَكْـرٍ الْبَيْهَقِيُّ (ت458هـ)**... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الدغيثر-: أَوَّلُ أشْعَرِيٍّ اِنتَقَصَ أهـلَ الحَـدِيثِ بِتَسـمِيَتِهم (حَشْـوِيَّة) أَبُـو الْمَعَـالِي الْجُـوَيْنِيُّ (ت478هــ)... ثم قــالَ -أيِ الشــيخُ الــدغيثر-: وأمَّا أَوَّلُ مَن نَشَــرَ مَــذهَبَ الأشــاعِرةِ في الأَنْدَلُسِ أَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ (ت434هــ)، ثم تِلْمِيـذُه النَّشِـطُ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِيُّ الْمَالِكِيُّ (ت474هـ)، وأقـوَى مِنـه في نَشاطِ نَشرِ مَذهَبَ الأشاعِرةِ **أبُو بَكْرٍ بْنُ العَرَبِيِّ المالِكِيُّ (ت543هـ)**... ثم قــالَ -أيِ الشــيخُ الــدغيثر-: وفي بِلادِ مِصرَ أَوَّلُ مَن نَشَرَ الأشعَرِيَّةَ صلاحُ الدِّينِ الأيُّوبِيُّ [الــذي أسْقَطَ الدولةَ العُبَيْدِيَّةَ]، حين حَوَّلَ الأزهَرَ لِنَشـرِ مَـذهَبِ الأشاعِرةِ، **وقَدْ بَقِيَ الأزهَرُ إلى اليَـومِ مُناصِـرًا لِلْعَقِيـدةِ الأشـعَرِيَّةِ المُخالِفـةِ لِمَـذْهَبِ السَّـلَفِ الصـالِحِ**. انتهى.

وقالَ الشـيخُ أحمـدُ الحـازمي في (شُـبُهاتٌ ورُدودٌ): مـا يَتَعَلَّقُ بِالتَّفاسِيرِ وما يَتَعَلَّقُ بِشُروحاتِ الأحادِيثِ أكثَـرُهم [أيْ أكثَــرُ مُفَسِّــرِي القُــرْآنِ وأكثَــرُ شُــرَّاحِ الأحــادِيثِ] أشاعِرةٌ. انتهى. وقـالَ الشَّـيخُ محمـدُ بنُ شـمس الـدين في فيـديو لَـه بِعُنـوانِ (مـا قِصَّـةُ الصَّـنَمِ؟): إنَّ مُـدَّعِي السَّـلَفِيَّةِ في زَمانِنـا هـذا لَمَّا طَبَعـوا كِتـابَ (ذَمُّ الكَلامِ) لِشَيخِ الإسلامِ (الهَرَوِيِّ [ت481هـ]) حَذَفوا فُصولًا مِنــه، فُصولٌ فِيها **تَكفِيرُ الأشعَرِيَّةِ** وفِيها **فَضـائحُ الأشـعَرِيَّةَ**... ثم قالَ -أيِ الشَّـيخُ شـمسُ الـدين-: أنَـا مِن أكثَـرِ النَّاسِ يَدعُو إخوانَـه إلى قِـراءةِ الكُتُبِ والرُّجـوعِ إلى المَصـادِرِ، لِيَتَبَيَّنَ لَكُمُ الحَقُّ مِنَ الباطِلِ، ولا تَغتَـرُّوا بِكُـلِّ مـا قِيـلَ، اِرجِعْ إلى سُنَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وانظُــرْ إلى آثارِ الصَّحابةِ الـتي تَشـرَحُها وآثـارِ التَّابِعِين وآثـارِ أتبـاعِ التَّابِعِين ومَنْهَجِ الأئمَّةِ المُتَقَدِّمِين... ثم قالَ -أيِ الشَّــيخُ شمسُ الدين-: السَّلَفِيَّةُ هذه الـتي يَنتَسِـبون [أيْ مُـدَّعُو السَّــلَفِيَّةِ] إليهــا، ويَقولــون لَــك {نَحْنُ سَــلَفِيَّةٌ، نَحْنُ مِنهاجُنــا كِتــابٌ وسُــنَّةٌ بِفَهمِ أصــحابِ القُــرونِ الثَّلاثــةِ

الأُولَى}، لَمَّا جِئنَا نَحْنُ وطَبَّقْنا مِنهاجَ الثَّلاثةِ قُرونٍ الأُولَى **حارَبُونا وعادَوْنا**، ولَمَّا بَيَّنَّا لِلنَّاسِ حالَ مَن خالَفَ مِنهاجَ القُرونِ الثَّلاثةِ الأُولَى في عَقِيدَتِهم، في مَعرِفَتِهم اللهَ رَبَّ العالَمِين، **حُورِبْنا أكبَرَ الحَربِ، أُوذِينَا مِنَ الأذَى ما اللهُ سُبحانَه وتَعالَى به عَلِيمٌ، لِتَنفِيرِ النَّاسِ لِكَيْ لا يَسْمَعوا مِثلَ هذا الكَلامِ**، عندهم [أيْ عند مُدَّعِي السَّلَفِيَّةِ] خَوفٌ، لِماذا؟!، عندهم مُناصَرةٌ لِلأشعَرِيَّةِ الذِينِ خالَفوا مِنهاجَ السَّلَفِ، لِماذا؟! نَسألُ اللهَ سُبحانَه وتَعالَى العافِيَةَ. انتهى باختصار. وقالَ الشَّيخُ عبدُالله الخليفي في (تَقوِيمُ المُعاصِرِين): فَإنَّ كَثِيرًا مِنهم [أيْ مِنَ المُتَلَقِّبِين بِالسَّلَفِيَّةِ] لا يَعرِفُ مِنَ السَّلَفِيَّةِ إلَّا ما يَتَلَقَّاه عن شُيوخِه الذِين يُقَلِّدُهم، وهؤلاء يَذكُرون لَه **سَلَفِيَّةً مَخلوطةً بِبَلايَا لَيْسَتْ مِنَ السَّلَفِيَّةِ في شَيءٍ**. انتهى. وقالَ الشيخُ سيد إمام في (الجامع في طلب العلم الشريف): وقَدْ أَثَّرَتْ بِدعةُ الإرجاءِ تَأثِيرًا عَمِيقًا في كِتاباتِ المُتَأَخِّرِين وأفكارِهم، كَما أَثَّرَتْ بِالمِثْلِ في سُلوكِ كَثِيرٍ مِنَ المُسلِمِين، ومِن أَهَمِّ أَسْبابِ تَأَثُّرِ كِتاباتِ المُتَأَخِّرِين بِهذه البِدعةِ تَوَلِّي المُرْجِئةِ -مِنَ الفُقَهاءِ [يَعْنِي الأحنافَ] والأشاعِرةِ- لِمُعظَمِ مَناصِبِ الإفْتاءِ والقَضاءِ والتَّدرِيسِ والوَعْظِ في عُصُورِ الإسلامِ المُتَأَخِّرةِ، فأَصبَحَتْ أقوالُهم هي المَعروفةُ المُشتَهِرةُ لَدَى الدَّارِسِين والمُؤَلِّفِين، في حين **أَصبَحَتْ أقوالُ السَّلَفِ غَرِيبةً مَهجُورةً ولا يَعثُرُ عليها الباحِثُ إلَّا بِشِقِّ الأَنفُسِ**. انتهى. وقالَ الذَّهَبِيُّ (ت748هـ) في (سِيَرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ): فَقَدْ -وَاللَّهِ- عَمَّ الْفَسَادُ، وَظَهَرَتِ الْبِدَعُ، **وَخَفِيَتِ السُّنَنُ**، وَقَلَّ الْقُوَّالُ بِالْحَقِّ، بَلْ لَوْ نَطَقَ الْعَالِمُ بِصِدْقٍ وَإِخْلَاصٍ **لَعَارَضَهُ عِدَّةٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْوَقْتِ، وَلَمَقَتُوهُ وَجَهَّلُوهُ**، فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. انتهى. وقالَ الشيخُ حمود التويجري (الذي تَوَلَّى القَضاءَ في بَلدةِ رحيمة بالمِنطَقةِ الشَّرقِيَّةِ، ثم في بَلدةِ الزلفي، وكانَ الشيخُ

ابنُ باز مُحِبًّا له، قارئًا لكُتُبه، وقَدَّمَ لِبَعضِها، وبَكَى عليه عندما تُوُفِّيَ -عامَ 1413هـ- وأَمَّ المُصَلِّين لِلصَّلاةِ عليه) في كِتَابِه (غُربةُ الإسلامِ، بِتَقدِيمِ الشَّيخِ عبدِالكريم بن حمود التويجري): حُدوثُ الإرجاءِ كان في آخِرِ عَصرِ الصَّحابةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وما زالَ يَنتَشِرُ في المُسلِمِين ويَكثُرُ القائلون به إلى زَمانِنا هذا الذي اِشتَدَّتْ فيه غُربةُ الدِّينِ، **وصارَ أهلُ السُّنَّةِ في غايَةِ الغُربةِ بين أهلِ البِدَعِ والضَّلالةِ والجَهالاتِ**، وعادَ المَعروفُ بين الأكثَرِين مُنكرًا والمُنكَرُ مَعروفًا والسُّنَّةُ بِدعةً والبِدعةُ سُنَّةً، **وصارَتْ أقوالُ السَّلَفِ في بابِ الإيمانِ مَهجورةً لا يَعتَنِي بها إلَّا الأقَلُّون**، وأمَّا الأكثَرون فَهُمْ عنها مُعرِضون لا يَعرِفونها ولا يَرفَعون بها رَأْسًا، وإنَّما المَعروفُ عندهم ما رَآه المُبتَدِعون الضالُّون المُخالِفون لِلكِتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ مِن أنَّ الإيمانَ هو التَّصدِيقُ الجازِمُ لا غَيْرُ، فَهذا هو الذي يُعتَنَى بِتَعَلُّمِه وتَعلِيمِه في أكثَرِ الأقطارِ الإسلامِيَّةِ، **فَما أشَدَّها على الإسلامِ وأهلِه مِن بَلِيَّةٍ وما أعْظَمَها مِن مُصِيبةٍ ورَزِيَّةٍ**، فإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ. انتهى. وقالَ الشيخُ عبدُالله الخليفي في (تَقوِيمُ المُعاصِرِين): ولَكِنَّ القَوْمَ يَعكِسون المَوضوعَ **فَيَجزِمون بِإسلامِ الأشعَرِيَّةِ**، بَلْ يُسَنِّنون جَماعةً مِن أعيَانِهم [أيْ يَنْسِبونهم إلى أهلِ السُّنَّةِ] ويَجعَلون مَن يُبَدِّعُهم هو المُبتَدِعُ!!!... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: فَحِين يَصِيرُ **مَن يُخالِفُ عَقِيدةَ أهلِ السُّنَّةِ** في الأسماءِ والصِّفاتِ والإيمانِ والقَدَرِ والنُّبُوَّاتِ والتَّصَوُّفِ إمامًا في السُّنَّةِ (أو سُنِّيًّا) فَهذا **مَذْهَبٌ رَدِيءٌ غايَةٌ في السُّقوطِ**... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: **والأشاعِرةُ مُعتَرِفون بِأنَّهم أهلُ كَلامٍ وأنَّ مَذْهَبَهم كَلامِيٌّ**... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: أحمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَقولُ {لا تُجالِسْ **أصحابَ الكَلامِ**، وإنْ ذَبُّوا عنِ السُّنَّةِ}، والواقِعُ أنَّهم [أيْ أهلَ الكَلامِ] ما ذَبُّوا عنِ الإسلامِ في

كَبِيرِ شَيءٍ، بَلْ جَرَّأُوا الفَلاسِفةَ على أهلِ الإسلامِ لِكَثرةِ تَناقُضِهم [أيْ تَناقُضِ أهلِ الكَلامِ] واضْطِرابِ أصولِهم... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: ولَقَدْ صَدَقَ الإمامُ أحمَدُ في قَولِه {عُلَماءُ الكَلامِ زَنادِقةٌ}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: فالمَعروفُ أنَّ (الْبَيْهَقِيَّ) أشعَرِيٌّ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: العَقِيدةُ الطَّحاوِيَّةُ [لِلطَّحَاوِيِّ الحَنَفِيِّ (ت321هـ)] هي عَقِيدةُ أهلِ الرَّأيِ وفِيها مَواطِنُ فِيها تَجَهُّمٌ وغُلُوٌّ في الإرجاءِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: ومِن عَجِيبِ أمْرِ المُتَأخِّرِين إنكارُهم تَكفِيرِ الأشعَرِيَّةِ مع وُقوعِ عامَّةِ الأشاعِرةِ في بِدعةٍ مُكَفِّرةٍ في العُلُوِّ وفي الكَلامِ وفي الصِّفاتِ وفي الإيمانِ، وهذا كُلُّه نَبَّهَ عليه اِبنُ تَيمِيَّةَ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: فَإنَّ الإجماعَ مُنعَقِدٌ على تَكفِيرِ الجَهمِيَّةِ، كَما نَقَلَه عَدَدٌ مِنَ الأئمَّةِ على رَأْسِهم حَربٌ الكَرمانِيُّ والطَّبَرَانِيُّ واللَّالَكَائِيُّ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: وقد كانَ السَّلَفُ يُعْظِمون النَّكِيرَ على مَن يُثنِي على أهلِ البِدَعِ ويَعُدُّون ذلك هَدمًا لِلإسلامِ وخُروجًا عنِ السُّنَّةِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: و(ابنُ دَقِيقِ العِيدِ) أشعَرِيٌّ مُتَعَصِّبٌ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: وقالَ اِبْنُ مُفْلِحٍ في (الآداب الشرعية) {(فَصْلٌ فِي الاسْتِعَانَةِ بِأَهْلِ الأهوَاءِ فِي الدَّوْلَةِ)، وَفِي جَامِعِ (الْخَلَّالِ) عَنِ الإمامِ أَحْمَدَ أَنَّ أَهْلَ البِدَعِ وَالأهوَاءِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَعَانَ بِهِمْ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ فِي ذَلِكَ أَعْظَمَ الضَّرَرِ عَلَى الدِّينِ وَالْمُسْلِمِينَ}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: قالَ شَيخُ الإسلامِ كَما في (مَجموعُ الفَتاوَى) {ومِثْلُ أئِمَّةِ الْبِدَعِ مِنْ أَهْلِ الْمَقَالَاتِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَوِ الْعِبَادَاتِ المُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنَّ بَيَانَ حَالِهِمْ وَتَحْذِيرَ الأُمَّةِ مِنْهُمْ وَاجِبٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى قِيلَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (الرَّجُلُ يَصُومُ وَيُصَلِّي وَيَعْتَكِفُ أَحَبُّ إلَيْك أَوْ يَتَكَلَّمُ فِي

أَهْلِ الْبِدَعِ؟)، فَقَالَ (إِذَا قَامَ وَصَلَّى وَاعْتَكَفَ فَإِنَّمَا هُوَ لِنَفْسِهِ، **وَإِذَا تَكَلَّمَ فِي أَهْلِ الْبِدَعِ فَإِنَّمَا هُوَ لِلْمُسْلِمِينَ هَذَا أَفْضَلُ**)}. انتهى باختصار. وقالَ الشَّيخُ عَلِيُّ بنُ شَعبانَ في (رُؤيَةُ اللهِ في الدُّنْيَا والآخِرةِ): الإمامُ النَّوَوِيُّ هو **مِنَ عُلَماءِ الأشاعِرةِ**، شاءَ ذلك مَن شاءَ وأبَاه مَن أبَى، فَكِتاباتُه كُلُّها تُؤَيِّدُ ذلك [أيْ تُؤَيِّدُ مَذهَبَ الأشاعِرةِ الذِين هُمْ إحدَى طَوائفِ أهلِ الكَلامِ] وتَنصُرُه وتَدعو إليه... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ عَلِيٌّ-: قالَ الإمامُ النَّوَوِيُّ {... وَقَدْ قَرَّرَ **أئمَّتُنا المُتَكَلِّمون** ذلك}، وهذا اِعتِرافٌ صَرِيحٌ مِنْه بِنِسبَةِ نَفْسِه لَهُمْ **وتَبَنِّيه مَذهَبَ أهلَ الكَلامِ**... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ عَلِيٌّ-: إنَّ الإمامَ النَّوَوِيَّ **أشعَرِيٌّ يَنتَحِلُ مَذهَبَ المُتَكَلِّمِين**... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ عَلِيٌّ-: النَّوَوِيُّ هُوَ **مِنَ الأشاعِرةِ المُتَكَلِّمِين**. انتهى باختصار. وقَدْ قَالَ النَّوَوِيُّ في (شَرحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ): قَالَ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ **أَصْحَابِنَا الْمُتَكَلِّمِينَ**...... ثم قالَ -أيِ النَّوَوِيُّ-: ... وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَبَعْضِ **أَصْحَابِنَا الْمُتَكَلِّمِينَ**... ثم قالَ -أيِ النَّوَوِيُّ-: ... وَفِيهِ دَلِيلٌ لِمَذْهَبِ **أَصْحَابِنَا الْمُتَكَلِّمِينَ**... ثم قالَ -أيِ النَّوَوِيُّ-: ... وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ **أَصْحَابِنَا الْمُتَكَلِّمِينَ**. انتهى. وقالَ الشيخُ عبدُالله الخليفي في (تَقوِيمُ المُعاصِرِين): الأشاعِرةُ **جَهمِيَّةٌ**... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: بِدعةُ الأشاعِرةِ في القُرآنِ **مُكَفِّرةٌ**... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: بِدعةُ الأشاعِرةِ في الإيمانِ **مُكَفِّرةٌ**... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: بِدعةُ الأشاعِرةِ في العُلُوِّ **مُكَفِّرةٌ**... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: قَولُ الأشاعِرةِ في الرُّؤْيَةِ **مُكَفِّرٌ**... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: قالَ الشَّيخُ محمدُ بنُ عبدالوهاب [في (الرسائل الشخصية)] وهو يَتَكَلَّمُ عنِ الجَهمِيَّةِ الأشعَرِيَّةِ {قَالَ أَبُو عُمَرَ ابْنُ عَبْدِالْبَرِّ (أَجْمَعَ أَهْلُ العِلْمِ فِي جَمِيعِ الأعصارِ والأمْصَارِ **أَنَّ أَهْلَ الْكَلَامِ أَهْلُ بِدَعٍ وضَلالاتٍ، لَا**

يُعَدُّونَ عِنْدَ الْجَمِيعِ مِن طَبَقَاتِ الْعُلَمَاءِ)}... ثم قـالَ -أَيِ الشـــيخُ الخليفي-: مُسَـــمَّى (الطائفـــةُ المَنصـــورةُ) و(الفِرقةُ النَّاجِيَةُ) لا يُدخُلُ فيه أهلُ الكَلامِ وأهلُ الـرَّأْيِ وأهـلِ التَّصَـوُّفِ... ثم قـالَ -أَيِ الشـيخُ الخليفي-: قـالَ شَـيخُ الإسـلامِ في (جـامِعُ المَسـائلِ) {وَأَهْـلُ السُّـنَّةِ وَالْحَدِيثِ يَهْجُرُونَ الدَّاعِيَةَ إِلَى الْبِدَعِ مِنَ الْكَلَامِ أَوِ الرَّأْيِ أَوِ الْعِبَـادَةِ}... ثم قـالَ -أَيِ الشـيخُ الخليفي-: ... فَهـذا التَّقريرُ يَقتَضِي عَدَمَ التَّرَحُّمِ على الأشاعِرةِ لِاعتِبـاراتٍ؛ أوَّلُها، أنَّ قَوْلَهم في القُرآنِ أشـنَعُ مِن قَـولِ المُعتَزِلـةِ، كَما قالَه اِبنُ أبِي العِزِّ [في (شَرحُ العَقِيـدةِ الطَّحَاوِيَّةِ)]، بَلْ قـالَ {أكفَـرُ مِن قَـولِ المُعتَزِلـةِ}؛ ثانِيهـا، أنَّ إنكـارَ العُلُوِّ بِدعةٌ مُكَفِّرةٌ بِاتِّفاقٍ، وهي أشنَعُ مِن إنكـارِ الرُّؤْيَـةِ والقَــولِ بِخَلــقِ القُــرآنِ كَمـــا قـــالَ اِبنُ تَيمِيَّةَ في (الاستِقامةُ)؛ ثالثُهـا، أنَّ عَقائـدَ الأشـاعِرةِ تَنْطَـوِي على بِدَعٍ مُكَفِّرةٍ بِاتِّفاقٍ كَما شَرَحتُه في كِتابِي (الإجماعُ على أنَّ بِدعـــةَ الأشـــاعِرةِ مُكَفِّرةٌ)... ثم قـــالَ -أَيِ الشـــيخُ الخليفي-: والاستِغاثةُ بِـالنَّبِيِّ بِدعـةٌ مُكَفِّرةٌ، وقَـدْ وَقَـعَ فيهـا اِبنُ حَجَـرٍ في دِيوانِـه الشِّـعْرِيِّ [وهـو (دِيـوانُ اِبْنِ حَجَرٍ العَسْقَلانِيِّ)]، زِيَادةً على أنَّه يَروِي (البُردةَ) [وذلك بِحَسَـبِ ماجـاءَ] في مُعْجَمِـه المُفَهْـرَسِ [وهـو (المُعْجَمُ المُفَهْرَسُ) لِابْنِ حَجَـرٍ العَسْـقَلانِيِّ] ويُقِـرُّ مـا فيهـا مِنَ الشِّـــركِيَّاتِ... ثم قـالَ -أَيِ الشـيخُ الخليفي-: هـذا كُلُّه ذَكَرتُه لِبَيَانِ تَناقُضِ عامَّةِ المُعاصِرين في هـذا البـابِ، إذْ يُقَرِّرُ الرَّجُلُ منهم أنَّ إنكـارَ العُلُـوِّ بِدعـةٌ مُكَفِّرةٌ، ويُقَـرِّرُ أيضًـا عَـــدَمَ جَـــوازِ التَّرَحُّمِ على الواقِـــعِ في البِدعـــةِ المُكَفِّرةِ، ثم تَـراه يَتَـرَحَّمُ على مُنكِـرِ العُلُـوِّ!!!، وهـذا كَتَناقُضِهم في قُبولِهم لِأقوالِ أئمَّةِ الجَرحِ والتَّعدِيلِ في كُلِّ النَّاسِ إلَّا في أبِي حَنِيفةَ وأصحابِه!!!... ثم قالَ -أَيِ الشـــيخُ الخليفي-: ولِســـانُ حـــالِ بَعضِ النَّاسِ اليَـــوْمَ {ونَتَـرَحَّمُ على جَمِيـعِ مُنكِـرِي العُلُـوِّ مِنَ الأشـاعِرةِ ولا

نُجَهِّمُ ولا نَلْعَنُ أحَـدًا مِنهم و[لا] نُشَـنِّعُ على مَن فَعَـلَ شَيئًا مِن ذلـك}، فَكَيْـفَ اِنقَلَبَ الأمْـرُ؟! فَصـارَتْ حُرمـةُ الصَّـحابِيِّ وحُرمـةُ الجَهمِيِّ واحِـدةً!، وكَيْـفَ يُتَكَلَّمُ عن رَجُلٍ واقِعٍ **في بِدعـةٍ مُكَفِّرةٍ** على أنَّه مِن أعمِـدةِ الـدِّينِ وكَأَنَّ الصَّحابةَ والتابِعِين ومَن تَبِعَهم لم يَـترُكوا لَنـا دِينًـا حـتى جـاءَ هـؤلاء الجَهمِيَّةُ الأشـعَرِيَّةُ وشَـيَّدوا لَنـا دِينَنـا **والواقِعُ أنَّهم حَرَّفوه تَحرِيفًـا عَظِيمًا** وكَلامُهم في عامَّةِ العُلومِ فيه خَطَلٌ [أيْ خَطَأٌ] وخَلَلٌ وإزراءٌ [أيْ واحتِقـارٌ] على السَّـلَفِ، ومِنَ المُمارسـاتِ العَجِيبـةِ جَعـلُ مُعامَلـةٍ خاصَّـةٍ لِكُـلِّ جَهمِيٍّ لـه سَـبَبٌ [أيْ لَدَيْـهِ عِلْمٌ] في عِلْمِ (الحَدِيثِ) مع أنَّ هـذا **أَدْعَى لِأنْ يُغَلَّظُ فيـه القَـولُ إذْ أنَّ الحُجَّةَ قائمةٌ عليه أكثَرَ مِن غَـيرِه**... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الخليفي-: وبَعضُهم يُرَدِّدُ {إنَّ مَنْهَجَ أهلِ السُّنَّةِ [هو] أنَّ الرَّجُلَ لا يَسـقُطُ بِبِدعـةٍ أو بِـدعَتَين}، وهـذا **مـع بُطلانِه** مَفهُومُه (أنَّ الرَّجُلَ يَسقُطُ بِأكثَرَ مِن ذلك)، مـا بـالُكم لا تُسـقِطون مَن حَـرَّفَ عامَّةَ الصِّـفاتِ وقـالَ بِالإرجـاءِ والجَبرِ وبِقَولِ قَومِه الجَهمِيَّةِ في النُّبُوَّاتِ، وكانَ قُبورِيًّا أو خُرافِيًّا؛ وبَعضُهم يَقولُ {قاعِدةُ (مَن لم يُبَدِّعِ المُبتَدِعَ فَهو مُبتَدِعٌ) إنَّما تَنطَبِقُ على مَن كانَ دَيدَنُه البِدَعَ}، فَيَـا لَيْتَ شِـعْرِي مَن إذا جُمِعَتْ أخطـاؤه العَقَدِيَّةُ في كِتـابٍ واحِدٍ قارَبَتِ المِائَةِ ألَا يَكونُ دَيْدَنُه البِدعـةَ؟!، فَمَن عَطَّلَ عامَّةَ الصِّفاتِ وقالَ بِالتَّبَرُّكِ والتَّوَسُّلِ وشَدِّ الرِّحـالِ [أيْ إلَى قُبورِ الأولِيـاءِ] وعَقائـدِ الأشـاعِرةِ ألَا يُقـالُ {دَيْدَنُـه البِدَعُ}، هذا **مع العِلْمِ أنَّ هـذا الشَّـرطَ حـادِثٌ**؛ وبَعضُـهم يَقولُ {هؤلاء لم يَـدْعُوا إلى بِـدَعِهم}) وَيَـا لَيْتَ شِـعْرِي **هَلْ يَحصُرُ أهلَ البِدَعِ في الدُّعاةِ فَقَـطْ إلَّا جاهِـلٌ؟**، وأيُّ دَعوةٍ أبلَغُ مِن إيجابِ البِدَعِ (كَما قالَ النَّوَوِيُّ في مُقَدِّمةِ "المَجمُـوعُ" أنَّ مِنَ **البِـدَعِ الواجِبـةِ** تَعَلَّمَ "عِلْمِ الكَلامِ")، وأيُّ دَعـوةٍ أبلَـغُ مِنَ الاحتِجـاجِ لِلْمَولِـدِ النَّبَـوِيِّ [أيْ لِلاحتِفالِ بِه] مع الاعتِرافِ أنَّه لم يَسـبِقْه إلى ذلـك أحَـدٌ

(كَما فَعَلَ اِبنُ حَجَرٍ)، وأيُّ دَعوةٍ أبلَغُ مِن كِتابِ (دَفْعُ شُبَهِ التَّشبِيهِ بِأَكُفِّ التَّنزِيهِ) لِابْنِ الْجَوْزِيِّ الذي نَصَرَ فيه مَذاهِبِ المُعَطِّلةِ بابًا بابًا وشَنَّعَ على المُخالِفِين تَشنِيعًا عَظِيمًا؛ و[قَدْ] قالَ أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ الْقَيْرَوَانِيُّ في كِتابِ (الجامِعُ) {ومِن قَولِ أهلِ السُّنَّةِ (إنَّه **لا يُعذَرُ مَن أَدَّاه اِجتِهادُه إلى بِدعةٍ**، لِأنَّ الخَوارِجَ اِجتَهَدوا في التَّأوِيلِ فَلَمْ يُعذَروا)}، وهذا قِياسٌ صَحِيحٌ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: بَلْ بَعضُهم يَتَهَكَّمُ بِأهلِ السُّنَّةِ ويَقولُ {هذا [الأشعَرِيُّ] خَدَمَ الإسلامَ، **فَماذا قَدَّمْتَ لِلإسلامِ أنْتَ**؟}، وأقُولُ جَوابًا على هذا، حَسْبِي أنَّنِي لم أنشُرْ شَيئًا مِن عَقائدِ الجَهمِ في الأُمَّةِ، **والسَّلامةُ لا يَعدِلُها شَيءٌ**، وأنَّني أعتَقِدُ عَقِيدةَ الفِرقةِ النَّاجِيَةِ والطائفةِ المَنصورةِ في الصِّفاتِ والقَدَرِ والإيمانِ والنُّبُوَّاتِ وتَوحِيدِ الأُلُوهِيَّةِ، ولا يُمكِنُك إلَّا أنْ تَشْهَدَ بِسَلامةِ عَقِيدَتِي في هذه الأبوابِ **وفَسادِ عَقِيدةِ مُعَظِّمِكَ في هذه الأبوابِ كُلِّها أو بَعضِها**، ولو كانَ مُجَرَّدُ خِدمةِ الدِّينِ ولو دُونَ سَلامةِ مُعتَقَدٍ تَجْعَلُ المَرْءَ فاضِلًا **لَكانَ أبو طالِبٍ الذي حَمَى الرَّسولَ خَيرًا مِن كَثِيرٍ مِنَ المُسلِمِين اليَوْمَ**، على أنَّهم [أيْ هؤلاء المُتَهَكِّمِين] لو نَظَرْتَ في هذا الذي يُسَمُّونه (خِدمةً لِلإسلامِ) لَرَأَيْتَ كَثِيرًا منه مَدخولٌ **ويَخْتَلِطُ فيه كَلامُ أهلِ الحَدِيثِ بِكَلامِ المُتَكَلِّمِين**، وقَدْ حَكَمَ عَبدُاللهِ بنُ عُمَرَ على القَدَرِيَّةِ بِأنَّه لن يَنْفَعَهم لو أنفَقَ أحَدُهم مِثلَ أُحُدٍ ذَهَبًا حتى يُؤمِنَ بِالقَدَرِ، فَما الفَرقُ بَيْنَ نَفِي العُلُوِّ [أيْ عند الأشاعِرةِ] ونَفْيِ القَدَرِ سِوَى **أنَّ نَفْيَ العُلُوِّ أشنَعُ**؟، وإنفاقُ مِثْلِ أُحُدٍ ذَهَبًا في سَبِيلِ [اللهِ] لا شَكَّ أنَّه خِدمةٌ عَظِيمةٌ لِلإسلامِ، وأئمةُ الإسلامِ الذِين إليهم المَرجِعُ في الفِقْهِ والحَدِيثِ والتَّفسِيرِ **مُطبِقون على إكفارِ الجَهمِيَّةِ**، وخِدمةُ عِلْمِ الحَدِيثِ والفِقْهِ والتَّفسِيرِ -إنْ سَلَّمْنا أنَّها خِدمةٌ ولَيْسَتْ تَشوِيهًا في كَثِيرٍ مِن أحوالِها- إنِ اِقْتَرَنَ

بِها نَشرُ العَقائدِ الفاسِدةِ فَذلك بِمَنزِلةِ صَدَقةٍ اِقتَرَنَ بِها مَنٌّ وأذًى، وقَدْ قالَ اللهُ تَعالَى {قَوْلٌ مَّعْـرُوفٌ وَمَغْفِـرَةٌ خَيْـرٌ مِّن صَـدَقَةٍ يَتْبَعُهَـا أَذًى، وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ، يَـا أَيُّهَـا الَّذِينَ آمَنُـوا لَا تُبْطِلُـوا صَـدَقَاتِكُم بِـالْمَنِّ وَالأَذَى كَالَّذِي يُنفِـقُ مَالَـهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُـؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَـوْمِ الْآخِـرِ، فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَـفْوَانٍ عَلَيْـهِ تُـرَابٌ فَأَصَـابَهُ وَابِـلٌ فَتَرَكَـهُ صَلْدًا، لَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَـبُوا، وَاللَّهُ لَا يَهْـدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ}... ثم قالَ -أيِ الشَّـيخُ الخليفي-: (اِبْنُ العَـرَبِيِّ الأشـعَرِيُّ [هـو القَاضِـي أبُـو بَكْـرِ بْنُ العَـرَبِيِّ المـالِكِيُّ ت543هــ])، هـذا شَـهِدَ لَـه بِالسُّـنِّيَّةِ والإمامـةِ الجامِيُّ ومُحِبُّ الـدِّينِ الخطيب والفـوزانُ (فِيمـا أظُنُّ)، وهو جَهمِيٌّ غالٍ يَقولُ بِأنَّ {النُّصوصَ لا مَدْخَلَ لَهــا في بابِ الصِّفاتِ} كَمـا في كِتابِـه (قـانونُ التَّأويـلِ)، وهـذه العِبارةُ السَّيِّئَةُ واضِحةٌ في أنَّ النُّصـوصَ لا يُعتَمَـدُ عليهـا في بـابِ الصِّـفاتِ، وهـذا عَينُ التَّجَهُّمِ، ويَصِـفُ [أيِ اِبْنُ العَـرَبِيِّ] الْجُـوَيْنِيَّ الأشـعَرِيَّ بِأنَّه رَأسُ المُحَقِّقِين مِمَّا يَـــدُلُّ على أنَّه على مَذْهَبِه... ثم قـــالَ -أيِ الشـــيخُ الخليفي-: ولا فَـــرْقَ [أيْ بَيْنَ الْجُـــوَيْنِيِّ والنَّوَوِيِّ] في حَقِيقةِ الأمْرِ في بـابِ العَقِيـدةِ، سِـوَى أنَّ الْجُـوَيْنِيَّ هـو المَتبوعُ والنَّوَوِيَّ هو التَّابِعُ، والوِفاقُ في كَلامِهِما أعظَمُ بِكَثِيـرٍ مِنَ الخِلافِ اليَسِـيرِ الـذي هـو في دائـرةِ الخِلافِ الأشـعَرِيِّ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الخليفي-: (اِبْنُ حَجَرٍ العَسْقَلَانِيُّ) قَدْ خالَفَ عَقِيدةَ أهلِ السُّـنَّةِ في بــابِ الصِّــفاتِ والإيمــانِ والقَـدَرِ والنُّبُـوَّاتِ وتَوحِيــدِ الأُلُوهِيَّةِ، كَما أنَّ مَن قَرَأَ دِيوانَه [وهو (دِيـوانُ اِبْنِ حَجَـرٍ العَسْقَلانِيِّ)] عَلِمَ أنَّ فيه ضَـرْبًا مِنَ المُجُـونِ [أيِ اللَّهـوِ والعَبَثِ]، فَهَلْ مِثْـلُ هـذا يُقـالُ [فيـه] {مَن بَدَّعَـه فَهـو مُبتَدِعٌ} كَما يَقولُ صـالح الفـوزان؟!!!. انتهى باختصـار. وقالَ الشيخُ عبدُالله الخليفي أيضًا في مَقالةٍ له بِعُنوانِ (الرَّدُّ على "مصطفى العدوي" في إقرارِه عَدَّ الأشـاعِرةِ

مِنَ المُجَدِّدِين) على مَوقِعِه **في هذا الرابط**: وقـالَ غَـيرُ إمــامٍ في أحــادِيثِ الطائفــةِ المَنصــورةِ {هُم أهــلُ الحَدِيثِ}، **فَخَرَجَ مِن ذلك أهلُ الـرَّأيِ وأهـلُ الكَلامِ**... ثم قــالَ -أيِ الشــيخُ الخليفي-: واعلَمْ وَفَّقَــكَ اللــهُ أنَّ الأشـاعِرةَ لَهم دِينٌ مُسـتَقِلٌّ عن دِينِ أهـلِ السُّـنَّةِ، فَهم يُخـالِفون أهـلَ السُّـنَّةِ في الصِّـفاتِ والقَـدَرِ والإيمـانِ والنُّبُوَّاتِ وفي مَنهَجِ الاستِدلالِ أصلًا، **فَلا يَجـوزُ والحـالُ هذه أنْ يُعَدَّ أشعَرِيٌّ إمامًـا مُجَـدِّدًا**... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الخليفي-: ... غَيْـرَ أنَّ المُسـتَغرَبَ والمُؤْسِـفَ أنْ يَـأتِيَ الشَّيخُ (مصطفى العدوي) في كِتابِـه (الصَّـحِيحُ المُسـنَدُ مِن أحادِيثِ الفِتَنِ وأشراطِ السَّاعةِ) ويَنقُلُ كَلامَهم [أيْ كَلامَ الأشــاعِرةِ] ولا يُعَقِّبُ عليــه بِشَــيءٍ! **فَـأيْنَ الحَمِيَّةُ على العَقِيدةِ يا شَيخُ؟!**... ثم قالَ -أيِ الشـيخُ الخليفي-: وَلْيُعلَمْ أنَّ مَذْهَبَ الأشاعِرةِ في الإيمانِ والقَدَرِ **شَـرٌّ مِن مَذْهَبِ المُعتَزِلةِ**، وما يُقـالُ أنَّهم {أقـرَبُ الطَّوائـفِ إلى أهلِ السُّـنَّةِ} إنَّمـا هـو خـاصٌّ **في مَسـائلِ الصِّـفاتِ في مُتَقَـدِّمِيهم**، وإلَّا فَقَـدْ صَـرَّحَ شَـيخُ الإسـلامِ [اِبنُ تَيمِيَّةَ] وشــارِحُ الطَّحَاوِيَّةِ وابنُ القَيِّمِ أنَّ مَــذْهَبَهم [أيْ مَــذْهَبَ الأشاعِرةِ] في صِفةِ الكَلامِ **أشـنَعُ مِن مَـذْهَبِ المُعتَزِلـةِ**. انتهى. وفي مَقالــةٍ بِعُنــوانِ (مِن عَجـائبِ المُعاصِــرين) على مَوقِــعِ الشَّــيخِ عبدِاللــه الخليفي **في هــذا الربط** يَقولُ الشَّيخُ أيضًا: وهذا (اِبنُ العَرَبيِّ) الذي **يَصِفُ (أهـلَ السُّنَّة) بِأنَّهم (مُشَبِّهةٌ)**، ويَقولُ بِأنَّه {**لا مَدْخَلَ لِلنُّصوصِ في بابِ الصِّـفات**، بَـلْ هـو بـابٌ عَقلِيٌّ} كَمـا في كِتابِـه (قانونُ التَّأوِيلِ) رَأَيْتُ **أكثَـرَ مِن خَمسـةٍ مِنَ المُعاصِـرِين يَشـهَدون لَـه بِالسُّـنِّيَّةِ والإمامـةِ!!!**. انتهى. وفي مَقالـةٍ بِعُنوانِ (مِن نَفائسِ شَيخِ الإسلامِ "الأشــاعِرةُ مِن أعظَمِ النَّاس شِركًا") على مَوقِعِ الشَّـيخِ عبدِاللـه الخليفي **في هذا الربط** يَقولُ الشَّيخُ أيضًا: ... فَهـذا كَلامٌ نَفِيسٌ لِابْنِ تَيمِيَّةَ، خُلاصَتُه أنَّ الأشاعِرةَ غَلَطوا في تَفسِـيرِ (الإلَـه)،

فَفَسَّــروه بِــ (القــادِرِ على الاختِــراعِ)، فَــدَخَلَ عليهم الشِّــرِكُ في تَوحِيــدِ الأُلوهِيَّةِ، **فَكــانوا مِن أعظَمِ النَّاسِ إشراكًا**... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: وهذا الْبُوصِيرِيُّ صــاحِبُ (البُــردة)، كُلُّهم [أيِ الأشــاعِرةُ] يُثنِي عليــه، بَــلِ اِبْنُ حَجَــرٍ يَــروِي بُردَتَــه [أيْ بُــردةَ الْبُوصِــيرِيِّ] بِإسْــنادِهِ ويَــذكُرُها في مُعْجَمِــه المُفَهْــرَسِ... ثم قــالَ -أيِ الشــيخُ الخليفي-: وَقَــدْ وَصَــفَ اِبنُ تَيمِيَّةَ **قُضــاةَ الأشــعَرِيَّةِ** في عَصرِه بِأنَّهم **أجهَلُ مِنَ اليَهودِ والنَّصارَى بِأمْرِ (التَّوحِيدِ)**. انتهى باختصــار. وقــالَ الشــيخُ صــالح آل الشــيخ (وزيــر الشؤون الإســلامية والأوقــاف والــدعوة والإرشــاد) في (التَّمهِيدُ لِشَرحِ كِتابِ التَّوحِيدِ): إنَّ المُتَكَلِّمِين (الأشاعِرةَ والمُعتَزِلةَ ومَن وَرِثوا عُلومَ اليُونَانِ) فَسَّــروا الأُلوهِيَّةَ بِــ (الرُّبوبِيَّةِ)، وفَسَّروا (الإلَه) بِـ (القادِرِ على الاختِــراعِ) أو بِـ (المُستَغنِي عَمَّا سِــواه المُفتَقِــرِ إلَيْــهِ كُــلُّ مــا عَــدَاه)، وهــذا الــذي قــالوه **هــو الــذي فَتَحَ بــابَ الشِّــرِكِ على المُســلِمِين**، لِأنَّهم ظَنُّوا أنَّ التَّوحِيــدَ هــو إفــرادُ اللــهِ بِالرُّبوبِيَّةِ، فَإذا اِعتَقَدَ المَرءُ أنَّ القادِرَ على الاختِراعِ هــو اللــهُ وَحْــدَه **صــارَ مُوَحِّدًا**، إذا اِعتَقَــدَ أنَّ المُســتَغنِيَ عَمَّا سِواه والمُفتَقِرَ إلَيْهِ كُلُّ مــا عَــدَاه هــو اللــهُ وَحْــدَه **صــارَ عنــدهم مُوَحِّدًا**، وهــذا مِن أبطَــلِ الباطِــلِ لِأنَّ مُشــرِكِي قُرَيشٍ كانوا على الإقرارِ بِالرُّبوبِيَّةِ، مُشــرِكو قُــرَيشٍ لم يَكونــوا يُنــازِعون في الرُّبوبِيَّةِ. انتهى باختصــار. وقــالَ الشَّيخُ محمدُ بنُ عبدالرحمن المغراوي (أستاذ الدراسات العليــا بجامعــة القــرويين، والــذي يُوصَــفُ بِأنَّه "شَــيْخُ السَّلَفِيِّين بِالمَغْرِبِ") في (مَوسوعةُ مَواقِفِ السَّلَفِ في العَقِيــدةِ والمَنْهَجِ والتَّربِيَــةِ): ومِنَ السُّــنَّةِ **هِجــرانُ** أهــلِ البِــدَعِ ومُبَــايِنَتُهم، **وتَــركُ النَّظَــرِ في كُتُبِ المُبتَدِعــةِ** والإصــغاءِ إلى كَلامِهم، **في أُصــولِ الــدِّينِ وفُروعِه**، كالرافِضَــةِ والخَــوارِجِ والجَهمِيَّةِ والقَدَرِيَّةِ والمُرجِئَــةِ والكَرَّامِيَّةِ والمُعتَزِلــةِ. انتهى باختصــار. وقــالَ الشَّــيخُ

يوســـفُ الغفيص (عضـــوُ هيئـــةِ كِبـــار العلمـــاءِ بالـــدِّيَارِ السـعوديةِ، وعضـــوُ اللجنـــةِ الدائمـــةِ للبحـــوثِ العلميـــةِ والإفتـاءِ) في (شـرح لمعـة الاعتقـاد): لا يَنْبَغِي لِطـالِبِ عِلْمٍ -فَضلًا عن عامَّةِ المُسلِمِين- أنْ يَنظُرَ في كُتُبِ أهلِ البِدَعِ، إلَّا مَن **كـانَ أهلًا لِـذلك وقَـدِ اِسـتَقَرَّ عنـده العِلمُ بِالسُّـــنَّةِ والهُـــدَى** وأرادَ الـــرَّدَّ عليهم، فَـــإنَّ هـــذا مِنَ المَقاماتِ التي تُوجِبُها المَصْلَحةُ الراجِحةُ. انتهى. وقـالَ الشيخُ اِبنُ عثيمين (عُضوُ هَيْئةِ كِبارِ العُلَماءِ) في (تعليق مختصر على لمعة الاعتقاد): ... لَكِنْ إنْ كانَ الغَرَضُ مِنَ النَّظَـرِ في كُتُبِهم [أيْ كُتُبِ المُبتَدِعـةِ] مَعرِفـةُ بِـدعَتِهم لِلرَّدِّ عليها فَلا بَـأسَ بِـذلك لِمَن **كـانَ عنـده مِنَ العَقِيـدةِ الصَّحِيحةِ ما يَتَحَصَّنُ به وكانَ قادِرًا على الرَّدِّ عليهم**، بَلْ رُبَّمـا [كـانَ] واجِبًـا لِأنَّ رَدَّ البِدعـةِ واجِبٌ ومـا لا يَتِمُّ الـواجِبُ إلَّا بـه فَهـو واجِبٌ. انتهى. وقـالَ الشـيخُ اِبنُ جبرين (عضو الإفتاء بالرئاسـة العامـة للبحـوث العلميـة والإفتاء) في (التعليقـات على متن لمعـة الاعتقـاد): ... ولَكِنْ يَجـــوزُ **لِلْعـــالِمِ المُتَمَكِّنِ** قِـــراءةُ كُتُبِهم [أيْ كُتُبِ المُبتَدِعـةِ] لِلـرَّدِّ عليهـا وإظهـارِ تَناقُضِـها وقَلْبِ أدِلَّتِهم عليهم، لِأنَّه **لا يُخافُ عليه الانخِداعُ** بِتِلْـكَ الشُّـبَهِ. انتهى. وقالَ الشَّيخُ عَلِيُّ بنُ شَعبانَ في كِتابِه (شُـروطُ "لَا إِلَـهَ إِلَّا اللَّهُ"، وارتِباطُهـا بِأركـانِ الإيمـانِ، وعَلاقـةُ الإرجـاءِ بِهِمـا) تحت عُنــوانِ (فَاسْـأَلُوهُمْ إِن كَـانُوا يَنطِقُـونَ): اِسأَلوهم {ما تَقولون في بَعضِ أهلِ العِلْمِ الـذِين قـالوا بِالإرجـــاءِ صَـــراحةً بِلا غُمـــوضٍ؟}، اِســـألوهم {لِمـــاذا تُقَدِّسونهم وتُدافِعون عَنهم كَأنَّهم أنبِياءُ مَعصـومون مِنَ الخَطَأِ في الدِّينِ وتَبلِيغِه؟!}، اِسألوهم {لِمـاذا تَقولـون على الشَّيخِ عَلِيٍّ الحلبي وعبـدِالعزيزِ الـريِسِ والعنـبري أنَّهم مُرجِئةٌ **وشَيخِهم الألبـانِيِّ لا**؟!}، اِسـألوهم {لِمـاذا تَنشُـرون ثَنـاءَ العُلَمـاءِ على الشَّـيخِ ربيـع المـدخلي **ولا تَنشُـــرون رَدَّ نَفْسِ العُلَمـــاءِ عليـــه وعلى إرجائـــه**

وكَذِبِه؟!}... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ عَلِيٌّ-: قالَ الحافِـظُ اِبْنُ حَجَــرٍ (وهــو يُعَبِّرُ [في فَتْحِ البــارِي] عن مَذْهَبِــه، يَعنِي مَذْهَبَ الاشـاعِرةَ المُتَكَلِّمِينِ، ولا خِلافَ بَيْنَ أهـلِ السُّـنَّةِ أنَّ الأشاعِرةَ مُرجِئةٌ) {فَالسَّلَفُ قَالُوا هُـوَ [أيِ الإيمـانُ] اِعْتِقَادٌ بِالْقَلْبِ، وَنُطْقٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالأركَـانِ وَأَرَادُوا بِــذَلِكَ أَنَّ الأعْمَــالَ شَــرْطٌ فِي كَمَالِــهِ}... ثم قــالَ -أيِ الشَّــيخُ عَلِيٌّ-: ووافَقَهم [أيْ ووافَــقَ المُرجِئــةَ في أنَّ الأعْمَــالَ شَــرْطٌ في كَمــالِ الإيمــانِ] على ذلــك مِنَ المُتَأَخِّرِين العَلَّامةُ الألبـانِيُّ رَحِمَـه اللـهُ وهـو أكبَـرُ رَأْسٍ مِن رُؤُوسِ الارجــاءِ في العَصــرِ الحَـدِيثِ في زَمانِــه بِلَا مُنازِعٍ حَيثُ قالَ غَفَرَ اللهُ لَه [في (حُكْمُ تــارِكِ الصَّـلاةِ)] {إنَّ الأعمالَ الصَّالِحةَ كُلَّها شَرطُ كَمالٍ عند أهلِ السُّــنَّةِ خِلافًا لِلْخَوارِجِ والمُعتَزِلةِ}؛ وسُئلَ الشَّـيخُ الألبـانِيُّ [في كِتابِ (دُروسٌ لِلشَّيخِ الألبانِيِّ)] عَن تَركِ العَمَــلِ بِالكُلِّيَّةِ، [فَكــانَ] الجَـوابُ {السَّــلَفُ فَرَّقــوا بَيْنَ الإيمــانِ وبَيْنَ العَمَـلِ، فَجَعلـوا العَمَـلَ شَـرْطَ كَمـالٍ في الإيمـانِ، ولم يَجْعَلــوه شَــرْطَ صِــحَّةٍ خِلافًــا لِلْخَــوارِجِ، واضِــحٌ هــذا الجَــوابُ؟}... ثم قــالَ -أيِ الشَّــيخُ عَلِيٌّ-: الشَّــيخُ عَلِيٌّ الحلبي رَأْسُ فِتْنةِ الإرجـاءِ الخَفِيِّ [أيْ إرجـاءِ السَّـلَفِيَّةِ] في الأُرْدُنِ و[هـو] مِن حَمَلَـةِ لِـواءِ الإرجـاءِ الخَفِيِّ بَعْـدَ الشَّيخِ الألبانِيِّ... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ عَلِيٌّ-: إنَّ العُلَماءَ -وبِخاصَّــةٍ (اللَّجنــةَ الدَّائمــةَ) و(هَيْئَةَ كِبــارِ العُلَمــاءِ بِالسُّـعودِيَّةِ) و(عُلَمـاءَ كَثِـيرِين)- قـالوا بِـأنَّ الشَّـيْخَ عَلِيًّا الحلبي غَفَرَ اللهُ لَه مِنَ المُرجِئةِ، وأصدَروا بَيَاناتٍ كَثِيرةً وفَتـاوَى عَدِيـدةً بِـذلك، وعَيَّنـوه بِالاسـمِ، هكـذا فَعَلُـوا، وحَـذَّروا مِن كُتُبِـه وشَـرَائطِه وكـذلك غَـيرِه الكَثِـيرِ [أيْ وكــذلك حَــذَّروا مِنَ الكَثِــيرِ مِن أمثــالِ الحلــبي]، ولَكِنَّ السُّؤَالَ الذي يَطْرَحُ نَفْسَه ويَفـرِضُ نَفْسَـه على الواقِـعِ أنَّ الشَّيخَ الألبانِيَّ يَقولُ بِنَفسِ كَلامِ عَلِيٍّ الحلبي، أُكَـرِّرُ (الشَّــيخُ الألبــانِيُّ يَقــولُ بِنَفسِ كَلامِ عَلِيٍّ الحلــبي)،

والشَّيخُ الألبانِيُّ كَثِيرًا ما بَرَّأَ عَلِيًّا الحلبي مِنَ الإرجاءِ وسَمِعَ كَلامَه وقَرَأه وأقَرَّه في كُتُبِه مِثلَ (فِتنةُ التَّكفِير [الذي ألَّفَه الشَّيخُ الألبانِيُّ])، وهذا لِأنَّه [أيِ الألبانِيَّ] يَقولُ بِنَفسِ كَلامِه في بابِ الإيمانِ، **فَلِماذا تَرَكْتُمُ الشَّيخَ الألبانِيَّ ولم تَرْمُوه بِالإرجاءِ وعَيَّنتُمُ الشَّيخَ عليًّا الحلبي ورَمَيتُموه بِالإرجاءِ؟!!!**، اِتَّقُوا اللهَ {تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى}... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ عَلِيٌّ-: ... ولَكِنَّ أهلَ المُجامَلاتِ يُؤَوِّلُون كَلامَه [أيْ كَلامَ الألبانِيِّ] ويُحَرِّفونه ويُبَرِّرون لَه ويَعذُرونه، لا لِشَيءٍ **إلَّا لِأنَّه مَشهورٌ وهذا عندهم مانِعٌ مِن لُحوقِ الإرجاءِ بِأهلِه!!!**، واللهُ المُستَعانُ... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ عَلِيٌّ-: فاتَّقُوا اللهَ يا عُلَماءَ المُسلِمِين في شَبابِ المُسلِمِين، **واعْدِلُوا في مِيزانِ الحُكمِ على المُخالِفِ، ولا تَكِيلوا بِمِكيَالَين**، ورُدُّوا على كُلِّ مَن خالَفَ صَرِيحَ الكِتابِ والسُّنَّةِ مَهْما **كانَ مَشهورًا** ومَهْما **أُتِيَ مِن عِلْمٍ**، فَلا أحَدَ فَوْقَ الدَّلِيلِ، **فالاتِّباعُ لِلنَّبِيِّ وَحْدَه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو إجماعِ الصَّحابةِ بِنَوعَيه اللَّفظِيِّ والسُّكوتِيِّ**... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ عَلِيٌّ-: يَقولُ الحافِظُ اِبنُ رَجَبٍ رَحِمَه اللهُ تَعالَى [في (الْحِكَمُ الْجَدِيرَةُ بِالإذاعَةِ)] {فالواجِبُ على كُلِّ مَن بَلَغَه أمْرُ الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعَرَفَه أنْ يُبَيِّنَه لِلأُمَّةِ ويَنْصَحَ لَهم ويَأمُرَهم بِاتِّباعِ أمرِه **وإنْ خالَفَ ذلك رَأْيَ عَظِيمٍ مِنَ الأُمَّةِ**، فَإنَّ أمْرَ رَسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحَقُّ أنْ يُعَظَّمَ ويُقتَدَى بِه مِن رَأْيِ أيِّ مُعَظَّمٍ قَدْ خالَفَ أمْرَه في بَعضِ الأشْيَاءِ خَطَأً، ومِن هُنا رَدَّ الصَّحابةُ ومَن بَعْدَهم على كُلِّ مُخالِفٍ سُنَّةً صَحِيحةً ورُبَّما أغلَظُوا في الرَّدِّ، لا بُغضًا لَه بَلْ هو مَحبوبٌ عندهم مُعَظَّمٌ في نُفوسِهم، لَكِنَّ رَسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحَبُّ إليهم وأمْرُه فَوْقَ أمْرِ كُلِّ مَخلوقٍ، فَإذا تَعارَضَ أمْرُ الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأمْرُ غَيرِه فَأمْرُ الرَّسولِ أَوْلَى أنْ يُقَدَّمَ ويُتَّبَعَ}؛ **فَكَفَانَا تَقدِيسٌ**

لِبَعضِ المَشاهِيرِ مِن عُلَماءِ الأُمَّةِ، وكَفَانَـا هـذا الكَهَنُـوتُ الـذي وَرِثَـه الكَثِـيرُ والكَثِـيرُ مِنَ المُقَلِّدِين المُقَدِّسِـين، وَدَعُونا نَتَحَزَّبُ لِقَولِ اللهِ ورَسولِه بِفَهمِ الصَّـحابةِ، ومَن خالَفَ ذلك وبِخاصَّةٍ فَهْمَ الصَّـحابةِ نَقُـولُ لَـه {أخطَـأْتَ} ونَـرُدُّ عليـه كَلامَـه أيًّا كـانَ مَنِ القائـلُ، ونَتَقَبَّلُ الـرَّدَّ العِلْمِيَّ مِن أيِّ أحَدٍ حتى ولو كانَ حَبْرًا يَهودِيًّا كالذي جاءَ إلى النَّبِيِّ كَما عند البُخارِيِّ مِن حَدِيثِ اِبنِ مَسـعودٍ قـالَ {جَاءَ حَبْـرٌ مِنَ الأحبَـارِ إِلَى رَسُـولِ اللَّهِ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ (يَا مُحَمَّدُ، إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّـمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالأرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّـجَرَ عَلَى إِصْـبَعٍ، وَالْمَـاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْـبَعٍ، وَسَـائِرَ الْخَلَائِقِ عَلَى إِصْـبَعٍ، فَيَقُـولُ "أَنَـا الْمَلِـكُ")، فَضَـحِكَ النَّبِيُّ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِـذُهُ تَصْـدِيقًا لِقَـوْلِ الْحَبْـرِ، ثُمَّ قَـرَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (وَمَـا قَـدَرُوا اللَّهَ حَـقَّ قَـدْرِهِ وَالأَرضُ جَمِيعًـا قَبْضَـتُهُ يَـوْمَ الْقِيَامَـةِ وَالسَّـمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِـهِ سُـبْحَانَهُ وَتَعَـالَى عَمَّا يُشْـرِكُونَ)}؛ بَـلْ حتى ولو جاءَ هذا الحَقُّ مِنَ الشَّياطِينِ كَما عند البُخـارِيِّ مِن حَدِيثِ أبِي هُرَيرةَ، قـالَ لَـه [أيْ لِأبِي هُرَيـرةَ] النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَـلَّمَ لَمَّا عَلَّمَـه [أيْ لَمَّا عَلَّمَ الشَّـيطانُ أبا هُرَيرةَ] قِراءةَ آيَةِ الكُرْسِيِّ قَبْلَ النَّومِ {قالَ له صَـلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَمَـا إِنَّهُ قَـدْ صَـدَقَكَ وَهُـوَ كَـذُوبٌ، تَعْلَمُ مَنْ تُخَاطِبُ مُنْذُ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟)، قَالَ (لَا)، قَالَ (ذَاكَ شَيْطَانٌ)}؛ وأخِيرًا، كَما قالَ الشَّعْبِيُّ {مَـا حَـدَّثُوكَ عَنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ فَخُـذُوهُ، وَمَـا قَالُوا بِرَأْيِهِمْ، فَبُلْ عَلَيْهِ}. انتهى باختصار. وقالَ الشَّـيخُ عَلِيُّ بنُ شَـعبانَ أيضًـا في كِتابِـه (هــذا مِنهــاجُ النَّبِيِّ والصَّـحابةِ في بـابِ الإيمـانِ): (مُرجِئـةُ السَّـلَفِيَّةِ) مِنهم كِمِثــالٍ مِنَ المُتَقَــدِّمِين (اِبْنُ عَبْــدِالْبَرِّ الْمَــالِكِيُّ [ت 463هـ])، وكَمِثـالٍ مِنَ المُتَـأَخِّرِين (العَلَّامـةُ الألبـانِيُّ). انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ صالحُ الفوزان (عضو هيئـة

كِبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) في فيديو بِعُنوانِ (رُدُّوها على شَيخِكم الفوزانِ، الألبانِيُّ مَذْهَبُه الإرجاءُ، والإرجاءُ اِنتَشَرَ بِسَبَبِه) وفيديو بِعُنوانِ (الشَّيخُ الفوزان "الألبانِيُّ مَذْهَبُه الإرجاءُ، والإرجاءُ اِنتَشَرَ بِسَبَبِه ") وفيديو بِعُنوانِ (الألبانِيُّ مَذْهَبُه الإرجاءُ) عنِ الشَّيخِ الألبانِيِّ: **مَذْهَبُه الإرجاءُ، والإرجاءُ اِنتَشَرَ بِسَبَبِه**. انتهى. وقالَ الشيخُ عبدُاللهِ الجربوع (رئيس قسم العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) في فيديو بِعُنوانِ (عبدُاللهِ الجربوع يَقولُ "مَذْهَبُ الألبانِيُّ مَذْهَبُ المُرجِئةِ، وبَعضُ ما قَرَّرَه الألبانِيُّ أشَدُّ مِمَّا قَرَّرَه المُرجِئةُ الأوَّلُون") عنِ الشَّيخِ الألبانِيِّ: الشَّيخُ الألبانِيُّ تَكَلَّمَ فِي الاعتِقادِ وقَرَّرَ مَسائلَ كَثِيرةً مِنَ الإرجاءِ، بَلْ مَذْهَبُه -كَما قالَ الشَّيخُ صالحٌ [الفوزان]- هو الإرجاءُ على الحَقِيقةِ، **لم يَظْهَرْ لِي ولم يَتَبَيَّنْ لَنا أنَّه رَجَعَ عن شَيءٍ مِن ذلك بَلْ هو يَقولُ بِقَولِ المُرجِئةِ الغالِيَةِ**... ثم قالَ -أي الشيخُ الجربوع-: أشرطَتُه فِيها إرجاءٌ شَدِيدٌ جِدًّا، **بَعضُ ما قَرَّرَه مِن مَسائلِ الإرجاءِ أخطَرُ وأشَدُّ مِمَّا عند الأوَّلِين!**، فَهذا هو حَقِيقةُ مَذْهَبِ الألبانِيِّ كَما قالَ الشَّيخُ صالحٌ الفوزان، وهذا الشَّيءُ مَعروفٌ مُنتَشِرٌ عند طُلَّابِ العِلْمِ أهلِ العِلْمِ والبَصِيرةِ. انتهى باختصار. وقالَ الشَّيخُ أبو بصير الطرطوسي عن الشَّيخِ الألبانِيِّ في فَتْوَى له على مَوقِعِه [في هذا الرابط](): الشَّيخُ الألبانِيُّ -رَحِمَه اللهُ- في مَسائلِ الإيمانِ والوَعدِ والوَعِيدِ مُرجِئٌ **بَلْ وجَهمِيٌّ جَلْدٌ**، يَعرِفُ ذلك المُتَتَبِّعُ لِجَمِيعِ كَلامِ الشَّيخِ... ثم قالَ -أي الشَّيخُ الطرطوسي-: لِمَعرِفةِ مَذْهَبِ الشَّيخِ في الإيمانِ لا يَنْبَغِي أنْ نَقِفَ فَقَطْ على تَعرِيفِه لِلإيمانِ مِن دُونِ النَّظَرِ إلى فَهمِه وشُروحاتِه وتَأصِيلاتِه لِهذا التَّعرِيفِ!... ثم قالَ -أي الشَّيخُ الطرطوسي-: هو عند التَّأصِيلِ والتَّقعِيدِ وبِناءِ الأحكامِ **يَتَعامَلُ مع الإيمانِ**

تَعامُلَ أهلِ التَّجَهُّمِ والإرجاءِ، وبِما يُناقِضُ ويُغايِرُ تَعرِيفَه لِلإيمانِ!، والمُتَتَبِّعُ لِكَلامِه يُدرِكُ ذلك بِسُهولةٍ... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ الطرطوسي-: إن المُرجِئةَ يَرَون الكُفرَ بِالقَولِ، والشَّيخُ لا يَرَى الكُفرَ بِالقَولِ مُجَرَّدًا... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ الطرطوسي-: إنَّ مَن كان في الإيمانِ مُرجِئًا فَهو في التَّكفِيرِ مُرجِئٌ والعَكسُ كَذلك، ومَن كانَ في الإيمانِ مُرجِئًا غالِيًا أو جَهمِيًّا فَهو في التَّكفِيرِ كَذلك مُرجِئٌ غالٍ أو جَهمِيٌّ والعَكسُ كَذلك. انتهى باختصار]. انتهى بِاختصار. وجاءَ على مَوقِعِ المَوسوعةِ التارِيخِيَّةِ الرَّسمِيَّةِ لِجَماعةِ الإخوانِ المُسلِمِين (ويكيبيديا الإخوانِ المُسلِمِين) في مَقالةٍ بِعُنوانِ (الإخوانُ المُسلِمون والمَنهَجِيَّةُ العَقَدِيَّةُ) على هذا الرابط: الإخوانُ جُزءٌ مِن نَسِيجِ الأُمَّةِ الإسلامِيَّةِ، لا تَشُذُّ الجَماعةُ عن مُعتَقَداتِ الأُمَّةِ وثَوابِتِها... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: المَذهَبُ الأشعَرِيُّ سارَ عليه سَلَفُ الأُمَّةِ مِنَ العُلَماءِ والمُحَدِّثِين والفُقَهاء والمُفَسِّرِين، وتَلَقَّتْه الأُمَّةُ جِيلًا بَعْدَ جِيلٍ بالتَّلقِين والتَّعَلُّمِ والتَّأمُّلِ فيه وإمعانِ النَّظَرِ، حتى نَكادَ أنْ نَقولَ بِأنَّ الأُمَّةَ قاطِبةً اِعتَنَقَتْ ذلك المَذهَبَ العَقَدِيَّ وسارَتْ عليه... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: وجاءَتْ جَماعةُ الإخوانِ المُسلِمِين بِعُلَمائها وفُقَهائها ومُحَدِّثِيها وفُحولِها ومُحَنَّكِيها، لِيَعتَنِقوا المَذهَبَ الأشعَرِيَّ كَمَنهَجٍ عَقَدِيٍّ، وكَمَرجِعِيَّةٍ كُبرَى لِلتَّعامُلِ مع النَّصِّ... ثم جاءَ -أيْ في المَقالةِ-: وأشعَرِيَّةُ الإخوانِ لا مِراءَ فيها، ولا خِلافَ بين أهلِ العِلْمِ في مَرجِعِيَّتِهم تلك. انتهى باختصار. وقالَ الشَّيخُ يُوسُفُ القرضاوي (عضوُ هيئة كبار العلماء بالأزهر "زَمَنَ حُكْمِ الرئيسِ الإخوانيِّ محمد مرسي"، ورئيس الاتحاد العالمي لِعُلَماءِ المُسلِمِين "الذي يُوصَفُ بِأنَّه أكبَرُ تَجَمُّعٍ لِلْعُلَماءِ في العالَمِ الإسلامِيِّ"، ويُعتَبَرُ الأبَ الرُّوحِيَّ لِجَماعةِ الإخوانِ المُسلِمِين على مُستَوَى العالَمِ) في فيديو بِعُنوانِ

(الأشعَرِيَّةُ عَقِيدةُ الأُمَّةِ الإسلامِيَّةِ): ليس الأزهَرُ وَحْدَه أشعَرِيًّا، الأُمَّةُ الإسلامِيَّةُ أشعَرِيَّةٌ، وكُلُّ العالَمِ الإسلامِيِّ أشعَرِيٌّ، السَّلَفِيُّون مَجموعةٌ صَغِيرةٌ، ليس كُلُّ السُّعودِيَّةِ سَلَفِيِّين (الحِجازِيُّون غَيرُ النَّجدِيِّين غَيرُ المِنطَقةِ الشَّرقِيَّةِ غَيرُ مِنطَقةِ جيزان)، فَإذا أخَذْنا بِالأغلَبِيَّةِ [فَإنَّ] أغلَبِيَّةَ الأُمَّةِ أشعَرِيَّةٌ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ صالحُ الفوزان (عضوُ هيئةِ كِبار العلماءِ بالدِّيَارِ السعوديةِ، وعضوُ اللجنةِ الدائمةِ للبحوثِ العلميةِ والإفتاءِ) في (شرح كشف الشبهات): وغَالِبُ العُلَمَاءِ مُكِبُّونَ عَلَى عِلْمِ الكَلَامِ والمَنْطِقِ الَّذي بَنَوْا عَلَيْهِ عَقِيدَتَهُم. انتهى. وقالَ الشيخُ ربيع المدخلي (رئيسُ قسمِ السُّنَّةِ بالدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) على موقعه في هذا الرابط: رَوَى اللَّالَكَائِيُّ (ت418هـ) [في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)] بإسنادِه إلى يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ (أحدِ الأئمَّةِ، ت139هـ [وَوُلِدَ عامَ 64هـ]) قَالَ {لَيْسَ شَيْءٌ أَغْرَبَ مِنَ السُّنَّةِ، وَأَغْرَبُ مِنْهَا مَنْ يَعْرِفُهَا}، ورَوَى الإمامُ اللالكائي أيضًا [في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)] بإسنادِه إلى الإمام سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ (ت161هـ [وَوُلِدَ عامَ 97هـ]) قَالَ {اسْتَوْصُوا بِأَهْلِ السُّنَّةِ خَيْرًا، فَإِنَّهُمْ غُرَبَاءُ}. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ إيهاب شاهين (عضو مجلس شورى الدعوة السلفية) في مقالة له بعنوان (شَعرةٌ بَيْضَاءُ في جَسَدِ ثَوْرٍ أسْوَدَ) على هذا الرابط: عند التَّأَمُّلِ في الواقِعِ مِن حَوْلِنا، يَرَى الناظِرُ أنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ، مَثَلُهم كالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جَسَدِ الثَّوْرِ الأسْوَدِ، وإنْ كانتْ هذه الشَّعرةُ بالمُقارَنةِ لِلْكَمِّ الهائلِ مِن شَعْرِ الثَّوْرِ هي شَعرةً واحِدةً، ولكنَّها شَعرةٌ بَيْضَاءُ وَحِيدةٌ مُضِيئةٌ وَسَطِ الظَّلامِ الحالِكِ في جَسَدِ الثَّوْرِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ إيهاب-: أَهْلُ السُّنَّةِ غُرَبَاءُ، كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جَسَدِ الثَّوْرِ الأَسْوَدِ.

انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ فركوس في مقالة على موقعه في هذا الرابط: فلا يُنْسَبُ إلى مذهب السُّنَّةِ -حقًّا وصدقًا- إلَّا القائمون به، وَهُمْ كما وَصَفهم رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم بأنَّهم {أُنَاسٌ صَالِحُونَ فِي أُنَاسِ سُوءٍ كَثِيرٍ، مَنْ يَعْصِيهِمْ أَكْثَرُ مِمَّنْ يُطِيعُهُمْ}، قال ابْنُ رَجَبٍ رحمه الله [في (كَشْفُ الْكُرْبَةِ فِي وَصْفِ أَهْلِ الْغُرْبَةِ)] {وإنَّما ذَلَّ المؤمنُ آخِرَ الزمان، لغُربتِه بين أهل الفساد مِنْ أهل الشُّبُهات والشهوات، فكُلُّهم يكرهه ويُؤذِيهِ، لمُخالَفةِ طريقته لطريقتهم، ومقصودِه لمقصودهم، ومُبايَنَتِه لِمَا هُمْ عليه}. انتهى باختصار. وفي هذا الرابط قالَ مركزُ الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوِزَارةِ الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: وأَمَّا مُتابَعةُ الجَماعةِ، فيُعْنَي بها تَمَسُّكُ المُسلِمِ بما عليه أَهْلُ الحَقِّ، فقد وَرَدَتْ نُصوصٌ كثيرةٌ في الحَثِّ على الجَماعةِ ونَبْذِ الْفُرْقَةِ، نحوِ قولِه صلى الله عليه وسلم {يَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ} رَواه التِّرْمِذِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، و[رَوَى التِّرْمِذِيُّ] أيضًا مِن خُطْبةٍ لِعُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنه قالَ {عَلَيْكُمْ بِالجَمَاعَةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالفُرْقَةَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ}؛ وللعَلَّامةِ ابنِ القيمِ رَحِمَه اللهُ كلامٌ نَفِيسٌ جِدًّا يُبَيِّنُ فيه مَعْنَى الأمرِ بلِزُومِ الجَماعةِ، وأنَّ المُرادَ به الجَماعةُ الأُولَى قَبْلَ أنْ يُبَدِّلَ الناسُ ويُغَيِّروا، وهي ما كان عليه النبيُّ صلى الله عليه وسلم وأصحابُه، فمَن سارَ على هذه الجادَّةِ فَهُمُ الجَماعةُ ولو قَلُّوا أو خالَفَهم الكثيرُ مِنَ الناسِ. انتهى باختصار. وقالَ الشَّاطِبِيُّ في (الاعتصام): وَتَارَةً نُسِبْتُ إِلَى مُخَالَفَةِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، بِنَاءً مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ الْجَمَاعَةَ الَّتِي أُمِرَ بِاتِّبَاعِهَا -وَهِيَ النَّاجِيَةُ- مَا عَلَيْهِ الْعُمُومُ وجَماعةُ النَّاسِ في كُلِّ زَمانٍ وإنْ خَالَفَ السَّلَفَ الصالِحَ، وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ الْجَمَاعَةَ مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْـــهِ وَسَـــلَّمَ وَأَصْــحَابُهُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَـــانٍ. انتهى. وقالَ الشَّيخُ عَلِيُّ بنُ شَعبانَ في (رُؤيَةُ اللـهِ في الدُّنْيَا والآخِرةِ): فالدِّيَانـةُ في مُتابَعـةِ الحَـقِّ بِالـدَّلِيلِ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ بِفَهمِ الصَّـحابةِ، لا أقُـولُ بِفَهمِ السَّـلَفِ، ولَكِن بِفَهمِ الصَّحابةِ فَقَطْ [وقَدْ قالَ تَعالَى {فَإِنْ آمَنُـوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَـدَوا، وَّإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَـا هُمْ فِي شِـقَاقٍ}]، لِأنَّ كَلِمـةَ (السَّـلَف) مَطَّاطِيَّةٌ مُجمَلـةٌ [قـالَ الشَّـيخُ محمـدُ بنُ شـمس الـدين في مَقالـةٍ لـه بِعُنـوانِ (عَقِيــدَتي ومَنهَجِي) على مَوقِعِــه في هــذا الرابط: إنَّ قَولَ الصَّحابِيِّ الذي لا مُخالِفَ لـه حُجَّةٌ، إلَّا إنْ قالَـه بَعْـدَ فَنَاءِ جُمهورِ الصَّحابةِ فَيَكونُ فيـه مَجـالٌ لِلنَّظَـرِ. انتهى. وقـــالَ الشَّـــيخُ أبـــو محمـــد المقدســـي في (الرِّســـالةُ الثلاثِينِيَّةُ): والذي نَعْتَقِدُ صِـحَّتَه في هـذا البـابِ وإمكـانِ اِنعِقادِه وتَحَقُّقِه، ونُتابِعُـه ونَعُـدُّه مِن سَـبِيلِ المُـؤمِنِين، [هو] ما ثَبَتَ مِن إجماعِ الصَّـحابةِ رَضِـيَ اللـهُ عنهم على مَسـائلَ لَهـا أصـلٌ أو مُسـتَنَدٌ مِنَ الشَّـرِيعةِ، وذلـك قَبْـلَ تَفَـرُّقِهم في الأمصـارِ، كَإجمـاعِهم على بَيعـةِ أبِي بَكـرٍ الصِّدِّيقِ، وإجمـاعِهم على قِتـالِ مـانِعِي الزَّكـاةِ ونَحـوِه. انتهى. وقالَ الشَّيخُ محمدُ بنُ شـمسِ الـدينِ في فيـديو لــه بِعُنــوانِ (أحمــد الطيب "السَّــلَفِيَّةُ غُلاةٌ مُتَشَــدِّدون نَجَّسوا المَذْهَبَ") رادًّا على الأشعَرِيِّ شَيخِ الأزهَرِ (أحمد الطيب) الـذِي يَنسِـبُ لِلإمـامِ أحمَـدَ مِنَ العَقِيـدةِ مـا لم يَقُلْـه: الإنسـانُ يُعـرَفُ بِتَلامِيـذِه، الشـافِعِيُّ [ت204هــ] يُعــرَفُ بــالْمُزَنِيِّ [ت264هــ] ويُعــرَفُ بــالْبُوَيْطِيِّ [ت 231هــ]... ثم قـالَ -أي الشـيخُ شـمس الـدين-: اِئتُونـا بِعَقِيـدةِ أحمَـدَ بنِ حَنبَـلٍ الصَّـحِيحةِ مِن كُتُبِ تَلامِيـذِه إنْ كُنْتُم تَستَطِيعون أنْ تَفْعَلوا ذلك، ما يَـأتِيني أحَـدٌ بِالمِائَةِ السادِسةِ [أيْ بِشَخصٍ مِنَ القَرنِ السَّادِسِ] ولا السَّــابِعةِ ولا الثَّامِنةِ ويَنسِبُ لِأحمَدَ أقوالًا غَيْرَ صَحِيحةٍ... ثم قالَ -أيِ الشـيخُ شـمس الـدين-: اِبنُـه [أيِ اِبنُ الإمـامِ أحمَـدَ]

وتَلامِيذُه، اِئتُونا مِن كُتُبِهم بِعَقِيدةِ الإمامِ أحمَدَ، هذه [أيْ كُتُبُ اِبْنِ وتَلامِيذِ الإمامِ أحمَدَ] كُتُبُنا، هذه الـتي نُدَرِّسُـها ونَدرُسُـها، اِفتَحِ الآنَ كُـلَّ المَوسـوعاتِ **الـتي تَنْقُـلُ عنِ الإمامِ أحمَدَ نَقْلًا صَحِيحًا بِالأسانِيدِ** وائتُونـا بِكَلامٍ لِلإمـامِ مُسـنَدٍ [أيْ] بِإسـنادٍ ("قـالَ حَـدَّثَنِي" فَقَـطْ)، اِئتُونـا بـه وقُولوا لَنا [أيْ وأخبِرونا] ما هي عَقِيدةُ الإمـامِ أحمَـدَ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ شـمس الـدين-: مِثـلُ مـا أنتَ تَكـذِبُ على الشافِعِيِّ وتَكذِبُ على مالِكٍ، هناك مَن كانَ يَنسِـبُ آراءَه لِلإمـامِ [أحمَـدَ]، مـا عنـده مُشـكِلةٌ... ثم قـالَ -أيِ الشيخُ شمس الدين-: **نُرِيدُ كُتُبَ التَّلامِيذِ، ونُرِيدُ الأقـوالَ المُسنَدةَ، ونُحاكِمُكم إليها**، لِي سَنَواتٌ أقـولُ أُرِيـدُ رَجُلًا مِنكم أيُّهـا الأشـعَرِيَّةُ يَفْتَحُ مَعِي كِتابًـا مِن كُتُبِ السَّـلَفِ (الكُتُبِ التي أُلِّفَتْ قَبْلَ المِائَةِ الرَّابِعةِ، **يَعنِي حـتى عـامِ ثَلاثِمِائَةٍ**، الكُتُبُ التي رَدَّتْ على الجَهمِيَّةِ)، نَقـرَأُه عِبـارةً عِبارةً ونَرَى مَنِ الـذِي يَأْخُـذُ بِهـا ومَنِ الـذِي يَرُدُّهـا، مَنِ الذِي يَعتَقِدُ بِما فِيهـا ومَنِ الـذِي يَعتَقِـدُ بِعَقائـدِ الجَهمِيَّةِ التي كانَ العُلَماءُ يَرُدُّون عليها، أنَا جاهِزٌ بِأيِّ وَقتٍ تُرِيـدُ أنتَ يا أحمَدُ يا شَيْخَ الأزهَرِ، أنـا جـاهِزٌ أجلِسُ معـك نَفْتَحُ الكُتُبَ، تُرِيـدُ يـا سـعيد فـودة أهلًا وسَـهلًا، تُرِيـدُ يـا عَلِيّ الجفري أهلًا وسَهلًا، تُرِيدُ يـا خالـد الجنـدي أهلًا وسَـهلًا، أنا جاهِزٌ لِهذا... ثم قالَ -أيِ الشيخُ شمس الدين-: لَسْـنا حَنابِلـةً ولَسْـنا شـافِعِيَّةً ولَسْـنا مالِكِيَّةً، [نحن] مُسـلِمون كَمـا كـانَ أئمَّتُنـا أحمَـدُ والشَّـافِعِيُّ ومالِـكٌ والمُـزَنِيُّ والبُـوَيطِيُّ وسُـفْيَانُ الثَّوْرِيِّ، اِقـرَأْ في (شَـرحُ أصـولِ اِعتِقـادِ أهـلِ السُّـنَّةِ والجَماعـةِ) لِلَّالَكَـائِيِّ [(ت418هـ)] وهـو يَنقُـلُ عن هـذه الأئمَّةِ **بِإسـنادٍ**، أنتم عَمَّن تَنقُلـون دِينَكم؟!!!. انتهى بتصـرف. وقـالَ الشَّـيخُ محمـدُ بْنُ الأمين الدمشقي في مَقالةٍ لـه بِعُنـوان (الحَدُّ الفاصِـلُ **بَيْنَ المُتَقَـدِّمِين والمُتَـأَخِّرِين**) على مَوقِعِـه في هـذا الرابط: الصَّوابُ أنَّ عَصْرَ السَّـلَفِ الصَّـالِحِ **يَنْتَهِي بِحُـدودِ**

عامِ 300هـ، فَيَكونُ النَّسَائِيُّ، وهو آخِرُ الأئمَّةِ السِّتَّةِ [يَعنِي الْبُخَارِيَّ وَمُسْلِمًا وَأَبا دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيَّ وَالنَّسَائِيَّ وَابْنَ مَاجَهْ] أصحابِ الكُتُبِ المَشهورةِ في السُّنَّةِ، هو خاتِمةُ السَّلَفِ حَيثُ تُوُفِّيَ سَنَةَ 303هـ، **وكُلُّ مَن تُوُفِّيَ بَعْدَ ذلك لا يُعتَبَرُ مِنَ السَّلَفِ، هذا نِهايَةُ عَهدِ السَّلَفِ**، وقَدْ ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ في مُقَدِّمةِ (المِيزانِ) أنَّ نِهايَةَ زَمَنِ **المُتَقَدِّمِين** هو رَأْسُ الثَّلاثِمِائَةِ، وإذا نَظَرْنا فإنَّ الجِيلَ الرَّابِعَ **وهو جِيلُ الآخِذِين عن أتباعِ التَّابِعِين** ومِن كِبارِهم أحمَدُ [ت241هـ] ومِن صِغارِهم النَّسَائِيُّ [ت303هـ]، **فَإنَّه يَنْتَهِي بِنِهايَةِ القَرنِ الثَّالِثِ**. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ اِبنُ جبرين (عضو الإفتاء بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء) في (دُروسٌ لِلشَّيخِ اِبْنِ جبرين): اِصطَلَحَ العُلَماءُ على أنَّ أهلَ القُرونِ الثَّلاثةِ المُفَضَّلةِ يُسَمَّوْنَ (**السَّلَفُ**)، ومَن بَعْدَهم يُسَمَّوْنَ (**الخَلَفُ**)، فالسَّلَفُ هُمْ أهلُ القُرونِ المُفَضَّلةِ، وهُمُ الصَّحابةُ والتَّابِعون وتابِعو التَّابِعِين، فالصَّحابةُ هُمُ الذِين رَأَوُا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وآمَنُوا به وماتوا على الإيمانِ ذُكورًا وإناثًا، وقَدْ حازُوا قَصَبَ السَّبْقِ وذلك لِأنَّهم صَحِبوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأخَذُوا عنه وسَمِعوا منه، ولا شَكَّ في فَضلِهم، ثم جاءَ بَعْدَهم تَلامِذَتِهم الذِين هُمُ التابِعون، والتَّابِعِيُّ هو مَن رَأَى أحَدًا مِنَ الصَّحابة وعَقَلَ رُؤْيَتَه، وسُمِّيَ كَذلك لِأنَّه تابِعٌ لِمَنْ قَبْلَه، وتابِعو التَّابِعِين هُمُ الذِين رَأَوْا أو أدرَكوا أحَدًا مِنَ التَّابِعِين، فَهُمُ الذِين ما أُثِرَ أنَّهم رَأَوْا أحَدًا مِنَ الصَّحابةِ، ومِنهم بَعضُ كِبارِ الأئمَّةِ كَمَالِكِ بْنِ أنَسٍ [ت179هـ] والأوزَاعِيِّ [ت157هـ] ومَن في طَبَقَتِهما... ثم قالَ -أيِ الشيخُ اِبنُ جبرين-: فَتابِعو التَّابِعِين بَقَوْا إلى قُربِ القَرنِ الثَّالِثِ أو أواسِطِه، ثم جاءَ بَعْدَهم أتباعُهُمُ الذِين ما أدرَكوا أحَدًا مِنَ التَّابِعِين فَهؤلاء أتباعُ تابِعِي التَّابِعِين، ومِنهم الأئمَّةُ البُخارِيُّ [ت256هـ] ومُسلِمٌ [ت261هـ]

والشَّافِعِيُّ [ت204هـ] وأحمَدُ [ت241هـ] ونَحـوُهم... ثم قالَ -أي الشيخُ اِبنُ جـبرين-: ونَقـولُ إنَّ أهـلَ القُـرونِ الثَّلاثةِ هُمُ السَّلَفُ. انتهى باختصار. وقالَ مركزُ الفتـوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزَارةِ الأوقـاف والشـؤون الإسـلامية بدولـة قطـر في هذا الرابط: قـالَ العَلَّامـةُ اِبنُ عـثيمين {فَـإنْ قِيـلَ (مـا الحَدُّ الفاصِلُ بَيْنَ السَّلَفِ والخَلَفِ؟)، نَقولُ فَـإنَّ المُـرادَ بِالسَّـــلَفِ هُمُ القُــرونُ الثَّلاثـــةُ المُفَضَّـــلةُ، الصَّـــحابةُ والتَّابِعون وتـابِعوهم، فَهـؤلاء هُمُ السَّـلَفُ، ومَن بَعْـدَهم فَهُمُ خَلَفٌ}؛ فَـإذا عَـرَفْتَ هـذا، فَـإنَّ الـذي قَـرَّرَه شَـيخُ الإسلامِ اِبنُ تَيمِيَّةَ أنَّ المُعتَبَرَ هو اِنقِـراضُ جُمهـورِ أهـلِ العَصرِ، وبِناءً عليه جَعَـلَ [أيِ اِبنُ تَيمِيَّةَ] اِنتِهـاءَ القُـرونِ الثَّلاثـــةِ تَقرِيبًـــا بِـــأواخِرِ الدَّولـــةِ الأُمَوِيَّةِ وَأَوَائِلِ الدَّوْلَـــةِ الْعَبَّاسِـيَّةِ، ومَعلـومٌ أنَّ دَولـةَ بَنِي أُمَيَّةَ اِنقَضَـتْ وقـامَتْ على إثرِهــا دَولــةُ بَنِي العَبَّاسِ في عــامِ اِثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ مِن هِجـرةِ النَّبِيِّ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ. انتهى باختصار. وقالَ الشَّيخُ حسن أبو الأشــبال الزهـيري في (شرح صحيح مسـلم): فَكُـلُّ مَـذهَبٍ يَعُـدُّ نَفْسَـه أنَّه هـو مَذهَبُ السَّـلَفِ، فالأشـاعِرةُ يَقولـون {نَحنُ سَـلَفِيُّون}، والمَاتُرِيدِيَّةُ يَقولـــون {نَحنُ سَـــلَفِيُّون}. انتهى. وقـــالَ الشَّيخُ عبدُالله الخليفي في (تَقـويمُ المُعاصِـرِين): فَـإنَّ كَثِـيرًا مِنهم [أيْ مِنَ المُتَلَقِّبِين بِالسَّـلَفِيَّةِ] لا يَعـرِفُ مِنَ السَّلَفِيَّةِ إلَّا ما يَتَلَقَّاه عن شُيوخِه الذِين يُقَلِّدُهم، وهؤلاء يَذكُرون لَه سَلَفِيَّةً مَخلوطـةً بِبَلايَـا لَيْسَـتْ مِنَ السَّـلَفِيَّةِ في شَيءٍ. انتهى]... ثم قالَ -أيِ الشَّيخُ عَلِيٌّ-: الوُقوفُ على ما جـاءَ في الكِتـابِ والسُّـنَّةِ وأقـوالِ الصَّـحابةِ هـو النَّجاةُ، فاستَمسِـكوا بـه ودَعُـوكم مِمَّن جـاءَ بَعْـدَ هـؤلاء الثَّلاثـــةِ (الكِتــابِ والسُّـــنَّةِ وأقـــوالِ الصَّـــحابةِ). انتهى باختصار. وقالَ الشَّيخُ عَلِيُّ بنُ شَعبانَ أيضًا في (السُّـنَّةُ التَّركِيَّةُ): قَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ {كُـلُّ عِبَـادَةٍ لَمْ يَتَعَبَّدْهَا

أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا تَعَبَّدُوهَا}، وقـالَ اِبْنُ مَسْـعُودٍ {اتَّبِعُـوا وَلَا تَبْتَـدِعُوا فَقَـدْ كُفِيتُمْ، عَلَيْكُمْ بِالأَمْرِ العَتِيقِ [أَيِ القَدِيمِ الأَوَّلِ]}. انتهى. وقـالَ الشَّيخُ عَلِيُّ بنُ شَعبانَ أيضًـا في كِتابِـه (شُـروطُ "لَا إِلَـهَ إِلَّا اللَّهُ"، وارتِباطُهـا بِأركـانِ الإيمـانِ، وعَلاقـةُ الإرجـاءِ بِهما): قَالَ الشَّعْبِيُّ {مَا حَدَّثُوكَ عَنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخُذُوهُ، وَمَا قَالُوا بِـرَأْيِهِمْ فَبُـلْ عَلَيْـهِ}. انتهى. وقَالَ الإمـامُ أحمَـدُ في (أُصُـولُ السُّـنَّةِ): أُصُـولُ السُّنَّةِ عِندنا التَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيْـهِ أَصْـحَابُ رَسُـولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالاقْتِدَاءُ بِهِمْ، وَتَرْكُ الْبِـدَعِ، وَكُـلُّ بِدْعَـةٍ فَهِيَ ضَـلَالَةٌ [قـالَ الشـيخُ عبدُاللـهِ الخليفي في (تَقوِيمُ المُعاصِرِين): قَولُ الإمامِ أحمَـدَ {أُصُـولُ السُّـنَّةِ عِندنا التَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيْـهِ أَصْـحَابُ رَسُـولِ اللَّهِ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ} يَشـمَلُ مـا كـانوا عليـه في العَقائـدِ والعِباداتِ والمُعامَلاتِ والآدابِ. انتهى باختصار]. انتهى. وقـالَ الشـيخُ محمـد أمـان الجـامي (أسـتاذ العقيـدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) في شَرِيطٍ صوتيٍّ موجودٍ على هذا الرابط بعنـوان ("الجَماعـةُ" إذا أُطْلِقَتْ تَنْصَرِفُ إلى الجَماعةِ الأُولَى، وهي جَماعةُ الصَّحابةِ): إذا أُطْلِقَتِ (الجَماعـةُ)، يَنْصَـرِفُ المفهـومُ إلى الجَماعـةِ الأُولَى الـتي اجتمعتْ على الحَـقِّ (جَماعـةِ الصَّـحابةِ). انتهى. وقالَ اِبْنُ الْقَيِّمِ فِي (إغَاثَةُ اللَّهْفَـانِ مِنْ مَصَـايِدِ الشَّيْطَانِ): فَإنَّ العَصْرَ إذا كـانَ فيـه عـارِفٌ بِالسُّـنَّةِ داعٍ إليها فَهو الحُجَّةُ وهو الإجماعُ وهو السَّوادُ الأعظَمُ وهـو سَبِيلُ المُؤْمِنِين التي مَن فارَقَها واتَّبَع سِواها ولَّاه اللـهُ مـا تَـوَلَّى وأصـلاه جَهَنَّمَ وسـاءَتْ مَصِـيرًا. انتهى. وفي فتوى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغةٍ للشـيخ الألبـاني على هـذا الرابط، قالَ الشيخُ: قال صلى الله عليه وسلم {افترقت اليهود على إحـدى وسـبعين فرقـة، والنصـارى على اثنـتين وسـبعين فرقـة، وسـتفترق أمـتي على ثلاث وسـبعين

فرقة كلها في النار إلا واحدة} قالوا {من هي يا رسول الله؟} قال {هي الجماعة}، هذه الجماعة هي جماعة الرسول عليه السلام... ثم قال -أي للشيخ الألباني-: قوله عز وجل {ويتبع غير سبيل المؤمنين} أي من سلك غير سبيل الصحابة، وهم الجماعة التي شهد لها الرسولُ عليه السلام بأنها الفرقة الناجية ومَن سَلَكَ سبيلَهم، هؤلاء هم الذين لا يجوز لمن كان يريد أن ينجو من عذاب الله يوم القيامة أن يخالف سبيلهم، ولذلك قال تعالى {ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نُوَلِّهِ ما تولى ونُصْلِهِ جهنم وساءت مصيرا}. انتهى باختصار. وقالَ الْمَازِرِيُّ (ت536هـ) في (إيضاح المحصول من برهان الأصول): فإنَّا نَقْبَلُ الخَبَرَ إذا أضافه أَحَدٌ مِن أصحابِ نبينا صلى الله عليه وسلم، ولسنا نعني بأصحابه هَا هُنَا كُلَّ مَن رآه اتِّفَاقًا [أَيْ مُصَادَفَةً]، أو رآه لِمَامًا، أو أَلَمَّ به لِغَرَضٍ وانصرفَ عن قَرِيبٍ، لَكِنْ إنَّما نُرِيدُ بذلك أصحابَه، الذِين لازَمُوه وعَزَّرُوه [أَيْ وَقَّرُوه] ونَصَروه واتَّبَعوا النُّورَ الذي أُنزل معه أولئك هم المفلحون. انتهى. وقالَ أبو الحسنات اللكنوي (1304هـ) في (ظفر الأماني): اختلفوا في أن الصحابِيَّ يُشترطُ في كونِه صَحَابِيًّا طولُ المجالسةِ أمْ لا؟، فالذي ذهب إليه جمهورُ الأُصولِيِّين وجَمْعٌ مِنَ المحدِّثِين إلى اشتراطِه، وأَيَّدُوه بالعُرفِ، فإن الصحابِيَّ لا يَفْهَمُ منه أهلُ العُرفِ إلّا مَن يَصْحَبُ صُحْبةً مُعتَدًّا بها، لا مَن له رُؤْيَةُ لَحْظةٍ -مَثَلًا- وإنْ لم تَقْعْ معها مُجالَسةٌ ولا مُماشاةٌ ولا مُكالَمةٌ. انتهى. وقال الراغب الأَصْفَهَانِيُّ في (المفردات في غريب القرآن): الصَّاحِبُ [هو] المُلازِمُ، إنسانًا كان أو حَيَوانًا أو مكانًا أو زَمَانًا، ولا يُقالُ في العُرْفِ إلّا لمَن كَثُرَتْ مُلازَمَتُه، والْمُصَاحَبَةُ والاصْطِحَابُ أبلغُ مِنَ الاجتماعِ، لِأَجْلِ أنَّ المُصاحَبةَ تَقتَضِي طولَ

لَبْثِـه، فكـلُّ اصْـطِحَابٍ اجتمـاعٌ، وليس كـلُّ اجتمـاعٍ اصْـطِحَابًا. انتهى باختصار. وجـاءَ في موسـوعةِ الفِـرَقِ المنتسـبة للإسـلام (إعـداد مجموعـة من البـاحثين، بإشراف الشيخ عَلوي بن عبـدالقادر السَّـقَّاف): وهنـاك مَن خَصَّصَ لَفْظَ (السَّلَفِ) عند الإطلاقِ بِالصَّحابةِ فَقَـطْ. انتهى. وقالَ ابنُ ناجي التنـوخي (ت837هـ): (السـلفُ الصـالحُ) وَصْـفٌ لازِمٌ يَخْتَصُّ عنـد الإطلاقِ بالصَّـحابةِ ولا يُشـارِكُهم غـيرُهم فيه. انتهى من (شـرح ابن نـاجي التنوخي على متن الرسالة). وقال أبو الحسن المـالكي (ت939هـ] في (كفاية الطالب الرباني لرسـالة ابن أبي زيد القيرواني) عند شَرْحِ قولِ المُصَنِّفِ (اتِّبَـاعُ السَّـلَفِ الصَّـالِحِ): وَهُمُ الصحـابةُ في أقـوالهم وأفعـالهم وفيمـا تَأَوَّلُوه واستنبطوه عنِ اجتهادِهم. انتهى. وقـال الشـيخ على الصـعيدي العـدوي المـالكي (ت1189هـ] في (حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني) عنـد شَـرْحِ قـولِ المُصَـنِّفِ (اتِّبَـاعُ السَّـلَفِ الصَّـالِحِ وَهُمُ الصَّـحابةُ): قولُه (السَّلَفِ الصَّالِحِ) أَيِ العلماءِ منهم كما ذَكَـرَه بعضُ الشُّـرَّاحِ، قولُـه (وَهُمُ الصَّـحابةُ) قَصَـرَه على الصَّـحابةِ. انتهى. وقـالَ الشـيخُ محمـد بن عبـدالرحمن المغـراوي (أستاذ الدراسات العليا بجامعة القرويين، والذي يُوصَفُ بأنَّه "شَيْخُ السَّـلَفِيين بـالمَغْرِبِ") في (المفسـرون بين التأويـل والإثبـات في آيـات الصـفات): الْقَلْشَـانِيُّ [الْمُتَوَفَّى عامَ 863هـ] ذَهَبَ [في كتابِه (تحرير المقالـة فِي شَـرْحِ الرِّسَـالَةِ)] إلى أن السـلفَ هم الصـحابة، وكلامـه في ذلـك واضـحٌ. انتهى. وقـال الشـيخ محمـد عبدالهادي المصري في (أهل السـنة والجماعـة، معـالم الانطلاقـة الكـبرى، بتقـديم الشـيخ ابن جـبرين) تحت عنوان (تعريفُ السَّلَفِ): في اللغة، السَّـلَفُ مَن تَقَـدَّمَك مِن آبائـك وذَوِي قَرابَتِـك الـذِين هُمْ فَوْقَـك في السِّـنِّ والفَضلِ، والسَّلَفُ [أيضـا] المتقـدِّمون، وسَـلَفُ الرَّجُـلِ

أبَــواه المُتَقَــدِّمان؛ وأمَّا في الاصــطلاحِ فتَــدورُ كُــلُّ التعريفاتِ للسلفِ حَوْلَ الصَّحابةِ، أوِ الصَّحابةِ والتابِعِين، أوِ الصَّحابةِ والتابِعِين وتابِعِيهم مِنَ الأئمةِ الأعلامِ [يُشِيرُ إلى الْقُرُونِ الثَّلَاثَـةِ المُفَضَّـلةِ]، المَشـهودِ لَهم بِالإمامـةِ والفَضلِ واتِّباعِ الكِتابِ والسُّـنَّةِ. انتهى باختصـار. وقـالَ ابنُ تيميةَ: فَإِنَّ الاِعْتِبَارَ فِي الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ بِجُمْهُورِ أَهْلِ الْقَــرْنِ وَهُمْ وَسَــطُهُ؛ وَجُمْهُــورُ الصَّــحَابَةِ انْقَرَضُــوا بِانْقِرَاضِ خِلَافَةِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ [وآخِرُهم مَوتًا هـو أمـيرُ المؤمنِين عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وقد استُشـهِدَ رَضِـيَ اللَّهُ عَنْــهُ سَــنَةَ أَرْبَعِينَ لِلهجــرةِ]، حَتَّى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَقِيَ مِنْ أَهْـلِ بَـدْرٍ إلَّا نَفَـرٌ قَلِيـلٌ؛ وَجُمْهُـورُ التَّابِعِينَ بِإِحْسَـانٍ انْقَرَضُوا فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ أَصَاغِرِ الصَّحَابَةِ فِي إمَـارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَعَبْدِالْمَلِكِ [ابْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْـهُ قُتِـلَ سَـنَةَ 73هــ، وَعَبْـدُالْمَلِكِ مـاتَ سَـنَةَ 86هـ]؛ وَجُمْهُـورُ تَـابِعِي التَّابِعِينَ إنْقَرَضُــوا فِي أَوَاخِــرِ الدَّوْلَــةِ الْأُمَوِيَّةِ وَأَوَائِلِ الدَّوْلَـةِ الْعَبَّاسِـيَّةِ [والدَّوْلَـةُ الأَمَوِيَّةُ انتهتْ بمَقْتَـلِ آخِـرِ خُلَفائهم مَرْوَانَ الْحِمَارِ، وهـو الـزَّمَنُ الـذي قـامتْ فيـه الدَّوْلَةُ الْعَبَّاسِيَّةُ، وذلـك سَـنَةَ 132هــ. قلتُ: وعلى ذلـك تكونُ الْقُرُونُ الثَّلَاثَةُ المُفَضَّـلةُ قـد انْقَضَـتْ قُرَابَـةَ عـامِ 132هـ]؛ وَصَارَ فِي وُلَاةِ الْأُمُورِ كَثِيرٌ مِنَ الْأَعَاجِمِ وَخَـرَجَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَمْرِ عَنْ وِلَايَةِ الْعَرَبِ [يَعْنِي أَنَّه أصْبَحَ كثيرٌ مِنَ وُلَاةِ الأُمُورِ ليسوا مِنَ العَرَبِ بَلْ مِنَ الأعَـاجِمِ]، وَعُـرِّبَتْ بَعْضُ الْكُتُبِ الْعَجَمِيَّةِ مِنْ كُتُبِ الْفُـرْسِ وَالْهِنْـدِ وَالـرُّومِ، وَظَهَرَ مَا قَالَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ {ثُمَّ يَفْشُـو الْكَـذِبُ [أَيْ بعـدَ الْقُـرُونِ الثَّلَاثَـةِ المُفَضَّـلةِ] حَتَّى يَشْـهَدَ الرَّجُـلُ وَلَا يُسْتَشْــهَدُ وَيَحْلِــفَ وَلَا يُسْــتَحْلَفُ [جــاء في الموســوعة العَقَدِيَّةِ (إعــداد مجموعــة من البــاحثين، بإشــراف الشــيخ عَلَــوي بن عبــدالقادر السَّــقَّاف): أيْ ويَصِلُ الأمْرُ مِن الشَّرِّ في هـذا الزَّمـانِ أنْ يُكثِـرَ الرَّجـلُ الحَلِــفَ ولَم يُطلَبْ منــه أنْ يَحْلِــفَ، وذلــك لفِسْــقِه

وفُجورِه، ويَصِلُ أيضًا الشَّرُّ في هذا الزَّمانِ أنْ يَشْهَدَ الرَّجلُ شهادَةَ الزُّورِ ولَم تُطلَبْ منه، إنَّما يَشهَدُها فِسْقًا وفُجورًا. انتهى باختصار]}، حَدَثَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ، (الرَّأْيُ) و(الْكَلَامُ) و(التَّصَوُّفُ)، وَحَدَثَ (التَّجَهُّمُ) وَهُوَ نَفْيُ الصِّفَاتِ، وَبِإِزَائِهِ (التَّمْثِيلُ) [قالَ مَوقِعُ الإسلام سؤال وجواب الذي يُشْرِفُ عليه الشيخ محمد صالح المنجد في هذا الرابط: الشائعُ في الكُتُبِ المُصَنَّفةِ في العَقائِدِ والفِرَقِ اِستِعمالُ هذه المُصطَلَحاتِ (التجسيم، والتشبيه، والتمثيل)، مِن غَيرِ تَفرقةٍ بَيْنَها، وإنَّما تَتَوارَدُ في الاستِعمالِ لِتَدُلَّ على نَفسِ المَعْنَى... ثم قالَ -أيِ المَوقِعُ-: ولم يَخْتَلِفْ أهلُ السُّنَّةِ في تَكفِيرِ المُمَثِّلةِ، أو المُشَبِّهةِ، أو المُجَسِّمةِ... ثم قالَ -أيِ المَوقِعُ-: وقَدْ ألصَقَ أهلُ البِدَعِ المُعَطِّلون لِلصِّفاتِ والنَّافون عنِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ ما أُثبَتَه لِنَفسِه، ألصَقوا بِأهلِ السُّنَّةِ فِريةَ التَّشبِيهِ والتَّمثِيلِ والتَّجسِيمِ، وهذا مَحضُ اِفْتِراءٍ وكَذِبٍ. انتهى باختصار]. انتهى من (مجموع الفَتَاوَى). وقال موقع الإسلام سؤال وجواب الذي يُشْرِفُ عليه الشيخ محمد صالح المنجد في هذا الرابط: قول عبدالله بن مسعود رضي الله عنه {مَن كانَ مُسْتَنًّا فَلْيَسْتَنَّ بمن قد ماتَ، فإنَّ الحيَّ لا تُؤمَنُ عليه الفِتْنَةُ، أولئك أصحابُ محمد صلى الله عليه وسلم، كانوا أفضلَ هذه الأمة، أبرَّها قلوبًا، وأعمقَها عِلْمًا، وأقَلَّها تكلُّفًا، اختارهم اللهُ لصحبة نبيِّه، ولإقامة دِينه، فاعرِفوا لهم فضلَهم، واتبعُوهم على أثرهم، وتمسَّكوا بما استَطَعْتُم من أخلاقِهم وسيَرِهم، فإنهم كانوا على الهُدَى المستقيم} رواه ابن عبدالبر في (جامع بيان العلم وفضله) وفي إسناده ضعف، إلا أنه أثر مشهور متداول في مصنفات أهل السنة، ومعناه صحيح مستقر عندهم؛ قال الإمام نصر بن إبراهيم المقدسي رحمه الله [في (مُختَصَرُ الحُجَّةِ على تارِكِ الْمَحَجَّةِ)]، بعد ما روى هذا الأثر عن

ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهما {وهذا الذي ذكره ابن مسعود وعبدالله بن عمر رضي الله عنهم، فقد أخبر الله تعالى عنهم [أي عنِ الصحابة] بأكثر منه في غير موضع [مِن كتابِه، وبَيَّنَ عَدالتَهم]، وأزال الشُّبَهَ عنهم، وكذلك أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم، وأمر بالرجوع إليهم، والأخذ عنهم، والعمل بقولهم، مع علمه بما يكون في هذا الزمان من البدع واختلاف الأهواء، ولم يأمر بأن يُتمسك بغير كتاب الله، وسنة نبيه، وسنة أصحابه رضوان الله تعالى عليهم، ونهانا عما ابتُدِعَ خارجًا عن ذلك، وعما جاوز ما كان عليه هو وأصحابه، فواجب علينا قبول أمره فيما أمر، وترك ما نهى عنه وزجر، وعلى هذا الأمر كان العلماءُ والأئمة فيما سَلَفَ، إلى أن حَدَثَ مِنَ البدع ما حَدَثَ}؛ وقالَ الإمامُ الشاطبي رحمه الله [في (الاعتصام)] {وَالآثَارُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرَةٌ، جَمِيعُهَا يَدُلُّ عَلَى الاقْتِدَاءِ بِهِمْ [أيْ بِالصَّحابةِ] وَالاتِّبَاعِ لِطَرِيقِهِمْ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَهُوَ طَرِيقُ النَّجَاةِ حَسْبَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ حَدِيثُ الْفِرَقِ فِي قَوْلِهِ (مَا أَنَا عليه وأصحابي)}. انتهى باختصار]، وأصبح جُنُودُه وأعوانه وأنصاره الذين يحرسون الشرك ويحمون القانون الكفري ويعملون على تنفيذه واحترامه، أصبح هؤلاء العين الساهرة التي تحرس في سبيل الله، وأصبح المشرك الذي يصرف العبادة لغير الله ويدعو أصحاب القبور والأضرحة والقباب، ويذبح لهم ويطوف بقبورهم وينذر لهم ويستغيث بهم، أصبح هذا مسلمًا طيبًا جاهلًا، وأصبح سب الله ورسوله والاستهزاء بدين الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سوء أدب وسوء تربية! وهم في دائرة الإسلام نصلي عليهم ونستغفر لهم!، وأصبح الموحد المجاهد في سبيل الله الملتزم بطريق الأنبياء في الدعوة إلى التوحيد والجهاد، والتحذير من الشرك، وتكفير المشركين،

وتسمية المشرك مشركًا والكافر كافرًا، المتبرئ من المشركين، المُظهر لعداوتهم وبغضهم، الذي يبين كفر الكافرين وشرك المشركين، الذي يرفع الالتباس عن حقيقتهم، أصبح هذا الذي يقتفي آثار النبوة وما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام، أصبح متشددًا متطرفًا خارجِيًّا قطبيًا تكفيريًا وهابيًا إرهابيًا من أهل الغلو!!!، أصبح هذا الموحد غريبًا بين أهله وعشيرته، لأنه يدعو إلى أصل دعوة الرسل، فهو محارَبٌ من أعداء الرسل الذين يبدلون دين الرسل ويوالون أعداء الله ورسله من اليهود والنصارى والمشركين من الشيعة الرافضة والصوفية والعلمانية والاشتراكية والقومية الحزبية وغير ذلك؛ فعلى الدعاة أن يوحدوا جهودهم ويقفوا صفًا واحدًا في وجه أعداء الدعوة، ويبينوا حقيقة التوحيد للناس ويدعوهم إلى أصل دعوة الرسل، حتى تؤتي هذه الدعوة المباركة ثمارها الطيبة، وتحصل المفاصلة ويُرفع الالتباس ويتميز أهل الحق ويعرف أهل الباطل، ليهلك من هلك عن بينة؛ فهل من داعية موفق يقوم لله بدعوة الناس إلى التوحيد الخالص الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ويكشف شبهات المرجئة المعاصرة وحقيقة الخلاف معهم... ثم قال -أيِ الشيخُ الغليفي-: فإن الخلاف مع هؤلاء المرجئة خلافًا حقيقيًا، خلافا في العقيدة وأصول الدين، يترتب عليه ضلال وانحراف في أصول الإيمان والأعمال، والخلاف حقيقي بيننا وبينهم، فلا يجوز لقائل أن يقول إن هذه مسألة خلافية ولا يجوز التحدث فيها، ويُصَوِّرُ المسألةَ على أنها مِنَ المسائلِ الخلافِيَّةِ بين أهلِ السُّنَّة أنفُسِهم، وهذا مِنَ التلبيسِ والضلالِ، بَلْ لا بُدَّ مِن تَحرِيرِ مَناطِقِ الخِلافِ، والصدعِ بالحق بعد تحقيق القولِ في المسألة وتفصيلِها والرَّدِّ على المُخالِفِ، حتى يَتَبَيَّنَ الحَقُّ مِنَ الباطِلِ،

والهُـدَى مِنَ الضَّـلالِ، لأنـه ليس خلافًـا سـائغًا ولا من مـوارد الاجتهـاد، ولا الخلاف فيهـا معتـبرًا، بـل الخلاف حقيقيٌّ كما قال علمـاء أهـل السـنة، فعلى كـل مخلص لدين الله، أن يخوف هؤلاء بالله وينصحهم بـالرجوع إلى هيئة كبار العلماء ولزوم غرزهم، والإسراع بالتوبـة إلى الله من هذا الانحراف والفساد، فالأمر دين، وكل امرئ حسيب نفسه، والموفق من وفقه اللـه لطاعتـه، نسـأل الله لنا ولهم الهداية والتوفيق ولزوم الجماعة وما كـان عليه السلف الصالح، فيعلمُ اللهُ إن رجـوعَهم إلى الحـق وأهـل السـنة أحبُّ إلينـا، وهـذا من الخـير الـذي نحبـه للمسـلمين، ولا سـيما أن فيهم ومن بينهم أهـل علم وفضـل، فنسـأل اللـه الهدايـة للجميـع، فـإن أبـوا إلا التمادي في الباطل والتعصب والهوى ومخالفة السـلف وما أجمع عليـه أهـل السـنة والجماعـة، فيجب هجـرهم والابتعـاد عنهم والتحـذير منهم ومن بـدعتهم وعـدم مجالستهم، لأنهم مبتدعـة وداعين إلى بـدعتهم، فكيـف تجلس إلى قوم يكـذبون على أهـل العلم؟، وهـل تـأمن شرهم وضلالهم؟، والعجيب أن هؤلاء المرجئـة يرهبـون أتباعهم ويحذرونهم من كتب أهل السـنة ومن قراءتها، لأنهـا على زعمهم كتب أصـولية يصـعب على صـغار الطلبة فهمهـا ويخشـى عليهم من الانحـراف والضـلال [قلتُ: ومِنْ ذلـك مـا يقـوم بـه بعض دعـاة الإرجـاء من التحذِير من قراءة كتاب الشـيخ سـيد قطب (معـالم في الطريق) إلا على شيخ، ويُقْصَـدُ بلفـظ {شـيخ} هنـا مَن كـان مِن مرجئـة العصـر، وهـو الـذي سـيقوم بـالتكلف والتعسـف في تأويـل مـا ورد في الكتـاب ليتفـق مـع مذهبـه الإرجـائي]، وخصوصـًا كتب شـيخ الإسـلام ابن تيميـة، كالإيمـان، والإيمـان الأوسـط (شـرح حـديث جبريل)، والشريعة للآجُرِّيِّ [تِ360هـ]، والسُّنَّة لعبدِاللـه ابنِ الإمـامِ أحمـدَ، و[شـرح] أصـول اعتقـاد أهـل السـنة

لِلَّالَكَائِيِّ [ت418هـ]، والتوحيد لابن خزيمة [ت311هـ]، لأن هذه الكتب وغيرها تَرُدُّ عليهم وتبيِّن ضلال المرجئة وانحرافهم عن أهل السنة، وكذلك كتب أَئِمَّةِ الدعوةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيةِ] يحذرون منها لأنها كتب فيها أفكار متطرفة تدعو إلى الحزبية والغلو!، وهكذا يفرضون على أتباعهم حصارًا قويًا ومتابعة شديدة حتى يستطيعوا السيطرة عليهم، من خلال كتب خاصة بهم تُؤَصِّلُ فكرَ الإرجاء، ولكن مَن فَتَحَ اللهُ عليه، وطَلَبَ الحقَّ صادقًا، وَفَّقَه اللهُ إليه، وهذا مُشاهَدُ والحمدُ لله بكثرةٍ، فإن أتباعَهم في نُقصانٍ وليس معهم إلا مَن رَضِيَ بتأجيرِ عقلِه لهم، أما مَن عَرَفَ تلبيسَهم وكَذِبَهم فينفرُ منهم، ولله الحمد والمنة على خذلان الباطل وأهله، وقد حذر السلفُ من المرجئةِ وشدَّدوا في التحذيرِ منهم، فإياك والجلوس إلى أهلِ البدعِ، فالحَيُّ لا تُؤمَنُ عليه الفتنةُ... ثم قال -أيِ الشيخُ الغليفي-: ولا يَضُرُّ الدِّينَ مرجئةُ الإسكندريةِ، ولا مرجئةُ أنصارِ السُّنَّةِ والخلفي [هو عبدُالعظيم بنُ بدوي الخلفي نائبُ الرئيس العام لجماعة أنصار السنة المحمدية، المشرفُ العامُّ على مجلة التوحيد] ومدرسةِ القاهرةِ، فالحَقُّ واضِحٌ أبلج، وهؤلاء في اِنحسار وانكسار، وأتباعهم يتناقصون يومًا بعد يوم، والحق يعلو يومًا بعد يوم، مع أننا ندعو الله لهم بالهداية والرجوع إلى الحق، فوالله إن رجوعهم إلى الحق والتبرؤ من مذهب الإرجاء الخبيث والتوبة من الركون إلى الطواغيت أحب إلينا، لأن في توبتهم ورجوعهم خير للإسلام وللمسلمين، لأن فيهم دعاة وأهل علم وفقه وخطابة أمثال [محمد حسين] يعقوب و[سيد] العفاني و[عبدُالعظيم بنُ بدوي] الخلفي و[ياسر] برهامي، وأهل وعظ أمثال أحمد فريد ومحمد إسماعيل، ففيهم خير كثير، فلذلك توبة هؤلاء ورجوعهم إلى الحق فيه خير كثير وقوة

للإسـلام والمسـلمين... ثم قـال -أَيِ الشـيخُ الغليفي-: وكان موطن الإرجـاء الأول الكوفـة ثم انتشـر بعـد ذلـك إلى سائر الأقاليم الإسـلامية من خلال مـذهب الأحنـاف الفقهي ومن خلال مـذهب الأشـاعرة والماتريديـة... ثم قال -أَيِ الشيخُ الغليفي-: الإيمان عند مرجئة العصر هو الاعتقـاد والقـول، والعمـل شـرط كمـال [بخلاف أهـل السـنة والجماعـة القـائلين بـأن الإيمـان اعتقـاد وقـول وعمل، والعمل ركن فيه]، فجاءوا بقول مبتدع لم يقلـه أحــد غــيرهم، وافقــوا فيــه المرجئــة [من حيث عَــدَمُ إقــرارهم بركنيــة العمــل في الإيمــان]، وإن الــتزموا بعقيدة أهل السـنة في المسـائل الأخـرى، فَهُمْ ليسـوا مرجئـة خُلَّص، ولِكنْ مرجئـةٌ في بـاب الإيمـان، وجهميـةٌ في باب الكفر فَهُمْ يقيـدون الكفـر بالاعتقـاد والجحـود والاسـتحلال وليس عنـدهم كفـر عمل، فـالكفر العملي عندهم أصغر كله، فلا كُفْرَ بـالقول ولا بالعمـل المُكَفِّرِ، وإن صادمتهم النصوص والأدلة الصـريحة في أن الكفـر يكون بالقول والعمل كما يكون بالاعتقـاد، قـالوا {نعم، القول مكفر والعمل مكفر، لكن هل اعتقد بقلبـه؟ هـل جحد؟ هل استحلَّ؟، فلا ندري ما في قلبه وما صدر منـه من قـول مكفـر وفعـل مكفـر ظـاهر جلي، نقـول (هـو مسلمٍ ولا يكفر إلا إذا اعتقد الكفـر بقلبـه، أو هـو كُفـرٌ دُونَ كُفـرٍ، أو فعلـه فعـل كفـر لكنـه لا يكفـر بالفعـل والعمل المكفر، وما صدر منـه سـوء أدب وجهـل وسـوء تربية، وما صدر عنه من سب الدين وسب الرسول صلى الله عليه وسلم هـو من الجهـل وسـوء التربيـة)}، ومن هــؤلاء المعاصــرين الــذين تبنــوا هــذا الفكــر الخــبيث ونشروه ودافعوا عنه وفتنـوا الشـباب بـل ونسـبوه إلى السـلف والسـلفية واعتـبروه هـو قـول أهـل السـنة والجماعــة ومن قــال بخلافــه فهــو خــارجي وقطــبي ووهابي ومن أهل الغلو في التكفير، من هؤلاء مدرسـة

الأردن (علي [بن] حسن الحلبي ومن وافقه، ومراد شكري [سويدان] وغيره)، ومدرسة الإسكندرية (ياسر برهامي وأحمد فريد ومن وافقهما)، ومدرسة القاهرة (عبدالعظيم [بنَ بدوي] الخلفي) الذي عاد من الأردن حامِلًا هذا الفِكرَ الخبيثَ وقَدِ اِنضَمَّ إلى اللجنة العلمية بأنصار السنة [وأصبح نائبَ الرئيس العام لجماعة أنصار السنة المحمدية، المشرفَ العامَّ على مجلة التوحيد] التي تتبنى هذا المذهب وتنشره من خلال مجلتها التي تصف الحكام المرتدين بأُولِي الأمرِ وأمراءِ المُؤمِنِين، وقد تَغَيَّرَتْ سياستها كُلِّيًّا حتى في أهداف الجمعية التي كانت تطبعها في آخر صفحة على غلاف المجلة بالدعوة إلى تحكيم شرع الله وكفر المشرع من دون الله، حتى الشكل العام تغير بوفاة محمد حامد الفقي [مؤسس جماعة أنصار السنة المحمدية]، ومن هؤلاء المرجئة أيضًا سيد عفاني و[أسامة] القوصي ومحمد [حسين] يعقوب الذين يلمزون الموحدين والمجاهدين، وهؤلاء يستترون خلف السلف والدعوة السلفية، مع أن كلامهم واضح غاية الوضوح في أن تاركَ أعمال الجوارحِ بالكلية (جنس العمل) مسلمٌ تحت المشيئة، وأن تاركَ الصلاة مسلم، وأن الحاكمَ المبدِّل لشرع الله المحارب لدين الله مسلمٌ مؤمنٌ، ومرتكبَ الشرك الأكبر الظاهر الجلي مسلمٌ معذورٌ لا يَعتقِدُ الكُفْرَ، وأشدهم على أهل السنة برهامي والخلفي والقوصي ويعقوب، نسأل الله أن يهديهم إلى الحق والرجوع إلى الصواب... ثم قال -أيِ الشيخُ الغليفي-: فإذا رأيتَ الرجلَ يقدحُ في المجاهدين رموز الأمة ومصدر عزها وفخرها كالشيخ المجاهدِ رجلِ العقيدةِ أبي عبدِالله أسامة [بن لادن]، والبطلِ القائدِ خَطَّاب [هو سامر بن صالح بن عبدالله السويلم، وُلد في عام 1969م في مدينة عرعر في شَمال المملكة العربية السعودية، عُرِفَ بتَفَوُّقِه

الدراسيِّ، تخـرج في الثانويـة العامـة بتخصـص (علمي) بمعـدل 94% في النصـف الثـاني، مـا سـاعده بـدخول شركة (أرامكـو) بمدينـة (الظهـران) شـرقي السـعودية كطالب متدرب يستلم منها شَـهرِيًّا 2500 رِيَـالٍ، ولكنـه تركهـا بعـد أحـداث أفغانسـتان، فجاهـد الـروس هنـاك وعُمُــرُه لم يُجــاوِز التَّاسِــعَةَ عَشْــرَ، ثم جاهــدهم في طاجيكســتان ثم جاهـدهم في الشيشـان وداغسـتان]، وهازم الشيعة والأَمْرِيكَـانِ الأسـدِ الضـاري أبي مصـعب الزرقاوي، فإذا سمعت من يقدح في مثل هؤلاء فـاعلم أنـه منـافق مخـذول محـروم، فحب المجاهـدين إيمـان وبغضهم نفاق، وحاسدهم مخذول مرذول مفتون، نَصَـرَ الطــواغيت من حيث يــدري أو لا يــدري، ووقــف في صفهم ضد المجاهـدين، ولقـد أحزنـني وآلمـني وقطـع قلــبي وأدمى كبــدي وهيجــني وأثــارني كلام بعض المنشغلين بالدعوة ومن هنا يأتي العجب وحق الغضـب، العجب من أنـاس ينتسـبون إلى العلم والـدين والـدعوة ومــذهب الســلف فرَّغُــوا أقلامهم في هــذا الزمــان لمهاجمة الطواغيت الميِّتة [كالقبور والأحجار والأشجار والمقصـورات والأضـرحة الـتي تعبـد من دون اللــه]، ونسوا أو تناسوا الطـواغيت الأحيـاء مـع أن الطـواغيت الحية أشد خطرًا من الميتـة [لأن الطـواغيت الحيـة هي التي تحمي الطواغيت الميتة وتُرَوِّجُهـا]، وتـرى أحـدهم [هو الشيخ محمد حسين يعقوب] يعيش في بلد يستظل بالقوانين الوضعية الكافرة، والديمقراطية الكافرة التي اتخذها الناس دينًا، وهو متجاهـل لهـا [أي للديمقراطيـة الكافرة] تمامًا ويغض الطرف عنها، وهو مع ذلك يشــهر حســامه، ويطلــق لســانه على صــفحات الكتب وفي القنوات الفضـائية والتسـجيلات السـمعية والمرئيـة، يـا ليته أشهرها على الطواغيت الميتة، كـالقبور والأحجـار والأشجار والمقصـورات والأضـرحة الـتي تعبـد من دون

الله بشتى صور العبادة -من الـدعاء والاسـتغاثة والـذبح والنـذر وغيرهـا- على مسـمع ومـرأى الجميـع، يـا ليتـه أطلق لسانه على الطواغيت الأحياء التي تحرس الشرك وتحميه وتقنن الكفر، يا ليته حذر من الحكـام المرتـدين الـذي بـدلوا الشـريعة وحـاربوا أهلهـا ووالـوا الكفـار واليهـود والنصـارى، يـا ليتـه حـذر من الكفـر والشـرك والبدع والمعاصي الواقعة في بلده [مِصْرَ]، بـل يـا ليتـه سكت عن قول الحق وكلنا نلتمس لـه الأعـذار، ونقـول {عجز عن قول الحق لخوفه من الطاغوت}، ولكنه قال الباطل، ونصر الطاغوت، وأطلق لسانه في المجاهـدين الموحـدين، واسـتهزأ بهم، وتنكـر لهم بـازدراء شـديدٍ وتجاهلٍ لم يَصْدُرا من الكفـار الأصـليين الـذين حـاربهم هؤلاء المجاهـدين، بـل وشـهدوا [أي الكفـار الأصـليين] لهم بالشجاعة والخلق الرفيع والنبل، وهل هناك مسلم -فضلًا عن طالب علم- لا يعرف من هـو (خطّاب)؟، هـل هنـاك مسـلم لا يعـرف من هـو رمـز العـزة والفخـر والعطـاء؟، بـل هـل يوجـد من يعيش معنـا على كـوكب الأرض لا يعـرف من هـو البطـل أسـامة؟ أو السـيف المسلول على الشيعة والمرتـدين وذابح الأَمْرِيكَـانِ أبـو مصعب؟، ثم يأتي هذا النكرة [والكلام ما زال عنِ الشيخِ يَعْقُـوبَ] ويلمـز هـؤلاء الأعلام، سَـلِمَ منـه الطـواغيتُ والمرتـدون وهـادنهم وداهنهم، وَسَـلِمَ منـه الشـيعةُ، وَسَلِمَ منه أهل الفسق والمعاصي والفجور، وَسَلِمَ منـه النصـارى مـع جـرائمهم المتكـررة وكيـدهم المسـتمر للمسلمين، والكل يعلم ذلك جيدًا، سَلِمَ منـه أهـلُ الشـر جميعُهم ولم يجـرؤ على لمـزهم أو حـتى نصـحهم ولـو بحـديث {مـا بـال أقـوام}، لم يفعـل ذلـك لأنـه أجـيرٌ وعميلٌ، مُتاجِرٌ بدينه مع هـؤلاء الطـواغيت، ويعلم جيـدًا أن في لمـزهم ضـررًا عليـه في رزقـه، ويعلم مـاذا سيحدث له لـو نصـح ممثلًا أو مُغَنٍ أو فاسـقًا أو فـاجرًا،

هو يعلم جيدًا أن لمـزه لهـؤلاء الفجـرة معنـاه الجلـوس في بيته ومنعه من الفضائيات، لذلك تجنب التعرض لهم والحديث عنهم وعن انحرافاتهم، أما أهلُ التوحيـد أهـلُ الدعوة، أهلُ الجهاد رموزُ الأمة، فأصـبحوا لا ناصـرَ لهم إلا اللـهُ، ولا مـدافع عنهم إلا اللـه، وأهـل الباطـل لا يعـترفون ولا يؤمنـون بعقـاب اللـه فلـذلك يخـافون من الناس وأهل المناصب أشدَّ من خـوفِهم من اللـه، انظـر إلى الفـارق، فهـؤلاء يـذكِّرونا بالمعاصـي والفسـق والفجور، ورمزُ العزة وفخرُ الأمة [القائد خَطّاب] يذكِّرنا بالصحابة، لـذلك تشـتاق النفـوس المؤمنـة إلى سـماعه وسماع أخباره والتلهف عليها والفـرح برؤيتـه، كيـف لا والشيخ يـذكرنا بهـؤلاء العظمـاء الأبطـال الـذين فتحـوا الدنيا بالدعوة والجهاد في سبيل الله، كيـف لا والشـيخ يذكرنا بحمزة وطلحة والزبير، يـذكرنا بـالبراء [بن مالـك الأنصاري] وأبو دجانة [الأنصاري]، يذكرنا بسعدِ [بنِ أبي وقـاص] وخالـدِ [بنِ الوليـد] والقعقـاع وصـلاح الـدين ومحمد الفاتح، فكم للشـيخ من الحب والـود في قلـوب المسلمين رغم أنوف الحاقدين الحاسدين، وهـذا فضـل الله يؤتيه من يشـاء، ولن يسـتطيع الطـواغيت بكـل مـا وصلوا إليه من قدرات مادية لن يستطيعوا تغيـير مكانـة الشيخ ورفاقه وأصحابه في قلوب الشـباب فهـؤلاء هم الرجال الذي تَحْيَا الأمةُ بـذكرِهم، مجـرد ذكـرهم، هـؤلاء هم الرجـال حقًـا وليس المخـذول المـرذول المحـروم (محمد بن حسين يعقوب) وأمثاله من النكـرات، أين هم من رموز الأمة، هذا النكرة الذي يريد أن يتسلق ويظهـر على الفضائيات، وجـواز مـروره إليهـا لمـزُ المجاهـدين وعَيْبُهم والنَّيْـلُ منهم، ولسـان حالـه ومقالـه يقـول للطـواغيت {نحن الـذين نحبكم ونـدافع عن عروشـكم، نحن الذين نحب البلد ونحافظ عليها، ودليل صـدقنا أننـا معكم في محاربـة المجاهـدين والمحافظـة على البلـد،

لذلك ألفنا الكتب وصرحنا بحب مصر، وذكرنا الأحاديث الضعيفة والموضوعة في حبها، وقلنا للمجاهدين الموحدين (اتقوا الله في مصر)، معكم في التحذير من أهل التوحيد والجهاد والدعوة ومن طريقتهم، معكم في تحذير الشباب منهم ومن الانضمام إليهم، [وَكُلُّه] باسم (السلفية) و(الوسطية)، ودليل صدقنا أننا أكثر من مرة أبلغناكم بأسماء الشباب من أهل التوحيد والدعوة والجهاد والذين يريدون نصرة دين الله ونصرة إخوانهم في العراق وفلسطين والشيشان والبوسنة، وكان لنا السبق في ذلك، ولا نكِل ولا نمِل، من التحذير منهم في الجلسات الخاصة والمجالس العمومية لفروع جماعتنا، ويُعاقب كلُّ من يَسمح لهم باعتلاء المنابر الخاصة بالجماعة، ولا نعدم الأعذار والحجج التي بها نصرفهم عن الدعوة إلى التوحيد ونلبس بها على الشباب، ولن ننسى فضلكم علينا بأن سمحتم لنا بالظهور والتصدر في المجالس وطبع المجلات وفتح الفروع وقبول التبرعات باسم (أنصار السنة) و(نشر التوحيد)، وهي كما تعلمون لمحاربة هذه الأفكار التي تهدد عروشكم، وتنشر الفوضى والفساد (على مذهبكم)، ونعلم يقينًا أنكم لا تحترموننا وتطلقون علينا جماعة من لا جماعة له احتقارًا لنا، ومع كل ذلك سنقدم لكم كل ما تحتاجونه من معلومات عن هذه الفئة المجاهدة، وستصلكم التقارير الأسبوعية والشهرية يدًا بيد لكم شخصيًا، أو لمندوبكم الدائم عندنا الذي لا تخلوا منه دائرة ولا هيئة ولا مجال عمل، فضلًا عن الاتصال اليومي بكل ما يحدث، فنحن معكم صمام أمان لكم، والمصلحة مشتركة، والويل كل الويل لمن يقف في طريقنا ويكشف مخططاتنا المنظمة لاحتواء الشباب، فكل من يحاول كشف حقيقتنا للشباب سنرميه بالإرهاب والتطرف، ونشيع عنه في منابرنا

الدعوية التي سمحتم لنا بها، أنه من دعاة التكفير والتفجير، وأنه من خوارج العصر الذين يكفرون المسلمين بالمعاصي ويكفرون الحاكم ولي أمرنا، ويكفرون تارك الصلاة الذي يقول (لا إله إلا الله)، سنشد عليهم حملة شرسة عبر منابرنا المختلفة التي سمحتم لنا بها، ولن تندموا على فتحها أبدًا، فهي عونًا لكم في محاربة الدين، بل هي أشد من أجهزتكم القمعية، لأننا نتكلم ونجلس مع الشباب باسم (الدين) و(السلفية) و(أنصار السنة)، ونتمسح في أَئِمَّةِ الدعوةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيةِ] مع بغضنا لهم ولمنهجهم وطريقتهم الوهابية المتشددة، والشباب غارق في الاختلافات الفقهية، ولن نسمح له بأن يفيق ويعرف حقيقتنا}، الويل لك يا يعقوب، الويل لك يا عفاني، الويل لك من الله إن لم تتب وترجع إلى الحق، الويل لك من الله إن لم تنصر الحق وأهله، فإن لم تستطع نصرته فلا تقل الباطل ويسعك ما وسع العقلاء الأتقياء أهل الصدق، فإن كنت عاجزًا عن قول الحق فلماذا تقول الباطل؟!، إن أمركم عجيب وغريب، رجل قدَّم نفسه وماله في سبيل الله مجاهدًا لنصرة دين الله، رجل شهد له الأعداء بالنبل والكرم والشجاعة والرجولة، رجل طلق الدنيا ثلاثًا بكل ما فيها وخرج بنفسه وماله وعياله في سبيل الله يريد ما عند الله، ألا تنصرونه؟! ألا تدافعون عنه وتخلفونه في عِرضه بخير؟!، الويل لكم من الله، سَكَتُّمْ عنِ الباطِلِ وأهلِه والفُجورِ وأهلِه، سَكَتُّمْ عنِ الكُفرِ وأهلِه وهو يرتع بينكم وينتشر فيكم ومَن حَولَكم، ألم يسعكم السكوتُ عنِ المجاهِدِين كما وسعكم السكوتُ عن الكافرين والمنافقين والمفسدين؟!، نعم، المجاهد له أخطاء وكل من يعمل لدين الله لا بد وأن يخطئ، فَهُمْ بشرٌ يعتريهم ما يعتري البشر، لكن أين أخطاء هؤلاء من أخطاء أهل الكفر والضلال والنفاق؟!

ألا تستحيون من الله؟! ألا تخافون من الله؟! لن ينفعكم الطاغوت يوم الوقوف بين يدي الله، ولن يشفع لكم العملُ مع الطاغوت ورضاكم بالصفقة القذرة... ثم قال -أيِ الشيخُ الغليفي-: فثراؤه [أي ثراءُ الشيخِ يَعْقُوبَ] الفاحش من معارض سيارات وقصور وعمارات دليل على ذلك [قال الشيخ محمد عبدالمقصود في فيديو بعنوان (محمد عبدالمقصود يؤكد زواجَ محمد حسين يعقوب أكثر من 20 فتاة تحت سن ال20): والشيخ يعقوب تزوج 20، وَكُلُّهُنَّ تحتَ سِنِّ الْعِشْرِينَ. انتهى. وجاء في مقالة بعنوان (بالفيديو، الشيخ حسين يعقوب تزوج من 22 فتاة بكر) على موقع جريدة الفجر المصرية [في هذا الرابط](): قال أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة د/محمود الرضواني أنه حين قابل الشيخ محمد حسين يعقوب، منذ 12 عاما، أكد له أنه يتزوج للمرة الثامنة، وأضاف الرضواني في حوار منشور على موقع يوتيوب أن عدد زوجات الشيخ يعقوب وصل [الآن] إلى 20 وربما 22 فتاة، تزوجهن بكرًا، وفى سن صغيرة، وأوضح الرضواني المشهور بكشفه لكثير من أسرار الشيخ محمد حسان والشيخ محمد حسين يعقوب أن هؤلاء المشايخ يتحايلون على شرع الله بتثبيت 3 زوجات، ثم يغيرون الرابعة التي لا تستمر على ذمتهم أكثر من شهر أو شهرين أو 6 أشهر على الأكثر، ثم يطلقونها ويتزوجون غيرها. انتهى باختصار. وجاء في مقالة بعنوان (رحلة مليونيرات السلفيين منَ الفقر إلى القصر)على موقع جريدة الصباح [في هذا الرابط](): رغم أن ظروفه كانت أفضل من [الشيخ أبى إسحاق] الحويني و[الشيخ محمد] حسان، إلا أن هذا لم يمنع الشيخ يعقوب أحد أشهر نجوم السلفية من العمل في بداية حياته كَعَامِلِ مَحَارة وسيراميك، حيث أَثَّرَ زواجُه (الأولُ) -وهو في سن

صغيرة حيث لم يكن قد أكمل عامه العشرين بعد- في زيادة المسئوليات على عاتقه حتى أنه حصل على (دِبْلُوم المُعَلِّمِين) بصعوبة، ومارس عمله بالمحارة والسيراميك في منطقة مصر القديمة [بالقاهرة]، وذلك قبل زواجه لكي يستطيع تجهيز تكاليف الزواج، ليستمر بنفس المهنة بعد الزواج، حتى سافر إلى السعودية ثم عاد منها وقد قرر العمل بالدعوة، رغم أنه سافر كَعَامِلِ مَحَارة، ولأنه لم يكن نَبِيهًا أو مُتَفَوِّقًا عَمِلَ سِكْرِتيرًا بمركز معلومات السنة المحمدية، وعَبْرَ المركزِ استطاع إقامة علاقات جيدة برجال التيار السلفي ممن ساعدوه على عَمَلِ شَرَائطِ كاسيت دَعَوِيَّةٍ، ومع الوقت اُشْتُهِرَ هو الآخَرُ [والكلام ما زال عنِ الشيخِ يَعْقُوبَ]، وانطلق في العمل الدعوي حتى وقتنا هذا، وما بين السعوديةِ وشَرَائطِ الكاسيت والبَرَامِجِ التِّلِفِزْيُونيَّةِ كَوَّنَ يَعْقُوبُ ثروتَه، حيثً إِنَّ التِّجارةَ بالدين دَرَّتْ عليه مَلايِينَ الجُنَيْهَاتِ مما جعله يتزوج أكثرَ مِنْ عَشْرِ مَرَّاتٍ ويقطن بفِيلَّا كبيرةٍ مُكَوَّنةٍ من أربعة أدوار تجمع كلَّ زوجاته]، فلقد رَضِيَ هذا النكرةُ بالعَمَلِ مع الطاغوت وأعوانه ورَضِيَ بالصفقة القذرة (امتلاك القروش وتثبيت العروش) [أي أنه وأعوانه رَضُوا بالقُرُوشِ -قُرُوشٌ جَمْعُ قِرْشٍ، وهو عُمْلَةٌ مَعْدَنِيَّةٌ مِصْرِيَّةٌ قَدِيمةٌ، وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ مِائَةٍ مِنَ الْجُنَيْهِ- مُقابِلَ تثبيتِ عُروشِ الطواغيتِ]، أين هذا النكرةُ الذي تاجرَ بدينه -مُقابِلَ عرض من الدنيا قليل- وهو يطوف على المحلات والتسجيلات ليعرض بضاعته دون مقابل حتى يعرفه الناس، بعدها عرض بضاعته لمن يدفع، وليس لمن يَدْفَعُ الصلاةَ على النبي صلى الله عليه وسلم كما يُلَبِّسُ ويدلس على الشباب، بل مَن يَدْفَعُ دَرَاهِمَ ورِيَالاتٍ وقُرُوشًا يُعْطِيه الشريطَ [أي يسمح له بنسخ الشَّرِيطِ وبيعِه]، ولا تأخذ شركةٌ شَرِيطًا قبل أن تدفع، وهذا أمر معلوم مشهور [قُلْتُ

(أَبُو ذَرٍّ التَّوحِيدِيُّ): لقد كنتُ حاضرًا في أحد مجالس الشيخِ يعقوبَ، ورأيته (بعيني) وسمعته (بأُذُنِي) وهو يطلبُ من أحد أصحاب شركات الصوتيات أَخْذَ قَدْرٍ مِنَ الْمَالِ مُقابِلَ السماحِ له بنسخ شَرِيطٍ -مِن شَرَائِطِهِ- وبيعِه، وقال أن هذا الْمَالَ يُنْفَقُ في أَعْمَالٍ خَيْرِيَّةٍ]، ولا ننكر عليه، لأن هذا حقه الشخصي أراد أن يجعله لله ويأخذ الأجر من الله أم أراد أن يبيع كلامه للناس مقابل الدرهم والدينار [قالَ ابنُ تيميةَ في مجموع الفتاوى: أَمَّا تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ وَالْعِلْمِ بِغَيْرِ أُجْرَةٍ فَهُوَ أَفْضَلُ الأَعْمَالِ وَأَحَبُّهَا إلَى اللَّهِ، وَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ بِالاِضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الإِسْلامِ؛ وَالصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَتَابِعُو التَّابِعِينَ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمَشْهُورِينَ عِنْدَ الأُمَّةِ بِالْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ إنَّمَا كَانُوا يُعَلِّمُونَ بِغَيْرِ أُجْرَةٍ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مَنْ يُعَلِّمُ بِأُجْرَةٍ أَصْلًا، فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ، وَالأَنْبِيَاءُ رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ إنَّمَا كَانُوا يُعَلِّمُونَ الْعِلْمَ بِغَيْرِ أُجْرَةٍ، كَمَا قَالَ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلامُ {وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إنْ أَجْرِيَ إلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ}، وَكَذَلِكَ قَالَ هُودٌ وَصَالِحٌ وَشُعَيْبٌ وَلُوطٌ وَغَيْرُهُمْ، وَكَذَلِكَ قَالَ خَاتَمُ الرُّسُلِ {قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ}، وَقَالَ {قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إلَى رَبِّهِ سَبِيلًا}... ثم قالَ -أي ابنُ تيميةَ-: وَتَعْلِيمُ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِغَيْرِ أُجْرَةٍ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَى هَؤُلاءِ [أَيِ الْمُعَلِّمون] مِنْ مَالِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى التَّعْلِيمِ كَمَا يُعْطَى الأَئِمَّةُ وَالْمُؤَذِّنُونَ وَالْقُضَاةُ وَذَلِكَ جَائِزٌ مَعَ الْحَاجَةِ. انتهى باختصار]، لكن أين هذا من هؤلاء المرابطين على ثغور الأمة، باعوا الدنيا وما فيها، وجاهدوا في سبيل الله كل من كفر بالله، امتثالًا لأمر الله ورسوله، وهم الذين ملكوا الدنيا عن كَثْرَةٍ فباعوها لله وفي سبيل الله، باعوا القصور وسكنوا الكهوف، واستغنوا

عن الخدم وخدموا الدين، واستغنوا عن صحبة الملوك والأمراء وصحبوا العلماء والمجاهدين، أينَ هذا النَّكِرَةُ المَخْذُولُ المَرْزُولُ [المَرْزُولُ هو الخسيس الرديء القبيح الحقير] من هؤلاء القمم الذين باعوا أنفسهم لله، وقدموا أموالهم خدمة لدين الله ونصيحة لدين الله وتحريضًا للمجاهدين، الكل يعلم، العَدُوُّ قَبْلَ الصَّدِيقِ، الكافرُ قَبْلَ المُسلِمِ، حقيقةَ هؤلاء الفرسانِ الذين يُذكِّرون الأمةَ بأسلافها الأماجد، يُذكِّرون الأمةَ بعثمانَ وطَلْحَةَ والزبيرِ وخالدٍ والقعقاعِ و[عَبْدِالرَّحْمَنِ] بْنِ عَوْفٍ، هؤلاء يُذكِّرون الأمةَ بالصحابة والمجاهدين، هؤلاء يُذكِّرون الأمةَ بمصدرِ عزها ورمز شرفها وَقْتَها وأَيَّامَ مَجْدِها، وأنتَ وأمثالُكَ مِن دُعاة الانبطاحِ المثبطين المخذولين، يُذَكِّرون الأُمَّةَ بِابْنِ العَلْقَمِيِّ [قالَ الشيخُ عَبْدُاللَّه بنُ محمد زُقَيْل في مقالة له بعنوان (خِيَانَة ابْنِ العَلْقَمِيِّ لأهلِ السُّنَّةِ) على هذا الرابط: ابْنُ العَلْقَمِيِّ اسْمٌ يَدُلُّ عَلَى الخِيَانَةِ وَالغَدْرِ، اسْمٌ يَدُلُّ عَلَى مُوَالَاةِ الكُفَّارِ، اسْمٌ لَا يَخْلُو مِنْهُ عَصْرٌ أو مِصْرٌ حَيْثمَا وُجِدَ الرَّافِضَةُ. انتهى باختصار]، وقد ملأتم الدنيا ضجيجًا وصراخًا ونداءً باسم الدين، وأنتم أول من حارب الدين، بعتموه وقبضتم الثمن البخس، دراهم معدودة تأخذونها عن كل درس أو خطبة، وعندما لامكم من هو أقرب منكم كذبتم وأظهرتم الورع الكاذب البارد بحجة الإنفاق على الدعوة وطلبة العلم الفقراء، ولكن سرعان ما فضحكم الله وأظهر ذلك على سلوككم ومسكنكم ومركبكم، وأنتم الذين قلتم {يجب على الداعية أن يبتعد عن مواطن الشبهات وإن وقع فيها فلا يلومن إلا نفسه}، ما هذا الانفصام النَّكِدُ بين أقوالكم وأعمالكم؟!، لذلك سُرْعانَ ما ظهر لكثير من الشباب -الذي كان مخدوعًا فيكم- زيفكم وخداعكم وتلبيسكم ومتاجرتكم بالدين، مع ما ظهر من كذبكم وتدليسكم

على الشباب في كل مناسبة أنكم من تلاميذ الشيخ ابن باز رحمه الله، وتذكرون كلامًا يـوهم أنكم من الأصـفياء عنـد الشـيخ ويعـرفكم معرفـة جيـدة وأنكم من أخص تلاميذه وأنجب طلابـه وأكـثر جلسـائه، ولـو كنت صـادقًا لأخبرت الشباب ماذا تلقيت من علوم ودرسـت من كتب على الشـيخ، أم إنـك كنت تَفْـرُضُ [أي تتضـخم] وإنـك حضرتَ درسًا أو محاضرة أو خطبة أو مجلسًا للشـيخ، أو زرتـه في بيتـه العـامر بمكـة مثلـك مثـل كثـير من المسلمين؟!، أخبر الشباب لو كنت صادقًا ما هي الكتب الـتي درسـتها على الشـيخ، ليس أدل على كـذبك وتدليسـك ممـا ظهـر من فسـاد عقيـدتك الإرجائيـة، ومخالفة ما كـان عليـه أئمـة الـدعوة، واللجنـة الدائمـة، وهيئة كبار العلماء (التي تتمسح بها وتدعي أنـك تلقيت العلم منهم وأنهم شيوخك)، هل أنت تقول بقـول أئمـة الدعوة وشيوخ الإسـلام والصـحابة في مسـائل الإيمـان والكفـر والتوحيـد والشـرك؟، هـل تعلم أن أهـل السـنة يقولون أن الإيمان اعتقاد وقـول وعمـل، وأن الأعمـال ركن في مسمَّى الإيمان؟ وأن من الأعمال ما هـو كفـر أكبر مخرج من الملة يلحق بأصل الإيمان؟ ومن الأعمال مـا ليس بكفـر وهـو الـذي يلحـق بالإيمـان الـواجب والمستحب؟، هل تعلم أنـك خـالفت أهـل السـنة وأئمـة الدعوة في مسائل الإيمان والكفـر؟، فلا عجب أن نـرى منكم التخبـط والتنـاقض في المسـائل المترتبـة على فساد الإيمان عندكم، مثل ضـلالتكم في مسـائل الكفـر وتقييده بالقلب والجحود والاستحلال، وفسـاد مـذهبكم في مسائل الولاء والـبراء، فبـدعتم الإخـوة الموحـدين، وسـميتموهم (خـوارج)، وشـهرتهم بهم، وحـذرتم منهم وعـاديتموهم، وواليتم الطـاغوت وأعوانه بـل كنتم لهم أنصـــارًا، وأثبتم للطـــواغيت الإســـلام [أي حكمتم بإســلامهم] وأنهم ولاة أمـــركم، وخلعتم عليهم أعظم

الألقاب كفخامة الرئيس وولي الأمر المـؤمن، ولا عجب من ضلالكم في مسألة كفر تارك الصلاة مع أنها مسألة قطعية في عصر الصحابة ومجمع عليها عنـدهم وكـذلك التابعين، ومعلوم عند أهـل السـنة والجماعـة أن إجمـاع الصـحابة مقـدم على إجمـاع غـيرهم، وفهم الصـحابة مقدم على فهم غيرهم، فالفساد عندكم أصله وأساسه هـو الخلـل في مفهـوم الإيمـان، وتـرتب عليـه الضـلال والانحـراف في المسـائل المبنيـة عليـه مثـل الكفـر، والولاء والـبراء، وتـارك [جميـع] أعمـال الجـوارح، فـإن كنت صـادقًا فأخبرنـا من هم شـيوخك حقًـا، وإن ادعيت كذبًا وزورًا وبهتانًا وتدليسًا أنك من تلاميـذ أَئِمَّةِ الـدعوةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّـلَفِيةِ] -كمـا تشـيع وتلبس على الشـباب- فأخبرنـا أي كتب العقيـدة تلقيتهـا عنهم، وأي شـرح أتممتـه عليهم، وهـل تعلم أيهـا الغـوي المـبين الأفَّاك الأثيم أن أصول دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب الـتي قامت عليها دعوته هي الـدعوة إلى التوحيـد، والتحـذير من الشرك، وتكفير المشركين والبراءة منهم، وقتالهم مع القدرة، وهي هي دعوة رسولنا الكريم محمـد صـلى الله عليه وسلم؛ لا نطيل الوقفـة معـك، لأنـك أظهـرت سفاهتك وقلة حكمتك، وعَرَّفْتَ نفسَك لمن خـدعوا بـك ولم يعرفوا حقيقتك [يعني أنه كشف نفسه للمخدوعين الذين لم يكونوا يعرفون حقيقتـه]، وإن اللـه قـد يسـتر العبـد ولكن من العبيـد من يـأبى إلا أن يفضـح نفسـه، وأنت تفتقر إلى العقل والحكمة وحسن التصـرف، وقـد ظهـر فسـادُ عقيـدتك وسـوءُ منهجـك ومخالفتُـك لأهـل السنة وما عليه أئمـةُ الـدعوةِ، ومُوافَقَتُـك للمرجئـة في مسـائلِ الإيمـانِ والكفـرِ والتوحيـدِ والشـركِ وأعمـالِ الجـوارحِ، ومتاجرتُـك بالـدعوة، ومناصـرتُك للطـواغيت، ومحاربتُك للمجاهـدين ولمـزُهم وعَيْبُهم، مـع أنَّ القائـدَ خطَّابا -رحمه اللـه- لا يختلـف عليـه أحـد، حـتى الأعـداء

شـهدوا لـه، وهـذا يـدلك على إمامـة الرجـل وقيادتـه الحكيمة الراشدة وحسن إدارته، وهـذا يـدل على جهلـك وقلة علمـك وخبرتـك، وكأنـك تريـد أن تُعـرف وتتسـلق وتتسـول على الفضـائيات، وجـواز مـرورك إلى هـذه الحطام الفانية هو لمز المجاهـدين وعيبهم، وبـذلك قـد فتحت على نفسـك أبـواب شـر أقلهـا [أنـك] كشـفتَ حقيقتَك للشباب الذي دلست عليه بمعسـول الكلام عن الـدين والـدعوة -فصـدقك- والـذي يـوهم أنـك من أهـل السنة، وأنك موافق لأئمـة الـدعوة في مسـائل الإيمـان والأعمال، وأنك من طلابهم، إن لم يكن في ذلك إلا هذا [أي إن لم يكن في لمزك المجاهدِين وعيبِهم إلا كشـفُ حقيقتك] فهو خير كثير حصـل لمن كـان مخـدوعا فيـك وملتبس عليـه أمـرُك؛ لن نطيـل الوقفـة معـك، ولكن نـدعوك إلى التوبـة إلى اللـه من الوقـوع في عـرض المجاهدين والتعرض لهم بسوء، وخصوصًـا أن منهم من قد أفضى إلى ما قدم ومات في أرض الجهاد مُقبِلًا غير مـدبر، نرجـو لهم الشـهادة في سـبيل اللـه وأجرهـا، ونحسبهم ممن استجاب لنداء الله، وندعوك للتوبـة إلى اللـه وكـثرة الاسـتغفار ممـا وقعت فيـه من لمـز المجاهـدين وعيبهم وتخـذيلهم وتثـبيطهم وكشـف عوراتهم، وإن لم تفعل فاعلم أن الله سيفضحك ويهتك سـترك ويجعلـك عـبرة لكـل من يقـع في أعـراض المجاهدين، فسـهام الليـل -واللـه- لا تخطئ، وخصوصًـا مع قومٍ ورجالٍ اللهُ يعلم أنهم باعوا نفوسهم وأموالهم وأعراضهم له سبحانه، خرجـوا من الـدنيا بكـل مـا فيهـا طواعيـة واختيـارًا لنصـرة دين اللـه، تركـوا الأهـل والأوطان والمال والأطيان رجاء ما عند الرحمن فتكفل الله بحفظهم والانتقـام ممن خـذلهم، فإيـاك أن تكـون عونًـا للطـواغيت عليهم، واعلم أنـه لا ينبغي أن يغـتر المرء بما عليه من طاعة فلا يدري بمـا يختم لـه، نسـأل

الله الثبات على الحق وحسن الخاتمـة، فإيـاك وعـورات المجاهدين وخـذلانهم، وإن عجـزت عن قـول الحـق فلا تقل الباطل، وإلا فسيسخر الله من يدافع عنهم ويتتبـع عوراتـك -ومـا أكثَرَهـا- ويفضـحك في عقـر دارك، فتب إلى الله قبل فوات الأوان وأصلح ما أفسدته، فالـدنيا لا تسـاوي كـل ذلـك، ودعـك من هـذا المـنزلق الصـعب الخطير، وانشغل بنشر التوحيـد الخـالص، والتحـذير من الشـرك والمشـركين، والـبراءة منهم ومن معبـوداتهم وتكفيرهم، والـدعوة إلى قتـالهم مـع القـدرة والإعـداد عند العجز كما قال شيخ الإسلام ابن تيميـة رحمـه اللـه [في مجموع الفتاوى] {يجب الاسـتعداد للجهـاد بإعـداد القوة ورباط الخيل في وقت سقوطه للعجـز}، فقـوام الدين عند أهل السنة قرآنٌ يهدي وسيفٌ يقوِّم، أما أنت ومن هـو على شـاكلتك أسـقطتم الجهـاد من الـدين، وجعلتموه جهاد النفس والهـوى والشـيطان، وشـاركتم الطـواغيت في صـدهم عن فريضـة الجهـاد ومطـاردة المجاهدين، وكأن الجهـاد ليس من دين اللـه، وحصـرتم الـدين في الشـعائر التعبديـة فقـط، وجهلتم أن الـدين شامل كامل، ليس عقيدة فقط، ولا حاكميـة فقـط، ولا ولاء وبراء فقط، ولا نسك فقط، ولا فقه فقط، بل هـو عقيدة، وشريعة، ومنهاج حياة، فلا ينبغي أن نركـز على جـانب ونهمـل الجـوانب الأخـرى، فليس هـذا من منهج أهـل السـنة، بـل الـدعوة والجهـاد متلازمـان لا ينفـك أحـدهما عن الآخـر، وهـذا مـا كـان عليـه رسـول اللـه وصحابته الكرام ومن تبعهم إلى يـوم الـدين، وهـذا هـو منهج السلف الـذي تنتمي إليـه بهتانًـا وزورًا، وأنتم من أبعـد النـاس عنه، فـالتزم منهج السـلف بحـق وصـدق وإخلاص تكن من أتبـاع الرسـل الـداعين إلى دعـوة الرسل، وتعلم ولا تتكلم فيما لا تحسن، وحقـق مسـائلَ الإيمان والكفر والتوحيد والشرك تحقيقًا علميًا، ودعـك

من التهـــويش والســـطحية والســـذاجة في الطـــرح، والاستخفاف بعقول الشباب، تعلم حتى تتثبت ممـا أنت عليه، وراجع أئمة الـدعوة وهيئـة كبـار العلمـاء واللجنـة الدائمة فيما يشكل عليك حتى تكونَ سُـنِّيًّا حَقًـا سـلفيًّ العقيدةِ صدقًا وواقعًا عمليًا، وتب من الإرجـاء والـدعوة إليـه والتـبرؤ من مدرسـته المعاصـرة، فعـار عليـك أن تنتمي إلى السلفية والسلف الصالح وأنت تخالفهم في أصل الدين والإيمان، اللهم إلا أنك تفهم السـلفية على أنهـا جماعـة وحـزب محصـور في رجـال بعينهم وليس منهجًا يتبع وله أصوله؛ ونود أن نسأل الأخ يعقـوب ومن هو على شـاكلته مِن هـؤلاء المدلسـين دعـاةِ الانبطـاح، هل كل من خرج على الحـاكم الكـافر أو حـتى الفاسـق يُعـد من الخـوارج؟، هـل كُـلُّ مَن كفَّر الحـاكمَ المُبَـدِّلَ لشرع الله بقوانينَ وَضعِيَّةٍ أَلْزَمَ النـاسَ بالتحـاكم إليهـا، وعاقب كل من لم يتحاكم إليها، وحارب كـل من طـالب بتحكيم شـرع اللـه، هـل من كفـر هـذا الحـاكم وقـال بـالخروج عليـه وخلعـه، يعـد من أهـل التكفـير والغلـو والخـوارج؟، هـل كـل من كفـر تـارك الصـلاة يعـد من الخوارج أهلِ الغلو في التكفـير؟، هـل كـل من قـال إن مرتكب الشرك يسمى مشـركًا، ومـرتكب الكفـر يسـمى كافرًا، من أهـل الغلـو؟، هـل كـل من قـال إن الأعمـال ركن من الإيمـــان ولا يصـــح الإيمـــان إلا بهـــا يعـــد من الخوارج؟، هـل كـل من قـال إن تـارك أعمـال الجـوارح بالكليـة مـع القـدرة والتمكن وعـدم العجـز كـافر، من الخوارج؟، هل كل من قال إن الدعوة والجهاد متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، [هل] من قال ذلك ودعا إليه يُعد من أهل الغلو ومن الفئة الضـالة وغـوي مـبين كمـا تقول يا يعقوب؟، إن كنت سلفيًا حقًا ولست من أدعياء السلفية، وإن كنت سنيًا حقًا، أجب بوضـوح وكـل صـدق إن كنت تعلم ودَعَكَ مِنَ الروغانِ والجعجعةِ -التي حككت

بهـا الآذَانَ- والكـذبِ والتـدليسِ، أجب إن كنت متحققًـا بالعلم الشرعي المتين، وإن لم تفعل، وأظنـك لا تفعـل لأنك مفلس، وبعيد كل البعد عند منهج السلف وتحقيـق المسـائل، ولا تعـرف إلا التهـويش والتهويـل والكلام السطحي الذي تسبب في هذه الغثائية وانتشار الالتزام الأجـوف عنـد الشـباب، إن لم تفعـل فكـف أذاك عن المسلمين وكف شرَّك عن المجاهدين، قـال الإمـام ابن رجب في (جـامع العلـوم والحكم) من كلام يَحْيَى [بْنَ مُعَـاذٍ] الـرَّازيَّ {لِيَكُنْ حَـظُّ الْمُـؤمِنِ مِنْـكَ ثَلَاثـةٌ، إِنْ لَمْ تَنْفَعْـهُ فَلَا تَضُـرَّهُ، وَإِنْ لَمْ تُفْرِحْـهُ فَلَا تَغُمَّهُ، وَإِنْ لَمْ تَمْدَحْهُ فَلَا تَذُمَّهُ}، وإن عجزت عن قـول الحـق فلا تقـل الباطـل؛ وأنت أصـبت المسـلمين بالضـرر والغم والهم والـذم ووقوعـك في أعـراض المجاهـدين وفي من أجمعت الأمة عليه، في (خطّاب)، هـذا البطـل المجاهـد الـذي جاهـد الـروس في أفغانسـتان، ثم ذهب إلى الشيشـان، وفتح القلـوب بالتوحيـد والبلاد بالجهـاد، خطّابا! أيها النكرة السفيه المتـاجر بدينـه، خطّابـا! أنت تتجاهلُ خطّابًا! وتَقُولُ للشـبابِ {مِشْ مُمْكِن تكـون زَيّ خطّابٍ، هـو مِشْ اِسْـمُه (خطّاب) بَرْضُـو؟، أنت مِشْ هَتكـون (خطّاب) لِأَنَّ خطّاب اِتْعَمَـل ومـات}، يـا خَبِيثَ النَّفْسِ يـا حَقُـودَ القلبِ، خطّاب اِتْعَمَـل؟!، يـا سـفَيه يـا رقِيقَ الدِّينِ عِدِيمَ الوَرَعِ أَلَمْ تَجِـدْ غـيرَ المجاهـدِين، هـل تحسب أنَّ كُلَّ المسلمِين عُمَلاءُ خَوَنـةٌ متـاجِرين بـدِينِهم مِثلَك؟!، هذا يَدُلُّ على جَهْلِك حتى بـالواقع الـذي تعيش فيه، وتُرَدِّدُ كالأَبْلَهِ المَعْتُوهِ ما يَقولُه أسيادُك الطـواغيتُ مِن أن المجاهدِين عملاءُ وَضَعَتْهم المخـابراتُ الأَمْرِيكِيَّةُ، أَلَمْ تَقْـرَأ مـا كَتَبَـه جـورج تيـنيت رئيسُ المخـابراتِ الأَمْرِيكِيَّةِ عنـدما يتكلم عنِ النبلاء المجاهِـدِين، قـال {أسامة [بن لادن]، لم يكن لنا يومًا ما اتصالٌ أو لقاءٌ أو حتى خَطٌّ مفتوحٌ معه، فهـو طـرازٌ فريـدٌ من المسـلمين

النُّبَلاءِ}، اقرأ ما كتبه الأعداء عن المجاهدين واتـرك مـا يردده المرتدون، من الذي عمل خطّابا يا سفيه؟! أتظن أن خطّابا مِثلُك؟! وَدَّتِ الزانيةُ لو أن النساءَ كُلَّهن زَوَانٍ، مـا هـذا الحقـد الأسـود الـذي يَملأُ قَلْبَـك على رجـال اصـطفاهم اللـه واختـارهم؟!، خطّاب ومـا أدراك مـا خطّاب، واللهِ الذي لا إله إلا هو لَقُلَامةُ ظُفْـرٍ مِن خطّابٍ بمِلْءِ الـدنيا من أمثالـك، يـا لَيْتَنـا جميعًـا خَطّابٌ، خطّاب الـذي عنـدما يتكلم تفتح لكلامـه القلـوب ويـدخل إليهـا بدون استئذان، خطّاب الذي يذكرنا بالصـحابة وجهـادهم وسـمو أخلاقهم، خطّاب الـذي مـات في أرض الجهـاد؛ فكـف أذاك عن الموحـدين، كـف أذاك عن المجاهـدين الذين باعوا الدنيا واشتروا مـا عنـد اللـهِ، كُفَّ أذاك عنِ الذِين باعوا نفوسَهم للـهِ، وأنت بِعتَ نفسَـك للطـاغوتِ وأنصـارِه والـدفاعِ عنهم، ابتغـاءَ رِضـاهم، وواللـه لن يرضوا عنك، كُفَّ أذاك عن رُموزِ الأُمَّة وفخرِها وشـرفِها ومَصْدَرِ عِزَّتِها، فَوَيلٌ لِمَن آذَى المسلمين، وَيلٌ لِمَن آذَى المسلمين، واسألْ بوتين [الرئيسَ الروسي] عن خطّاب إن لم تَعرِفْـه أنت، واسـألْ وَلِيَّ أمـرِك المُرتَـدَّ يَسـأَلُ بـوتين عن خطّاب، ومـا ضَـرَّ القائـدَ خطّابـا أن يتجاهلَـه السفهاءُ أمثالُك، يكفي أن الله يعرفه ورفـع ذكـره على كل لسـان بالثنـاء الحسـن إلا المنـافقين أمثالـك الـذين اسـتباحوا أعـراض المجاهـدين والموحـدين على الملأ، وجبنـوا عن التلميح بمـا عليـه الكفـار المرتـدون وأهـل الفجور والمعاصي، وأصبح أهلُ الثغورِ والجهادِ لا حُرمـةَ لهم، وحسـبنا اللـه ونعم الوكيـل فهـو سـبحانه يُـدافع عنهم فهـو وليهم ونعم المـولى ونعم النصـير؛ فأهـلُ التوحيدِ والجهـادِ والـدعوةِ أهـلُ دِينٍ وعلى عِلمٍ وتربيـةٍ نبويةٍ، وفيهم كثير ممن يحفظ الكتبَ الستة، وليس كمـا تُفْهِمـون وتشـيعون أنهم أهـل حماسـة وتهـور قليلـو العلم، بل هم أهل التوحيد والدعوة والجهـاد، وهم على

الجـادة، وليس فيهم غـوي مـبين كمـا تـدعي وتكـذب عليهم، ولـولا أنـك شـهرت بهم على الملأ في أشـرطة مسجلة، ولولا الخوف من التلـبيس ونشـر هـذا الضـلال بين الشـباب، مـع يقيـني أن الشـباب اليـوم عنـده من الوعي والفهم الشيء الكثير ولله الحمـد، وكثـير منهم بان لهم حقيقتكم وسقط القناع، لولا كل ذلك ما كتبتُ الذي كتبتُ، ولكن حبي لدين الله والجهـاد والمجاهـدين ونصرة الموحدين جعلني أدافع عنهم وعن أهل الثغـور، وإن لم أكن منهم، وإن لم أعمـل عملهم، ولكن أسـال اللـه الـرحيم أن يحشـرني معهم، ويسـترني بسـتره الجميـل، ويرزقـني الشـهادة في سـبيله، وليس بيننـا وبينكم عداوة شخصية، ولا عرض من أعراض الدنيا، إنما هو الدفاع عن دين اللـه، كمـا قـال الإمـام ابن الجـوزي رحمه الله [في كتابه (تلبيس إبليس)] {واللـهُ يعلمُ أننـا لم نقصد ببيان غلط الغالط إلا تنزيـه الشـريعة والغـيرة عليها من الدخل، وما علينا من القائل والفاعـل، وإنمـا نـؤدي بـذلك أمانـة العلم، ومـا زال العلمـاء يـبين كـل [واحد] منهم غلط صـاحبه قصـدًا لبيـان الحـق لا إظهـار عيب الغالط، ولا اعتبار بقـول جاهـل يقـول (كيـف يُـرَدُّ على فلان الزاهد المتبرك به؟)، لأن الانقياد إنمـا يكـون إلى ما جاءت به الشريعة لا إلى الأشـخاص، وقـد يكـون الرجلُ مِنَ الأولياءِ وأهـلِ الجنـةِ ولـه غلطـاتٌ، فلا تَمْنَـعُ مَنزِلَتُه بَيَانَ زَلَلِهِ}؛ فهذه وَقْفَةٌ سريعة مـع كلماتِـك عنِ القائد خطّاب والمجاهدِين، فراجع نفسك وتب إلى ربكَ قبل فوات الأوان، وعند الله تجتمـع الخصـوم، والعاقبـة للمتقين الموحـدين المجاهـدين {فَأَمَّا الزَّبَـدُ فَيَـذْهَبُ جُفَـاء وَأَمَّا مَـا يَنفَـعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ}، اللهم اجعلنـا من أنصـار دينـك وسـنة نبيـك و[مِن] عبـادك الموحدين المجاهدين، واحشرنا معهم يـا كـريم، وصـلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم... ثم قـال

-أيِ الشيخُ الغليفي- تحت عنوان (العذر بالجهل بين ضبط السلف واضطراب الخلف): الكثير ممن يتكلمون في هذه المسألة لا يفرقون بين حقيقة العذر، وهل هو في الاسم [أي في تسمية من وقع في الكفر كافرًا ومن وقع في الشرك مشركًا]، أو في العقوبة والمؤاخذة، وماذا يقصدون بالعذر [يعني ماذا يقصدون بالجهل الذي يُعذر صاحبُه]؟؛ إن من يجعل قضية العذر قضية واحدة (وهي العقوبة والمؤاخذة فقط)، فقد وقع في الاضطراب والتعارض والتناقض ولا بد، واستدل بإحداهما على الأخرى، فيجب أن نفرق بين الاسم والعقوبة، فكل من وقع في الكفر يسمى كافرًا، وكل من وقع في الشرك الأكبر يسمى مشركًا، ابْتِدَاءً بمجرد وقوعه في الفعل المكفر، أما عقوبته من عدمها فهذه مسألة أخرى غير الأولى، فكلُّ مَن قامَ به الكُفْرُ الأَكبَرُ يُسَمَّى كافِرًا، وهذا هو الاسم الذي سماه الله به وليس له اسمًا غيره، ويستحيل أن يكون الرجل مشركًا الشرك الأكبر ويسمى مسلمًا، فليس هناك مسلم مشركٌ الشركَ الأكبرَ، وهذا هو الاسم الذي سماه الله للمشرك في القرآن وليس له اسمًا غير هذا الاسم؛ فقبل أن نتكلم في مسألة العذر لا بد وأن نفرق بين الاسم والعقوبة، فيسمى مشركًا بمجرد وقوعه في الشرك، أما عقوبته من عدمها فهي التي يتكلم فيها طلبة العلم والدعاة باسم العذر بالجهل، والعذر بالجهل لا يكون في الاسم، فكما أن من زنى يسمى زانٍ، ومن سرق يسمى سارقًا، ومن شرب الخمر يسمى شاربَ خمر، ومن قتل يسمى قاتلًا، فكذلك من أشرك يسمى مشركًا، ومن وقع في الكفر الأكبر يسمى كافرًا، وممكن يعاقب أو لا يعاقب، وهذا متوقف على تحقيق الشروط وانتفاء الموانع، فإذا ثبت في حقه التهمة وتوفرت أدِلَّةُ الثُّبُوتِ الشَّرعِيَّةُ مِنَ الإقرارِ [أيِ

الاعتِـرافِ] والبَيِّنـةِ [أيْ شَـهَادَةِ الشُّـهُودِ] يُقـامُ عليـه الحُدودُ ويعاقب كما يقرره القاضي حسـب الشـرع، وإن لم تتـوفر في حقـه أدلـة الثبـوت الشـرعية [أيْ مِن اِعتِرافٍ أو شَهَادَةِ شَاهِدَيْ عَدْلٍ] فلا يعاقب، لَكِنَّ الاسمَ لازِمٌ لـه مـع تَلَبُّسِـه بِالفِعْـلِ}... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الغليفي-: أمَّا مسألة العقوبة من عـدمها فتتوقـف على أمـورٍ، منهـا؛ (أ)مـا هـو المقصـودُ بالجهـلِ الـذي يُعـذَرُ صاحِبُه أو لا يُعذَرُ؟؛ (ب)المَنَاطُ الذي يَتَنَـزَّلُ عليـه الحُكْمُ هــل هــو مُتَحَقِّقٌ أَمْ لا؟ يعيش بين المسـلمين أم لا؟ المسألة الواقـع فيهـا هـل هي مِنَ المسـائل الخَفِيَّةِ أَمْ مِنَ المَسائلِ الظاهِرةِ الجَلِيَّةِ؟ هـل هـو غـير متمكن مِنَ العِلْمِ ورَفـعِ الجَهـلِ، أَمْ [هـو] مُعـرِضٌ مُفَـرِّطٌ مُقَصِّـرٌ؟ [قالَ الشيخُ أبو سلمان الصـومالي في (التنبيهـات على ما في الإشاراتِ والدلائل مِن الأغلوطات): ضابِطُ قِيـامِ الحُجَّةِ على المُكَلَّفِ هو تَمَكُّنُه مِنَ العِلْمِ لا حَقِيقـةُ بُلـوغِ العِلْمِ، وجَمِيعُ النُّصوصِ الدَّالةِ على الأحـوالِ الـتي يُعـذَرُ فيها بِالجَهلِ والتي لا يُعذَرُ فيها، كُلُّ هذه يَجمَعُها ضابِطٌ واحِدٌ، وهو التَّمَكُّنُ مِنَ العِلْمِ أو عَدَمُه، لَكِنَّه [أيْ لَكِنَّ هذا الضـابِطَ] لَمَّا كـانَ في الغـالِبِ غَـيرَ مُنضَـبِطٍ أو خَفِيًّا بِالنِّسـبةِ لِلأعيـانِ [أيْ بِالنِّسـبةِ لِمَعرِفـةِ تَحَقُّقِـه في الأعيانِ] أناطَ الفُقَهاءُ الحُكمَ بِمَناطاتٍ ظاهِرةٍ مُنضَـبِطةٍ في الأغلَبِ مِثْـلِ {قِـدَمُ الإسـلامِ في دارِ إسـلامٍ في المَسائلِ الظاهِرةِ مَظَنَّةٌ لِقِيامِ الحُجَّةِ وتَحَقُّقِ المَنـاطِ}، ولِهذا يَقولُ العُلَماءُ {إنَّه لا عُذرَ بِالجَهلِ لِلمُقِيمِ في دارِ الإسـلامِ لِأنَّهـا مَظَنَّةٌ لِانتِشـارِ العِلْمِ وأنَّ المُكَلَّفَ يَتَمَكَّنُ مِن عِلْمِ مـا يَجِبُ عليـه فيهـا}... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الصومالي-: حَداثةُ الإسلامِ أو عَـدَمُ مُخالَطـةِ المُسـلِمِين (مِثْلُ مَن نَشَأَ في بادِيَةٍ بَعِيدةٍ أو في شاهِقِ جَبَلٍ أو في دارِ كُفـرٍ) مَظَنَّةٌ لِعَـدَمِ قِيـامِ الحُجَّةِ وتَحَقُّقِ المَنـاطِ في المَسائلِ الظاهِرةِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصـومالي-: إنَّ

مِن أُصولِ الشَّرِيعةِ الإسلامِيَّةِ أنَّ الحِكمِةَ إذا كانَتْ خَفِيَّةً أو مُنتَشِرةً [أيْ غَيرَ مُنضَبِطةٍ] يُناطُ الحُكْمُ بِالوَصفِ الظاهِرِ المُنضَبِطِ، والضابِطُ الذي يَحكُمُ كُلَّ الصُّوَرِ [المُتَعَلِّقةِ بِقِيامِ الحُجَّةِ على المُكَلَّفِ] هو التَّمَكُّنُ مِنَ العِلْمِ أو عَدَمُه... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: المَسائلُ الخَفِيَّةُ التي يَخفَى عِلْمُها على كَثِيرٍ مِنَ المُسلِمِين لا يَكفُرُ فيها إلَّا المُعانِدُ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: وقد تَختَلِفُ أنظارُ الباحِثِين في تَقيِيمِ بَلَدٍ أو طائفةٍ بِالنِّسبةِ لِهذا المَناطِ [وهو التَّمَكُّنُ مِنَ العِلْمِ أو عَدَمُه]... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: ومِمَّا يَنبَغِي التَّنبِيهُ عليه أنَّ هذا المَناطَ إذا تَحَقَّقَ [يَعنِي (إذا تَحَقَّقَ التَّمَكُّنُ مِنَ العِلْمِ)] لا يَتَأَثَّرُ بِحُكمِ الدارِ كُفرًا أو إسلامًا، لِأنَّ مَناطَ الحُكمِ على الدَّارِ راجِعٌ عند الجَمهورِ إلى الأحكامِ المُطَبَّقةِ فيها والمُنَفِّذِ لها، بينما يَعودُ مَناطُ العُذرِ بِالجَهلِ وعَدَمِ العُذرِ إلى التَّمَكُّنِ مِنَ العِلْمِ أو العَجزِ عنه... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: لا بُدَّ عند وَصفِ دارِ الإسلامِ مِن أنْ يَكونَ نِظامُ الحُكمِ فيها إسلامِيًّا [وَ]أنْ تَكونَ سُلطةُ الحُكمِ فيها لِلْمُسلِمِين، فَإذا كانَتِ السُّلطةُ والأحكامُ المُطَبَّقةُ لِلكُفَّارِ كانَتِ الدَّارُ دارَ كُفرٍ، وإنْ كانَ حُكمُ المُسلِمِين هو النَّافِذَ كانَتْ دارَ إسلامٍ، ولا عِبرةَ بِكَثرةِ المُسلِمِين ولا المُشرِكِين في الدَّارِ لِأنَّ الحُكمَ [أيْ على الدَّارِ] تَبَعٌ لِلحاكِمِ والأحكامِ النافِذةِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: إنَّ ظُهورَ الكُفرِ في دارِ الإسلامِ بِجِوارٍ [أيْ إلَّا بِذِمَّةٍ وأمانٍ. قالَه حسين بن عبدالله العَمّري في كِتابِه (الإمام الشوكاني رائد عصره). وقالَ الشيخُ صِدِّيق حَسَن خَان (ت 1307هـ) في (العبرة مما جاء في الغزو والشهادة والهجرة): كإظهارِ اليَهودِ والنَّصارَى دِينَهم في أمصارِ المُسلِمِين. انتهى] لا يُغَيِّرُ مِن حُكمِ الدَّارِ شَيئًا، كَما أنَّ ظُهورَ شعائرِ الإسلامِ في دارٍ بِيَدِ الكُفرِ بِجِوارٍ منهم أو

لِعَدَمِ تَعَصُّبٍ (كَما هو الحالُ الآنَ في كَثِيـرٍ مِنَ البُلـدانِ) لا يُغَيِّرُ مِن حُكمِ الدَّارِ أيضًا. انتهى باختصار]... ثم قالَ -أي الشـيخُ الغليفي-: الجَهـلُ ليس عُـذرًا بـإطلاقٍ وليس مانعا من التكفير بإطلاقٍ، فالجهل الـذي يمكن للمكلـف رفعـه لا يُعـد عـذرًا ولا مانعًـا من تكفـير المعين، ليس هناك عذرٌ بإطلاقٍ أو عـدمُ عـذرٍ بـإطلاقٍ، فيعـذر المعين إذا كـان في مكـان عـاجز عن العلم والتعلم (في باديـة بعيدة)، أو حـديثَ عهـد بإسـلام، ويعـذر كـذلك إذا كـانت المسألة التي وقع فيهـا من المسـائل الخفيـة (كالقـدر وخلق القرآن)، وكذلك يعـذر إذا وصـل حالـه إلى العجـز المطلق، لأن العجـز المطلـق مـانع من موانـع التكفـير، وكل مانع من موانع التكفير لا يتـوفر فيـه صـفة العجـز المطلق فليس بمانع ولا يعتد بـه [قـالَ الشـيخُ عبدُاللـه الغليفي في كِتابِـه (البيـانُ والإشـهارُ): وبهـذا يُعلم أن الجهل لا يعتـبر مانعًا من موانـع التكفـير إذا كـان يمكن دفعـه ورفـع هـذا الجهل، وكـذلك أي مـانع من موانـع التكفير لا يتوفر فيه صفة العجز المطلق لا يعتبر مانعًـا ولا يعتد به، والجهل الذي يعتبر مانعًا هـو الـذي لا يمكن دفعـه ولا رفعـه مـع بـذل الجهـد في ذلك، وفي هـذا رد على من يقولـون أن {الجهـل مـانع في كـل حـال، مـع التمكن والعجز سـواء}، وهـذا باطـل بالشـرع وبالعقـل والفطرة كمـا سـبق. انتهى. وقـالَ الشـيخُ أبـو سـلمان الصـومالي في (مصـلحة التـأليف وخشـية التنفـير، في الميزان، بِتَقدِيمِ الشَّيخِ أبي محمد المقدسـي): والأصـلُ في كُـلِّ مـا صَـدَرَ عنِ المُكَلَّفِين، قَـولًا أو فِعلًا، الحَمْـلُ على الاختِيارِ والعِلْمِ حتى يَثبُتَ العَكْسُ بِدَلِيلِـه. انتهى]، وإلا ستصبح دعوة عريضة يدعيها كل كافر مشرك وكـل فـاجر ملحـد، فلا بـد من هـذا الضـابط الجـامع المـانع للموانع كمـا ضـبطه الشـارع، فهـذه هي الحـالات الـتي يعذر فيهـا سَـوَاءً في أصـول الـدين أو فروعـه، والعـذر

المقصود هنا هـو العـذر في العقوبـة والمؤاخـذة وليس في المُسَمَّى كما سَبَقَ... ثم قالَ -أيِ الشـيخُ الغليفي-: والحالات التي لا يعذر فيها بالجهل مع التفصيل السابق في أن العــذر في العقوبة؛ (أ)فلا يعـذر إذا كـان يعيش في بلاد المسـلمين وبين المسـلمين؛ (ب)[ولا يعـذر إذا كـانت] المسـألة الـتي وقـع فيهـا من المسـائل الجليـة الظاهرة، كالتوحيد، والشرك وصـرف العبـادة الـتي هي حق لله لغير الله، مثل الطواف والـذبح والنـذر والـدعاء والاستغاثة بغير الله؛ (ت)ولا يعذر كذلك إذا كان متمكنًـا مِنَ العلم قـادرا عليه لكنـه قَصَّـرَ وفَـرَّطَ وأعـرَضَ عنِ العِلْمِ والتَّعَلُّمِ مـع تَمَكُّنِـه وقدرتِـه وعـدمِ عَجـزِه، فهـذا مُعرِضٌ والمُعـرِضُ عن دين اللـه لا يتعلمـه ولا يعمـل بـه كافر، والإعراض ناقض من نواقض الإسلام... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الغليفي-: والحجـة أنـواع، منهـا حجـة البلاغ (وهي الحجــة الرســالية)، وهي تقــوم بمجــرد البلــوغ والسماع بالرسول صلى الله عليه وسلم، وهـذه قـامت ببعثه صلى الله عليه وسـلم وبـالقرآن، والحجـة الحديـة (التي هي الاستتابة) فلا يقتل حتى يسـتتاب، واختلفـوا في وجوبهـا واسـتحبابها [أي أن العلمـاء اختلفـوا في الاســتتابة بين الوجــوب والاســتحباب]، وهـــذه [أي الاستتابة] لقتله وعقوبته، لكن يسـمى مشـركًا وكـافرًا قبل قتله وإقامة الحد عليه، يسمى كافرًا بما وقـع فيـه من شـرك وكفـر، وبـذلك أَفْتَتِ اللَّجنـةُ الدائمـةُ وكِبـارُ العلماءِ وشيوخُ الإسلامِ، وقد ذكرنا أقـوالهم بالتفصـيل في ثبوت الاسم قبل البلوغ وبعده [أي قبل قيام الحجة الرسالية وبعدها]، والجهل المعتبر الذي يعذر صاحبه هو الذي لا يمكن للمكلف دفعه ويعجز عن رفعه، أما الجهل الذي يمكن دفعه وصاحبه غير عاجز عن رفع الجهل عنه لكنه مُعرض، فهذا لا يعذر، فليس الجهـل عـذرًا بـإطلاق [قلتُ: وبذلك يتضـح الفـرقُ بين (جهـل العجـز) و(جهـل

الإعراض)، كما يتضح أن (العذر بجهل العجز) لا يُقصد به العُذْرُ في تسمية المشرك مشركا، بل يُقصد به العُذْرُ في العقوبة]، وإلا سيهدم الدين وتُعطل الحدود وتنتهك المحرمات... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الغليفي-: كل من قام به الشرك يسمى مشركًا، وكل من قام به الكفر يسمى كافرًا، فإطلاق الاسم عليه [يكون] بمجرد تلبسه بالشرك أو الكفر، فالعذر ليس في إطلاق الاسم عليه، ولكن العذر في [مسألة] عقوبته ورفع المؤاخذة عنه [فإذا كان غير معذور عُوقِبَ، وإذا كان معذورا رُفِعَتْ عنه المؤاخذة]، فتسمية الأشياء بغير أسمائها الحقيقية يترتب عليه مفاسد عظيمة، إذ هو في الحقيقة تغيير لأحكام الله تبارك وتعالى، ففِعْلٌ سماه اللهُ شركًا لا يجوز لمخلوق أن يسميه باسم غير الذي سماه الله به... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الغليفي-: فليس مَعنَى العُذرِ بالجهلِ نَفْيَ الاِسمِ، بَلِ العُذرُ المقصودُ هو في نَفْيُ العقوبةِ لِمَن لم تَقُمْ عليه الحجَّةُ الرِّسالِيَّةُ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الغليفي-: فَكَما أنَّنا نُطلِقُ اِسمَ (المُسلِم) على كُلِّ مَن أتَى بشعائر الإسلام وظَهَرَتْ عليه دلالاتُه، فكذلك كُلُّ مَن تَلَبَّسَ بالشركِ وظَهَرَتْ عليه دلالاتُه يُسمَّى مُشرِكًا... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الغليفي-: إن كلامنا ليس في أهل الأعذار ممن وصل بهم الحال إلى العجز المطلق [قالَ الشيخُ عبدُالله الغليفي في كِتابِه (العذر بالجهل، أسماء وأحكام): كل مانع من موانع التكفير لا يتوفر فيه صفة العجز المطلق فليس بمانع، ولا يعتد به، فالجهل الذي يستطيع المكلف دفعه ليس بمانع ولا يعتبر عذرا شرعيا، بل هو إعراض مع القدرة والتمكن مع كونه يعيش بين المسلمين وفى بلاد المسلمين]، ولكن الحديث عن المتمكن من العلم القادر عليه، الذي يعيش بين المسلمين ومثله لا يجهل، فهناك فرق بين جاهل بالحق ولكنه يبحث عنه

ويستفرغ وسعه في الوصول إليه، ولكنه يعجز عنه، ومع عجزه لا يباشر الشرك ولا يقع فيه ويجتنبه، كزَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ، وقُسِّ بْنِ سَاعِدَةَ، ووَرَقَةَ بْنِ نَوْفَلٍ، فَهؤلاء شَهِدَ لَهُمُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهم مِن أهلِ النَّجاةِ يَومِ القِيامَةِ، وتأملوا أيها الأحباب، هذا في زمن اندثار التوحيد وعدم وجود آثار الرسالات إلا بقايا قليلة من ملة إبراهيم، وأهل التوحيد قلة لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، وقطع الله بهم العذر على غيرهم ممن عاصروهم وعاشوا معهم، فسُمُّوا هؤلاء موحدين، وهؤلاء مشركين، ولم يعذر الله من وقع في الشرك منهم؛ وأما أن يقال أن بعض الناس قد يطلب الحق فيعجز عنه ويقع في الشرك، فهذا محال على الله، ولا وجود له في الحقيقة، لأنه مصادم لنصوص الشريعة التي تنص على أن من صدق اللهَ صدقه الله، ومن أراد الهدى يَسَّرَ اللهُ له الهدى، وأن كُلًّا مُيَسَّرٌ لِما خُلق له، وأن العبد لا بد أن يعمل إما للجنة وإما للنار في حياته... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الغليفي-: قضية العذر بالجهل أصبحت علامة تعرف من خلالها حقيقة الناس وأين هم من جادة الصواب، فمن وجدته يعذر على الإطلاق من غير ضوابط ولا استثناء، ويجعل الجهل دائمًا مانعًا من موانع تكفير المعين، ويشترط دائمًا قيام الحجة على العاجز وغير العاجز، فاعلم أنه مرجئ وقد جنح إلى التفريط والجفاء... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الغليفي-: ولو اعتبرنا الجهل عذرًا بإطلاق في حق المعين فلا نكفر إلا المعاند، فهذا باطل وفيه رد للقرآن والسنة وإجماع الصحابة، ولكن الإشكال في عدم التفريق بين أنواع الحجة [هل هي حكمية أو رسالية أو حدية]، و[عدم التفريق] بَيْنَ البُلوغِ والفَهمِ، فاشتِراطُ فَهْمِ الحُجَّةِ دائمًا مِن أقوالِ المُرجِئةِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الغليفي-: حُجَّةُ اللهِ قائمةٌ على الخَلقِ

ببلوغ القرآن والسماع بالرسول صلى الله عليه وسلم، وكل من وقع في الكفر يُسَمَّى كافرًا، وكل من وقع في الشرك يسمى مشركًا، هذا من جهة التسمية وإجراء الأحكام عليه في الدنيا، أما العذاب والمؤاخذة لا يكونان إلا بعد إرسال الرسل وإنزال الكتب، ولا عذاب قبل ذلك، وهذا هو الذي تؤيده النصوص، وهذا من رحمة الله تعالى بالخلق، فَمَعَ شركِهم وكفرِهم ونقضِهم ميثاق الفطرة واستحقاقهم العذاب، لم يعذبهم، ولكن أرسل إليهم الرسل وأنزل الكتب، فمن كفر بعد إقامة الحجة الرسالية عليه ووقع في الشرك الأكبر ولم يكن من أهل الأعذار، فلا عُذْرَ له... ثم قال -أيِ الشيخُ الغليفي-: إنَّ أنصارَ الله هُمُ الذِين حققوا العبودية لله رب العالمين، هُمُ الذِين حققوا التوحيد واقعًا عمليًا في كل حياتهم حتى اختلط التوحيد باللحم وسرى في الدماء فاختلط بالعظم، فكان شعارُهم ومنهاجُ حياتهم التوحيدَ الخالص في العبادة والسلوك والمعاملات، هم الذين تمسكوا بدين ربهم ورفعوا راية التوحيد والسنة والدعوة والجهاد، هم أهل القرآن الذين اتخذوه هاديًا وقائدًا وإمامًا لهم في كل مجالات الحياة، واقعًا عمليًا وسلوكًا في المعاملات والأخلاق، هُمُ الذِين جردوا التوحيد وأخرجوه من التوحيد النظري في الكتب والمعاهد والمدارس الذي لا يثمر ولا يرتقي بصاحبه إلى درجات العبودية الحقة لله رب العالمين، هُمُ الذِين رفعوا راية التوحيد الخالص، وعملوا تحت رايتها، ودعوا الناس إليها، وحذروا من الشرك والمشركين، وأظهروا تكفير المشركين والبراءة منهم وعداواتهم وبغضهم، وحرضوا على قتالهم (مع القدرة)، والإعداد عند العجز؛ أنصار الله هم الذين حافظوا على الصلاة وقراءة القرآن وتعلمه وتعليمه، هُمُ الذِين استجابوا لله وللرسول وأظهروا الهدي الظاهر وشعائر الإسلام، من

لحية ونقاب، وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر، بالحكمة والموعظة الحسنة، من أجل كل ذلك حاربهم الطواغيت وأنصار الطواغيت، حاربوهم من أجـل دينهم وتمسـكهم به والـدعوة إليه؛ ربمـا يقـول قائـلٌ سـاذِجٌ مُلَبَّسٌ عليـه غافلٌ عن حقائق الأمور تـابع لـدعاة الإرجـاء والإرجـاف والتخـذيل والانبطـاح {لمـاذا هـؤلاء يُحَـارَبُون وغـيرهم ممن هم مثلهم ويشـــاركونهم في الهـــدى الظـــاهر لا يقـترب منهم الطـاغوتُ، وإن حصـل اسـتدعاء لبعضـهم فمـا هي إلا سـاعات ويتصـل بهم بعض الـدعاة أصـحاب المنـابر ويخـرج سـالمًا؟، لمـاذا هـؤلاء بالـذات الـذين يعتقلـون ويعـذبون؟، لا بـد أن عنـدهم الخلـل والخطـأ ويُتوقـع منهم الخطـرُ، وإلّا فكثـيرٌ من أهـل اللحى لم يُصِـبْهم شـيءٌ من الطـاغوت ولم يُمنعـوا من المنـابر الدعويـة، مـا هـو السـبب وأين الخلـل؟}، نقـول لهـذا القائـل، صـدقتِ في ملاحظاتـك، ولـو تـأملت وسـألت لوجـدت أن الكـلَّ يُضَـيَّقُ عليـه والكـلَّ محـارَبٌ من أجـل دِينه، ولو تحريت الدقة والإنصاف لوجـدت أن مِن هـؤلاء [مِنَ المنتمِين إلى دعـاة الإرجـاء والإرجـاف] من عُـذِّب واعتقل من أجل أنه يصلي الفجر في جماعـة، أو حضـر حلقة لتحفيظ القرآن، أو مارس الرياضة بعد الفجر مـع أنها مباحة ومسموح بها للفجـرة والفسـقة، ومنهم من عُـذب من أجـل كلمـة ألقاهـا في المسـجد، ومنهم من عذب لحضـوره درسًـا أو خطبـة للشـيخ الفُلَانِيِّ، ومنهم من عُذب لوجود كتب إسلامية في بيته، ومنهم من عُذب لمجـرد معرفتـه بالشـيخ الفُلَانِيِّ، بـل منهم من عـذب واعتقل لأجل مشاهدته لمآسي المسـلمين وجراحـاتهم في كـل بقـاع الأرض، مـع أن هـذا متـاح ويعـرض في الفضـائيات الرسـمية والغـير رسـمية، لكن هي الحـرب على الإسـلام والمسـلمين باسـم الإرهـاب والتطـرف والغلو، والكل سيأتي عليه الدور، لن يستثني الطـاغوت

أحدًا موحدًا مهما كانت توجهاته، فلن يسمح الطاغوت لمن يعمل للإسلام أن يستمر في الدعوة، لكن الطاغوت عنده ترتيب أولويات، الأخطر فالأخطر، ولن يترك أحدًا، فمن كان من هؤلاء الشباب ينتمي إلى دعاة الإرجاء والإرجاف -ويتحققون من ذلك- يخرج دون اعتقال، بعد أن يصيبه من الأذى والخوف والعذاب ما الله به عليم، مع التشديد على الداعية والتهديد بمنعه من الظهور في الفضائيات إن لم ينشطْ في التعاون معهم والتحذير من أهل السنة والجماعة (أهل الدعوة والتوحيد والجهاد)، وينشطْ في نشر الشائعات عنهم وتحذير الشباب منهم ومن طريقهم ورميهم بكل النقائص والمعايب وأنهم خوارج وأهل غلو يكفرون المسلمين إلى غير ذلك من الجهالات والسفاهات التي يعرفها صغار طلبة التوحيد، بل هو جهل قبيح بمذهب أهل السنة والجماعة، فهؤلاء رضي عنهم الطاغوت وترك لهم المنابر، لمعرفة الطاغوت بانحراف دعوتهم عن الحق وزيغها عن منهج الأنبياء، فاطمأن لها بعض الوقت، لأنه عرف حقيقتها وأنها دعوة غير مثمرة لا تؤثر في الناس، دعوة بعيدة كل البعد عن دعوة الأنبياء، وإن رفع دُعاتُها راية (السلفية) و(أنصار السنة)، فالواقع خير شاهد على هؤلاء، فتَحَقَّقَ الطاغوتُ أنه لا خطر عليه ولا على ملكه وعرشه من هؤلاء [أي دعاة الإرجاء والإرجاف]، لأن هؤلاء لا يدعون إلى ما دعت إليه الأنبياء من التوحيد الخالص، والتحذير من الشرك، والبراءة من المشركين وتكفيرهم وعداوتهم، وقتالهم (مع القدرة)؛ لَكِنَّ الخوفَ كلَّ الخوفِ مِن هؤلاء الذين ساروا على طريق الأنبياء في الدعوة، ولم يحيدوا عنه، ولم يقلقهم وجود المعاصي والانحرافات الأخلاقية والسياسية والاجتماعية في المجتمع، ولكنَّ هَمَّهُمُ الوحيدَ هو السيرُ على طريق محمد صلى الله عليه

وسلم في الـدعوة إلى التوحيـد الخـالص بشـموليته، لم يلتفتـوا إلى غـير التوحيـد من الانحرافـات، لمـاذا؟ لأن النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم لم يلتفت إلى غـيره مـع وجـود الانحرافـات والفسـاد -في كـل منـاحي الحيـاة الاجتماعية- والربـا والفاحشـة والـزِّنَى وبيـوت الـدعارة وقُطَّاعِ الطُّرُقِ، وهذا قليل من كثير، والـذي يطلـع على أحوال العرب قبل الإسلام يعرف ذلك وأكـثر منـه، ومـع كل ذلك لم يلتفت رسول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم إلى هذه الإصـلاحات أَوَّلًا، ولم يَقُـلْ {نـدعو النـاس إلى مكارم الأخلاق والرقائق والمواعـظ حـتى تـرق قلـوبهم وتبكي عيونهم من خشيةِ الله} -حاشاه صلى الله عليـه وسلم أن يفعل ذلك- كما يفعله دُعاة الإرجاء والإرجـاف والتخذيل في زماننا!، وكيف يفعل ذلك وقـد أمـره اللـه بعبادة الله وحده لا شريك له والكفر بالطـاغوت، وليس له وحده بل لكل الرسـل - صـلوات ربي وسـلامه عليهم أجمعين- فقال سبحانه {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُـولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ}، وقـال تعـالى ذكـره {فَمَن يَكْفُـرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُـؤْمِن بِاللَّهِ فَقَـدِ اسْتَمْسَـكَ بِـالْعُرْوَةِ الْـوُثْقَى لَا انفِصَـامَ لَهَـا}، وقـال تعـالى {وَمَـا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُـدُونِ}، وقـال سـبحانه {وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الـرَّحْمَنِ آلِهَـةً يُعْبَـدُونَ}، وقـال {فَـاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَـهَ إِلَّا اللَّهُ}، فَلا بُدَّ أَوَّلًا أن يعرفهم بحقيقة هذا الرب العظيم، ولا بُدَّ أَوَّلًا أن يربطَ قلوبَ العبـاد باللـه سـبحانه، ولـذلك ظَلَّ ثلاثة عشر عامًـا يـدعوا إلى كلمـة (لا إلـه إلا اللـه)، هذه الكلمة العظيمة الشـريفة الغاليـة الـتي مـا فهمهـا دعـاة الإرجـاء والإرجـاف والانبطـاح، ولم يعرفـوا مقتضيات هذه الكلمة ولوازمها [قال الشيخ عبدالرحمن بن حسـن بن محمـد بن عبـدالوهاب في (فتح المجيـد): قوله [أي قول الشـيخ محمـد بن عبـدالوهاب في كتابـه

(التوحيد)] {من شهد أن لا إله إلا الله} أي مَن تكلم بها عارفًا لمعناها، عاملًا بمُقتضاها باطنًا وظاهرًا، فلا بدَّ في الشَّهادتين من العلم واليقين والعمل بمدلولها، كما قال الله تعالى {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ}، وقوله {إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ}، أما النطق بها من غير معرفةٍ لمعناها، ولا يقينٍ، ولا عَمَلٍ بما تقتضيه من البراءة من الشِّرك وإخلاص القول والعمل (قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح)، فغير نافعٍ بالإجماع. انتهى. وقال الشيخ محمود العشري في مقالة له على هذا الرابط: والمقصود بشروط (لا إله إلا الله) تلك الشروط التي لا تَنفع قائلها إلَّا باجتماعها فيه، وهي أيضًا اللوازم الضروريَّة التي ورَدت في الكتاب والسُّنة، كعلامة مميزة تدلُّ على صدقِ مَن نطَق بشهادة التوحيد وصحة إسلامه... ثم قال -أي الشيخ العشري-: فالقصْد أنَّ صحة الشهادة من قائلها، لا بدَّ من الإتيان فيها بلوازمها، وهذا أمرٌ واضح في الكتاب والسُّنة، لكن ينبغي أن يُعلمَ أنَّ المقصودَ بهذه الشروط صِحَّتُها عند الله -عزَّ وجلَّ- حتى يَنتفع بها قائلها في الآخرة، فأغلبُها من أعمال الباطن. انتهى. وقالَ الشيخُ أبو محمد المقدسي في (الرِّسالة الثلاثِينِيَّة): فشروط (لا إله إلا الله) ونواقض الإسلام التي يعددها العلماء في كتبهم، منها ما هو متعلق بالإيمان الحقيقي، وهي الشروط والنواقض المغيبة التي لا يعلمها إلا الله، كالإخلاص أو ما يناقضه من الشرك الباطن، والصدق وما يناقضه من التكذيب القلبي، واليقين وما يناقضه من الشك، ونحو ذلك من الأمور المغيبة التي لا يطلع عليها إلا الله، لا يصح ولا يصلح التكفير بها في أحكام الدنيا، لأنها أسباب غير ظاهرة ولا منضبطة، وإنما ينظر في أحكام الدنيا إلى ما ظهر من تلك الشروط أو النواقض، فيثبت الإسلام الحكمي [وهو الإيمان الظاهر

لا الباطن] ويعامل الإنسان معاملـة المسـلمين فَيُعصَـمُ دمُه ومالُه إنْ أتَى بشروط الإسلام الحُكمِيِّ ويُوكَل أمــرُ سَرِيرَتِه إلى اللـهِ. انتهى باختصـار]، كيـف يفعـلُ هـؤلاء ذلك ويحيدوا عن منهج الأنبياء في الدعوة، كيف يقولـوا ذلك والشرك منتشر في الأمة، والجهـل باللـه وبعبادتـه واقع بين الناس؟، كيف يزرعون شـجرة لا ثمـار لهـا ولا ظل ينتفع به، والواقع خـير شـاهد على هـذه الغثائيـة؟، فانشغلوا بالتصفية والتخلية والتربيـة والتحليـة، كلمـات فضفاضـة وشـعارات براقـة نتج عنهـا الـتزام أجـوف لا ثمرة لـه، مـا هكـذا دعـوة الأنبيـاء، بـل جعلوهـا صـريحة واضحة، دعوة إلى التوحيـد والعقيـدة، لا لبس فيهـا ولا مداهنـة، دعـوة بحـق تزلـزل عـروش الطـواغيت وتهـدد سلطانهم وتزيل وتنهي طغيـانهم، دعـوة مباركـة فيهـا الخيرُ كُلُّ الخيرِ، لأن ثمارها طيبة نافعة، شـجرة مباركـة أصلها ثابت وفروعهـا في كـل مكـان، تـؤتي أكلهـا كـل حين بإذن ربها، دعوة تنقل مَن فَهِمَها والتزمَ بهـا نقلـةً كُلِّيَّةً مِنَ الشــر والظلم والشــركَ والكفــر إلى الخــير والعـدل والتوحيـد والإيمـان، دعـوة مباركـة تسـري في العروق فتختلط بالدماء واللحم والعظام، فيعيش المـرء بها موحدًا، مُرْضِيًا لربـه، ناصـرًا لدينـه، مُطَبِّقًـا للتوحيـد في كل حياته، هكـذا دعـوة الأنبيـاء الـتي لم يـرض بهـا الطـواغيتُ، ولم يقبلوهـا من دعـاة التوحيـد الخـالص - التوحيد العملي الذي يحكم حيـاة المسـلم ويحـرص [أي المسـلمُ] على العمـل بـه مـع الجميـع- وقبلوهـا ممن انحرف عن منهج الأنبياء وحاد عن طريق الرسل وجَعَـلَ الـدعوة إلى التوحيــد النظــري في الكتب والجامعــات، يُدْرَسُ ولا يُطَبَّقُ واقعًا في الحياة، فشـتان بين التوحيـد النظري وبين التوحيد العملي الذي يحكم حياة المسـلم؛ فهل عرفت لماذا سكت الطاغوت عن هـؤلاء [أي دعـاة الإرجــاء والإرجــاف]؟ وســمح لهم بــالظهور في

الفضائيات واعتلاء المنابر وتصدر المجالس؟ ولماذا حارب هؤلاء وضيق عليهم وعذبهم واعتقلهم وشردهم ونشر الشائعات عنهم؟، لأن هؤلاء التزموا دعوة الأنبياء الحقة، وساروا على طريق الأنبياء الصحيح، وقد علمت أن كل من دعا إلى ما دعت إليه الأنبياء، وسار على طريق الأنبياء سيصيبه مِثْلُ ما أصاب الأنبياء ولا بد، فإذا رأيت الرجل يعتلي المنابر ويتصدر المجالس ولم يصبه من الطاغوت شيء ولم يُبتلى في دينه، فاعلم أنه ليس على الجادة وأن في دينه دخن، قد رضي عنه الطاغوت لأنه علم أن دعوته هشة غثائية لا فائدة فيها ولا ثمرة لها، لا تهدد عرشه ولا تؤثر في زوال ملكه الكفري، فلذلك رضي عنه وتعاون معه واستماله واحتواه واستعمله في محاربة أهل التوحيد بحجة القضاء على التطرف الإرهاب والتشدد والغلو في التكفير، هل عرفت الفرق؟ هل تأملت في دعوة الفريقين؟، إذا لم يتضح لك الفرق فتضرع إلى الله أن يعلمك ويفهمك، وأكثر ما يعنيك على فهم ذلك التأملُ في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم مع قومه وما كانوا عليه، وما حصل له صلى الله عليه وسلم منهم، ولماذا حاربوه وحاصروه واتهموه وَهُمْ يعلمون صدقَه وأمانته وحسن خلقه صلى الله عليه وسلم... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الغليفي-: [الدعوةُ إلى التوحيد الخالص]، والتحذيرُ مِنَ الشركِ، وتكفيرُ المشركينِ وعداوتُهم والبراءةُ منهم، والدعوةُ إلى قتالِهم مع القدرةِ، أيُّ دعوةٍ لا تدعو إلى هذه الأصولِ الأربعة إجمالًا وعلى التفصيل، فهي دعوة باطلة فاشلة لا خير فيها؛ [أيُّ دعوةٍ] لم تُطَبِّقْ هذه الأصول واقعًا عمليًا يحكم حياة الناس -كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم- فلن تُفْلِحَ أبدًا، ولن تتميزَ الراياتُ وتُمَحَّصَ الصفوفُ، بل إن أصحاب هذه الدعوات المنحرفة عن منهج الأنبياء

وطريق الأنبياء أشد خطرًا على الإسلام من اليهود والنصارى، لأنهم يلبسون على الأمةِ أمرَ دينِها، وينحرفون بها إلى الهاوية إلى ما يحب الطاغوت -{وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا}- إلى التفريق بين الطاغوت وجنوده، ويحكمون لهم [أي لجنود الطاغوت، وهم أنْصاره وأعوانه] بالإسلام ويوالونهم ويوادونهم، بحجة أنهم يقولون {لا إله إلا الله} ويصلون ويصومون ويتصدقون ويحجون، فلا ينفعهم الحج ولا الصلاة ولا الشهادة [ولا الصيام ولا الزكاة] للحكم بإسلامهم، ولا يمنع ذلك من تكفيرهم، لأن كفرهم مستقل عن هذه الأبواب والمباني [أي لأن كفرهم لم يكن من باب الجحود أو الامتناع، عن نطق الشهادتين أو الصلاة أو الصيام أو الزكاة أو الحج]، فلا نحكم بإسلامهم حتى يبرؤوا من شِركهم وقوانينِهم وتشريعاتِهم، لأنهم يتلبسون بنواقضهم وشركياتهم وكثيرٌ منهم يتلفظ بالشهادتين ويصلي ويحج، فلا تعني الشهادتان عندهم البراءة حتى يَكْفُروا بتشريعاتِهم ويُخلِصُوا العبادةَ لله الواحد القهار كما في حديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه مرفوعًا {من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله حرم ماله ودمه وحسابه على الله} رواه مسلم، فإنه وإن كانت كلمة التوحيد متضمنة للكفر بما يعبد من دون الله تبارك وتعالى -وهو ركن النفي فيها- لكن أكده النبي صلى الله عليه وسلم وخصه بالذكر ليبين أن من قالها وهو مقيم على عبادة غير الله تبارك وتعالى لا يبرأ من الشرك ولا يكفر به، لم تنفعْه ولم تعصمْ دمَه ومالَه، فالذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت والذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله، فهل عرفتَ حقيقة القوم وزال الإشكال ورُفع الالتباس عن جند الطاغوت -الذين يحاربون دين الله وأولياء الله المتمسكين به- وانكشف زيفهم وضلالهم في قولهم

{إننا مسلمون، نقول (لا إله إلا الله)، ونصلي، ونصوم، وهذا عملنا، والعمل عبادة، والمحافظة على البلد واجب وطني، وحمايةُ النظام وحراسةُ القانون والمحافظةُ عليه من الذين يطالبون بتطبيق الشريعة [واجبٌ وطنيٌّ]، ونحن نحارب الإرهاب والتطرف، ولا نحارب الإسلام ولا المسلمين}، وغير ذلك من التلبيسات الشيطانية والحجج الفرعونية، فكن على حذر من هؤلاء، وكن على بصيرة فيهم، فقد فصَّل الله لك الآيات وأبان لك الطريق أحسن بيان {وَكَذَلِكَ نفَصِّلُ الآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ}، فَلَنْ يَثْبُتَ لك الإيمانُ ولا عَقْدُ الإسلامِ حتى تَكْفُرَ بالطاغوتِ وتُعادِيه وتُكَفِّرَه، وتَتَبَرَّأَ منه ومِن جُنودِه وعَساكِرِه وتَكْفُرَ بهم وبقَوانِينِهم وتشريعاتِهم، فكنْ على طريق الأنبياء، واصبر حتى تلقى الله، ولا يستخفنك [أي ولا يستجهلنك] الذين لا يعلمون بحقيقةِ الطواغيتِ وجيوش الطواغيت وشرطتهم وأمنهم وأنصارهم، فإنهم من أولياء الشرك وأهله المشركين، فَهُمُ العَينُ الساهِرةُ على القانون الوضعي الكفري، الذين يحفظونه ويثبتونه، ويُنَفِّذُونه بشوكتهم وقوتهم، وهم أيضًا الحماة والأوتاد المثبتين لعروش الطواغيت، والذين يمتنع بهم الطواغيت عن التزام شرائع الإسلام وتحكيمها، وهم شوكته وأنصاره الذين يعينونه وينصرونه على تحكيم شرائع الكفر وإباحة المحرمات من ردة وكفر وشرك وربا وخمر وخنا وغير ذلك، وهم الذين يحاربون ويعذبون ويعتقلون كل من خرج من عباد الله منكرًا كفر الطواغيت وشركهم ساعيًا لتحكيم شرع الله ونصرة دينه المعطل الممتهن من الكفار والمرتدين وأهل الفسق والفجور، وهذه من أسباب الكفر الصريحة، نصرة الشرك ونصرة أهله وتوليهم ومظاهرتهم على الموحدين {الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي

سَــبِيلِ اللّــهِ وَالَّذِينَ كَفَــرُوا يُقَــاتِلُونَ فِي سَــبِيلِ الطَّاغُوتِ}، {وَمَن يَتَــوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللّــهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ}، فاحذَرْ يا عبدَاللهِ أنْ تَرْكَنَ إلى الذِين ظلموا، وفِرَّ منهم حتى تَنجُوَ مِنَ النَّارِ، وقانا اللـهُ وإياكَ مِنَ النَّارِ، ورَزَقَنا التوحيـدَ والعمـلَ، ونُصـرةَ دِينِـه وسُـنَّةِ نَبِيِّه وعِبـادِه المُوَحِّدِين المُجاهِـدِين، آمِين. انتهى باختصار.

(20)وقـالَ الشـيخُ عبدُاللـه الغليفي في كِتابِـه (البيـانُ والإشــهارُ في كَشْــفِ زَيْــغِ مَن تَوَقَّفَ في تكفــيرِ المُشرِكِين والكفارِ، مِن كلامِ شيخَيِ الإسلامِ ابنِ تيميــةَ وابنِ عبـدِالوهاب في تكفـيرِ المُعَيَّنِ والعُـذرِ بالجهـلِ): فَيَجِبُ على كلِّ داعِيَةٍ مَكَّنَ اللهُ لـه مِنْبَـرًا أنْ يكـونَ أَوَّلُ ما يَدْعُو الناسَ إليه هو التوحيدَ بشُـمُولِيَّتِه، وإفـرادَ اللـهِ بـه، والتحـذيرَ مِنَ الشـركِ، وتكفـيرَ مَن فَعَلَـه وتَسْـمِيَتَه مُشْـرِكًا كمـا سَـمَّاه اللـهُ ورسـولُه، فالمشـركُ الشِّـرْكَ الأكْبَرَ لا يُسَـمَّى مُسلِمًا بحـالٍ، كمـا أنَّ الـزانِي يُسَـمَّى زانٍ، والسـارِقَ يُسَـمَّى سـارقًا، والـذي يَشْـرَبُ الخَمْـرَ يُسَمَّى شارِبَ خَمْرٍ، والذي يَتَعامَلُ بالرِّبَا يُسَـمَّى مُـرَابٍ، فكـذلك الـذي يَقَـعُ في الشـركِ الأكـبرِ يُسَـمَّى مشـركًا، وهذا ما دَلَّتْ عليه الأدلةُ الصحيحةُ مِنَ القـرآنِ والسُّـنَّةِ، وعليه الصحابةُ، والتابِعون، وأَئِمَّةُ الإسـلامِ، وابنُ تيميـةَ، وابنُ عبــدالوهاب وأولادُه وأحفــادُه، وأَئِمَّةُ الــدعوةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّــلَفِيةِ]، وأَفْتَى بــذلك العَلاَمَــةُ أبــو بطين مفتي الديارِ النَّجْدِيَّةِ، واللجنةُ الدائمةُ [للبحـوثِ العلميـةِ والإفتـاءِ]، وهيئـةُ كِبـارِ العلمـاءِ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الغليفي-: قالَ [أيِ الشيخُ محمد بنُ عبـدالوهاب] رَحِمَـه اللـهُ [في فتـاوى ومَسـائلِ الإمـامِ الشـيخِ محمـد بن عبدالوهاب] لَمَّا سَأَلَه الشيخُ (عيسى بن قاسم) والشيخُ (أحمد بن سـويلم) في أَوَّلِ إسـلامِهما عن قـولِ الشـيخِ

تقي الدِّينِ ابنِ تيميةَ {مَن جَحَدَ ما جاءَ به الرسولُ وقامَتْ به الحُجَّةُ فهو كافِرٌ}، فأجابَ [أَيِ الشيخُ محمد بنُ عبدالوهاب] بقولِه رَحِمَه اللهُ {إلَى الأَخَوَيْنِ عيسى بن قاسم وأحمد بن سويلم، سلامٌ عليكم ورحمةُ اللهِ وبَعْدُ، فما ذَكَرْتُموه مِن قَوْلِ الشيخِ (مَن جَحَدَ كذا وكذا)، وأنكم شاكُّون في هؤلاء الطواغيتِ وأَتْباعِهم هل قامَتْ عليهم الحُجَّةُ أم لا؟، فهذا مِنَ الْعَجَبِ الْعُجَابِ، كيف تَشُكُّون في هذا وقد وضَّحتُه لكم مِرارًا؟ فإنَّ الذي لم تُقَمْ عليه الحُجَّةُ هو الذي حديثُ عَهْدٍ بالإسلامِ والذي نَشَأَ بباديَةٍ بعيدةٍ، أو يكونُ ذلك في مسألةٍ خَفِيَّةٍ مِثْلِ العَطْفِ [يَعنِي سِحرَ العَطْفِ، وهو التَّأْلِيفُ بالسِّحْرِ بين المُتَباغِضَين، بحيث أَنَّ أَحَدَهما يَتَعَلَّقُ بالآخَرِ تَعَلُّقًا كُلِّيًّا، بحيث أنَّه لا يَستطِيعُ أَنْ يُفارِقَه]، فلا يُكَفَّرُ حتى يُعَرَّف، وأَمَّا أُصولُ الدِّينِ التي أَوْضَحَها اللهُ وأَحْكَمَها في كتابِه فإنَّ حُجَّةَ اللهِ هي القرآنُ، فمَن بَلَغَه القرآنُ وسَمِعَ به فقد بَلَغَتْه الحُجَّةُ وقامَتْ عليه، ولكنَّ أَصْلَ الإشكالِ أنَّكم لم تُفَرِّقوا بين (قِيَامَ الحُجَّةِ) وبين (فَهْمِ الحُجَّةِ)، فإنَّ أكثرَ الكفارِ والمُنافِقِين لم يَفْهَموا حُجَّةَ اللهِ مع قِيَامِها عليهم، كما قالَ تعالَى (أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ، إِنْ هُمْ إِلَّا كَالأَنْعَامِ، بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا)، وقِيَامُ الحُجَّةِ وبُلُوغُها نَوْعٌ، وفَهْمُهم إيَّاها نَوْعٌ آخَرُ، وكُفْرُهم [يَكُونُ] بِبُلُوغِها إيَّاهم وإنْ لم يَفْهَموها}... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الغليفي-: وسُوءُ الْفَهْمِ هذا بَيْنَ (قِيَامِ الحُجَّةِ) و(فَهْمِ الحُجَّةِ) وعَدَمِ التَّفريقِ بينهما مِمَّا يقولُ به هذه الأيامَ أَتْباعُ المَدارَسِ الدَّعَوِيَّةِ التي تَنْتَسِبُ إلى السَّلَفِيَّةِ والإسلامِ وتَحِيدُ عنِ الحقيقةِ، وتَأْتِي بالشُّبُهاتِ لِأَسْلَمَةِ الطواغيتِ وإثباتِ وَصْفِ الإسلامِ للمُشرِكِين وعُبَّادِ القُبورِ، مُعرِضِين بذلك عن كُتُبِ السَّلَفِ وما حَقَّقَه شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ -ونَقَلَه عنه الإمامُ محمد بنُ عبدالوهاب- وأَئِمَّةُ الدَّعوةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيةِ]

واللَّجْنةُ الدائمةُ [للبحوثِ العلميةِ والإفتـاءِ] وهيئـةُ كِبـارُ العلماءِ، مع سُهولةِ الحُصولِ على ما كَتَبَه هــؤلاء الأئِمَّةُ، فهو مَطْبُوعٌ في (الدُّرَر السَّـنِيَّة [في الأجوبـة النَّجْدِيَّة])، و([مجموعـة] الرسـائل والمسـائل النجديـة)، و[كِتَـابِ] (مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبـدالوهاب)، وفتـاوى (اللَّجْنة الدائمة [للبحوثِ العلميةِ والإفتـاءِ])... ثم قـالَ -أيِ الشيخُ الغليفي-: وهذا الذي أنْكَرَه علماءُ عَصْـرِه [أيْ عَصْرِ الشيخ محمد بنِ عبدالوهاب] عليه، فوافَقـوه على التَّوحيـدِ والتَّحـذيرِ مِنَ الشِّـركِ وعارَضُـوه في التكفـيرِ والقتالِ، و[مُرجِئةُ العَصْرِ] أَدْعِيَاءُ السَّلَفِيَّةِ -كـذلك- مِثْـلُ الذِين عارَضُـوا دعـوةَ التَّوحيـدِ وحـارَبوا أَهْلَهـا ورَمَـوْهم بِبِدْعةِ الخَوارِجِ وتكفيرِ المسلمِين والغُلُوِّ في الدِّينِ، وَمَا أَشْـبَهَ اللَّيْلَـةَ بِالْبَارِحَـةِ؛ فهَـلْ ظَهَـرَ لكم الحَـقُّ؟، أَمْ هـو التَّعَصُّــبُ والهَــوَى والمَذهَبِيَّةُ البَغِيضــةُ والانتمــاءُ إلى المــــدارسِ الفِكرِيَّةِ، مَدرَســـةِ القـــاهرة، ومَدرَســـةِ الإســكندريةِ، ومَدرَســةِ المنصــورة، ومَدرَســةِ الأردن، ومَدرَسةِ المدينة، وهكذا تُقَدِّمون الانتماءَ لهذه المدارسِ الفِكرِيَّةِ على الانتمــاءِ لِــدِينِ الإســلامِ والــتزامِ الحَــقِّ والعَمَــلِ به إذا ظَهَــرَ لكم، أَمْ هــو الهَــوَى والتَّعَصُّـــبُ والحِزبِيَّةُ؟... ثم قــالَ -أيِ الشــيخُ الغليفي-: ولــو أنَّ رُؤُوسَ هــذه المــدارسِ ومُؤَسِّسِــيها أخــذوا مِنَ النَّبْــعِ الصَّــافِي، وتَلَقَّوُا العِلْمَ على يَــدِ كِبــارِ العلمــاءِ وأَئِمَّةِ الــدَّعوةِ، لَمَــا ظَهَــرَتْ هــذه المــدارسُ وتلــك الأفكــارُ والخِلَافاتُ على الساحةِ، ولَحَصَلُوا على سَنَدٍ مُتَّصِـلٍ إلى الإمامِ [محمد بنِ عبدالوهاب]، ولكنْ لِعَدَمِ وَحْدَةِ المَنْهَجِ، واختلافِ مَصـدَرِ التَّلَقِّي، والبُعـدِ عنِ العلمـاءِ العـامِلِين وعَــدَمِ التَّلَقِّي منهم، ظَهَـرَتْ هــذه المــدارسُ الفِكرِيَّةُ وتَأَثَّرَ كَثيرٌ مِنَ الشَّـبابِ وجِيـلِ الصَّـحْوَةِ بهـذه المـدارسِ وما تَحْمِلُه مِن أفكارٍ تُخـالِفُ أهـلَ السُّـنَّةِ، وكُلَّمَـا كَثُـرَتِ الرُّؤُوسُ وظَهَرَ في الساحةِ دُعاةٌ جُدُدٌ بأفكـارٍ ومـدارسَ

جديدةٍ، كُلَّمَا كَثُـرَتِ الاختلافـاتُ، وبَعُـدَتْ هـذه المـدارسُ شيئًا فشيئًا عمَّا كانَ عليه رسولُ اللـه صـلى اللـه عليـه وسلم وصحابتُه الكِـرامُ والقُـرونُ الثلاثـةُ المُفَضَّـلةُ، وَلَا تَعْجَبْ فالكُلُّ يَدَّعِي أنَّه على الحَقِّ... ثم قالَ -أيِ الشـيخُ الغليفي-: وتَأَمَّلْ مَن يُحارِبُ المُوَحِّدِين اليومَ، ويَـرْمِيهم بالغُلُوِّ والتَّطَرُّفِ، ويُسَمِّيهم (خَوارِجَ العَصـرِ)، ويَسـتَعْدِي عليهم الطـواغِيتَ والظـالمِين، إنَّهم دُعـاةٌ على أبـوابِ جَهَنَّمَ تَصَـدَّروا المَجـالِسَ، إن يَقُولُـوا تَسْـمَعْ لِقَـوْلِهِمْ، واعْتَلُوا المَنابرَ، إنْ تَرَاهُمْ تُعْجِبْك أجْسامُهم وأشـكالُهم، يُشارُ إليهم بالبَنَانِ على أنَّهم مِن دُعاةِ التَّوحيـدِ وعلمـاءِ الإسـلامِ، وَهُمْ في الحقيقـةِ يُحـارِبون التَّوحيـدَ تنفيـذًا لِمُخَطَّطاتِ الطواغيتِ في الحـربِ على الإسـلامِ (حَـربِ الـدِّينِ بمَن يَنْتَسِـبُ إليـه)، وكُـلُّ مَن أرادَ أنْ يَعمَـلَ في السـاحةِ بهـذه الشُّـروطِ ويُفْسَـحَ لـه المَجَـالُ ويُعامَـلَ مُعامَلةَ الشَّخصِيَّاتِ الهامَّةِ وكِبـارِ الـزُّوَّارِ فَلْيَعْمَـلْ وَفْـقَ مَنْهَجٍ مُحَدَّدٍ لا يُسْمَحُ له فيه إلَّا بما يُرِيدُ الطـاغوتُ وبمـا يَخْدِمُ أهدافَه ويُحَقِّقُ مَصـالِحَه الـتي تَتَنـافَى بالكُلِّيَّةِ مـع شـريعةِ رَبِّ البَرِيَّةِ، لـذلك تَـرَى هـذا التَّلـوِيثَ لـدَعوةِ الإسلامِ، والحَـقِّ الـذي أُرِيـدَ بـه الباطـلُ، مِن مُحاضَـراتٍ ودُروسٍ بهـذه العَنـاوِين (لا للتكفـيرِ، لا للخُـروجِ على الحُكَّامِ، لا للمُفسِدِين في الأرضِ، خَـوارِجُ العَصْـرِ، جِهـادُ النَّفْسِ لا الجِهادُ باليَدِ، الدعوةُ أوَّلًا)، بَلْ بعضُـهم يَـذهَبُ للطواغيتِ ويَستشِيرُهم في المواضيعِ التي يَتَحَدَّثُ فيها ولِسانُ حالِه يقـولُ ويُخْبِـرُ عن لِسـانِ مَقالِـهِ {مـا الـذي تُرِيـدون أنْ نقولَـه للشَّـبابِ بمـا يُحَقِّقُ أَمْنَكم ويُثَبِّتُ عُروشَـكم، فـأنتم تَملَـؤُون الكُـرُوشَ ونحن علينـا تَثْبِيتُ العُروشَ ولا تَحْرِمونا مِنَ القُرُوشِ [قُرُوشٌ جَمْعُ قِـرْشٍ، وهو عُمْلَةٌ مَعْدَنِيَّةٌ مِصْرِيَّةٌ قَدِيمةٌ، وَهُوَ جُـزْءٌ مِنْ مِائَةٍ مِنَ الْجُنَيْهِ]، وكُلُّه كَلَامٌ في الدِّينِ}، هكذا الوَاقِعُ... ثم قالَ -أيِ الشـيخُ الغليفي- تحت عنـوان (الصَّـفَقةُ القَـذِرةُ

"امتلاءُ الكُروشِ وتثبيتُ العُروشِ"): والذي ساعَدَ أَجْهِزةَ القَمْعِ على طَرْحِ هذه الصَّفَقَةِ انتشارُ جُرْثُومةِ الإرجاءِ الخَبِيثةِ في الأُمَّةِ، فهذه الجُرْثُومةُ التي كَمُنَتْ في تُرَاثِ الخَلَفِ -خِلَافًا لِما كان عليه السَّلَفُ-، مع أهواءٍ مُعاصِرةٍ (فيما يُسَمَّى بالصَّحْوةِ)، أَعْطَتِ الفُرصةَ لأَجْهِزةِ القَمْعِ أنْ تَطْرَحَ هذه الصَّفَقَةَ على مَن يُرِيدُ أنْ يَعمَلَ في الساحةِ الإسلامِيَّةِ وأنْ يَنتشرَ دُونَ تَضْيِيقِ الخِنَاقِ منهم [أيْ مِن أَجْهِزةِ القَمْعِ]، مَن أرادَ فعليه أنْ يَتَحَرَّكَ في نِطَاقِ المَسموحِ، وأنْ يَتَجَنَّبَ القَضايَا الساخِنةَ -كما يقولون- التي تَرفَعُ الالتِباسَ عن مَفاهِيمِ الأُمَّةِ وتُبَصِّرُ الشَّبابَ بحقيقةِ دعوةِ التوحيدِ والبَراءةِ مِنَ المُشرِكِين، وعلى مَن يَعمَلُ أنْ يُواجِهَ الأُصولِيِّين -كما يُسَمُّونهم- ويُبَدِّعَهم ويُفَسِّقَهم ويُحَذِّرَ الناسَ منهم ويُشَغِّبَ عليهم حتى يَلْتَبِسَ الحَقُّ بالباطلِ، ويُكْتَمَ الحَقُّ حتى لا يَصِلَ إلى الناسِ، فَرَضِيَتِ المُرجِئةُ وقَبِلَتْ بهذه الصَّفَقَةِ واطمأنوا بها، وهذا مِن (حَربِ الدِّينِ بمَن يَنْتَسِبُ إليه)، وهذا هو دَورُ أَجْهِزةِ القَمْعِ في تَفَاهُماتِها مع الساحةِ الإسلامِيَّةِ استجابةً لِتَوجِيهاتِ حُكوماتِها، التي تَستجِيبُ بدَورِها لِتَوجِيهاتِ الغَرْبِ الصَّلِيبيِّ في مُحارَبةِ الإسلامِ والمسلمِين، فقامَ المُرجِئةُ بهذا الدَّورِ على أَكْمَلِ وَجْهٍ كما رُسِمَ لهم في مُحارَبةِ دعوةِ التَّوحيدِ والمُوَحِّدِين، ولهذا وبالرَّغْمِ مِن كُلِّ هذه التَّحَدِّيَاتِ والمُواجَهاتِ الصَّعْبةِ التي تَتَهاوَى لها الجِبالُ، لَا مَنَاصَ ولَا مَفَرَّ مِن الوُقوفِ مع الحَقِّ ونُصرَتِه وتَأْيِيدِه -وتكثيرِ سَوَادِ أَهْلِه- بكُلِّ أنواعِ النُّصرةِ ما استطعنا إلى ذلك سبيلًا وإنْ كَرِهَ الكافرون، واللهُ غالبٌ على أَمْرِه وسوف يَنتَصِرُ الإسلامُ ويُظهِرُه اللهُ على الدِّينِ كُلِّه ولو كَرِهَ المُشرِكون ويومئذٍ يَفرَحُ المؤمنون بنَصرِ الله. انتهى باختصار.

(21)وقـــالَ الشـــيخُ هيثم فهيم أحمـــد مجاهـــد (أســـتاذ العقيـــدة المســـاعد بجامعـــة أم القـــرى) في (المـــدخل لدراسة العقيدة): اعلمْ -رحمك اللـه- أن الكفـر أعم من الشرك، و[الشرك] هو أن يجعل المرء لله ندًّا أو شـريكًا في أُلُوهِيَّتِـه أو ربوبيتـه، فهـذا أخص من الكفـر، فأهـل الســنة يكفــرون ســاب اللــه أو رســوله، ويكفــرون المسـتهزئ بشـيء من دين اللـه، ويكفـرون المسـتهين بالمصـحف، ويكفـرون المشـرعَ مـع اللـهِ الحـاكمَ بغـير شريعة الله، ويكفرون المُعرِض عن دين الله، وغير ذلـك من النـــواقض؛ ومن العلمـــاء من لا يفـــرق بين الشـــرك والكفـر... ثم قـال -أي الشـيخ هيثم-: الحجـة الرسـالية قامت على الناس بـالبلوغ والسـماع (ببلـوغهم القـرآن وسـماعهم بالرسـول صـلى اللـه عليـه وسـلم)، [فقـد] أرسل الله جميع الرسل مبشرين ومنـذرين حـتى تقـوم الحجة على الناس وينقطع عذرهم، والدليل قوله تعالى {رُّسُـلًا مُّبَشِّـرِينَ وَمُنـذِرِينَ لِئَلَّا يَكُـونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللّـهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُـلِ}، وقولـه تعـالى {قُـلْ أَيُّ شَـيْءٍ أَكْبَـرُ شَـهَادَةً قُـلِ اللَّهُ شَـهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَـذَا الْقُرْآنُ لأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَـعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى قُـلْ لَا أَشْـهَدُ قُـلْ إِنَّمَـا هُـوَ إِلَـهٌ وَاحِـدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْـرِكُونَ}، فاشْـتَرَطَ [عـز وجـل] في إقامـة الحجـة البلـوغ ولم يَشْـتَرِطِ الفَهْمَ كمـا تـدَّعي المرجئة، وقال تعالى {مَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَـلَّ فَإِنَّمَـا يَضِـلُّ عَلَيْهَـا وَلَا تَـزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْـرَى وَمَـا كُنَّا مُعَـذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُـولًا}، وقـد بُعث الرسـول وبلـغ القـرآن وقـامت الحجة وانقطـع العـذر... ثم قـال -أي الشيخ هيثم-: والدليل مِنَ السُّنَّةِ على قيام الحجة ببلوغ القرآن والسماع بالرسول صلى الله عليـه وسـلم قولُـه صلى الله عليه وسلم في الصحيح {وَالَّذِي نَفْسِـي بِيَـدِهِ لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ ثُمَّ لَا

يُـؤْمِنُ بِي إِلَّا دَخَـلَ النَّارَ}، و[مِنَ القُـرآنِ] قولُـه تعـالى {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَـدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُـونَ إِنَّ اللَّـهَ بِكُـلِّ شَـيْءٍ عَلِيمٌ}، ولم يقـل {حَتَّى يَتَبَيَّنَ} بَلْ قالَ {حَتَّى يُبَيِّنَ} وقد بَيَّنَ اللهُ وبَيَّنَ رسـولُه صلى الله عليه وسلم ولكن أكـثر النـاس مُعرِضـون مـع قيام الحجة عليهم ووصولها إليهم... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ هيثم-: اعلمْ -أرشدك اللهُ لطاعته- أنَّ أحكام الدنيا تُجْرَى وتُبْنَى على الظاهرِ مِن إسلامٍ وكُفْرٍ، فكلُّ مَن أظهر لنا الإسلامَ حَكَمْنا بإسلامه وقُلنا أنه مسلمٌ، وكلُّ مَن أظهر لنا الكفرَ والشركَ حَكَمْنا بكفرِه وقُلنا أنه مشـركٌ، فكـلُّ مَن تَلَبَّسَ بالشــرك ووَقَــعَ في الكفــرِ الأكــبرِ يُسَــمَّى مشرِكًا ويُسَمَّى كافرا، هذا هو اسـمه الـذي سـماه اللـهُ به، أمــا عقوبتــه مِن عَــدَمِها فهي للقاضــي والحــاكم المسلِم عند إقامةِ الحجـة الحَدِّيَّةِ عليـه واسـتتابَتِه... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ هيثم-: ومِن هنا تَعْلَمُ خَطَأَ بعضِ الـدُّعاةِ وطلبـةِ العلمِ عنـد خَلْطِهِم وعَـدَمِ تفـريقِهم بين الاسـمِ والعقوبةِ، فظنوا أن كـلَّ مَن وقـع في الكفـر والشـرك يُعـاقَبُ فسَـمَّوُا المشـركَ مسـلمًا مـع ارتكابِـه الشـركِ الأكبرِ، فاشترطوا فَهْمَ الحجـة، ولم يُفَرِّقـوا بين الحجـة الرســالية، وبين الحجــة الحَدِّيَّةِ [الــتي تكــون] عنــد الاســتتابةِ، كــل ذلــك الخلــط وعــدم التحقيــق جعلهم يعملون بالظاهر في الحكم بالإسلام فقط، ولا يعملـون بالظاهر في الحكم بالشرك والكفر الظاهر أيضا، وهــذا مخالف للقرآن والسنة والصحابة... ثم قـالَ -أَيِ الشـيخُ هيثم-: أهل السنة يفرِّقون بين الإسـلام الحُكْمِيِّ [وهـو الإيمان الظاهر] والإسلام على الحقيقـة [وهـو الإيمـان الباطن]، ويُفَرِّقـون بين أحكـام الـدنيا وأحكـام الآخـرة، ويُفَرِّقون بين كفر الظاهر وبين كفر الظاهر والبـاطن، ويُفَرِّقـون بين الاسـم والعقوبـة... ثم قـالَ -أَيِ الشـيخُ هيثم-: فالأحكـام دائـرة على الظـاهر، بمعـنى [أن] مَن

قام به الكفر فهو كافر ظاهرا، ولا يُقال له كافرٌ ظاهرًا وباطنًا (يعني يكون مرتدا كالمشركين في أحكام الــدنيا والآخرة) إلا إذا قامت عليه الحجة، فهناك أحكام دنيويــة وهناك أحكام أخرويــة، فأحكـام الـدنيا بحسـب الظـاهر، وأحكام الآخرة بحسـب البـاطن والظـاهر، والعبـاد ليس عليهم إلا الظـاهر [أي إلا الأخـذ بالظـاهر]، وربنـا جـل وعلا يتـولى السـرائر، ومن قـام بـه الكفـر أو قـام بـه الشرك، سواء كان معذورا، أو غير معذور (يعني لم تقم عليــه الحجــة)، فهــو كــافر ومشــرك ظــاهرا. انتهى باختصار.

(22)وفي فتوى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغـةٍ للشـيخ صـالح الفـوزان (عضو هيئة كِبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) على هذا الرابط، قـال الشـيخُ: إقامـة الحجـة معناهـا بلـوغ الحجـة على وجـه يفهمه إذا أراد الفهم، ليس من شرطه فهم الحجة، بـل المـراد بلوغهـا على وجـه يفهمه لـو أراد الفهم، فقـد قامت عليـه الحجـة، لأن بعض النـاس تبلغـه الحجـة ولـو أراد الفهم فهمها، لكنه لا يريد الفهم، يريـد الاسـتمرار على ما هـو عليـه، ويعتـبر أن هـذا من قـول المشـددين ومن قول الوهابية، وأن ما عليه الناس ومـا عليـه البلـد هو الصـحيح، أو يكـون لـه مصـالح يجنيهـا من وراء هـذه الأضرحة أو ما أشبه ذلك، هذا كله ليس بحجـة عنـد اللـه سبحانه وتعالى؛ فالمقصود أن قيام الحجة معنـاه بلـوغ الحجة على وجه يفهمها لو أراد الفهم، فقد قامت عليه الحجــة، والقــرآن الآن يُتلى على المســامع ويســمعه القاصي والداني على وجه يُفهم لو أراد الفهم، لكنـه لا يريـد الفهم، كـذلك أحـاديث الرسـول صـلى اللـه عليـه وســلم بلغت القاصــي والــداني، وكلام أهــل العلم المحققين ومؤلفاتُهم انتشـرت وبلغت النـاس لكنهم لا

يريـدون التحـول عمـا هم عليـه، ولا يريـدون البحث عن الحق والصواب، فإن كان هذا حاله فإنه لا يعذر لأنه هـو الذي فرط وهو الذي قصر. انتهى.

(23)وقالَ الشيخُ سفر الحـوالي (رئيس قسـم العقيـدة بجامعة أم القرى) في مَقالـةٍ لـه على موقِعـه في هـذا الرابط: إنَّ أكـثرَ أسـباب الخلاف والشـقاق بين الـدعاة، وممـا أوقـع بينهم الجـدل والخلاف وتشـعب الآراءِ، هـو عدم التفريـق بين الأحكـام الظـاهرة والأحكـام الباطنة، أي في إجــراء الأحكــام الظــاهرة والأحكــام الباطنــة، فالقاعـدة الـتي نقولهـا ونكررهـا {ليس كـل من كـان كافِرًا في الحقيقة (أو في الباطن) تجرى عليه الأحكام الظاهرة للكفار}، وما دليـل ذلـك؟ نقـول، أعظم دليـل واضـح هـو حكم المنـافقين في عهـد النـبي صَـلَّى اللـهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنهم كفـار في البـاطن والحقيقـة، ومـع ذلك تجرى عليهم أحكام الإسلام الظاهرة، فلا يلـزم من القول بكفر امرئٍ ما باطنًا، أن [لا] تُجـرى عليـه أحكـام الإسلام ظـاهرًا... ثم قـال -أي الشـيخ الحـوالي-: تـارِكُ الصَّـلاةِ، هـذا بِحَسَـبِ مَعرِفَتِـه، فـإجراءُ الأحكـامِ عليـه، يَختَلِـفُ الحـالُ بَيْنَ زَوجَتِـه -مَثَلًا- الـتي تَعِيشُ معـه في البَيتِ، والتي تَعلَمُ يَقِينًا أنَّ هـذا الـزَّوجَ لا يُصَـلِّي، وبَيْنَ حـالِ رَجُـلٍ لا يَعرِفُـه مِنَ النـاسِ، ولـو ذَهَبَ [أَيِ الرَّجُـلُ الذي لا يَعرِفُه] وقابَلَـه في أيِّ مَكـانٍ لَسَـلَّمَ عليـه، ولـو ذَبَحَ لَأكَلَ [أَيِ الرَّجُلُ الذي لا يعَرِفُـه] ذَبِيحَتَـه، ولـو تَكَلَّمَ [أيْ تارِكُ الصَّلاةِ] معه بِكَلامِ الإيمانِ أو الإسلامِ لخَاطَبَـه بذلك، فَهذا رَجُلٌ [يَعنِي تارِكَ الصَّلاةِ] يَختَلِفُ حُكمُـه في حَقِّ زَوجَتِه الـتي يَجِبُ عليهـا شَـرعًا أنْ تُطـالِبَ القَضـاءَ بإلغاءِ العَقْدَ، وألَّا تُمَكِّنَه مِن نَفسِـها، لِأنَّه كـافِرٌ بِالنِّسـبةِ لها، [يَختَلِفُ حُكْمُه في حَقِّ زَوجَتِـه عن حُكْمِـه في حَـقِّ] الـذي لا يَعـرِفُ حَقِيقَتَـه مِنَ النـاسِ، [فالـذي لا يَعـرِفُ

حَقِيقَتَـه] يُعامِلُـه مُعامَلَـةَ المُسـلِمِين، فَنحن أُمِرْنـا أنْ نُجـرِيَ أحكـامَ الإسـلامِ الظـاهِرةَ على كُـلِّ مَن يَـدَّعِي الإسـلامَ في دارِ الإسـلامِ، ولَكِنْ لا يَعنِي ذلـك أنَّهم في الحَقِيقةِ وفي الباطِنِ وعند اللهِ أنَّهم مُؤمِنون، فَلَو ماتَ هـذا الرَّجـل فَـإنَّ مَن كـانَ يَعـرِفُ حَقِيقَتَـه وأنَّه تـارِكٌ لِلصَّـلاةِ، فإنَّه لا يُصـلِّي عليـه بَـلْ يَترُكُه... ثم قـالَ -أيِ الشيخُ الحـوالي-: فـأنت تُجْـرِي الأحكـامَ الظـاهرةَ الـتي يَأْخُذُها كلُّ مَن يُظهِرَ الإسلامَ، وكلُّ مَن يَدَّعِي الإسـلامَ، في دار الإسـلامِ، فـإذا جئنـا -مَثَلًا- إلى مَن يَـذبَحُ، نَأكُـلُ ذَبِيحَتَه في دارِ الإسـلامِ وهـو يَـدَّعِي الإسـلامَ، فـإنَّ مِنَ البِدَعِ أنْ تَقولَ {لا آكُلُ إلَّا ذبيحـةَ مَن تأكـدتُ يقينًـا أنـه موحدٌ صحيحُ العقيدةِ}، فهذا أصلًا مِنَ الحَرَجِ الذي رفعَه اللهُ تعـالى عن هـذه الأُمـةِ، ومَن حَرَّجـوا علَى أنفسِـهم بذلك، فقد خالفوا هـديَ النـبي صَـلَّى اللـهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ وأصـحابه وعقيـدةَ أهـل السـنة والجماعـة، فلـو مـررتَ بأنـاس وهم يصـلون في مسـجد، فإنـك تُصَـلِّي وراءَهم (جماعـة)، ولا تقـول {لا أصـلي إلا خلـف من تيقنت أن عقيدته صـحيحة}، لـو فَعَلْتَ ذلـك وقُلْتَـه لكـان هـذا مِن فِعْلِ أصحاب البدع، لا مِن فِعْـلِ أهـل السـنة والجماعـة. انتهى باختصار.

(24)وسُئل الشيخُ ابنُ باز [في هذا الرابط](#) على موقعـه: هـل يُوجَـدُ عُـذرٌ بالجهـلِ في توحيـد الرُّبُوبِيَّةِ وتوحيـد الأُلُوهِيَّةِ أَمْ لا؟. فأجابَ الشـيخُ: توحيـدُ الرُّبُوبِيَّةِ والإلَهِيَّةِ والأسـماءِ والصِّـفاتِ [قـالَ الشـيخُ المهتـدي باللـه الإبـراهيمي في (مُنْجِـدَةُ الْغَـارِقِين وَمُـذَكِّرَةُ الْمُوَحِّدِين بِصِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى التي هِيَ مِنْ أَصْلِ الـدِّين): فَـإنَّ هنـاك صِـفاتٍ لِلَّهِ تَعـالَى لا يَسَـعُ المُـؤمِنُ المُوَحِّدُ جَهلَها، بَلْ لا يَكونُ مُؤمِنًا مُوَحِّدًا ولا عارِفًا بِاللَّهِ المَعرِفةَ التي تُخرِجُه عن حَدِّ الجَهلِ به سُـبحانَه إلَّا بِمَعرِفـةِ هـذه

الصِّفاتِ مَعرِفةً يَقِينِيَّةً لا شَكَّ فيها بِوَجهٍ مِنَ الوُجوهِ، وهي الصِّفاتُ التي لا يَتِمُّ مَفهومُ الرُّبوبِيَّةِ ولا يُتَصَوَّرُ إلَّا بِها. انتهى. وقالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (هَلْ وافَقَ الإمامُ اِبْنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ المُعتَزِلةَ وخالَفَ أهلَ السُّنَّةِ والجَماعةِ في تَكفِيرِ الجاهِلِ بِاللَّهِ؟) في مَعْرِضِ الدِّفاعِ عنِ الطَّبَرِيِّ: إنَّ الطَّبَرِيَّ يُفَرِّقُ بَيْنَ الصِّفاتِ التي لا تُعلَمُ إلَّا بِالخَبَرِ والسَّماعِ وبَيْنَ الصِّفاتِ [التي] تُعلَمُ بِالعَقلِ والفِكْرِ، فالجَهلُ في النَّوعِ الأوَّلِ ليس كُفرًا عند الطَّبَرِيِّ وأصحابِ الحَديثِ، والجَهلُ في النَّوعِ الثانِي مِنَ الصِّفاتِ كُفرٌ عند الطَّبَرِيِّ وعند عُلَماءِ الأُمَّةِ. انتهى باختصار] ليس فيها عُذرٌ، بل يجب على المؤمن أن يعتقد العقيدة الصحيحة، وأن يوحد الله جل وعلا، ويؤمن بأنه رب العالمين، وأنه الخلاق العليم، وأنه منفرد بالربوبية ليس هناك خالق سواه، وأنه المستحق للعبادة وحده دون كل ما سواه، وأنه ذو الأسماء الحسنى والصفات العلى لا شبيه له ولا كفء له؛ عليه أن يؤمن بهذا، وليس له عذر في التساهل في هذا الأمر، إلا إذا كان بعيدًا عن المسلمين في أرض لا يبلغه فيها الوحي، فإنه معذور في هذه الحالة وأمره إلى الله، يكون حكمه حكم أهل الفترات، أمره إلى الله يوم القيامة، يُمتحن فإن أجاب جوابًا صحيحًا دخل الجنة، وإن أجاب جوابًا فاسدًا دخل النار؛ المقصود أن هذا يختلف، فإذا كان في محل بعيد لا يسمع القرآن والسنة فهذا حكمه حكم أهل الفترة، وحكمهم عند أهل العلم أنهم يمتحنون يوم القيامة فمن أجاب دخل الجنة ومن عصى دخل النار؛ وأما كونه بين المسلمين يسمع القرآن والسنة ثم يبقى على الشرك وعلى إنكار الصفات فهو غير معذورٍ. انتهى.

(25)وقال الشيخ أبو محمد المقدسي في فتوى له على هذا الرابط: بالنسبة للعذر بالجهل، فالتحقيق أنه إنما يعتبر في المسائل الخفية أو التي قد تشكل وتحتاج إلى توضيح وبيان، ويعتبر أيضا فيمن كان حديث عهد بالإسلام أو نشأ ببادية بعيدة أو جزيرة نائية، فهذا إن كان عنده أصل الإسلام فإنه يعذر فيما أخطأ فيه من المسائل التي لا تعرف إلا من طريق الحجة الرسالية؛ ولا يعتبر الجهل مانعا من التكفير في المسائل البينة الواضحة المعلومة من دين الله ضرورة، والتي يَعْرِفُ حتى اليهود والنصارى وغيرهم مِنَ الكفار حُكْمَ اللَّه فيها، كالإشراك بعبادة الله تعالى واتخاذ آلهة معه وأندادا من دونه، فالجهل في هذه الحالة حجة على المرء لا حجة له، لأنه جهل إعراض عن النذارة القائمة بكتاب الله والتي بُعث بها كافةُ الرسل، لا جهل من لم تبلغه الرسالة أو جهل مَن لم يتمكن من معرفة الحق لعذر من الأعذار الشرعية، وقد قال تعالى {وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُنذِرُوا مُعْرِضُونَ}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ المقدسي-: طواغيت الحكم في زماننا كفرة محاربون لدين الله، ممتنعون بشوكتهم عن شرع الله، والصحيح الذي قرره أهل العلم أن الكافرَ المُحارِبَ المُمتَنِعَ لا تَجِبُ في حَقِّهِ اِستِتابةٌ أو إقامةُ حُجَّةٍ أو تَبَيُّنُ شُروطٍ ومَوانِعَ، وانظُرْ في بَيانِ هذا [كِتابَ] (الصارم المسلول على شاتم الرسول) لِشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ رحمه الله تعالى. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ أبو محمد المقدسي أيضًا في (الرِّسالةُ الثلاثِينِيَّةُ): فالمَقدورُ عليه لا يَمتَنِعُ عنِ النُّزولِ على حكم الله وشرائعه، ولا يَمتَنِعُ عن سلطان المسلمين، ولا يَمتَنِعُ بسلطان الكفار وشوكتهم ودولتهم وقوانينهم؛ أمَّا المُمتَنِعُ فهو الذي يَمتَنِعُ إمَّا بدارِ الكفرِ فَيَلتَحِقُ بها فَيَمتَنِعَ بِشَوكةِ أهلِها الحَربِيِّين أو بدولتِهم وسلطانهم وقانونهم بحيث يَأبَى

النُّزولَ على أحكام المسلمين ولا يَتَمَكَّنُ المسلمون من إقامة حكم الله عليه، أو يَمتَنِعُ بطائفة وشوكة بين المسلمِين تَمْنَعُه مِنَ المسلمِين وحُكمِهم، فَمِثلُ هذا يُباحُ قَتْلُه وقِتالُه وأخْذُ مالِه لِمَن قدر عليه دونَ اِستِتابةٍ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ المقدسي-: ويَدخُلُ في حُكمِ المُمتَنِعِين عن قدرة المسلمين وعن شرائع الإسلام في هذا الزمان، الطواغيتُ المُعَطِّلون لأحكام الشريعة، المُشَرِّعون والمُحَكِّمون للقوانين الوضعية الكافرة، وأنصارُهم وجُنْدُهُمُ الذِين يُظاهِرونهم على المسلمين ويُظاهِرون قوانينَهم ويُقَوُّون شَوكَتَها ويَحمُونها ويَمتَنِعون مِنَ النُّزولِ على أحكام الشرعِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ المقدسي-: أمَّا المَقدورُ عليه، إنْ ثَبَتَ عليه التكفيرُ لم يُقتَلْ ولم يَزُلْ مُلْكُه عن أموالِه حتى يُدعَى إلى التوبةِ والعَوْدِ إلى الإسلام، ولا يَزولُ مُلْكُه حتى يُقتَلَ مُرتَدًّا... ثم قالَ -أيِ الشيخُ المقدسي-: يجب التفريق بين الكافر الممتنع وغير الممتنع، في وُجوبِ اِستِتابة الأخِيرِ دُونَ الأوَّلِ. انتهى باختصار.

(26)وقال الشيخُ أبو محمد المقدسي أيضا في مقالة له على هذا الرابط: فمن بلغه هذا القرآن فقد قامت عليه الحجة والنذارة، خصوصًا في أعظم وأشهر أبواب الدين (التوحيد)، وعبادة غير الله تعالى التي امتلأ القرآن تحذيرًا منها؛ وليس إقامة الحجة أن يُؤتى إلى كل إنسان في بيته ومحله فيناقش ويكلم ويفصل له، نعم هذا جميل وهو أحسن القول، إذ هو الدعوة التي ورثها الأنبياء لأتباعهم {ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله}، لكن لا يقال {إن الحجة قبل ذلك غير مُقامة}، خصوصًا في أعظم أبوب الدين، و[لا يقال] أنها {لا تقام إلا بهذه الطريقة}، فهذا ما أنكره الله تعالى على المشركين حين قال {فما لهم عن التذكرة معرضين

كأنهم حمر مستنفرة فرت من قسورة بل يريد كل امرئ منهم أن يؤتى صحفًا منشرة}... ثم قال -أيِ الشيخُ المقدسي-: يجب أن يعرف الأخ الموحد، أن داء أكثر الناس اليوم ليس هو الجهل الذي يعذر صاحبه بسبب عدم بلوغ الحجة، فالقرآن محفوظ، والسنة موجودة، ومظنة العلم متوافرة، لكنه داء الإعراض، فتجد الواحد منهم عالم في أمور الدنيا صغيرها وكبيرها، خفيها وجليها، جاهل بأهم مهمات الآخرة، معرض عن تعلم أهم أصول الدين، ثم يرقع لهم المرقعون، يقولون {هل أقمتم عليهم الحجة؟}، وقد قال تعالى {ومن أظلم ممن ذكر بآيات ربه فأعرض عنها ونسي ما قدمت يداه إنا جعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا وإن تدعهم إلى الهدى لا يهتدوا إذا أبدا}، وهذا كله [أي ما ورد في قوله تعالى {إنا جعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا وإن تدعهم إلى الهدى لا يهتدوا إذا أبدا}] من عقوبات الإعراض، فكتاب الله قد بلغ هؤلاء القوم، وهم يسمعونه ليل نهار، ولكنهم يعرضون عن تعلم أهم المهمات فيه، ثم يقال {هم معذورين بجهلهم!}. انتهى باختصار.

(27)وفي هذا الرابط على موقع الشيخ ابن باز، سُئِلَ الشيخُ: ما رَأيُ سماحتِكم في مسألة العذر بالجهل، وخاصَّةً في أمْرِ العقيدةِ، وضِّحوا لنا هذا الأمْرَ جزاكم الله خيرًا؟. فأجابَ الشيخُ: العقيدةُ أهَمُّ الأمورِ وهي أعظمُ واجبٍ، وحقيقتُها الإيمانُ باللهِ وملائكتِه وكُتُبِه ورُسُلِه واليومِ الآخِرِ وبالقَدَرِ خَيْرِه وشَرِّه، والإيمانُ بأنه سُبْحانَهُ هو المستحِقُّ للعبادةِ، والشَهَادَةُ له بذلك، وهي شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَشهدُ المؤمنُ بأنه لا معبودَ حقٍّ إلَّا اللهُ سُبْحانَهُ وتعالَى، والشَهَادَةُ بِأَنَّ مُحَمَّدًا

رَسُولُ اللَّهِ أرسلَه اللهُ إلى الثَّقَلَين الجِنِّ والإنْسِ، وهــو خاتَمُ الأنبياءِ، كلُّ هذا لا بُدَّ منه، وهذا مِن صُلْبِ العقيدةِ، فلا بُـدَّ مِن هـذا في حَـقِّ الرجـالِ والنسـاءِ جميعًـا، وهـو أساسُ الدِّينِ وأساسُ المِلَّةِ، كما يَجِبُ الإيمانُ بمـا أخْبَـرَ اللــهُ بــه ورســولُه مِن أمْــرِ القيامــةِ، والجَنَّةِ والنــارِ، والحسابِ والجزاءِ، ونَشْـرِ الصُّحُفِ، وأَخْـذِها بـاليَمِين أو الشِّـمَالِ، وَوَزْنِ الأعمـالِ، إلى غـيرِ ذلـك مِمَّا جـاءَتْ بـه الآياتُ القرآنيَّةُ والأحاديثُ النَّبَوِيَّةُ، **فالجهلُ بهذا لا يكونُ عُذْرًا** بل يَجِبُ عليه أنْ يَتعلَّمَ هذا الأمرَ وأنْ يَتبصَّـرَ فيـه، **ولا يُعْذَرُ بقولِه {إني جاهلٌ} بمِثْلِ هذه الأُمورِ، وهو بَيْنَ المسلمِين وقد بَلَغَه كتابُ اللهِ وسُـنَّةُ نَبِيِّه عليـه الصـلاةُ والسلامُ**، وهذا يُسَمَّى مُعْرِضًا ويُسَمَّى غـافِلًا ومُتجـاهِلًا، لهذا الأمرِ العظيمِ، **فلا يُعْذَرُ**، كما قالَ اللـهُ سُـبْحانَهُ {أَمْ تَحْسَــبُ أَنَّ أَكْثَــرَهُمْ يَسْــمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُــونَ إِنْ هُمْ إِلا كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا}، وقال سُبْحانَهُ {وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِـيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ لَهُمْ قُلُـوبٌ لا يَفْقَهُـونَ بِهَـا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لا يُبْصِـرُونَ بِهَـا وَلَهُمْ آذَانٌ لا يَسْـمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَـلْ هُمْ أَضَـلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَـافِلُونَ}، وقال تعالى في أمثالِهم {إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ}، إلى أمثالِ هــذه الآياتِ العظيمةِ الـتي لم يَعْـذُرْ فيهـا سُـبْحانَهُ الظـالمِين بجهلِهم وإعراضِــهم وغفلتِهم، أمَّا مَن كــان بعيــدًا عنِ المسلمِين في أطرافِ البلادِ التي ليس فيهـا مسـلمون ولم يَبْلُغْـه القـرآنُ والسُّـنَّةُ **فهـذا معـذورٌ، وحُكْمُـه حُكْمُ أهلِ الفَتْرة -إذا مات على هذه الحالـة- الـذين يُمْتَحَنـون يومَ القيامةِ**، فمَن أجابَ وأطاعَ الأمرَ دَخَـلَ الجنـةَ، ومَن عَصَاه دَخَلَ النارَ، أمَّا المسائلُ التي قـد تَخْفَى في بعضِ الأحيانِ على بعضِ الناسِ كبعضِ أحكـام الصـلاةِ أو بعضِ أحكامِ الزكاةِ أو بعضِ أحكـامِ الْحَجِّ، **هـذه قـد يُعْـذَرُ فيهـا بالجهلِ**، ولا حَـرَجَ في ذلـك، لأنَّهـا تَخْفَى على كثـيرٍ مِنَ

الناسِ، وليس كلُّ واحدٍ يَستطيعُ الفِقهَ فيها، فأَمْرُ هـذه المسـائلِ أسـهلُ، والـواجبُ على المـؤمنِ أنْ يَتعلَّمَ ويَتفقَّهَ في الـدِّينِ ويَسـأَلَ أهْـلَ العلمِ، كمـا قـالَ اللـهُ سُـبْحانَهُ {فَاسْـأَلُوا أَهْـلَ الـذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُـونَ}، ويُروى عنه عليه الصلاةُ والسـلامُ أنَّه قـالَ لقـومٍ أَفْتَـوْا بغـيرِ عِلْمٍ {أَلَّا سـألوا إذْ لم يعلمـوا، إنَّمـا شـفاءُ العِيِّ السؤالُ}، وقالَ عليه الصلاةُ والسلامُ {مَنْ يُـرِدِ اللَّهُ بِـهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ}، فالواجبُ على الرِّجالِ والنساءِ مِنَ المسـلمِين التَّفقُّهُ في الـدِّينِ والسـؤالُ عَمَّا أَشْـكِلَ عليهم، وعَـدَمُ السُّـكوتِ على الجهـلِ، وعَـدَمُ الإعـراضِ، وعَـدَمُ الغَفْلـة، لأنهم خُلِقـوا ليعبـدوا اللـهَ ويُطيعـوه سُبْحانَهُ وتعالَى، ولا سبيلَ إلى ذلك إلا بالعِلْمِ، والعِلْمُ لا يَحصُلُ بالغفلةِ والإعراضِ، بَلْ لا بُـدَّ مِن طَلَبِ للعِلمِ، ولا بُدَّ مِنَ السؤالِ لأهلِ العلمِ حتى يَتعلَّمَ الجاهلُ. انتهى.

(28)وفي هـذا الرابط على موقـع الرئاسـة العامـة للبحوث العلمية والإفتاء سُئِلَ الشـيخُ ابنُ بـاز: إذا مـات رجُـلٌ وهـو لا يسـتغيثُ بـالأمواتِ ولا يَفْعَـلُ مِثـلَ هـذه الأمُورَ المَنْهِيَّ عنها، إلَّا أنَّه فَعَلَ ذلك مـرَّةً واحـدةً فيمـا أَعْلَمُ، حيث استغاثَ بالرسولِ صلى اللهُ عليه وسلم في زيارتِه لمسجدِ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم وهـو لا يَعْلَمُ أنَّ ذلـك حَـرامٌ وشِـرْكٌ، ثُمَّ حَجَّ بعـدَ ذلـك دُونَ أنْ يُنَبِّهَه أحدٌ على ذلـك، ودُونَ أنْ يَعْـرِفَ الحُكْمَ فيمـا أظُنُّ حتى تَوَفَّاه اللهُ، وكان هذا الرجُل يُصلِّي ويَستغفِرُ اللـهَ، لكنه لا يَعْرِفُ أنَّ تلك المرَّةَ التي فَعَلَها حرامٌ، فيَـا تُـرَى هَلْ مَن فَعَلَ ذلك ولو مرَّة واحدة، وإذا مات وهـو يَجهَـلُ مِثْلَ ذلك، هل يُعتبَـرُ مُشـرِكًا، نرجـو التوضـيحَ والتوجيـهَ جزاكم اللـهُ خـيرًا؟. فأجـابَ الشـيخُ: إنْ كـان مَن ذَكَرْتَـه تابَ إلى اللهِ بعدَ المَرَّةِ التي ذَكَرْتَ، ورَجَعَ إليه سُـبْحانَهُ، واستَغفرَ مِن ذلك، زالَ حُكْمُ ذلـك وثَبَتَ إسـلامُه، أمَّا إذا

كان استَمرَّ على العقيدةِ التي هي الاستغاثةُ بغيرِ اللهِ ولم يَتُبْ إلى اللهِ مِن ذلك فإنَّه يَبْقَى على شِرْكِه ولو صَلَّى وصامَ حتى يَتُوبَ إلى اللهِ مِمَّا هو فيه مِنَ الشِّركِ، وهكذا لو أنَّ إنسانًا يَسُبُّ اللهَ ورسولَه، أو يَسُبُّ دِينَ اللهِ، أو يَستهزئُ بدِينِ اللهِ، أو بالجنةِ أو بالنارِ، فإنَّه لا يَنْفَعُه كَونُه يُصلِّي ويَصُومُ، إذا وُجِدَ منه الناقِضُ مِن نواقضِ الإسلامِ بَطَلَتِ الأعمالُ حتى يَتُوبَ إلى اللهِ مِن ذلك، هذه قاعدةٌ مُهِمَّةٌ، قالَ تعالَى {وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}، وقال سُبْحانَهُ {وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ، بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ}، وَأُمُّ النبيِّ صلى الله عليه وسلم ماتَتْ في الجاهليَّةِ، واستأذَنَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم ربَّه لِيَستغفِرَ لها فلم يُؤذَنْ له، وقالَ صلى الله عليه وسلم لمَن سألَه عن أبِيه {إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ}، وقد ماتا [أيْ أَبُو النبيِّ صلى الله عليه وسلم وأَبُو الرَّجُلِ الذي سَأَلَه] في الجاهليَّةِ، والمقصودُ أنَّ مَن ماتَ على الشِّركِ لا يُستغفَرُ له، ولا يُدعَى له، ولا يُتصدَّقُ عنه، إلا إذا عُلِمَ أنه تابَ إلى اللهِ مِن ذلك [قالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (المباحث المشرقية "الجزء الأول"): قالَ شَيخُ الإسلامِ [فِي (الصارم المسلول)] {... فَإذا عَلِمْنا أنَّه كانَ كافِرًا ولم نَعْلَمِ اِنتِقالَه اِستَصحَبْنا تلك الحالَ، إذِ الأصلُ بَقاؤه على ما كانَ عليه}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: ومِن نُصوصِ الإمامِ [يَعنِي الشافِعِيَّ في كِتابِه (الأُمُّ)] {مَنْ عُرِفَ بِشَيْءٍ فَهُوَ عَلَيْهِ حَتَّى تَقُومَ بَيِّنَةٌ بِخِلَافِهِ}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: إنَّ مَن عُرِفَ بِالشِّركِ ثم ماتَ يَنسَحِبُ عليه حُكْمُ الشِّركِ والكُفرِ، ولا يُقالُ {لَعَلَّه تابَ عند مَوتِه}، لِأنَّ الأصلَ عَدَمُ التَّوبةِ، ولِأنَّ مَنْ عُرِفَ بِشَيْءٍ فَهُوَ عَلَيْهِ حَتَّى تَقُومَ بَيِّنَةٌ بِخِلَافِهِ. انتهى

باختصار]، هذه هي القاعِدةُ المَعروفـةُ عنـد أهـلِ العِلْمِ. انتهى.

(29)وفي هذا الرابط يقولُ مركزُ الفتوى بموقع إسلام ويب التـابع لإدارة الـدعوة والإرشـاد الـديني بـوِزَارةِ الأوقاف والشـؤون الإسـلامية بدولـة قطـر: وقـد سُـئِلَ الشـيخُ ابنُ بـاز في شَـرْحِه لِـ (كَشْـفُ الشُّـبُهاتِ) عـدَّةَ أسئلة عن مسألةِ العُذرِ بالجهلِ، منها: (س)ما يَعـرِفُ أنَّ الـذبحَ عبـادةٌ، والنَّذْرَ عبـادةٌ؟؛ (ج)يُعَلَّمُ، الـذي لا يَعـرِفُ يُعَلَّمُ، والجاهـلُ يُعَلَّمُ. (س)هـلْ يُحكَمُ عليـه بالشِّـركِ؟؛ (ج)يُحكَمُ عليه بالشِّركِ، ويُعَلَّمُ، أَمَـا سَـمِعْتَ اللـهَ يقـولُ {أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْـمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُـونَ، إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ، بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا}، [وَ]قالَ جَلَّ وعلا {وَلَقَـدْ ذَرَأْنَـا لِجَهَنَّمَ كَثِـيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ، لَهُمْ قُلُـوبٌ لَّا يَفْقَهُـونَ بِهَـا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِـرُونَ بِهَـا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْـمَعُونَ بِهَـا، أُولَئِكَ كَالأَنْعَـامِ بَـلْ هُمْ أَضَـلُّ، أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ}، ما وَرَاءَ هذا تَنْدِيدٌ لَهم، نسألُ اللـهَ العافيـةَ. (س)بعضُ الناسِ يقولُ {المُعَيَّنُ لا يُكفَّرُ}؟؛ (ج)هذا [أَيِ القَـولُ بـأنَّ المُعَيَّنَ لا يُكفَّرُ] مِنَ الجَهْـلِ، إذا أتَى بمُكَفِّرٍ يُكَفَّرُ. انتهى باختصار.

(30)وفي فتوى صوتية مفرغة للشيخ عبدالله الجربـوع (رئيس قسـم العقيـدة بالجامعـة الإسـلامية بالمدينـة المنـورة) في هـذا الرابط، يقـول الشـيخُ: إنَّ العُـذرَ بالجهلِ، نَعَمْ هو قولُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعـةِ، ويَقْصِـدون به أنَّ مَن لم يَأْتِه رسولٌ أو لم تَبْلُغْه الحُجَّةُ [يَعْنِي الحُجَّةَ الرِّسالِيَّةَ] فإنَّه معذورٌ بجهلِه [يَعْنِي في أحكامِ الآخِرةِ لا الدُّنْيا]، ولكنْ إنْ كان مُشرِكًا يَعملُ بالشركِ فـإن حُكْمَـه حُكْمُ أهْلِ الفَتْرةِ، في الـدُّنْيا كـافِرٌ وأمْـرُهُ إلى اللـهِ في الآخِرةِ، هذا إجمـاعٌ مِن أهْـلِ العِلمِ، وهـذا لا يَعنِي عَـدَمَ

القـــولِ بالعُــذرِ بالجهــلِ، فيقولــون بالعُــذرِ بالجهــلِ ويقولون {أَهْلُ الفَتْـرةِ كُفَّارٌ في أحكـامِ الـدُّنْيا، أَمْـرُهم إلى اللـــهِ في الآخِــرةِ}، وهــؤلاء المُرْجِئَةُ المُتــأخِّرون خَلَطُوا بين المَسْألَتَين وسَحَبوا قولَ أَهْلِ السُّـنَّةِ بالعُـذرِ بالجهلِ [يَعْنِي في أحْكامِ الآخِـرةِ] على عَـدَمِ تكفـيرِ مَن تَلَبَّسَ بالشِّـــــركِ أو مَن وَقَـــــعَ في المُكَفِّراتِ الجَلِيَّةِ، والخَلْطُ بينهما واشتراطُ فَهْمِ الحُجَّةِ وقولُهم {أَنَّ بُلُـوغَ العِلمِ مع التَّمَكُّنِ [أَيِ التَّمَكُّنِ مِنَ العِلْمِ ورَفْعِ الجهـل] لا يَكْفِي، وأنَّه لا بُـــدَّ مِن فَهْمِ الحُجَّةِ}، هـــذا هـــو قـــولُ الجاحـــظ [ت255هـ] والعَنْبَــرِيِّ القاضـــي البَصْـــرِيِّ المعـــتزلي [ت168هـ]، والجاحــظُ يقــولُ أنَّه {لا يَكفِي بُلُـوغُ العِلمِ وتَمَكُّنُ المُعَيَّنِ مِنَ الفَهْمِ}، ويقـولُ أنَّه {لا بُدَّ أن يَتَحَقَّقَ منه الفَهْمُ وزَوالُ الشُّبْهةِ، وإنْ كـان عنـده اجتهادٌ فإنَّه يُعْذَرُ به في أيِّ مسألةٍ كانَتْ}، هـذه لا شَـكَّ بِدْعَـةٌ جاحظيَّةٌ سَـرَتْ إلى هـؤلاء المُرْجِئـةِ، فاشـترطوا لقيــامِ الحُجَّةِ تَحَقُّقَ الفَهْمِ وزَوالَ الشُّــبْهةِ، فهــذا هــو الخَطَأُ الأَوَّلُ الذي عندهم، أمـا أَهْـلُ العِلْمِ قـالوا بالعُـذرِ بالجهلِ وقالوا أنَّ {الحُجَّةَ [يَعْنِي الحُجَّةَ الرِّسالِيَّةَ] تَقُومُ بِبُلُوغِ العِلْمِ مع التَّمَكُّنِ ولـو لم يَفْهَمْ}، والخطـأُ الثـاني الذي وَرِثُوه عن دَاوُودَ بنِ جـرجيس هـو أنَّهم زعَمـوا أنَّ العُـذرَ بالجهـلِ دائمًـا مَعْنـاه عَـدَمُ التكفـيرِ، فمَن عُـذِرَ بالجهلِ فإنَّه لا يُكَفَّرُ، وهذا خطأٌ عظيمٌ أوَّلُ مَن قالَ بــه دَاوُودُ بنُ جرجيس العـراقي النقشـبندي الخـبيثُ أَشْـهَرُ المُنـاوِئِين للـدعوةِ الإصـلاحيَّةِ (دعـوةِ الشـيخِ محمـد بن عبـدالوهاب)، فشُـبْهةُ هـؤلاء المُرْجِئـةِ المُتـأخِّرِين هي الخَلْطُ بين العُذرِ بالجهلِ وعدمِ التكفيرِ، والعذرُ بالجهــلِ كما قلتُ لكم هو أَصْلٌ مِن أصولِ الإسلامِ وعليـه عُلمـاءُ أَهْـلِ السُّـنَّةِ، ولَكِنِ اِرْفَعُـوا أصـواتَكم بِـالقَولِ أنَّ العُـذْرَ بِالجَهلِ لا يَعنِي أنَّ عابِدَ الطاغوتِ مُسْلِمٌ أو ليس بِكافِرٍ، هذا أَبَـدًا مَنْفِيٌّ عن أَهْـلِ السُّـنَّةِ والجَماعـةِ، ومَن نَسَـبَه

لأهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ فهو جاهِلٌ [جَهْلًا] مُرَكَّبًا، فَقَدْ سُئلَ الشيخُ عبدالعزيز بن باز عن هؤلاء الذين يقولون {نَقولُ لهذا الذي يَعبُدُ القُبورَ أنَّه عَمَلُه كُفْرٌ، وأنه ليس بكافرٍ حتى تُقامَ الحُجَّةُ}، قال {هؤلاء جُهَّالٌ، هؤلاء جُهَّالٌ، ليس عندهم عِلْمٌ}، ثُمَّ رَفَعَ صَوتَه قائلًا {مَن أظْهَرَ الشركَ فهو مُشْرِكٌ، ومَن أظْهَرَ الكُفْرَ فهو كافرٌ}، هذا هو التفصيلُ، وهذا هو حقيقةُ الخِلافِ بين هؤلاء المُرْجِئةِ واللجنةِ الدائمةِ [للبحوثِ العلميةِ والإفتاءِ]، والشيخُ عبدُالعزيز بن باز رَحِمَه اللهُ يقولُ بالعُذرِ بالجهلِ [يَعْنِي في أحكامِ الآخِرةِ لا الدُّنْيا]، الشيخُ صالح الفوزان يقولُ بالعُذرِ بالجهلِ، واللجنةُ الدائمةُ [للبحوثِ العلميةِ والإفتاءِ] يقولون بالعُذرِ بالجَهلِ، ونحن نَقولُ بالعُذرِ بالجَهلِ، لَكِنَّنا نَقولُ أنَّه لا يُشترَطُ لِقِيامِ الحُجَّةِ [يَعْنِي الحُجَّةَ الرِّسالِيَّةَ] تَحقُّقُ الفَهْمِ وزوالُ الشُّبْهة، بَلْ مَن بَلَغَه العِلمُ المُزِيلُ للجهل كمَن كان بين المسلمين وهو يستطيع التَّعَلُّمَ فأعْرَضَ عن الكتاب وأعْرَضَ عن دُعاة الهُدَى وأقْبَلَ على الشُّبُهات التي يَبُثُّها شياطينُ الإنس والجن وتَشَبَّعَ بها، هذا الذي أعْرَضَ عن العِلْمِ والهُدَى بَلَغَتْهُ الحُجَّة وقامَتْ عليه، فهو إذَنْ لا عُذْرَ له عند اللهِ عَزَّ وجَلَّ، ونقولُ أيضًا أنَّ مَن كان واقعًا في الشِّرْكِ والمُكفِّراتِ الجَلِيَّةِ المُضادَّةِ لأصْلِ الإسلامِ فهو مُشرِكٌ كافرٌ، وإنْ كان لم يَبْلُغْه العِلْمُ فإنَّه مَعذورٌ بجهلِه [أيْ في أحكامِ الآخِرةِ لا الدُّنْيا، فَيَكُونُ] أمْرُه إلى اللهِ في الآخرةِ، هذا الذي نَصَّ عليه أئِمَّةُ الهُدَى، وأمَّا مَن خالَفَ هذا فإنَّه واقِعٌ في الإرجاءِ وفي بِدْعةِ الجاحظِ المعتزلِيِّ والعنبري وداوُودَ بنِ جرجيس، نسألُ اللهَ السلامةَ والعافِيَةَ. انتهى باختصار.

وفي فتوى صَوْتِيَّةٍ أُخْرَى مُفَرَّغةٍ للشيخِ عبدِالله الجربوع في هذا الرابط، يقولُ الشيخُ: قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ [في درء تعارض العقل والنقل] رَحِمَه اللهُ

{وَمَنْشَأُ الاشتِباهِ في أحْكامِ الكُفرِ والإسلامِ عَدَمُ التَّفريقِ بين أحْكامِ الدُّنْيا وأحْكامِ الآخِرةِ}، وذَكَرَ أَمثِلةً لاختِلافِ الحُكمِ في الدَّارَين، ثم قالَ [أيِ ابنُ تيميةَ] {وأحكامُ الدُّنْيا غيرُ أحكامِ الآخِرةِ}. انتهى باختصار.

(31)وفي فتوى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغةٍ للشيخ صالح الفوزان (عضو هيئة كِبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) على هذا الرابط، سُئِلَ الشيخُ: نَوَدُّ مِن فَضِيلَتِكم تَوجِيهَ أبنائكم الطُّلَّابِ حولَ الجَدَلِ الحاصلِ بين طَلَبةِ العلمِ في مسألةِ العُذرِ بالجهلِ؟. فأجابَ الشيخُ: اليومَ ما فيه جَهْلٌ وللهِ الحَمْدُ، تَعَلَّمَ الناسُ، أنتم تقولون {النَّاسُ الآنَ مُثَقَّفون، والنَّاسُ تَعَلَّموا، والنَّاسُ والنَّاسُ}، فما فيه جَهْلٌ الآنَ، الكِتابُ يُتْلَى على مَسامِعِ النَّاسِ في المَشارِقِ والمَغارِبِ وتَبُثُّه وسائلُ الإعلامِ، القرآنُ تقومُ به الحُجَّةُ {وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ}، هل ما بَلَغَ القُرآنُ؟!، واللهِ إنَّه بَلَغَ المَشارِقَ والمَغارِبَ ودَخَلَ في البُيوتِ ودَخَلَ في الكُهوفِ ودَخَلَ في كُلِّ مَكانٍ، فقامتِ الحُجَّةُ والحَمْدُ للهِ، لكنْ مَن أعْرَضَ عنها فهذا لا حِيلةَ فيه، أمَّا مَن أَقْبَلَ عليها ولَمَّا سَمِعَ القُرآنَ تَمَسَّكَ به وطَلَبَ تَفْسِيرَه الصحيحَ وأدِلَّتَه وتَمَسَّكَ بها، هذا ما يَبْقَى على الجهلِ والحَمْدُ للهِ، مَسْأَلةُ العُذرِ بالجهلِ هذه إنَّما جاءَتْ مِنَ المُرْجِئةِ الذِين يقولون {إنَّ العَمَلَ ليس مِنَ الإيمانِ، لَوِ الإنْسانُ ما عَمِلَ هو مؤمنٌ} [قلتُ: وإنْ كانتْ مَسْأَلةُ العُذرِ بالجهلِ هذه جاءَتْ مِنَ المُرْجِئةِ المَذْكُورِين، إلَّا أَنَّ هناك مِن غيرِهم مَن تَلَقَّفَها عنهم وقالَ بها]، هذا مَذْهَبٌ باطِلٌ، الحُجَّةُ قائمةٌ ببَعْثَةِ الرسولِ صلى الله عليه وسلم {رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ}، [وبِبُلُوغِ الْقُرْآنِ {وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ}،

فالرسولُ، جاءَ الرسولُ، والقرآنُ موجودٌ وباقٍ ونَسْمَعُه ونَقْرَأُه، ما في للجَهْلِ مَكانٌ، إلَّا إنسانًا ما يُرِيدُ العِلْمَ، مُعْرِضًا، المُعْرِضُ لا حِيلَةَ فيه، أَمَّا مَن أَحَبَّ العِلْمَ وأَقْبَلَ عليه فسيَجِدُ إنْ شاءَ اللهُ العِلْمَ الصحيحَ. انتهى. وفي فتوى صَوْتِيَّةٍ أُخْرَى مُفَرَّغةٍ للشيخِ صالحِ الفوزان على موقعِه في هذا الرابط، سُئِلَ الشيخُ: هلْ كُلُّ مَن يَعْبُدُ القُبورَ ويكونُ مِن أهلِ القُبورَ يُعَدُّ كافِرًا بعَيْنِه؟. فأجابَ الشيخُ: عندك شَكٌّ في هذا؟!، الذي يَعْبُدُ القُبورَ ما يكونُ كافِرًا؟!، إذَنْ ما هو الشِّرْكُ وما هو الكُفْرُ؟!، هذه شُبْهةٌ رَوَّجَها في هذا الوقتِ المُرْجِئةُ، رَوَّجَها المُرْجِئةُ، فلا تَرُجْ عليكم أَبَدًا. انتهى. وفي فيديو بعُنْوانِ (طائفةُ المرجئةِ هي التي تَقولُ لا بُدَّ مِن سُؤالِ الشَّخصِ عن سَبَبِ ذَبْحِه لغيرِ اللهِ، قَبْلَ تكفيرِه)، سُئِلَ الشيخُ صالحُ الفوزان: خَرَجَ علينا أقوامٌ يَتَنَزَّهون عن تكفيرِ مَن يَسجدُ لغيرِ اللهِ ومَن يَذبَحُ لغيرِ اللهِ، بحُجَّةِ أنَّه لا بُدَّ مِن سُؤالِ الشَّخصِ عن سَبَبِ فِعْلِه لهذا الشيءِ؟. فأجابَ الشيخُ: نحن نَحْكُمُ على الظاهرِ، مَن سَجدَ لغيرِ اللهِ حَكَمْنا عليه بالكُفرِ بِنَاءً على ظاهِرِه، وأَمَّا ما في القُلوبِ فلا يَعْلَمُه إلَّا اللهُ سُبْحانَهُ وتعالَى، ما كُلِّفْنا أنْ نُفَتِّشَ القُلوبَ، نَحْكُمُ على الظاهرِ، مَن عَمِلَ الشِّرْكَ حَكَمْنا عليه أنَّه مُشرِكٌ، ومَن عَمِلَ الكُفرَ حَكَمْنا عليه أنَّه كافِرٌ، نعم، هذه طائفةُ المُرجئةِ اللي ظَهَرَتِ الآنَ هي اللِّي تَقولُ الأقوالَ هذه. انتهى. وفي فيديو بِعُنْوانِ (مَن يَعذُرُ فاعِلَ الشِّركِ وعابِدَ القَبرِ ولا يُكَفِّرُه فَهو مُرجِئٌ)، سُئِلَ الشَّيخُ صالحُ الفوزان: سائلٌ يَقولُ (هَلْ مَن قالَ "إنَّ عابِدَ القَبرِ يُعذَرُ بِالجَهلِ" يُعَدُّ مُرجِئًا بِإطلاقٍ؟). فَأجابَ الشَّيخُ: نَعَمْ، هذا هو المُرجِئُ. انتهى. وفي فيديو بِعُنْوانِ (لا يُصَلَّى خَلْفَ مَن لا يُكَفِّرُ عُبَّادَ القَبورِ)، سُئِلَ الشَّيخُ صالحُ الفوزان: سائلٌ يَقولُ {عندهم إمامُ قَريَةٍ لا يُكَفِّرُ عُبَّادَ القُبورِ عَينًا، مع إقرارِه

أنَّ فِعلَهم شِركٌ}؟. فَأجابَ الشَّيخُ: هذا لا يُصَلَّى خَلْفَه، لا تَجوزُ الصَّلاةُ خَلْفَه، وهو لا يُكَفِّرُ الكُفَّارَ والمُشرِكِين. انتهى.

(32)وقالَ الشيخُ أحمدُ الحازمي في (شرح مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد): عقيدةُ شيخِ الإسلام [محمد بنِ عبدالوهاب] رَحِمَه اللهُ تعالَى في مَسألتِنا (تَكْفِير المُعَيَّن) أنَّه لا يَعذُرُ بالجهلِ مُطلَقًا في مَسائلِ الشِّركِ، مَن صَرَفَ نَوعًا مِن أنواعِ العبادةِ لغيرِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ، كمَن ذَبَح لِقَبرٍ مَقْبورٍ أو استغاثَ به [أيْ بالمَقْبورِ] أو دَعَاهُ... إلى آخِرِه مِن أنواعِ العباداتِ، فَعِندَه رَحِمَه اللهُ تَعالَى أنَّه مُشرِكٌ مُرتَدٌّ عَنِ الإسلامِ ولو زَعَمَ أنَّه جاهِلٌ، ومِن بابٍ أَوْلَى أنَّه [أيْ هذا المُشرِكَ] لو كان مِنَ العلماءِ (وقد اِعتَقَدَ ذلك) أنَّه كافرٌ مُرتَدٌّ عنِ الإسلامِ؛ هذه عقِيدَتُه [أيِ الشيخِ محمد بنِ عبدالوهاب] رَحِمَه اللهُ تعالَى وأنَّ مَن وَقَعَ في شيءٍ مِن ذلك فكُفْرُه عَيْنٌ لا نَوعٌ، وقد نَصَّ على ذلك في [كِتَابِ] (الرسائل الشخصية) أنَّ مَن وَقَعَ في هذا النَّوعِ كُفْرُه عَيْنِيٌّ لا نَوعِيٌّ... ثم قالَ -أي الشيخُ الحازمي-: التكفيرُ (أو الكُفرُ) نَوعان، على جِهةِ النَّوعِ وعلى جِهةِ العَينِ؛ التكفيرُ النَّوعِيُّ المُرادُ به {مَن قالَ كَذَا، أو فَعَلَ كَذَا}، فالحُكمُ حينئذٍ يكونُ مُنْصَبًّا على [أنَّ] هذا القولَ كُفرٌ، وأنَّ هذا الفِعْلَ كُفرٌ، وأمَّا الشَّخصُ [الذي قالَ الكُفرَ أو فَعَلَه] فيُتَوَقَّفُ فيه، لا بُدَّ مِن إقامةِ الحُجَّةِ [أي الحُجَّةِ الرِّساليَّةِ، قَبْلَ تَكْفِيرِه. وقد قالَ الشيخُ أحمدُ الحازمي في (شرح تحفة الطالب والجليس): المَسائلُ الخَفِيَّةُ التي هي كُفْرِيَّاتٌ، لا بُدَّ مِن إقامةِ الحُجَّةِ، صَحِيحٌ أو لا؟، لا يُحْكَمُ [أيْ بالكُفْرِ] على فاعِلِها، لَكِنْ هَلْ تَبْقَى خَفِيَّةً في كُلِّ زَمانٍ؟، أو في كُلِّ بَلَدٍ؟، لا، تَختَلِفُ، قد تَكونُ خَفِيَّةً في زَمَنٍ، وتَكونُ ظاهِرةً -بَلْ مِن أَظْهَرِ

الظاهِرِ- في زَمَنٍ آخَـرَ، يَخْتَلِـفُ الحُكْمُ؟، يَخْتَلِـفُ الحُكْمُ؛ إذَنْ، كـانَتْ خَفِيَّةً ولا بُـدَّ مِن إقامـةِ الحُجَّةِ، وحِينَئـذٍ إذا صارَتْ ظـاهِرةً أو واضِـحةً بَيِّنـةً، حِينَئـذٍ مَن تَلَبَّسَ بِهـا لا يُقـالُ لا بُـدَّ مِن إقامـةِ الحُجَّةِ، كَوْنُهـا خَفِيَّةً في زَمَنٍ لا يَسْتَلزِمُ ماذا؟ أنْ تَبْقَى خَفِيَّةً إلى آخِرِ الزَّمانِ، إلى آخِـرِ الدَّهرِ، واضِحٌ هذا؟؛ كذلك المَسـائلُ الظـاهِرةُ قـد تَكـونُ ظاهِرةً في زَمَنٍ دُونَ زَمَنٍ، فَيُنْظَرُ فيهـا بِهـذا الِاعتِبـارِ؛ إذَنْ، مــا ذُكِــرَ مِن بِــدَعٍ مُكَفِّرةٍ في الــزَّمَنِ الأَوَّلِ ولَم يُكَفِّرْهُمُ السَّلَفُ، لا يَلْزَمُ مِن ذلك أنْ لا يُكَفَّروا بَعْدَ ذلك، لِأنَّ الحُكْمَ هنا مُعَلَّقٌ بمـاذا؟ بكَونِهـا ظـاهِرةً [أو] ليسـتْ بظاهِرةٍ، [فإذا كانتْ غـيرَ ظـاهرةٍ، فَنَسْـأَلُ] هـلْ قـامَتِ الحُجَّةُ أو لم تَقُمِ الحُجَّةُ، ليس [الحُكْمُ مُعَلَّقًــا] بِــذَاتِ البِدعةِ، البِدعةُ المُكَفِّرةُ لِذاتِها هي مُكَفِّرةٌ كَاسْمِها، هـذا الأَصْـلُ، لَكِنِ اِمتِنَـاعَ تَنزِيـلُ الحُكْمِ لِمـانِعٍ، هـذا المـانِعُ لا يَسْتَلزِمُ أنْ يَكُـونَ مُطَّرِدًا في كُـلِّ زَمَنٍ، بَـلْ قـد يَخْتلِـفُ مِن زَمَنٍ إلى زَمَنٍ [قُلْتُ: تَنَبَّهْ إلى أنَّ الشـيخَ الحـازمي تَكَلَّمَ هنا عنِ الكُفْرِيَّاتِ (الظاهِرةِ والخَفِيَّةِ) التي ليسـتْ ضِمْنَ مَسائلِ الشِّرْكِ الأكْبَـرِ]. انتهى]، ولا بُـدَّ مِن تَحَقُّقِ الشُّـروطِ وانتفـاءِ المَوانـعِ؛ النَّوعُ الثـانِي، تَكفـيرٌ عَيْنِيٌّ، بمَعْنَى أَنَّنــا نَحْكُمُ على الشَّــخصِ ذاتِــه، فنُنَــزِّلُ الحُكْمَ مُباشَرةً، هـذا قـالَ قَـوْلًا كُفـرًا، وهـذا فَعَـلَ فِعْلًا كُفـرًا، وحينئذٍ نقولُ {هذا الذي قالَ القَولَ الذي هو كُفرٌ كافرٌ، وهذا الذي فَعَلَ الفِعْلَ الذي هو كُفْرٌ كافِرٌ}، هذا يُسَمَّى [كُفْرًا] عَيْنِيًّا... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الحازمي-: خُذْ قاعِـدةً (وأنَا مَسئولٌ عنها) {الأَصْلُ في التكفيرِ في الشَّرعِ هـو العَيْنِيُّ لا النَّوْعِيُّ}، هذا هـو الأَصْـلُ [لقـد سُـئِلَ الشـيخُ صــالح الفــوزان (عضــو هيئــة كِبــار العلمــاء بالــديار الســعودية، وعضــو اللجنــة الدائمــة للبحــوث العلميــة والإفتــاء) في فيــديو بعُنْــوانِ ("لا نُكَفِّرُ المُعَيَّنَ وإنَّمــا نَقـولُ عَمَلُـه كُفْـرٌ" كلامُ المُرجِئـةِ): هَـلْ هـذه العبـارةُ

صحيحةٌ {كُلُّ مَن وَقَعَ في ناقِضٍ مِن نواقضِ الإسـلامِ لا نَحْكُمُ على الشَّـخصِ بعَينِه، فلا نَقـولُ (أنتَ كـافرٌ)، بَـلْ نَحكُمُ على عَمَلِه أو قولِه بأنـه كُفـرٌ}؟. فأجـابَ الشـيخُ: هذا قولُ المُرجِئةِ، تُـرَدِّدون علينـا كَلامَ المُرجِئـةِ؟!، هـذا كَلامُ المُرجِئةِ، بَلْ نُطْلِقُ عليه الحُكْمَ بمُوجِبِ ما فَعَـلَ أو قالَ، ومَا لَنَا إلَّا الظاهِرُ، ما نَبْحَثُ عنِ غيرِ الظاهِرُ، فمَن فَعَلَ الكُفْرَ كَفَّرْناه، مَن فَعَلَ الشِّـركَ اعتبرنـاه مُشـرِكًا، مَا لَنَا إلَّا الظاهِرُ، أمَّا القُلوبُ فلا يَعْلَمُ مـا فيهـا إلَّا اللـهُ سُبْحانَه وتعالَى؛ طَيِّبٌ، إذا صارَ أنَّه يَدعُو غيرَ اللهِ ويَعبُـدُ القُبـورَ والأَضْـرِحةَ ثم مـاتَ، هَـلْ تُغَسِّـلُه أنتَ؟!، تُصَـلِّي عليه وهو مُشـرِكٌ؟!، هَـلْ تَدفِنُـه في مَقـابرِ المسـلمِين وهـو مُشـرِكٌ؟!، أنتَ مَـا لَـكَ إلَّا الظـاهِرُ، تَحكُمُ بـالأَمْرِ الظاهرِ، إلَّا إذا كـان جـاهِلًا مـا يَـدرِي ومِثْلُـه يَجْهَـلُ هـذا الشـيءَ فاعْـذُرْه بالجَهـلِ [يَعْنِي إذا لم يَكُنْ جَهلُـه جَهلًا بِأصـلِ الـدِّينِ (أو بِمَعْنًى آخَـرَ "إذا لم يَكُنِ المُقتَـرَفُ شِركًا")]، أمَّا أنْ يَقولَ {نَعتبرُ هذا كُفْرًا ولكنَّ صاحِبَه ما هو كافرٌ}، كَيْفَ اللِّي يَفْعَلُ الكُفرَ ما هـو كـافرٌ؟! كَيْـفَ اللِّي يَقولُ كَلِمةَ الكُفرِ ما يَكونُ كافِرًا؟!]، وإنَّما يُقالُ بِـ (النَّوعِ) في المَسائلِ الْخَفِيَّةِ، الأَصْلُ في القرآنِ والسُّنَّةِ تَنْزِيـلُ الحُكْمِ بِـالكُفرِ على (العَيْنِ)؛ وإنَّمـا يُنَـزَّلُ على (النَّوعِ) في المَسائلِ الْخَفِيَّةِ [مِثْلِ خَلْقِ القرآنِ، والقَدَرِ، وسِـحْرِ العَطْـفِ وهـو التَّألِيفُ بالسِّحْرِ بين المُتَباغِضَـين بحيث أنَّ أَحَـدَهما يَتَعَلَّقُ بـالآخَرِ تَعَلُّقًـا كُلِّيًّا بحيث أنَّه لا يَستطِيعُ أنْ يُفارِقَه]، وكذلك ما كـانَ مَعلومًـا مِنَ الـدِّينِ بالضَّرُورةِ [وهو ما كانَ ظاهِرًا مُتَواتِرًا مِن أحكامِ الـدِّينِ معلومًـا عنـد الخـاصِّ والعـامِّ، مِمَّا أَجْمَـعَ عليـه العلمـاءُ إجماعًـا قَطعِيًّا، مِثْـلِ وُجـوبِ الصَّـلاةِ والزَّكـاةِ، وتَحـرِيمِ الرِّبـا والخَمْـرِ] (في طـائِفَتَين)، الطائفــةُ الأُولَى [مِنَ الطائِفَتَين اللتَينِ يُنَزَّلُ فيهما التكفيرُ بالنوعِ فيمـا كـان مَعلومًـا مِنَ الـدِّينِ بالضَّـرُورةِ] حَـدِيثُ عَهْـدٍ بِإسـلامٍ،

الطائفةُ الثانِيةُ مَن كـان يعيشُ في بادِيَـةٍ ونحوِهـا، هـذا الـذي نقـولُ فيـه نَـوْعِيٌّ لا عَيْنِيٌّ، مَن عَـدَا هـاتَينِ الطائفَتَين فالأَصْلُ أنَّه عَيْنِيٌّ لا نَـوْعِيٌّ؛ انْتَبِـهْ لهـذا، لِأَنَّ الخَلَلَ يَحْصُلُ في هـذه المَسـألةِ باعتبـارِ [أَيْ بِـزَعْمِ] أنَّ {الكُفرَ لا يُمْكِنُ أنْ يكونَ عَيْنِيًّا، إلَّا بَعْـدَ تَحَقُّقِ الشُّـروطِ وانتِفـاءِ المَوانـعِ}، نقـولُ، هـذا [الاعتبـارُ] باطِـلٌ، هـذه القاعِدةُ بهذا الإطلاقِ باطلٌ، وهذه بِدْعـةٌ مـا أَنْـزَلَ اللـهُ بها مِن سُلطانٍ، وإنَّما تَمَسَّكَ بها المُرجِئــةُ والجَهْمِيَّةُ، لَا سِيَّمَا في هذا العَصرِ، وَصَلُوا إِلَى حَـدٍّ أَنَّه لا يُوجَـدُ كـافرٌ على وَجْهِ الأرضِ، يَفْعَلُ ما يَفْعَـلُ ويقـولُ مـا يقـولُ ولا يُحْكَمُ بكُفْرِه، لمـاذا؟، {لِأَنَّك مـا أَقَمْتَ الحُجَّةَ [يَقُولـون] عليه، لا بُدَّ مِن تَحَقُّقِ الشُّروطِ وانتِفاءِ المَوانـعِ}، فيَقَـعُ الكُفرُ الأكبرُ، ويَقَعُ ما يكـونُ أَشَـدَّ مِمَّا وَقَـعَ فيـه إبليسُ وفِرعونُ والجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ، ثم بعدَ ذلك يقـولُ {لا بُـدَّ مِن تَحَقُّقِ الشُّروطِ وانتِفاءِ المَوانعِ}، [نَقولُ]، مَن قـالَ بهذا القولِ؟، مَن سَبَقَكَ بهذا الفَهْمِ؟، قُلْ، هذا لا وُجُودَ له الْبَتَّةَ، فظاهِرُ القرآنِ والسُّنَّةِ، بَـلْ هـو فَهْمُ الصَّـحَابَةِ رَضِيَ اللهُ تعـالَى عنهم، وهـو فَهْمُ كلامِ أهـلِ العِلْمِ، أنَّ الأَصْلَ في مَن وَقَعَ في الشِّركِ الأكبرِ أَنَّ كُفْرَهُ عَيْنِيٌّ لا نَـوْعِيٌّ، فمَن قـالَ {إنَّه نَـوْعِيٌّ لا عَيْنِيٌّ، لا بُـدَّ مِن تَحَقُّقِ الشُّروطِ وانتِفـاءِ المَوانـعِ}، فقـد غَلِـطَ، بَـلِ اِبتَـدَعَ في الـدِّينِ وأَتَى بشَـيْءٍ لم يَـأْتِ بـه الأَوَّلُـون... ثم قـالَ -أيِ الشيخُ الحازمي-: ولـذلك صـارَ التكفيـرُ حُكْمًـا ذِهْنِيًّا، أنـا أقولُهـا {في الـزَّمَنِ هـذا صـارَ حُكْمًـا ذِهْنِيًّا}؛ تعريــفُ (الكُلِّيّ) عِنــدَ المَناطِقــةِ حُكْمٌ ذِهْنِيٌّ لا وُجُــودَ لــه في الخارجِ إلَّا في ضِمْنِ أفرادِه [قالَ الشيخُ أحمدُ الحــازمي في (شرح العقيدة الواسطية): كَرَجُلٍ، رَجُـلٌ هـذا مَعْنًى كُلِّيٌّ، وهـو ذَكَـرٌ مِن بَنِي آدَمَ بـالِغٌ، هـذا مَعْنًى كُلِّيٌّ، أَيْنَ وُجودُه؟، وُجودُه في الذِّهْنِ، هَلْ له وُجـودٌ في الخـارجِ؟، الجَوابُ، لا، وُجودُه ضِمْنِيٌّ [أَيْ ضِمْنَ أَفْرَادِه التي يَصْدُقُ

عليها]، أَمَّا وُجودُه بنَفْسِه هكذا يُشارُ إليه بأنَّه ذَكَرٌ مِن بَنِي آدَمَ بالِغٌ، هذا لا وُجودَ له، وإنَّما يُوجَدُ في ضِمْنِ أَفْرَادِه، زَيْدٌ رَجُلٌ، عَمْرٌو رَجُلٌ... إلى آخِرِه. انتهى باختصار]، إِذَنْ صارَ الكُفْرُ ماذا؟، ولذلك تُدَرَّسُ نَواقِضُ الإسلامِ، وكِتابُ الرِّدَّةِ [قالَ الشيخُ أحمدُ الحازمي في (شرح مصباح الظلام): بابُ الرِّدَّةِ، كِتابُ الرِّدَّةِ، لا يَكادُ يَخْلُو كِتابٌ فِقْهِيٌّ مِنَ المَذاهبِ الأَرْبَعةِ أو غيرِهم عن هذا البابِ. انتهى باختصار]، لكنْ تَقُولُ للعالِمِ الذي يُدَرِّسُ {الحُكْمُ الخارِجِيُّ أَيْنَ هو؟ مَنِ الكافرُ؟ هذا مُسلِمٌ أو كافرٌ؟}، [فَيُجِيبَكَ] {كُلُّهم مُسلِمون، لا بُدَّ مِن إقامةِ الحُجَّةِ، ولا بُدَّ مِن تَحَقُّقِ الشُّروطِ وانتِفاءِ المَوانِعِ}، حينئذٍ نقولُ، لَمّا صارَ الاعتقادُ بأنَّ الكُفْرَ الأَصْلُ فيه أنَّه نَوْعِيٌّ لا عَيْنِيٌّ انْتَفَى حُكْمُ التكفيرِ مِنَ الوُجودِ، ولا أَعْنِي به الوُجودَ الذِّهْنِيَّ وإنَّما الوُجودَ الخارِجِيَّ، فيُعَلِّمُ المُعَلِّمُ ويُدرِّسُ المُدَرِّسُ بأنَّ مَن زَعَمَ بأنَّ خالِقًا مع اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فهو مُشرِكٌ، لكنْ إذا قِيلَ له {هذا يَزْعُمُ أنَّ الوَلِيَّ قادِرٌ على خَلْقِ ما في الأرحامِ، [هذا] كافرٌ مُرتَدٌّ}، قالَ [أَيِ المُعَلِّمُ] {أنتَ خارِجِيٌّ، أنت تَكفيرِيٌّ}، لماذا؟، لأنَّك نَزَّلْتَ الحُكْمَ، هذا [الذي قالَه المُعَلِّمُ] باطِلٌ مُخالِفٌ للإجماعِ، بَلِ الأَصْلُ يا عبدَاللهِ [أنَّه] إذا عَلِمْتَ أنَّ هذا ناقِضٌ مِن نواقضِ الإسلامِ، هذا قَيْدٌ لا بُدَّ منه [أَيْ لا بُدَّ مِنَ العِلْمِ بِنَواقِضِ الإسلامِ]، لِئَلَّا يكونُ البابُ مُنْفَلِتًا، [فيَصِيرَ] كُلُّ مَن هَبَّ ودَبَّ يُكَفِّرُ وهو لم يَعْلَمِ النَّواقِضَ، هذا لا شَكَّ أنَّه خَطَرٌ؛ وإذا قِيلَ {فِتْنةُ التكفيرِ [التي يَتَحَدَّثُ عنها المُنْتَسِبِين للعِلْمِ] تُنَزَّلُ على هذا النَّوعِ، وهو أنْ يَأتِيَ مَن لا يَعْلَمُ النَّواقِضَ فَيَتَكَلَّمُ في شَرْعِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ}، حينئذٍ نقولُ، هذا في (فِتْنةُ التكفيرِ)، أَمَّا الذي يَعْلَمُ [نَواقِضَ الإسلامِ]، نقولُ، هذا الأَصْلُ فيه أنَّه يَجِبُ عليه شَرْعًا أنْ يَعتقِدَ بقَلْبِه أنَّ هذا الذي وَقَعَ في الكُفرِ أنَّه كافرٌ مُرتَدٌّ عنِ الإسلامِ،

وقِسْ على ذلـك في سـائرِ النَّواقِضِ الـتي ذَكَرَهـا أهـلُ العلمِ، أنَّ مَن تَلَبَّسَ بهـــا فحينئـــذٍ يُعتـــبرُ مُرتَـــدًّا عنِ الإسـلامِ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الحـازمي-: الـدَّعوةُ إلى ذلـك والكلامُ والحَـدِيثُ [أَيْ عَن تَكْفِـيرِ مَن وَقَـعَ الكُفْـرُ عليه]، قُلْنا، هذه مَسألةٌ أُخْرَى، هنـا يَقَـعُ الخَلَـلُ، كَـونِي أعتقدُ الكُفرَ كُفرًا، هذا عقيـدةٌ، لا بُـدَّ إِذَا رَأَيْتَ المُشـرِكَ يَجِبُ أنْ تُكَفِّرَه وإلَّا أنتَ كَفَــرْتَ، واحِــدٌ مِنْكُمــا إمَّا أنتَ وإمَّا هو، لكنْ كَوْنُــك تَتَكَلَّمُ [أَيْ تَجْهَــرُ بتكفــيرِك إيَّاه]، حينئذٍ نقولُ، هذه مَبْناهـا على الأمْـرِ بـالمعروفِ والنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ، فيُنْظَرُ فيها إلى مَسألةِ المَصالحِ والمَفاسدِ، فإذا كَفَّرْنا طاغُوتًا مِنَ الطـواغِيتِ، لا يَلْـزَمُ مِن ذلـك أنْ أصْـعَدَ على المِنْبَـرِ وأقــولُ {الطَّاغوتُ هـذا كـافرٌ، لأنَّه مُوالٍ لليهودِ والنَّصارَى، أو يقولُ بوَحْدَةِ الأَدْيَان، أو نحـوُ ذلك}، وإنَّما أعتقدُ في قَلْبِي كُفْرَه ورِدَّتَه عنِ الإسـلامِ، ثم القـولُ والكلامُ والتَّنْصِـيصُ [على ذلـك] هـذه مَسـألةٌ مَرَدُّها إلى مـاذا؟ إلى المَصـلحةِ والمَفسـدةِ؛ هـذا الـذي عليه أهلُ السُّنَّةِ والجَماعةِ قاطِبةً؛ وأمَّا القـولُ بـأنَّ كُـلَّ مَن وَقَعَ في الكُفـرِ أنَّ كُفْـرَه نَـوْعِيٌّ، هـذا باطـلٌ يَـرُدُّه دَلالةُ الكِتابِ والسُّـنَّةِ وفَهْمُ الصَّحَابَةِ رَضِـيَ اللـهُ تعـالَى عنهم أَجْمَعِين... ثم قالَ -أي الشيخُ الحـازمي-: إذا كـانَ المُجْتَمَعُ قد تَرَبَّى على الشِّركِ والكُفرِ ونحـوِ ذلـك، يَجِبُ أنْ يُعتَقَـــدَ رِدَّتُهم وكُفْـــرُهم... ثم قـــالَ -أيِ الشـــيخُ الحــازمي-: العِلْمُ بـالنواقضِ لا بُـدَّ أنْ يُنَـزَّلَ، هـذا الـذي يَقْصِدُه شيخُ الإسلامِ [محمد بنُ عبدالوهاب]، وهذا الذي نَعْنِيه، لا نُعَلِّمُ الناسَ التكفيرَ كما يَقولُ بعضُ النـاسِ، لا، نحن نُعَلِّمُهم التكفــيرَ في مَحَلِّه، التكفــيرُ عِلِمٌ شَــرْعِيٌّ كمــا أنَّ الإيمــانَ والإسـلامَ عِلِمٌ شَـرْعِيٌّ، أمَّا أنْ نَـأْتِيَ ونُدَنْـدِنُ [حَـوْلَ] مَسـألةِ الإيمـانِ، ثُمَّ التكفـيرُ هـذا نَضَـعُ على أفواهِنـــا شَـــرِيطًا [أَيْ لا نَتَكَلَّمُ في التكفــيرِ]، لا، التكفيرُ حُكْمٌ شَـرْعِيٌّ، فيَجِبُ أنْ يَتَعَلَّمَ النـاسُ حُكمَ اللـهِ

عَزَّ وجَـلَّ مَتَى يُكَفِّرون ومَتَى لا يُكَفِّرون مَتَى يَعتقِـدون ومَتَى لا يَعتقِـدون مَتَى يُصَـرِّحون [أيْ بتكفـير مَن وَقَـعَ الكُفْرُ عليه] ومَتَى لا يُصَرِّحون، كمـا نُعَلِّمُهم أنَّ الإيمـانَ اعتقادٌ وقولٌ وعملٌ، هذا دِينُ اللهِ عَزَّ وجَلَّ [قالَ الشيخُ أبو محمد المقدسـي في (الرِّسـالةُ الثلاثِينِيَّةُ): والمُتـابِعُ لِمَوضوعِ التَّكفِيرِ في كُتُبِ الفِقهِ يَرَى بِوُضوحٍ تَعَلُّقَ كَثِيرٍ مِنَ المَسائلِ والأحكامِ به، ويَعرِفُ أهَمِّيَّةَ هـذا المَوضـوعِ وخُطورَتَه حَقًّا؛ (أ)خُذْ مَثَلًا في أحوالِ الحُكَّامِ ومـا يَتَعَلَّقُ بهم، حَيثُ تَجِبُ مُوالاةُ الحاكِمِ المُسلِمِ ونُصرَتُه وطاعَتُه، ولا يَجوزُ الخُـروجُ عليـه أو مُنازَعَتُـه مـا لَم يُظهِـرْ كُفْـرًا بَوَاحًا، والصَّلاةُ خَلفَه والجِهادُ معه مَشـروعٌ بـارًّا كـانَ أو فـاجِرًا مـا دامَ في دائـرةِ الإسـلامِ مُحَكِّمًـا لِشَـرعِ اللـهِ، والسُّلطانُ المُسـلِمُ وَلِيُّ مَن لا وَلِيَّ لـه مِنَ المُسـلِمِين، أمَّا الحاكِمُ الكافِرُ فَلا تَجـوزُ بَيْعَتُـه، ولا تَحِـلُّ نُصـرَتُه ولا مُوالاتُـه أو مُعاوَنَتُـه، ولا يَحِـلُّ القِتـالُ تحت رايَتِـه ولا الصَّـلاةُ خَلفَـه ولا التَّحـاكُمُ إليـه، ولا تَصِـحُّ وِلَايَتُـه على مُسلِمٍ وليس له عليه طاعةٌ، بَلْ تَجِبُ مُنازَعَتُـه والسَّـعيُ في خَلعِه والعَمَلُ على تَغيِيرِه وإقامـةِ الحـاكِمِ المُسـلِمِ مَكانَه، ويَتَفَرَّعُ مِن ذلك كُفرُ مَن تَوَلَّاه أو نَصَـرَ كُفـرَه أو قَوانِينَـه الكـافِرةَ وحَرَسَـها أو شـارَكَ في تَثبِيتِهـا أو تَشـرِيعِها أو حَكَمَ بها مِنَ القُضـاةِ ونَحـوِهم؛ (ب)وفي أحكامِ الوِلَايَـةِ، لا تَصِـحُّ وِلايَـةُ الكـافِرِ على المُسـلِمِ، فَلا يَصِحُّ أنْ يَكونَ الكافِرُ والِيًا أو قاضِيًا لِلمُسلِمِين ولا إمامًا لِلصَّلاةِ بِهم، ولا تَصِحُّ وِلَايَتُه على مُسـلِمةٍ في نِكـاحٍ، ولا وِلَايَتُـه أو حَضـانَتُه لِأبنـاءِ المُسـلِمِين، ولا وِصـايَتُه على أمـوالِ الأيتـامِ منهم؛ (ت)وفي أحكـامِ النِّكـاحِ، لا يَجـوزُ نِكاحُ الكافِرِ مِنَ المُسـلِمةِ ولا يَكـون [أيِ الكـافِرُ] وَلِيَّهـا في النِّكاحِ، وإذا نَكَحَ مُسلِمٌ مُسلِمةً ثم اِرتَدَّ بَطَـلَ نِكاحُـه وفُرِّقَ بينهما؛ (ث)وفي أحكامِ المَوارِيثِ، اِختِلافُ الـدِّينِ مانِعٌ مِنَ التَّوارُثِ عند جَمـاهِيرِ العُلَمـاءِ؛ (ج)وفي أحكـامِ

الدِّماءِ والْقِصَاصُ، لا يُقتَلُ مُسلِمٌ بِكافِرٍ، وليس في قَتلِ الكافِرِ المُحارِبِ أو المُرتَدِّ -عَمدًا أو خَطَأً- كَفَّارةٌ ولا دِيَةٌ، والمُسلِمُ بِخِلافِ ذلك؛ (ح)وفي أحكامِ الجَنائزِ، لا يُصَلَّى على الكافِرِ ولا يُغَسَّلُ ولا يُدفَنُ في مَقابِرِ المُسلِمِين، ولا يَجوزُ الاستِغفارُ له والقِيَامُ على قَبرِه، بِخِلافِ المُسلِمِ؛ (خ)وفي أحكامِ القَضاءِ، لا تَصِحُّ وِلايَةُ القَضاءِ لِلكافِرِ، ولا يَجوزُ شَهادةُ الكافِرِ على المُسلِمِ، ولا يَحِلُّ التَّحاكُمُ إلى القاضِي الكافِرِ المُحَكِّمِ لِقَوانِينِ الكُفرِ ولا تَنْفُذُ أحكامُه شَرعًا ولا يَتَرَتَّبُ عليها آثارُها؛ (د)وفي أحكامِ القِتالِ، يُفَرَّقُ بين قِتالِ الكُفَّارِ والمُشرِكِين والمُرتَدِّين، وبين قِتالِ المُسلِمِين مِنَ البُغاةِ والعُصاةِ فَلا يُتْبَعُ مُدْبِرُهُمْ وَلا يُجْهَزُ عَلَى جَرِيحِهِمْ [أَيْ ولا يُتَمُّ قَتلُ جَرِيحِهِمْ] وَلا تُغْنَمُ أَمْوَالُهُمْ ولاَ تُسبَى نِساؤهم ونَحْوَ ذلك مِمَّا يُفعَلُ ويُستَباحُ في قِتالِ الكُفَّارِ، والأصلُ في دَمِ المُسلِمِ ومالِه وَعِرْضِه العِصمةُ بِالإيمانِ، أمَّا الكافِرُ فالأصلُ فيه الإباحةُ إلَّا أنْ يُعصَمَ بِالأمانِ ونَحوِه؛ (ذ)وفي أحكامِ الوَلاءِ والبَراءِ، تَجِبُ مُوالاةُ المُسلِمِ، وتَحرُمُ مُوالاةُ الكافِرِ أو نُصرَتُه على المُسلِمِين أو إطلاعُه على عَوراتِهم، بَلْ تَجِبُ البَراءةُ منه وبُغضُه ولا تَجوزُ مُوَادَّتُه... إلى غَيرِ ذلك مِنَ الأحكامِ الشَّرعِيَّةِ المُتَعَلِّقةِ بِهذا الأمرِ [يَعنِي مَوضوعَ التَّكفِيرِ] الخَطِيرِ والمُتَأَثِّرةِ بِه، فَما هذا إلَّا غَيْضٌ مِنْ فَيْضٍ، قَصَدْنا به التَّمثِيلَ والتَّنبِيهَ، والأدِلَّةُ على ذلك كُلِّه مَعلومةٌ مَعروفةٌ في مَظانِّهَا مِن كُتُبِ الفِقهِ وغَيرِها، فَمَن لم يُمَيِّزْ بين الكافِرِ والمُسلِمِ اِلتَبَسَ عليه أمرُه ودِينُه في ذلك [أَيْ في الأحكامِ السالِفِ ذِكرُها] كُلِّه، وَلَكَ أنْ تَتَأَمَّلَ ما يَتَرَتَّبُ مِن مَفاسِدَ ومَحاذِيرَ ومُنكَراتٍ بَسَبَبِ خَلْطِ أحكامِ المُسلِمِين بِأحكامِ الكُفَّارِ فِيما تَقَدَّمَ مِنَ الأمثِلةِ، وليس بِخافٍ على أحَدٍ ما نَراه اليَومَ مِن اِختِلاطِ الحابِلِ بِالنَّابِلِ واختِلالِ المَوازِينِ عند كَثِيرٍ مِنَ المُنتَسِبِين لِلإسلامِ في

هذه المَسائلِ، وذلك بِسَبَبِ تَقصِيرِهم بَلْ إهمالِ أَكثَرِهم النَّظَرَ في هـذا الحُكمِ [يَعنِي مَوضـوعَ التَّكفِـيرِ] الخَطِـيرِ وعَـدَمِ تَميِـيزِهم أو فُرقـانِهم بين المُسـلِمِين والكُفَّارِ، ويَظهَرُ ذلك جَلِيًّا في تَخَبُّطِ عَوامِّهم وخَواصِّهم في كَثِيرٍ مِنَ الأحكامِ والمُعامَلاتِ والعِباداتِ والمُوالاةِ والمُعـاداةِ، مع أنَّ اللهَ تَبارَكَ وتَعالَى قد مَيَّزَ وفَرَّقَ في أحكامِ الدُّنيَا والآخِـرةِ بين أهـلِ الكُفـرِ وأهـلِ الإيمـانِ، وأكَّدَ هـذا الفُرقانِ في غَيرِ مَوضِعٍ في كِتابِه، فَقالَ تَبارَكَ وتَعـالَى {لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ}، وقـالَ تَبـارَكَ وتَعالَى مُنكِرًا على مَن سَوَّى بين الطائفَتَين وخَلَـطَ بين أحكامِهم {أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ، مَا لَكُمْ كَيْـفَ تَحْكُمُـونَ}، وقـالَ سُـبحانَه وتَعـالَى {أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًـا كَمَن كَانَ فَاسِقًا، لَّا يَسْتَوُونَ}، وقالَ عَزَّ وَجَـلَّ {قُـل لَّا يَسْـتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَـوْ أَعْجَبَـكَ كَثْـرَةُ الْخَبِيثِ}، وقـالَ عَـزَّ مِن قائـلٍ {لِيَمِـيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ}، فاللهُ تَبـارَكَ وتَعـالَى يُرِيـدُ أَنْ يَمِـيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ، ويُرِيدُ سُـبحانَه فُرقانًـا شَـرعِيًّا بين أولِيائـه وأعدائـه في أحكامِ الدُّنيَا والآخِرةِ، ويُرِيدُ الذِين يَتَّبِعون الشَّـهواتِ مِن عَبِيـدِ القَـوانِينِ أَنْ يُسَـوُّوا بينهم [أَيْ بين أولِيـاءِ اللـهِ وأعدائه]، وَلِذلِكَ ألغَوا مِن دَساتِيرِهم أَيَّ أَثَـرٍ لِلـدِّينِ في التَّفرِيـقِ والتَّمَيُّزِ بين النـاسِ، ولم يُبقُـوا في شَـيءٍ مِن قَوانِينِهم أَيَّ عُقوبةٍ دِينِيَّةٍ فَعَطَّلوا كافَّةَ حُدودِ اللهِ وعلى رَأسِها حَدُّ الـرِّدَّةِ وَسـاوَوْا في أحكـامِ الـدِّماءِ والأعـراضِ والفُـروجِ والأمـوالِ وغَيرِهـا بين المُسـلِمِين والكُفَّارِ، وألغَوُا الآثارَ الشَّرعِيَّةَ المُتَرَتِّبةَ على الكُفرِ والرِّدَّةِ، وتَتَبُّعُ هذا يَطولُ وقد حَلَّ بِسَبَبِه مِنَ الفَسادِ في البِلادِ والعِبـادِ مـا لا يَعلَمُ تَشَـعُّبَه وخُبثَـه وآثـارَه المُـدَمِّرةَ إلَّا اللـهُ عَـزَّ وجَلَّ، وقد أَشَرْنَا إلى شَيءٍ مِن ذلـك في كِتابِنـا (كَشـفُ النِّقابِ عن شَرِيعةِ الغابِ)، وهو أمـرٌ غَـيرُ مُسـتَغرَبٍ ولا مُستَهجَنٍ مِن قَومٍ قَدِ انسَـلخوا مِنَ الـدِّينِ وارتَمَـوا في

أحضانِ الكُفَّارِ، وأسلَموا قِيـادَهم لِأولِيـاءِ نِعمَتِهمِ الـذِين قَسَّـموا لهم دِيـارَ المُسـلِمِين وأوصـلُوهم إلى كَرَاسِـيِّ الحُكمِ واصـــطَنَعوهم في أحضـــانِهم وأرضَـــعوهم مِن كُفرِيَّاتِهم، وإنَّما المُسـتَغرَبُ الـذي يُثِـيرُ العَجَبَ أنْ يَقَـعَ في شَـيءٍ مِن ذلـك كَثِـيرٌ مِنَ المُنتَسِـبِين إلى الـدَّعوةِ والدِّينِ! فَيَموتُ عندهم التَّمِيِـيزُ بين المُسـلِمِين والكُفَّارِ ويُعـدَمُ بينهم الفُرقـانُ بين أولِيـاءِ الـرَّحمَن وأولِيـاءِ الشَّيطانِ، وذلك بِإهمـالِهم لِأحكـامِ التَّكفِـيرِ وإعراضِـهم عن تَعَلُّمِها وعنِ النَّظَرِ في أحكامِ الواقِعِ الذي يَعِيشـون فيـه وحُكمِ الحُكَّامِ المُتَسَـلِّطِين فيـه وحُكمِ أنصـارِهم وأولِيائهم، فَما فَتِئَ كَثِـيرٌ منهم بِسَـبَبِ ذلـك أنْ صـارُوا لِلطَّواغِيتِ جُندًا مُحضَرِين وأذنابًا مُخلِصِين، ومـا المـانِعُ؟ فَهؤلاء الحُكَّامُ عندهم مُسـلِمون!، وفي المُقابِـلِ شَـنُّوا الغارةَ على كُـلِّ مُوَحِّدٍ وداعِيَـةٍ ومُجاهِـدٍ وَقَـفَ في وَجـهِ أولئـك الطَّواغِيتِ أو شَـمَّرَ عَن ذِراعِـه وَيَرَاعِـه [أيْ عَن ذِراعِـه وقَلَمِـه] يَكشِـفُ زُيُـوفَهم ويُحـذِّرُ المُسلِمِين مِن قَـوانِينِهم وكُفرِيَّاتِهم وبـاطِلِهم ويَـدعوهم [أيْ يَـدعو المُســـلِمِين] إلى اِجتِنـــابِهم والبَـــراءةِ مِن شِـــركِهم وتَشرِيعِهم الذي ما أنـزَلَ اللـهُ بـه مِن سُـلطانٍ، فَشَـمَّرَ هــؤلاء الــذِين طَمَسَ اللــهُ على بَصــائرِهم وحَـرَمَهم -بِإعراضِـهم عن تَعَلُّمِ أهَمِّ مَسـائلِ الكُفـرِ والإيمـانِ- مِنَ الفُرقــانِ والبَصِــيرةِ في أحكــامِ المُســلِمِين والكُفَّارِ، شَمَّروا عن ساقِ العَداوةِ لِأولئـك المُوَحِّدِين ودَفَعـوا في نُحـورِهم وصُـدورِهم [النَّحـرُ هـو أعلَى الصَّـدرِ] بِكُـلِّ مـا يَملِكونه مِن كَذِبٍ وبُهتانٍ، طَعَنُوا في أعراضِهم، وصَـدُّوا عن دَعــوَتِهم، ولَم يَجِــدوا في ذلــك أدنَى حَـرَجٍ، فَهُمْ -زَعَمُوا- يَتَقَرَّبون بِذلك إلى اللهِ تَبـارَكَ وتَعـالَى، فأولئـك المُوَحِّدون -عندهم- خَوارِجُ مارِقون! قد قالَ رَسولُ اللهِ صــلى اللــه عليــه وســلَم في أمثــالِهم! {لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَـادٍ} وَهُمْ جَزمًـا! {شَـرُّ قَتْلَى تَحْتَ أَدِيمِ

السَّـمَاءِ} و{شَـرُّ الْخَلْـقِ وَالْخَلِيقَـةِ} بَـلْ هُمْ -عنـدهم- قَطعًـا! {كِلَابُ النَّارِ} وَلِـذلِكَ فَلا حَـرَجَ عنـدهم حـتى لـو تَعـــاوَنوا مـــع الطَّواغِيتِ أو ناصَـــحوهم في قَمعِهم أو ظـــاهَروا أنصـــارَهم [أيْ أنصـــارَ الطَّواغِيتِ] عليهم!، فالطَّواغِيتُ وأنصـارُهم مُسـلِمون عُصـاةٌ! يَتَـوَرَّعُ أولئـك القَـومُ لا عن تَكفِـيرِهم وَحَسْـبُ بَـلْ حـتى عن غِيبَتِهم! وهؤلاء المُوَحِّدون مُبتَدِعـةٌ مـارِقون لا يَنبَغِي التَّوَقُّفُ أو التَّوَرُّعُ فيهم! فالبِدعــةُ على أصــولِ أهـلِ السُّــنَّةِ شَــرٌّ وأخطَرُ مِنَ المَعصِيَةِ، هَكَذا وبِهذا التَّأصِيلِ المُنحَـرِفِ عن جادَّةِ السَّلَفِ، وبِهذا الأخْذِ المُشَوَّهِ لِنُصوصِ الشَّرِيعةِ في غَيَـاهِبِ ظُلُمــاتِ العَمايَــةِ في واقِــعِ هــذه الحُكومـاتِ، وبِاستِخفافِهم وإعراضِهم عن تَعَلُّمِ أحكامِ التَّكفِيرِ والَوُا الطَّواغِيتَ والمُشـرِكِين وعـادَوُا المُـؤمِنِين والمُوَحِّدِين وتَرَكوا أهلَ الأوثـانِ وأغـارُوا على أهـلِ الإسـلامِ، إذْ أنَّ فَسادَ فَهْمِ الأُصولِ -إضافةً إلى جَهلٍ مُدقِعٍ في الواقِـعِ- يُثمِرُ ضَلالًا عنِ الجـادَّةِ والمِنهـاجِ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ المقدسي-: فَإنَّ مِن أعظَمِ أنواعِ الخِيَانةِ التي يُمارِسُـها اليَـومَ بَعضُ الـرُّؤوسِ الجُهَّالِ -الـذِين اِتَّخَـذَهم كَثِـيرٌ مِنِ الشَّبابِ قُـدْوَةً وأُسْـوَةً فَضَـلُّوا وأضَـلُّوا كَثِـيرًا- خِيَـانَتَهم لِلأمانةِ بِتَحذِيرِهم المُطلَقِ مِنَ الكَلامِ في أحكامِ التَّكفِـيرِ وصَـــدِّهم الشَّـــبابَ دَومًـــا عنِ النَّظَـــرِ في هـــذا البـــابِ وصَــرْفِهم عن تَعَلُّمِـه بِاعتِبـارِه مِنَ الفِتنـةِ الـتي يَجِبُ التَّحذِيرُ منها بِإطلاقٍ!، وتَرَى أحسَـنَ مَشـايِخِهم طَرِيقـةً مِمَّن يُشـــارُ إلَيـــه بالبَنَـــانِ يُوَجِّهُ سُـــؤالَه بِبَلاهـــةٍ إلى المُكَفِّرِين لِلحُكَّامِ قـائلًا {مــاذا تَسـتَفِيدون مِنَ الناحِيَّةِ العَمَلِيَّةِ إذا سَـلَّمْنا -جَـدَلًا- أنَّ هـؤلاء الحُكَّامَ كُفَّارٌ كُفـرَ رِدَّةٍ؟ [القائـلُ هـو الشَّـيخُ الألبـاني في كِتابِـه (فِتنـةُ التَّكفِيرِ)]} وأقـولُ لـو لم نَسـتَفِدْ مِن ذلـك إلَّا البَصِـيرةَ بِأعداءِ اللهِ والتَّمِييزَ لِسَبِيلِ المُجرِمِين -الذي حُرِمْتُم منه بِإعراضِكم عن هذه الأحكامِ- لَكَفَى، وقَـولَ الآخَـرِ [يَعنِي

الشَّـــيخَ اِبنَ عـــثيمين] بَعْـــدَ أنْ عَلَّقَ على الكَلامِ الأوَّلِ [يُشِيرُ إلى قَولِ الشَّـيخِ الألبـاني السـالِفِ ذِكـرُه] {هـذا الكَلامُ جَيِّدٌ، يَعنِي (هـــؤلاء الـــذِين يَحكُمـــون على وُلاةِ المُسـلِمِين بِـأنَّهم كُفَّارٌ، مـاذا يَسـتَفِيدون إذا حَكَمُـوا بِكُفـرِهم)} إلى آخِـرِ هُرائـه حَيثُ قـالَ [أيِ الشـيخُ اِبنُ عثيمين] في آخِرِه {فَما الفائدةُ مِن إعلانِه وإشـاعِتِه إلَّا إثـارةُ الفِتَنِ؟، كَلامُ الشَّـيخِ [الألبـاني] هـذا جَيِّدٌ جِـدًّا}!، ويُكتَبُ ذلك ويُنشَرُ بين الشَّـبابِ في عَشْـرَاتِ بَـلْ مِئـاتِ الكُتُبِ والنَّشَـراتِ الـتي أُلِّفَتْ في التَّحـذِيرِ المُطلَـقِ مِنَ التَّكفِيرِ، وأغلَبُها مِمَّا يُـوَزَّعُ بِالمَجَّانِ!، ويُسَـخَّرُ ذلـك كُلُّه لِلـدَّفعِ عن طَـواغِيتِ العَصـرِ وأنصـارِهم والهُجـومِ على خُصـــومِهم مِنَ المُوَحِّدِين والمُجاهِــدِين الـــذِين يُفنـــون أعمــارَهم ويَبــذِلون مُهَجَهم وأرواحَهم في جِهــادِ أهــلِ الشِّركِ وحَربِ قَـوانِينِهم ونُصـرةِ شَـرِيعةِ اللـهِ المُطَهَّرةِ والعَمَلِ مِن أجْـلِ تَحكِيمِهـا، هـذا وقـد طـالَعْتُ عَشْـرَاتِ الكُتُبِ مِن جِنسِ ذلـك كَتَبَهـا طائفـةٌ مِن أهـلِ التَّخـذِيلِ والتَّلبِيسِ والتَّدلِيسِ يُحـــذِّرون الشَّـــبابَ مُطلَقًـــا مِنَ التَّكفِـيرِ، مـع أنَّ التَّكفِـيرَ حُكمٌ مِن أحكـامِ الشَّـرعِ لـه أسبابُه وضَوابِطُه وآثـارُه، فَلا يَنبَغِي الصَّـدُّ عن تَعَلُّمِـه أو التَّخذِيلُ عنِ النَّظَـرِ والتَّفَقُّهِ فيه، شَـأنُه في ذلـك شَـأنُ سائرِ أحكامِ الشَّرعِ وأبوابِه، فَقَدْ عَرَفْتَ مِمَّا تَقَـدَّمَ بَعضَ الآثـارَ المُتَرَتِّبـةَ على إهمالِـه، وعَـرَفْتَ مـا يَرتَبِـطُ بِهـذا الحُكمِ مِن مَسائلَ وأحكامٍ في شَتَّى أبـوابِ الـدِّينِ، وأنَّه سَـــبَبٌ رَئيسٌ لِلتَّمِيِـــيزِ بين سَـــبِيلِ المُـــؤمِنِين وسَـــبِيلِ المُجرِمِين، ومَن أهمَلَه خَلَّطَ فيه واختَلَطَتْ عليـه سَـبِيلُ المُؤمِنِين بِسَبِيلِ الكافِرِين والتَبَسَ عنده الحَقُّ بِالباطِــلِ وحُرِمَ الفُرقانَ والبَصِيرةَ في أهَمِّ أبـوابِ الـدِّينِ. انتهى بِاختصار. وقالَ الشـيخُ يحـيى بنُ عَلِيٍّ الحجـوري (الـذي أوْصَـى الشـيخُ مُقْبِـلٌ الـوادِعِيُّ أنْ يَخْلُفَـه في التَّدرِيسِ بَعْدَ مَوتِه) في فتوى صَوتِيَّةٍ مُفَرَّغةٍ على مَوقِعِه في هذا

الرابط رَدًّا على سُؤَالِ {ما قَولُكم فِيمن يَقولُ (إنَّ اللـهَ لن يَســأَلَك لِمَ لَمْ تُبَــدِّعْ فُلانًــا ولِمَ لَمْ تُكَفِّر فُلانًا)؟}: الكَلامُ في المُبطِلِين مِن أعظَمِ النَّصِيحةِ لِلدِّينِ، اُنظُرْ لو مـا تَكَلَّمـوا في الجَهْمِ بْنِ صَـفْوَانَ، كَيـفَ كـانَتْ عَقِيـدةُ المُسلِمِين لو لَمْ يَقُمِ الإمامُ أحمَدُ بِمـا أوجَبَ اللـهُ عليـه في دِينِ اللهِ، اُنظُرْ لـو لَمْ يَقُمِ أَبُـو بَكْـرٍ الصِّـدِّيقُ رَضِـيَ اللَّهُ عَنْـهُ بِمـا أوجَبَ اللـهُ عليـه في مَسـأَلةِ الـرِّدَّةِ كَيـفَ يَكونُ حالُ الناسِ بَعْدَ رَسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هذا كَلامٌ رَكِيـكٌ، هـذا الكَلامُ كَأَنَّه مـا شَـمَّ رائحـةَ السُّـنَّةِ والعِلْمِ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ تركي البنعلي في (شـرح شـروط وموانـع التكفـير): تَسـمَعون اليَـومَ في القَنَـواتِ [وَ]في الإذاعـاتِ مَن يَقـولُ {لن يَسـأَلَك اللـهُ سُــبحانَه وتَعــالَى يَــومَ القِيَامــةِ (لِمَ لَمْ تُكَفِّرْ فُلانًــا مِنَ النَّاسِ؟)}، هذا الذي يَتَفَـوَّه بِهـذا القَـولِ هو كَـذَبَ على اللهِ وافتَرَى... ثم قالَ -أيِ الشـيخُ البنعلي-: وكَمـا قـالَ الشيخُ محمـدُ بنُ عبـدالوهاب رَحِمَـه اللـهُ {إنَّمـا عُودِينـا لِأجـلِ التَّكفِـيرِ والقِتــالِ}، لا يُوجَـدُ مَن يُعادِيــك لِأجــلِ صَــلاتِك، صِـيَامِك، حَجِّك، عُمرَتِــك، لِأنَّه ليس هـذا [هـو] المَحَكَّ، إلَّا اللَّهُمَّ المُتَرَدِّي والمُتَوَغِّلُ في الكُفْـرِ والعِيـاذُ بِاللَّهِ والمُنسَـلِخُ نِهائِيًّا مِنَ الإسـلامِ، أمَّا عامَّةُ المُرتَـدِّين وعامَّة المُنافِقِين فَهُمْ لا يُثَرِّبون عليك في هذه الأبوابِ وإنَّما يُثَرِّبون عليك في هذا المَحَـكِّ الـذي هـو مِن قَبِيـلِ الوَلاءِ والبَراءِ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ البنعلي-: لا بُـدَّ مِنَ المُفاصَلةِ لا بُدَّ مِن البَراءةِ مِنَ المُشـركِين، كَيْـفَ تَكـونُ البَراءةُ؟ أسمَى صُـوَرِ البَـراءةِ وأعلاهـا تَكفِـيرُ الكـافِرِين وجِهـادُ الكـافِرِين، هـذا أمـرٌ مَعلـومٌ ضَـرورِيٌّ عنـد عامَّة المُسـلِمِين... ثم قــالَ -أيِ الشــيخُ البنعلي-: فَلا يَنبَغِي على عَبــدٍ مِن عِبــادِ اللــهِ أنْ يُحجِمَ ويَتَوَقَّفَ عَمَّن كَفَّرَه اللهُ سُبحانَه وتَعالَى أو كَفَّرَه رَسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، كَذا لا يَنبَغِي على عَبـدٍ مِن عِبـادِ اللـهِ أنْ يَتَقَـدَّمَ

ويَتَهَجَّمَ على تَكفِيرِ مَن لم يُكَفِّرْه اللهُ سُبحانَه وتَعالَى ولم يُكَفِّرْه رَسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم... ثم قالَ -أيِ الشيخُ البنعلي-: تَكفِيرُ المُشرِكِين، تَكفِيرُ المُرتَدِّين، تَكفِيرُ الكافِرِين، عِبادةٌ مِنَ العِباداتِ كَسائرِ العِباداتِ، لِذلك لا يَصِّحُ بِحالٍ أنْ يُوصَفَ قَومٌ بِأنَّهم مِنَ التَّكفِيرِيِّين [يَعنِي على وَجهِ الذَّمِّ]، تَقولُ {التَّكفِيرِيُّون}، كَأنَّك تَقولُ {المُصَلُّون}، كَأنَّك تَقولُ {الحاجُّون}، كَأنَّك تَقولُ {المُجاهِدون}... إلى غَيرِ ذلك، وهو مِنَ الخَطَأِ الذي اِنتَشَرَ على ألْسُنِ الكَثِيرِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ البنعلي-: ذَكَرَ الشيخُ الألبانِيُّ -كَما في السِّلسِلةِ الصَّحِيحةِ- مِنَ السُّنَنِ المَهجورةِ التي تُشرَعُ أنْ يُشهَدَ على الكافِرِ بِأنَّه في النارِ، كَما جاءَ في الحَدِيثِ الذي رَواه الإمامُ الطَّبَرَانِيُّ وصَحَّحَه الشيخُ الألبانِيُّ أنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قالَ {أيْنَما مَرَرْتَ على قَبْرِ كَافِرٍ أو مُشرِكٍ، فَبَشِّرْهُ بِالنَّارِ}، هذا [يُقالُ] لِمَن؟ لِلكافِرِ، لِمَن؟ لِلمُرتَدِّ، لِمَن؟ لِلمُشرِكِ [قالَ الشيخُ مصطفى العدوي في (الصحيح المسند من أذكار اليوم والليلة، بِمُراجَعةِ الشيخِ مُقْبِلٍ الوادِعِيِّ): أخرَجَ هذا الحَدِيثَ الشيخُ الألبانِيُّ في (سِلسِلةُ الأحادِيثِ الصَّحِيحةِ)، وذَكَرَ حَفِظَه اللهُ كَلامًا قَيِّمًا في تَعقِيبِه على فِقْهِ الحَدِيثِ نَذكُرُه لَعَلَّ اللهَ يَنفَعُ بِه، قالَ رَحِمَه اللهُ {وفي هذا الحَدِيثِ فائدةٌ مُهِمَّةٌ أغفَلَتْها عامَّةُ كُتُبِ الفِقْهِ، ألَا وهي مَشروعِيَّةُ تَبشِيرِ الكافِرِ بِالنارِ إذا مُرَّ بِقَبرِه، ولا يَخفَى ما في هذا التَّشرِيعِ مِن إيقاظِ المُؤْمِنِ وتَذكِيرِه بِخُطورةِ جُرمِ هذا الكافِرِ حيث اِرتَكَبَ ذَنبًا عَظِيمًا تَهونُ ذُنوبُ الدُّنيَا كُلُّها تِجاهَه ولَوِ اِجتَمَعَتْ، وهو الكُفْرُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ والإشراكُ بِه، الذي أبانَ اللهُ تَعالَى عن شِدَّةِ مَقتِه إيَّاه حين اِستَثَناه مِنَ المَغفِرةِ فَقالَ {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ}. انتهى باختصار]... ثم قالَ -أيِ الشيخُ البنعلي-: المُرجِئةُ المُعاصِرةُ مُرجِئةٌ

مع الحُكَّامِ والسَّلاطِينِ خَوارِجُ مـع الـدُّعاةِ والمُجاهِـدِين. انتهى باختصار. وفي هـذا الرابط يقـولُ مركـزُ الفتـوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارةِ الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: إنَّ مَن لم يَعْرِفِ الشِّركَ لا يُمْكِنُه تَحقِيقُ التَّوحِيدَ، كَما قالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِـيَ اللَّهُ عَنْـهُ {لا يَعْـرِفُ الإسـلامَ مَن لا يَعْرِفُ الْجَاهِلِيَّةَ}. انتهى. وقالَ ابنُ تيميةَ في (السياسة الشرعية): وَرَدَ عن بعضِ السَّـلَفِ أَنَّه قـالَ {إِنَّمَـا تُنْقَضُ عُرَى الإِسْلَامِ عُـرْوَةً عُـرْوَةً إذَا نَشَـأَ فِي الإِسْـلَامِ مَنْ لَمْ يَعْـرِفِ الْجَاهِلِيَّةَ}. انتهى. وقـالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ أيضًـا في كِتابِـه (قاعِـدةٌ عَظِيمـةٌ في الفَـرقِ بَيْنَ عِبـاداتِ أهـلِ الإسـلامِ والإيمـانِ وعِبـاداتِ أهـلِ الشِّـركِ والنِّفـاقِ) بِتَحقِيـقِ الشـيخِ سـليمان بْنِ صـالح الغصـن: فَمَعرِفـةُ المُسـلِمِ بِـدِينِ الجاهِلِيَّةِ هـو مِمَّا يُعَرِّفُـه بِـدِينِ الإسـلامِ الذي بَعَثَ اللهُ به رُسُلَه وأَنْزَلَ به كُتُبَـه، ويُعْـرِّفُ الفَـرْقَ بَيْنَ دِينِ المُسلِمِين الحُنَفاءِ أَهْلِ التَّوحِيدِ والإخلاصِ أَتْباعِ الأنبِياءِ، ودِينِ غَيرِهم، ومَن لم يُمَيِّزْ بَيْنَ هذا وهـذا فَهـو في جاهِلِيَّةٍ وضَلَالٍ وشِرْكٍ وجَهْلٍ. انتهى. وقـالَ الشـيخُ صـالحٌ الفـوزان (عضـو هيئـة كِبـار العلمـاء بالـديار السـعودية، وعضـو اللجنـة الدائمـة للبحـوث العلميـة والإفتاء) في (شرح كشف الشبهات): الجَهْـلُ بالتَّوْحِيـدِ والجَهْلُ بالشِّرْكِ، هـذا هـو الَّذي أَوْقَـعَ كَثِـيرًا مِنَ النَّاسِ في الضَّـلَالِ، وهـو أَنَّهم يَجْهَلُـونَ التَّوحِيـدَ الصَّـحِيحَ ويَجْهَلُـونَ الشِّـرْكَ. انتهى. وفي (دروس في شـرح "نَـواقضُ الإسـلامِ") سُـئلَ الشـيخُ صـالحٌ الفـوزان {مـا رَأْيُكم فيمن يَقولُ أنَّ (كِتابَ "نَـواقِضُ الاسـلامِ" وكِتـابَ "كَشْفُ الشُّبُهات" تُعَلِّمُ النـاسَ التَّكفِـيرَ وتُجَـرِّؤهم على ذلك، فالأَوْلَى عَدَمُ تَدرِيسِها لِلنَّاسِ)؟}؛ فأجـابَ الشـيخُ: هناك مَن يَقولُ لكم {لِماذا تُدَرِّسـون النـاسَ مِثْـلَ هـذه الأشياءِ؟، لِمـاذا تَشْـرَحونها؟، النـاسُ مُسـلِمون، ويَكفِي

اِسمُ (الإسلامِ) ولو فَعَلوا ما فَعَلـوا}!، هـذا كَلامٌ قـالوه ويَقولونه، وَهُمْ أعـداءُ التَّوحِيـدِ، شـارِقون [أيْ غاصُّـون] بِالتَّوحيــدِ، لا يُرِيــدون التوحيـدَ ولا ذِكْـرَ التوحيــدِ، هــذا قَصْدُهم، ولَكِنْ سَنُدَرِّسُ هذا إن شاء اللـه، وسَيُقَرَّرُ في المـــدارسِ، وسَيُشـــرَحُ في المســـاجدِ، رَغْمَ أُنُـــوفِهِمْ، وواجِبٌ على الناسِ أنْ يَتَعَلَّموا هـذا الأمـرَ، لِأنَّ هـذا هـو أَســاسُ الــدِّينِ. انتهى. وجــاءَ في المَوســوعةِ العَقَدِيَّةِ (إعداد مجموعةٍ من الباحثين، بإشراف الشيخ عَلـويِ بن عبدالقادر السَّقَّاف): ومَسائلُ الإيمانِ يُعَبِّرُ عنها العُلَماءُ بِمَسألةِ {الأسـماء والأحكـام}، بِمَعنَى {اِسـمُ العَبْـدِ في الـدُّنيَا هـو (هَـلْ مُـؤمِنٌ، أو كـافِرٌ، أوِ نـاقِصُ الإيمـانِ؟)، وحُكْمُـه في الآخِـرةِ (أمِنْ أهـلِ الجَنَّةِ هــو، أمْ مِن أهــلِ النَّارِ، أمْ مِمَّن يَــدخُلُ النَّارَ ثم يُخـــرَجُ منهـــا ويُخَلَّدُ في الجَنَّةِ؟)}؛ ولِأهَمِّيَّةِ هـذه المَسـائلِ ضَـمَّنَها أهـلُ السُّـنَّةِ والجَماعةِ في مَباحِثِ العَقِيدةِ الكِبَارِ، وقال الحافـظ ابن رجب [في جــامع العلــوم والحكم] مُبَيِّنًــا أهميــةَ هــذه المســألة {وهــذه المســائلُ، أعــني مســائلَ الإســلامِ والإيمانِ والكُفرِ والنِّفاقِ، مسائلُ عظيمةٌ جدًّا، فإنَّ الله علَّق بهذه الأسماءِ السَّعادةَ والشقاوةَ واسـتحقاقَ الجَنَّةِ والنَّار، والاختلافُ في مسـمّياتِها أوّلُ اختلافٍ وقــعَ في هذه الأُمَّةِ، وهو خلافُ الخـوارجِ للصَّـحابة، حيثُ أخرجُـوا عُصــاةَ المُوحِّدينَ مِنَ الإســلامِ بالكُلِّيَّةِ، وأدخلــوهُم في دائـــرةِ الكُفـــر، وعـــاملوهم معاملـــةَ الكُفَّارِ}. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ عبدُالله الغليفي في كِتابِه (العذر بالجهل، أسـماء وأحكـام): مَسـائلُ الإيمـانِ والكُفـرِ مِن أعظَمِ المَســائلِ في الشَّــريعةِ، وسُــمِّيَتْ بـــ (مَســائلُ الأســماءِ والأحكـــامِ) لِأنَّ الإنســـانَ إمَّا أنْ يُسَـــمَّى بـ (المُسلِم) أو يُسَمَّى بـــ (الكـافِر)، والأحكـامُ مُرَتَّبـةٌ على أهلِ هذه الأسماءِ في الدُّنيَا والآخِرةِ؛ أمَّا في الدُّنيَا فإنَّ المُسلِمَ مَعصـومُ الـدَّمِ والمـالِ، وتَجِبُ مُوالاتُـه والجِهـادُ

معه ضِدَّ الكافِرِين، وتَثبُتْ له بَعدَ مَماتِـه أحكـامُ التَّوارُثِ، وأحكـامُ الجَنـائزِ مِن تَغسِـيلٍ وتَكفِينٍ، ويُتَـرَّحَمُ عليـه وتُسأَلُ له المَغفِرةُ، إلى غَيرِ ذلك مِنَ الأحكـامِ؛ والكـافِرُ على العَكسِ مِن ذلـك، حيث تَجِبُ مُعاداتُـه، وتَوَلِّيـه كُفْـرٌ وخُروجٌ مِنَ المِلَّةِ، والقِتالُ معـه ضِـدَّ المُسلِمِين كـذلك، إلى غَيرِ ذلك مِنَ الأحكامِ (التَّوارُثِ والجَنائزِ وغَيرِ ذلك)؛ وتَكْمُنُ أهَمِّيَّةُ مَعرِفةِ مَسائلِ الإيمـانِ والكُفـرِ في تَعَلُّقِ الأحكـامِ الشَّـرعِيَّةِ المُتَرَتِّبـةِ عليهـا في الـدُّنيَا والآخِـرةِ، قالَ ابنُ تيميةَ رحمه الله [مجموع الفتاوى] {وَلَيْسَ فِي الْقَوْلِ اسْـمٌ عُلِّقَ بِـهِ السَّـعَادَةُ وَالشَّـقَاءُ وَالْمَـدْحُ وَالـذَّمُّ وَالثَّوَابُ وَالْعِقَـابُ أَعْظَمَ مِنِ اسْـمِ الإِيمَـانِ وَالْكُفْـرِ، وَسُمِّيَ هَذَا الأَصْـلُ (مَسَـائِلَ الأَسْمَاءِ وَالأَحْكَـامِ)}... ثم قال -أَيِ الشيخُ الغليفي-: وإن الخلط (أو الجهل) بهـذه المسـائل قـد ضـل بسـببه أقـوامٌ نَسَـبوا مَن يَتَمَسَّـكُ بعقيدة السلف وأهل السنة والجماعـة إلى البدعـة، بَـلِ اِتَّهَموهم بالخروجِ وعادَوْهُمْ، وأدخَلوا في هذا الدينِ مَن حَرَّضَتِ الشَّرِيعةُ بِتَكفِيرِه وأجمَـعَ العُلَمـاءُ على كُفـرِهم، بَلْ وشايَعَهم هؤلاء [أَيْ وشايَعَ الذِين ضَـلُّوا مَن حَرَّضَـتِ الشَّـرِيعةُ بِتَكفِـيرِه وأجمَـعَ العُلَمـاءُ على كُفـرِهم] ونصروهم بالأقوال والأفعال، كل ذلك بسبب جهلهم أو إعراضـهم عن تعلم هـذه المسـائل، وَ[كـانَ] إضـلالُهم بسبب إعراضهم جـزاءً وفاقًـا ولا يَظلِمُ ربُّك أحـدًا... ثم قال -أَيِ الشيخُ الغليفي-: ثمرةُ هـذا الموضـوعِ -[أَعْنِي] الكلامَ في الأسـماءِ والأحكـامِ- هي تَمْيِـيزُ المـؤمن مِنَ الكافرِ، لِمُعامَلةِ كُلٍّ مِنْهُمَا بمـا يَستَحِقُّه في شـرعِ اللـهِ تعالى، وهذا واجبٌ على كـلِ مسـلمٍ، ثم إن مِن مصـلحة الكافر (أو المرتد) أن يعلم أنه كافرٌ، فقد يُبـادِرُ بالتوبـة أو بتجديـدِ إسـلامِه، فَيَكـونُ هـذا خَـيرًا لـه في الـدُّنيَا والآخِـرةِ، أَمَّا أنْ نَكْتُمَ عنـه حُكْمَـه ولا نُخْبِـرَه بكُفـرِه أو رِدَّتِه بحجـةِ أنَّ الخـوضَ في هـذه المسـائلَ غـيرُ مـأمونِ

العواقبِ، فهذا فضلًا عما فيه مِن كتمانٍ للحقِّ وهَدْمٍ لأركانِ الدينِ، فَهذا ظُلْمٌ لهذا الكافِرِ وخِداعٌ له بِحِرمانِه مِن فُرصةِ التوبةِ إذا عَلِمَ بكُفرِه، فكثير من الكفار هُمْ من {الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا}. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ عبدُالله الخليفي في مقالة على موقعه في هذا الرابط: قَولُ القائلِ {لا يُخاطَبُ العامَّةُ بِمَسائلِ الأسماءِ والأحكامِ}، ماذا يُرِيدُ مَن يُؤَصِّلُ هذا التَّأصِيلَ؟ أيُرِيدُ مِنَّا ألَّا نُدَرِّسَ العَقِيدةَ؟!. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ عبدُالله الخليفي في مَقالةٍ على مَوقِعِه في هذا الرابط: ودائمًا تُنقَلُ كَلِمةٌ عنِ الغَزالِيِّ في أنَّ {الاحتِيَاطَ في تَركِ التَّكفِيرِ أسلَمُ}، وهذه العِبارةُ لَيْسَتْ على إطلاقِها، فَإنَّ التَّكفِيرَ المَبنِيَّ على الدَّلِيلِ والبُرهانِ -لا كَصَنِيعِ الخَوارِجِ- الإقدامُ عليه ليس فيه مُنافاةٌ لِلْوَرَعِ أبَدًا، بَلْ تَركُ تَكفِيرِ مَن يَستَحِقُّ التَّكفِيرَ فيه مَفاسِدُ مِن أهَمِّها أنَّك تُلحِقُه بِالمُسلِمِين في أحكامِهم، فَتُحِلَ له فَرْجًا حَرامًا عليه، وتَجْعَلَه يُدفَنُ في تُرْبةٍ ليس هو أهلًا لَها، وتَجْعَلَ أهلَ الإسلامِ يَتَرَحَّمون عليه، وهذه كُلُّها مَفاسِدُ وهناك غَيرُها كَثِيرٌ. انتهى. وقالَ الشيخُ أحمدُ الحازمي في (الإعلام): تَسمَعُ بَعْضَ الجهلة والحمقى يقول {ما الفائدة بالحُكْمِ على (زَيْدٍ) مِنَ الناسِ، أنه كافر؟ ما الفائدة؟ لا فائدة}، كيف لا فائدة، والموالاة والمعاداة مبنية على هذا، والتوارث والمناكحة مبنية على هذا؟، أرأيتم الجهل كيف بلغ بالناس!، النظر في هذه المسائل يحتاجه كل مسلم، لأنه سَيُوالِي ويُعادِي، لا بُدَّ مِنَ المُوالاة والمُعاداةِ، فإذا نفينا هذه المسألة ولم نبحثها ولم نبين للناس مَن هو المسلم الذي يُوالى، مَن هو المشرك والكافر الذي يُعادى، حينئذٍ حصل الخلط أو لا؟، إذَنِ المفاسدُ المُتَرَتِّبةُ على عدم الخوض في هذه المسألة أعظم مِنَ المفاسدِ،

إنْ كانَ ثَمَّ مَفاسِدُ مُتَعَلِّقةٌ بالخَوضِ في هذه المسألةِ؛ لا شكَّ أنَّ الخطأَ [أيِ الخطأَ في الحكم على مسلم بالكفر، أو لكافر بالإسلام] ينبني عليه مفاسدُ عظيمةٌ، لكنْ إذا نظرنا إلى أنه ستختلطُ الأحكامُ الشرعيةُ المتعلقةُ بمعاملة الناسِ بعضِهم لبعضٍ إذا تركنا بيان هذه المسألة فهذا لا شكَّ أنه أعظمُ؛ وأَمَّا ما شاعَ بأن {إدخالَ كافرٍ غلطًا في الإسلام هذا أَخَفُّ من إخراج مسلمٍ [أي من الإسلام]}، هذه ليست بقاعدة شرعية وليست بآية ولا حديث، وإنما ننظر فيما يتعلق بمسائل التكفير، ونقول أن {منه ما هو حق، وأن منه ما هو باطل، لا شك [أي في ذلك] صحيح أو لا؟}، منه ما هو حق ومنه ما هو باطل، فالخوارج يُكفرون فاعل الكبيرة، حقٌّ أم باطل هذا؟، نَقْطَعُ أنه باطلٌ، لكنْ لو كَفَّروا بالمُكَفِّرِ قُلْنا {هذا حقٌّ}، حينئذٍ صار منه ما هو حقٌّ ومنه ما هو باطل... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الحازمي-: لا يَصِحُّ أنْ يُقالَ {لا فائدةَ من تكفيرِ مَن كَفَّرَه اللهُ والرسولُ، لا فائدةَ مِن تكفير من كَفَّرَه أهلُ العلم وأجمعوا على تكفيره}، هذا لا يقوله أَحَدٌ الْبَتَّةَ مِن أهل العلم، وإنما يقوله الجهميةُ ومَن تَأَثَّرَ بمنهجِهم. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ عبدُالله الخليفي في (تَقوِيمُ المُعاصِرِين): ... فَإنْ قِيلَ {ما فائدةُ تَكفِيرِ هؤلاء، ولا يُوجَدُ حاكِمٌ يُطَبِّقُ عليهم حَدَّ الرِّدَّةِ أو يُجاهِدُهم؟}، فالجَوابُ أنَّ تَكفِيرَ الكافِرِ الذي قامَ الدَّلِيلُ على كُفرِه واجِبٌ، ثم إنَّه تَتَرَتَّبُ على تَكفِيرِ الكافِرِ أحكامٌ كَثِيرةٌ مِن عَدَمِ جَوازِ اِبتِدائه بِالتَّحِيَّةِ ومُناكَحَتِه والصَّلاةِ خَلْفَه والصَّلاةِ عليه ودَفنِه في مَقابِرِ المُسلِمِين وغَيرِها مِنَ الأحكامِ التي لو تَعَطَّلَ التَّكفِيرُ لَتَعَطَّلَت هذه الأحكامُ العَظِيمةُ، وهذا عَينُ الظُّلمِ إذْ يُسَوَّى بَيْنَ المُسلِمِ والكافِرِ إذْ لا يُحكَمُ على الكافِرِ بِالكُفرِ فَيَستَوِي هو والمُسلِمُ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخليفي-: والوَرَعُ أيضًا

يَكونُ في تَكفِيرِ الكافِرِ، فَإنَّك إنْ تَـرَكْتَ تَكفِـيرَه أَوْشَـكَ أنْ يُناكِحَ المُسلِمِين ويُدفَنَ في مَقابِرِهم ويَنشُـرَ كُفـرَه بَيْنَهم. انتهى. وقـالَ الشـيخُ محمـد بنُ محمـد المختـار الشنقيطي (عضو هيئة كِبار العلمـاء بالـديار السـعودية) في (شرحُ زاد المسـتقنِع): أطفـالُ الكُفَّارِ حُكْمُهُمْ حُكْمُ آبـائهم، فـأنتَ لـو دَخَلْتَ بِلادَ كُفَّارٍ وعنـدهم أطفـالٌ، فالأصـلُ في هـذا الطِّفـلِ أنَّه يُعامَـلُ مُعامَلـةَ أبِيه، لِأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قـالَ {[فَـأَبَوَاهُ] يُهَوِّدَانِـهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ} والعُلَمـاءُ يَقولـون {هـذا مِن بـابِ التَّقـدِيرِ} [قالَ الشيخُ عبدُالله الخليفي في (تَقوِيمُ المُعاصِـرِين): قـالَ اِبْنُ الْقَيِّمِ في (طريـق الهجـرتين) {... وَأَمَّا فِي أَحْكَـامِ الـدُّنْيَا فَهِيَ جَارِيَـةٌ على ظَـاهِرِ الأَمْـرِ، فَأَطفـالُ الْكُفَّارِ ومَجـانِينُهم كُفَّارٌ فِي أَحْكَـامِ الـدُّنْيَا، لَهُم حُكْمُ أَوْلِيَائِهِمْ}. انتهى باختصار]، وقد أشارَ إلى هذه القاعِدةِ العِزُّ بنُ عبدِالسلامِ رَحِمَه اللهُ في كِتابِه النَّفِيسِ (قَواعدُ الأَحكامِ)، قـالَ {التَّقـدِيرُ يَكـونُ بِتَقـدِيرِ الْمَعْـدُومِ مَكـانَ الْمَوْجُودِ [أَيْ يَكـونُ بِـإنزالِ الْمَعْـدُومِ مَنزِلـةَ الْمَوْجُـودِ]، والْمَوْجُـودِ مَكـانَ الْمَعْـدُومِ [أَيْ وإنـزالِ الْمَوْجُـودِ مَنزِلـةَ الْمَعْدُومِ]}... ثم قالَ -أَيِ الشـيخُ الشـنقيطي-: فَتَقـدِيرُ المَعـدومِ مَكـانَ المَوجـودِ، مِن أمثِلَتِـه؛ أطفـالُ الكُفَّارِ، فـإنَّهم في الحَقِيقـةِ لم يَكْفُـروا، فَقُـدِّرَ المَعـدومُ فيهم (وهـو الكُفْـرُ) ونُـزِّلَ مَنزِلـةَ الْمَوْجُـودِ، فَهـذا مِن تَقـدِيرِ المَعــدوماتِ، لِأَنَّ أطفــالَ الكُفَّارِ لا بُــدَّ فيهم مِن حُكْمٍ، ولِذلك حَكَمَ سَـعْدُ [بْنُ مُعَـاذٍ] رَضِـيَ اللـهُ عنـه في أولادِ يَهُودِ بَنِي قُرَيْظَةَ أنْ تُسْبَى ذَرَارِيُّهُمْ، فَجَعَلَ السَّبْيَ على الذَّرارِيِّ، وذلك بِإلحاقِ الأطفالِ بِآبائهم [أَيْ في الكُفْرِ]، وهذا مِن حُكْمِ الشريعة، لِأنَّه لا بُدَّ لِلشَّرِيعةِ أنْ يَكونَ لَها حُكْمٌ لِلصَّغِيرِ والكَبِيرِ، ولَمَّا حَكَمَ سَعْدٌ رَضِيَ اللهُ عنه في ذَرارِيِّ اليَهودِ أنْ يُسْبَوْا، وعامَلَهم مُعامَلةَ آبـائهم الـذِين كانوا على الكُفْـرِ، وقـالَ النَّبِيُّ صـلى اللـه عليـه وسـلم

{لَقَــــدْ حَكَمْت فِيهِمْ بِحُكْمِ الجَبَّارِ مِنْ فَــــوْقِ سَــــبْعِ سَمَاوَاتٍ} فَقُدِّرَ المَعدومُ (وهو الكُفْرُ) بِمَنزِلةِ المَوجودِ؛ ومِن تَقـدِيرِ المَعـدومِ بِمَنزِلـةِ المَوجـودِ [أيضًـا]، إذا نـامَ المُؤمِنُ فَإنَّه ليس في حالةِ إيمانٍ، لِأنَّه ليس معـه عَقْـلٌ ولا معه إدراكٌ، فَنَقولُ، يُقَدَّرُ المَعـدومُ مَوجـودًا، ونَحكُمُ بِكَونِه مُؤمِنًا، وَهَكَذَا لو كانَ مُؤمِنًـا ثم جُنَّ، فَإنَّنـا نَقـولُ، إنَّه مُـؤْمِنٌ، اِستِصـحابًا لِلأصـلِ، فَقُـدِّرَ المَعـدومُ بِمَنزِلـةِ المَوجــودِ، وَهَكَــذَا في أطفــالِ الكُفَّارِ قُــدِّرَ المَعــدومُ مَوجودًا، وَهَكَذَا أطفالُ المُسلِمِين يُقَـدَّرُ المَعـدومُ (وهـو الإسلامُ) مَوجـودًا بِالتَّبَعِيَّةِ. انتهى باختصـار. وقـالَ العِـزُّ بْنُ عبدِالســلامِ في (قواعـــد الأحكــامِ): وَأَمَّا إعْطَــاءُ الْمَوْجُــودِ حُكْمَ الْمَعْــدُومِ [أَيْ إنــزالُ الْمَوْجُــودِ مَنزِلــةَ الْمَعْدُومِ] فَلَهُ مِثَالَانِ؛ أَحَدُهُمَا، وُجُـودُ الْمَـاءِ يَحْتَـاجُ إلَيْـهِ الْمُسَافِرُ لِعَطَشِهِ أَوْ لِقَضَاءِ دَيْنِهِ أَوْ لِنَفَقَةِ ذَهَابِـهِ وَإِيَابِـهِ، فَإِنَّهُ يُقَـدَّرُ مَعْـدُومًا مَـعَ وُجُـودِهِ؛ الْمِثَـالُ الثَّانِي، وُجُـودُ الْمُكَفِّرِ الرَّقَبَــةَ [أَيْ أَنْ يَجِـدَ مَن عليــه كَفَّارةُ ظِهــارٍ أو كَفَّارةُ قَتْـلٍ خَطَـأٍ أو كَفَّارةُ جِمـاعٍ في نَهـارِ رَمَضـانَ أو كَفَّارةُ يَمِينٍ، رَقَبَةً يُعْتِقُها] مَعَ احْتِيَاجِـهِ إلَيْهَـا وَاعْتِمَـادُهُ عَلَيْهَـا، فَإِنَّهَـا تُقَـدَّرُ مَعْدُومَـةً لِيَنْتَقِـلَ إلَى بَـدَلِهَا [قـالَ الشــيخُ ابنُ بــاز على موقعِــه في هــذا الرابط: كَفَّارةُ اليَمِينِ فيها التَّرتِيبُ، وفيها التَّخيِيرُ جَمِيعًا، التَّخيِــيرُ بَيْنَ ثَلاثــةٍ وهي (إِطْعَــامُ عَشَــرَةِ مَسَــاكِينَ، أَوْ كِسْــوَتُهُمْ، أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ)، فَإنْ عَجَزَ عن هذه الثَّلاثةِ يَصومُ ثَلاثةَ أيَّامٍ. انتهى باختصار]. انتهى باختصار]... ثم قالَ -أيِ الشــيخُ الحازمي-: لم يَقُلْ أحدٌ {وَقَعَ في الكفرِ، ولم يَقَعِ الكفرُ عليــه}، إلَّا فيمــا يَتعلَّقُ بمســألةِ العُــذرِ بالجهــلِ في الطـائفَتَين المـذكورتَين السـابقتَين [وَهُمْ حُـدَثاءُ العَهْـدِ بإسلامٍ، والذِين يعيشُون في بادِيَةٍ ونحوِها، وذلك في ما كــان معلومًــا مِنَ الــدِّين بالضَّــرورةِ؛ وأمَّا في مَســائلِ الشِّركِ الأكبرِ فلا يُعذَرُ -في أحكامِ الدُّنْيا- أَحَـدٌ؛ وأمَّا في

المَسائلِ الخَفِيَّةِ فيُعذَرُ الجَميعُ بالجَهْلِ إلى أنْ تُقامَ الحُجَّةُ]؛ أمَّا مَن بَلَغَه كِتَابٌ أو عَلِمَ به أنَّه في الحَضَرِ [أَيْ مَن بَلَغَه كِتَابٌ، أو كان في بَادِيَةٍ فَعَلِمَ بكِتَابٍ في الحضرِ (أَيِ في الْمُدُنِ أو القُرَى)]، ولم يَسْعَ [أَيْ للعِلْمِ]، لأنَّ المُرادَ بالشَّرْطِ في العِلْمِ هنا [يُشِيرُ إلى عِبَارةِ (عَلِمَ به) السابِقةِ] إمكانُ الوُصُولِ [للعِلْمِ]، وليس المرادُ أنَّه لا بُدَّ أنْ يَتَعَلَّمَ بالفِعْلِ، أَمْكَنَه أنْ يَتَعَلَّمَ فَتَرَكَ [التَّعَلُّمَ] قامتْ عليه الحُجَّةُ [في فيديو بعُنْوانِ (هَلْ مَسألةُ العُذرِ بالجَهلِ مَسألةٌ خِلَافِيَّةٌ)، سُئِلَ الشيخُ صالحٌ الفوزان (عضو هيئة كِبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء): هَلْ مَسألةُ العُذرِ بالجَهلِ مَسألةٌ خِلَافِيَّةٌ؟. فأجابَ الشيخُ: لا، صارَتْ مَسألةً خِلَافِيَّةً عند المُتأخِّرِين هَذُولا [أَيْ هؤلاء]؛ والجهلُ على قِسمَين؛ جهلٌ يُمكِنُ زوالُه، هذا لا يُعذَرُ فيه بالجهلِ، يعني يَسألُ أهلَ العلمِ، يَطلُبُ العلمَ، يَتَعلَّمُ، يَقرَأُ، هذا يُمكِنُ زَوالُه فلا يُعذَرُ إذا بَقِيَ عَلَيهِ؛ أَمَّا جهلٌ لا يُمكِنُ زَوالُه، ما عنده أَحَدٌ، ولا سَمِعَ شيئًا، ولا يَدْرِي، عاش مُنقَطِعًا ولم يَسْمَعْ بشيءٍ، فهذا ما يُمكِنُ زَوالُه، هذا يُعذَرُ به [يَعْنِي في أحكامِ الآخِرةِ لا الدُّنْيا] ويكونُ مِن أصحابِ الفَتْرةِ، ما يُحكَمُ بإسلامِه، لكن يكونُ مِن أصحابِ الفَتْرةِ، فَوَّضْناه [أَيْ فَوَّضْنا أَمْرَه] إلى اللهِ {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا}. انتهى]... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الحازمي-: إذا كان أكثرُ الناسِ مُتَلَبِّسِين بالشِّركِ الأكبرِ لا يُثْنِيك هذا عن كَونِك تَعتقِدُ فيهم أَنَّهم كفارٌ، ولو بَلَغَ ما بَلَغَ، ولو كان عَدَدُهم ما بَلَغَ العَدَدُ، هذا لا يُثْنِيك ولا يُخِيفُك، ولا يَجْعَلُك تَتَأَنَّى في النَّظِرِ في أحوالِهم لِكَثْرَتِهم، قُلْ، لا، الكثرةُ هذه لا تُنازِعُ الحَقَّ الْبَتَّةَ. انتهى باختصار.

(33)وفي فتوى صَوتِيَّةٍ مُفَرَّغةٍ للشيخ صالح آل الشيخ (وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد) في هذا الرابط، يقولُ الشيخُ: الجهلُ الذي سَبَبُه الإِعْراضُ مع وُجودِ مَن يُنَبِّهُ، هذا لا يُعذَرُ به العَبْدُ... الجهلُ الذي يكون لِأَجْلِ عَدَمِ وُجودِ مَن يُنَبِّهُ فإنه يُعذَرُ به حُكْمًا في الآخرة حتى يَأْتِيَ مَن يُقِيمُ عليه الحُجَّةَ ولا يُعذَرُ به في أحكامِ الدُّنْيا. انتهى.

(34)وجاء في هذا الرابط تفريغٌ صوتيٌّ مِن (شرح مسائل الجاهلية) للشيخِ صالح آل الشيخ (وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد)، وفيه قالَ الشيخُ: إذا لم تَقُم الحُجَّةُ هَلْ يكفرُ عَبَدَةُ القُبورِ أَمْ لا؟، نعم، مَن قامَ به الشركُ فهو مُشرِك، الشركُ الأكبرُ مَن قامَ به فهو مُشرِك، وإنَّما إقامةُ الحُجَّةِ [أَيِ الرِّسالِيَّةِ] شَرْطٌ في وُجوبِ العَداءِ، كما أنَّ اليهودَ والنَّصارَى نُسمِّيهم كُفَّارًا، هُمْ كُفَّارٌ ولو لم يَسْمَعوا بالنبيِّ صلى الله عليه وسلم أَصْلًا، كذلك أَهْلُ الأوثانِ والقُبورِ ونَحْوُ ذلك، مَن قامَ به الشركُ فهو مُشرِك، وتُرتَّبُ عليه أحكامُ المشركِين في الدُّنْيا، أمَّا إذا كان لم تَقُمْ عليه الحُجَّةُ [أَيِ الرِّسالِيَّةُ] فهو ليس مقطوعًا له بالنارِ إذا ماتَ، وإنَّما موقوفٌ أَمْرُهُ حتى تُقامَ عليه الحُجَّةُ بين يَدَيِ اللهِ جَلَّ وعَلَا، فإِذَنْ فَرْقٌ بَيْنَ شَرْطِنا لإقامةِ الحُجَّةِ [أَيِ الرِّسالِيَّةِ] وبَيْنَ الامتناعِ مِن الحُكمِ بالشركِ، مَن قامَ به الشِّركُ الأكبرُ فهو مُشرِكٌ تُرتَّبُ عليه آثارُ ذلك الدُّنْيَوِيَّةُ، أنَّه لا يُستغفَرُ له ولا تُؤكَلُ ذَبِيحتُه ولا يُضَحَّى له ونَحْوُ ذلك مِنَ الأحكامِ، وأمَّا الحُكْمُ عليه بالكُفْرِ الظاهرِ والباطنِ [مُجْتَمِعَين مَعًا] فهذا مَوقوفٌ حتى تُقَامَ عليه الحُجَّةُ [أَيِ الرِّسالِيَّةُ]، فإنْ لم تَقُمْ عليه الحُجَّةُ فأَمْرُه إلى اللهِ جَلَّ وعَلَا. انتهى.

(35)وقـال الشـيخ عبـدالعزيز الـراجحي (الأسـتاذ في جامعة الإمام محمـد بن سـعود في كليـة أصـول الـدين، قسم العقيـدة) في كتـاب (أسـئلة وأجوبـة في الإيمـان والكفر): مسـألة العـذر بالجهـل بيَّنهـا العلمـاء (رحمهم اللـه)، وفَصَّـلَها ابنُ القيِّم (رحمـه اللـه) في (طريـق الهجرتين) وفي (الكافية الشافية)، وذَكَرَها أئمَّةُ الدعوةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّـلَفِيةِ] كالشـيخ عبداللـه أبي بُطَين [مُفْتِي الـدِّيَارِ النَّجْدِيَّةِ (ت1282هـ)]، وغـيرُهم، وذَكَـرَ اِبنُ أبِي العِـزِّ شـيئا منهـا في (شَـرْحُ [العقيـدةِ] الطَّحَاوِيَّةِ)، وخلاصـة القـول في هـذا أن الجاهـل فيـه تفصـيل، فالجاهل الـذي يمكنـه أن يسـأل ويصـل إلى العلم ليس بمعـذور، فلا بـد أن يتعلم ولا بـد أن يبحث ويسـأل، والجاهـل الـذي يريـد الحـق غـير الجاهـل الـذي لا يريـد الحـق، فالجاهـل قسـمان، الأول جاهـل يريـد الحـق، والثاني جاهل لا يريد الحـق؛ فالـذي لا يريـد الحـق غـير معذور حتى ولـو لم يسـتطع [أي حـتى ولم يكن قـادرا] أن يصل إلى العلم، لأنه لا يريد الحق؛ أما الذي يريـد أن يعلم الحق فهذا إذا بحث عن الحق ولم يصـل إليـه فهـو معذور؛ والمقصود أن الجاهل الذي يمكنـه أن يسـأل ولا يسـأل أو يمكنـه أن يتعلم ولا يتعلم فهـو غـير معـذور. انتهى.

(36)وفي هذا الرابط على موقعِ الشيخِ صـالح الفـوزان (عضو هيئة كِبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلميـة والإفتـاء)، يقـولُ الشـيخُ: فقـد كَثُرَ في هذا الوقتِ الكلامُ في العُذرِ بالجهلِ مما سَـبَّبَ في الناسِ تَهَاوُنًا في الـدِّينِ، وصـارَ كُـلٌّ يتنـاولُ البحثَ والتأليفَ فيه، ممَّا أَحدَثَ جَـدَلًا وتَعَادِيًـا مِن بعضِ النـاسِ في حقِّ البعضِ الآخَرِ؛ ولو رَدُّوا هذه المسألةَ إلى كتـابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِه وإلى أهلِ العلمِ لَزَالَ الإشكالُ واتَّضَحَ

الحَقُّ كما قال اللهُ تعالى {وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ}، وإِذَنْ لَسَلِمْنا مِن هذه المُؤَلَّفاتِ والبُحوثِ المُتَلاطِمةِ، التي تُحدِثُ الفَوْضَى العِلميَّةَ التي نحن في غِنًى عنها، فالجهلُ هو عَدَمُ العلمِ، وكان الناسُ قبلَ بَعْثَةِ الرسولِ صلى الله عليه وسلم في جاهليَّةٍ جَهْلَاءَ وضَلَالَةٍ عَمْيَاءَ، فلمَّا بَعَثَ اللهُ هذا الرسولَ وأنزلَ هذا الكتابَ زالَتِ الجاهليةُ العامَّةُ، ولِلهِ الحمدُ، قال تعالى {هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ}، فالجاهليةُ العامَّةُ زالَتْ بِبَعْثَتِه صلى الله عليه وسلم؛ أمَّا الجاهليةُ الخاصَّةُ قد يَبْقَى شيءٌ منها في بعضِ الناسِ، ولهذا قالَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم {إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ}، والجَهْلُ على قسمَين، جَهْلٌ بَسِيطٌ وجَهْلٌ مُرَكَّبٌ، فالجَهْلُ البَسِيطُ هو الذي يَعْرِفُ صاحِبُه أنَّه جاهلٌ فيَطْلُبَ العلمَ ويَقْبَلَ التَّوجِيهَ الصحيحَ، والجهلُ المُرَكَّبُ هو الذي لا يَعْرِفُ صاحِبُه أنَّه جاهلٌ، بَلْ يَظُنُّ أنَّه عالمٌ فلا يَقْبَلُ التَّوجِيهَ الصَّحيحَ، وهذا أشَدُّ أنواعِ الجهلِ؛ والجهلُ الذي يُعذرُ به صاحِبُه هو الجهلُ الذي لا يُمْكِنُ زَوالُه لِكَونِ صاحِبِه يَعِيشُ مُنقَطِعًا عنِ العالَمِ لا يَسمعُ شيئًا مِنَ العِلْمِ وليس عنده مَن يُعَلِّمُه، فهذا إذا ماتَ على حالِه فإنه يُعتبرُ مِن أصحابِ الْفَتْرَةِ، قال تعالى {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا}؛ والجهلُ الذي لا يُعذرُ به صاحِبُه هو الجهلُ الذي يُمْكِنُ زَوالُه لو سَعَى صاحِبُه في إزالتِه مثل الذي يَسمعُ أو يَقْرَأُ القرآنَ وهو عربيٌّ يَعْرِفُ لُغَةَ القرآنِ، فهذا لا يُعذرُ في بَقَائِه على جهلِه لأنه بَلَغَه القرآنُ بلُغَتِه، والله تعالى يقول {قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً، قُلِ اللَّهُ، شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ، وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ}، فالذي بَلَغَه القرآنُ ووَصَلَتْ إليه الدعوةُ والنَّهْيُ

عنِ الشـركِ الأكـبرِ لا يُعـذرُ إذا اسـتمرَّ على الشـركِ، أو اسـتمرَّ على الـزِّنَى أو الرِّبَـا أو نِكـاحِ المَحـارِمِ، أو أَكَـلَ المَيْتَةَ وأَكَلَ لَحْمَ الخنزيرِ وشَرِبَ الخمـرِ، أو أكَـلَ أمـوالَ الناسِ بالباطلِ، أو تَرَكَ الصلاةَ أو مَنَعَ الزكـاةَ، أو امتنـعَ عن الحَجِّ وهــو يَســتطيعُه، لأنَّ هــذه أمــورٌ ظــاهرةٌ وتحريمُهـا أو وُجوبُهـا قـاطعٌ، وإنَّمـا يُعـذرُ بالجهـلِ في الأُمورِ الخَفِيَّةِ حتى يُبَيَّنَ له حُكْمُها، فالعذرُ بالجهـلِ فيـه تفصـيلٌ؛ أوَّلًا، يُعـذرُ بالجهـلِ مَن لم تَبْلُغْـه الـدعوةُ ولم يَبْلُغْه القرآنُ ويكونُ حُكْمُه أنه مِن أصحابِ الْفَتْرَةِ؛ ثانيًا، لا يُعـذرُ مَن بَلَغَتْـه الـدعوةُ وبَلَغَـهُ القـرآنُ، في مُخالَفـةِ الأُمورِ الظاهرةِ كالشركِ وفِعْلِ الكبائرِ، لأنه قامَتْ عليـه الحُجَّةُ وبَلَغَتْه الرسالةُ، وبإمكانـه أنْ يَتَعَلَّمَ ويَسـألَ أهـلَ العلمِ عمَّا أُشْـكِلَ عليــه، ويَســمعَ القــرآنَ والــدروسَ والمُحاضَـراتِ في وسـائلِ الإعلامِ؛ ثالثًـا، يُعـذرُ بالجهـلِ في الأُمُورِ الخَفِيَّةِ الـتي تحتـاجُ إلى بَيـانٍ حـتى تُبَيَّنَ لـه حُكْمُها، ولهذا قـال النـبيُّ صـلى اللـه عليـه وسـلم {إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ وَالْحَـرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَـا أُمُـورٌ مُشْـتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِـيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّـبُهَاتِ اسْـتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَـرَامِ كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيـهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُـلِّ مَلِـكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُـهُ}، فـالحلالُ البَيِّنُ يُؤخَــذُ والحــرامُ البَيِّنُ يُتجنَّبُ، والمُختلَــفُ فيــه يُتَوَقَّفُ فيـه حـتى يَتَبَيَّنَ حُكْمُـه بـالبحثِ وسـؤالِ أهـلِ العلمِ؛ فالجاهلُ يَجِبُ عليه أنْ يَسألَ أهلَ العلمِ فلا يُعذرُ بِبَقَائِه على جهلِـه وعنـدَه مَن يُعَلِّمُه، قـال اللـه تعـالى {فَاسْأَلُوا أَهْـلَ الـذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُـونَ}، فيَجِبُ على الجاهلِ أنْ يَسـألَ، ويَجِبُ على العـالِمِ أنْ يُبَيِّنَ ولا يَكْتُمَ، قال الله تعالى {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَـاتِ وَالْهُــدَى مِن بَعْــدِ مَــا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَــابِ أُولَئِكَ

يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ}. انتهى.

(37)وفي فتوى صوتية على موقع الشيخ صالح الفوزان في هذا الرابط، سُئِلَ الشيخُ: هلْ نُكَفِّرُ مَن سَجَد لِصَنَمٍ أو ذَبحَ لِقَبر، أو نَنتظِرُ حتى نُقِيمَ عليه الحُجَّة؟. فأجابَ الشيخُ: هو يكَفُرُ بهذا، لكنْ أنتَ تَحْكُمُ على فِعْلِه بالكُفرِ وتُكفِّرُه في الظاهرِ، ثم بعدَ ذلك تُناصِحُه فإنْ تابَ وإلَّا فإنَّه يُعتبَرُ كافرًا ظاهرًا وباطنًا. انتهى. قلتُ: كلامُ الشيخِ هُنَا مَحمولٌ على مَن كان جَهْلُه جَهْلَ عَجْزٍ لا جَهْلَ تَفْرِيطٍ، لأنَّ المُفَرِّطَ قد قامَتْ عليه الحُجَّةُ الرِّسالِيَّةُ التي بعدَ قِيامِها يَكْفُرُ ظاهرًا وباطنًا، ولأنَّ العِبْرةَ في الحُجَّةِ الرِّسالِيَّةِ هي التَّمَكُّنُ مِنَ العِلْمِ، وليس العِلْمَ بالفِعْلِ.

(38)وجاءَ في شَرْحِ لمعة الاعتقاد للشيخ صالح الفوزان، أن الشيخ سُئِلَ: ما حكم من استغاث بالأولياء وهو جاهل أن هذا شرك، مع العلم أنه يعيش في بلد يكثر فيها دعاة الشرك، ولكن في الوقت نفسه يوجد دعاة حق وإن كانوا قليلين؟. فأجاب الشيخُ: هذا لا يُعذر، لأنه قامت عليه الحجة وبلغته الدعوة، ما دام يعيش في بلاد المسلمين ويسمع القرآن ويسمع الأحاديث ويسمع الدعاة إلى الله (الدعاة إلى التوحيد) ويُصِرُّ على ما هو عليه ويَبْقَى على ما هو عليه، هذا غيرُ معذورٍ لأنه قامت عليه الحجةُ. انتهى.

(39)وفي شَرْحِ الشيخِ عبدِالعزيز الراجحي (الأستاذ في جامعة الإمام محمد بن سعود في كلية أصول الدين، قسم العقيدة) لكتابِ (الإيمان، لأبي عبيد القاسم بن سلام)، سُئِلَ الشيخُ: هل يُعذَرُ عَوَامُّ الصُّوفِيَّةِ وعَوَامُّ

أهـلِ القُبـورِ بالجهـلِ؟. فأجـابَ الشـيخُ: أظنُّ الآنَ في العصرِ الحاضرِ أنَّه بَلَغَتْهُمُ الدعوةُ، ومَن بَلَغَتْهُمُ الـدعوةُ، وبَلَغَتْهُمُ الحُجَّةُ [أَيِ الرِّسالِيَّةُ]، وبَلَغَهُمُ القرآنُ والسُّـنَّةُ، فلا يُعذَرون، إنَّما الذي يُعذَرُ في هذا مَن لم تَبْلُغْـه الحُجَّةُ [أَيِ الرِّسالِيَّةُ] مِن كتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِهِ صلى اللـه عليـه وسلم، قـالَ اللـهُ تَعـالَى {وَمَـا كُنَّا مُعَـذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا}، وقد بُعِثَ الرسولُ، قالَ سُبْحانَه {وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَـذَا الْقُـرْآنُ لأُنْـذِرَكُمْ بِـهِ وَمَنْ بَلَـغَ}، فمَن بلَغَـه القرآنُ فقـد قـامَتْ عليـه الحُجَّةُ [أَيِ الرِّسـالِيَّةُ]، وقـالَ عليــه الصـلاةُ والسـلامُ في الحـديثِ الصـحيحِ {وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَـذِهِ الأُمَّةِ، يَهُـودِيٌّ أَوْ نَصْـرَانِيٌّ، ثُمَّ لَا يُـؤْمِنُ بِي، إِلَّا دَخَـلَ النَّارَ}، فمَن قـامَتْ عليــه الحُجَّةُ [أَيِ الرِّسـالِيَّةُ]، وبَلَغَـه الـدليلُ، فلا يكـونُ معــذورًا، ولا يُشــترَطُ مَعْرَفَــةُ ([أَيْ] فَهْمُ) الحُجَّةِ، بــل يَكْفِي بُلُوغُ الحُجَّةِ، يَعْلَمُ أنَّ هذا دليلٌ على هـذا الشـيءِ، لكنَّ بعضَ أهْلِ العلمِ قالَ إنَّه لو وُجِد بعضُ الناسِ اشْتَبَهَ عليــه الأمْــرُ، ولُبِّسَ عليــه الحــقُّ، بسَــبَبِ الكَفَــرَةِ والمشركِين، ولم يَعْرِفِ الحَقَّ، واشْتَبَهَ عليه الأمْرُ، وصار بسَبَبِ تَغطِيَةِ الحَقِّ عليه وسـيطرَةِ أهْـلِ الضـلالِ وأهـلِ الشِّركِ عليه، حتى أفهمـوه أنَّ هـذا الباطـلَ هـو الحَـقُّ، فإنَّه يكُونُ حُكْمُه حُكْمَ أَهْلِ الْفَتَـرَاتِ، ويكـونُ أمْـرُه إلى اللهِ عزَّ وجلَّ، ولكنه إذا ماتَ على هذه الحالةِ فلا يُغَسَّل، ولا يُصَلَّى عليه، ولا يُدفَن مع المسـلِمِين في مَقـابرِهم، ولا يُدْعَى له، وأمْرُه إلى اللهِ. انتهى.

(40)وجاء في هذا الرابط تَفرِيغٌ صَوتِيٌّ مِن شَرْحِ الشيخِ زيد بن هادي المدخلي لكتاب التوحيد، وفيه قالَ الشيخُ: يُعذَرُ عَوَامُّ الناسِ في دقائقِ المسائلِ والأحكـامِ، لكنْ لا يُعْذَرُ في التوحيدِ والشِّـركِ، ولهـذا انظـروا إلى أصـحابِ الفَتَراتِ الذِين قَبْلَ بَعْثَةِ النبيِّ صـلى اللـه عليـه وسـلم

لَمَّا كانوا على الشِّركِ، ما عَذَرَهُمُ اللهُ عزَّ وجلَّ، بَلْ يَمْتَحِنُهُمْ يَومَ القِيامةِ فالمُطِيعُ يِنْجُو والعاصِي يَهْلَكُ. انتهى.

(41)وجاء في هذا الرابط تَفرِيغٍ صَوتِيٍّ مِن (شَرْحِ كِتابِ التَّعالُم) للشيخ صالح السحيمي (رئيس قسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية)، وفيه سُئِلَ الشيخُ: انتَشرَ التصوُّفُ في الآوِنَةِ الأخيرةِ، ومنهم [أَيْ ومِن هؤلاء الْمُتَصَوِّفةِ] مَن هو عامِّيٌّ مُشرِك لكنَّه عامِّيٌّ؟. فأجابَ الشيخُ: نحن لا نقولُ {إنَّ كُلَّ تَصَوُّفٍ شِركٌ}، فهناك مِن التَّصوُّف ما هو بِدْعَةٌ دُونَ الشِّركِ، لكِنْ إذا كان هذا التَّصَوُّفُ الذي يُشيرُ إليه الأخُ السائلُ يَبْلُغُ دَرَجةَ الشِّركِ كمَن يَدعُون أصحابَ القُبور أو يَنْذُرون لهم أو يَذبَحون لهم أو يَستغِيثون بهم أو يَطْلُبون منهم المَدَدَ، وَمَا إلى ذلك، هلْ يُسَمَّوْنَ مُشرِكِين ولو كانوا عَوَامًّا أم لا يُسَمَّوْنَ؟ نعم، يُسَمَّوْنَ مُشرِكِين، فهم مُشرِكون لا يجوزُ أَكْلُ ذبائحِهم ولا مُناكَحَتُهم وهم مُشرِكون، بَقِيَ مسألةُ عُذْرِهم عند اللهِ، هذا أنا أتَوَقَّفُ فيه إذا كانوا لم يَعْلَموا الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ في هذه المسائلِ، هل يُعامَلون مُعامَلةَ أهْلِ الفَتْرةِ الذين لم يَبْلُغْهم ذلك، هذا أَكِلُ عِلْمَه إلى اللهِ، لا أتَجَرَّأُ على الفتوى فيه، وَارْجِعوا فيه إلى المشايخِ الكِبارِ، اسألوا الشيخَ عبدَالمحسن [نائبُ رئيسِ الجامعةِ الإسلاميةِ] أو هيئةَ كِبارِ العُلماء، وَمَعَ ذلك أنا أرَى أنَّه مُشركٌ، مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ في الدُّنْيا هو مُشرِكٌ، يَعْنِي شَخْصٌ يَعْبُدُ أصحابَ القُبورِ، يَذبَحُ لهم، يَنْذُرُ لهم، يَطْلُبُ منهم المَدَدَ، يَستغيثُ بهم، يُعَلِّقُ حَوَائجَه بهم، يَرَى أنهم يَقْدِرون على الإجابةِ، يَدْعُوهم مِن دُونِ الله عزَّ وجَلَّ، لا شَكَّ أنَّه مُشركٌ بِنَصِّ القرآنِ والسُّنَّةِ، {وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ

وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ، وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ}، {وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ، إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ، وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ، وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ}، إذا وَجَدتَ شخصًا يَتوجَّهُ إلى صاحبِ القبرِ -ولو كان [أَيْ صاحبُ القبرِ] نَبِيًّا مِنَ الأنبياءِ- فيَقول {أَغْثِنِي، ارزُقْنِي، أَعْطِنِي}، أو يَذبَحُ له، أو يَنْذُر له، أو يَستغيثُ به، أو يَسألُه قَضاءَ الحاجاتِ وكَشْفَ الكُرُباتِ، ويَلْجأُ إليه عند المُلِمَّاتِ، لا شكَّ أنَّ هذا شِرْكٌ باللهِ عزَّ وجَلَّ وصاحِبُه يُسَمَّى مُشْرِكًا وتُجْرَى عليه أحكامُ المُشرِكِين في الدُّنيا، بَقِيَ عُذْرُه أو عَدَمُ عُذْرِه، إذا كان لا يَعلَمُ الحُكْمَ الشرعيَّ في هذه المسائلِ وإنَّما قَلَّدَ غَيْرَه، فهذا أَكِلُ أَمْرَهُ إلى اللهِ ربِّ العالَمِين. انتهى باختصار.

(42)وجاءَ تَفرِيغٍ صَوتِيٍّ لفتوى للشيخِ عبدِالله الجربوعِ (رئيس قسم العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة)، وفيه قالَ الشيخُ: واشترَطوا لصحةِ الإسلامِ أن يُظهِرَ الإسلامَ، يَنْطِقَ بالشَّهَادَتَين ويَتَبَرَّأَ مِمَّا يُضَادُّهُمَا، فإذا ظَهَرَ منه ما يُضَادُّهُمَا مِنَ الشِّرْكِ أو الاستهزاءِ باللهِ عزَّ وجلَّ أو إهانةِ المُصحَفِ أو النَّواقضِ الصَّرِيحةِ، فإنَّ هذا يَكْفُرُ بمُجَرَّدِ ذلك، ولا يُقالُ {إنَّه جاهِلٌ}، لأنَّ هذا شيءٌ يُفترَضُ أنْ يكونَ قد عَلِمَه وقامَ في قَلْبِه عند إسلامِه، الحاصِلُ أنَّهم يقولون مَن وَقَع في الشركِ الصريحِ الجَلِيِّ، يعني الظاهرَ، فإنَّه يَكْفُرُ بمُجَرَّدِ ذلك، وقد يُعذَرُ بجَهْلِه فلا يُكفَّر، يعني في أحكامِ الآخرةِ، أمَّا في أحكامِ الدُّنيا فإنَّه كافِرٌ لأنَّه جاءَ بما يُناقِضُ أَصْلَ عَقْدِه، ولا يُمْكِن أنْ يكونَ مُشرِكًا وموحِّدًا في آنٍ واحدٍ [قالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (الجَوابُ المَسبوكُ

"المَجموعـةُ الثانِيَـةُ"): قـالَ [أيْ سـلطان العمـيري في (إشكالِيَّةُ الإعذارِ بِالجَهلِ] {لا شَكَّ أنَّ التَّوحِيـدَ والشِّـركَ الأكبَرَ نَقِيضان، لا يَجتَمِعان ولا يَرتَفِعان في حالٍ واحـدٍ، فَثُبوتُ أحَدِهما يَسـتَلزِمُ بِالضَّـرورةِ اِرتِفـاعَ الآخَـرِ، فَمَن ثَبَتَ لـه وَصـفُ الإسـلامِ سَـيَرتَفِعُ عنـه وَصـفُ الشِّـركِ بِالضَّـرورةِ، ومَن ثَبَتَ لـه وَصـفُ الشِّـركِ سَـيَرتَفِعُ عنـه وَصفُ الإسلامِ بِالضَّرورةِ، وكذلك هو الحالُ مـع الإيمـانِ والكُفرِ الأكبَرِ، فَهُمـا نَقِيضـان لا يَجتَمِعـان ولا يَرتَفِعـان في آنٍ واحِدٍ، فَثُبـوتُ أحَـدِهما في حَـقِّ المُعَيَّنِ يَسـتَلزِمُ اِرتِفـــاعَ الآخَـــرِ بِالضَّـــرورةِ}... ثم قـــالَ -أَيِ الشَّـــيخُ الصـومالي-: فَلاَ يَكـونُ مُؤمِنًـا في البـاطِنِ إلَّا مَن تَـرَكَ هـذه الأفعـالَ الشِّـركِيَّةَ، فَعَـدَمُ تَركِهـا في الظـاهِرِ دالٌّ على اِنتِفـاءِ الإيمـانِ مِنَ القَلبِ؛ وجَـوابُ العمـيري عنِ الأصلِ السُّنِيِّ هو نَفسُ جَوابِ أهـلِ البِـدَعِ الكِبـارِ، وهـو قَولُـه {أنَّ الإيمـانَ البـاطِنَ لا يَنفِي وُجـودَ الأفعـالِ الشِّركِيَّةِ اِختِيَارًا، كَما أنَّ وُجودَها ظاهِرًا حالَ الاختِيـارِ لا يَدُلُّ على فَسادِ الإيمانِ الباطِنِ}، هذا أصلُ الجَهمِيَّةِ في إبطالِ التَّلازُمِ بَيْنَ الظاهِرِ والبـاطِنِ في الكُفرِيَّاتِ... ثم قـالَ -أَيِ الشـيخُ الصـومالي-: إنَّ الجاهِـلَ يَـذبَحُ لِلْقَـبرِ مُعتَقِـدًا حُصـولَ النَّفـعِ لـه بِـذلك مِنَ الـوَلِيِّ، إمَّا لِمِلْكِـه النَّفعَ، أو مُشارَكَتِه أو إعانَتِه لِلْمالِكِ، أو شَفاعَتِه له عنـد المالِـكِ، ومـع هـذا الشِّـركِ الاعتِقـادِيِّ الـذي قـامَ بِقَلبِ المُشـرِكِ فَهـو مُوَحِّدٌ مُـؤْمِنٌ عنـد العـاذِرِ بِالجَهـلِ في الشِّركِ الأكبَرِ!؛ قالَ اِبْنُ الْقَيِّمِ [في (مَدارِجُ السالِكِين)] في آيَةِ سَبَأٍ [يَعنِي في قَولِـه تَعـالَى {قُـلِ ادْعُـوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ، لَا يَمْلِكُـــــونَ مِثْقَـــــالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الأرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَـا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ، وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ}] {فَالْمُشْرِكُ إِنَّمَا يَتَّخِذُ مَعْبُودَهُ لِمَا يَعْتَقِدُ أَنَّهُ يَحْصُـلُ لَهُ بِهِ مِنَ النَّفْعِ، وَالنَّفْعُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِمَّنْ فِيهِ خَصْـلَةٌ مِنْ

هَذِهِ الأرْبَعِ، إِمَّا مَالِكٌ لِمَا يُرِيدُهُ عابِدُه مِنْـهُ، فَـإِنْ لَمْ يَكُنْ مَالِكًا كَانَ شَرِيكًا لِلْمَالِـكِ، فَـإِنْ لَمْ يَكُنْ شَـرِيكًا لَـهُ كَـانَ مُعِينًـا لَـهُ وَظَهِـيرًا، فَـإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعِينًـا وَلَا ظَهِـيرًا كَـانَ شَفِيعًا عِنْدَهُ، فَنَفَى سُبْحَانَهُ الْمَرَاتِبَ الأرْبَعَ نَفْيًا مُتَرَتِّبًـا، مُتَنَقِّلًا مِنَ الأعْلَى إِلَى مَا دُونَـهُ، فَنَفَى الْمِلْـكَ وَالشِّـرْكَةَ وَالْمُظَـاهَرَةَ وَالشَّـفَاعَةَ، الَّتِي يَظُنُّهَـا الْمُشْـرِكُ، وَأَثْبَتَ شَفَاعَةً لَا نَصِـيبَ فِيهَـا لِمُشْـرِكٍ، وَهِيَ الشَّـفَاعَةُ بِإِذْنِـهِ، فَكَفَى بِهَذِهِ الْآيَةِ نُورًا وَبُرْهَانًـا وَنَجَـاةً وَتَجْرِيـدًا لِلتَّوْحِيـدِ وَقَطْعًا لِأُصُولِ الشِّـرْكِ وَمَـوَادِّاه، لِمَنْ عَقَلَهَـا، وَالْقُـرْآنُ مَمْلُـــوءٌ مِنْ أَمْثَالِهَـــا وَنَظَائِرِهَـــا، وَلَكِنَّ أَكْثَـــرَ النَّاسِ لَا يَشْعُرُونَ بِدُخُولِ الْوَاقِعِ تَحْتَهُ وَتَضَمُّنِهِ لَـهُ، وَيَظُنُّونَـهُ فِي نَوْعٍ وَفِي قَوْمٍ قَدْ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يُعْقِبُوا وَارِثًا، وَهَـذَا هُـوَ الَّذِي يَحُـولُ بَيْنَ الْقَلْبِ وَبَيْنَ فَهْمِ الْقُـرْآنِ، وَلَعَمْـرُ اللَّهِ إِنْ كَانَ أُولَئِكَ قَدْ خَلَـوْا، فَقَـدْ وَرِثَهُمْ مَنْ هُـوَ مِثْلُهُمْ أَوْ شَـــرٌّ مِنْهُمْ أَوْ دُونَهُمْ، وَتَنَـاوُلُ الْقُـرْآنِ لَهُمْ كَتَنَاوُلِـهِ لِأُولَئِكَ. انتهى باختصار]، هذه المَسـأَلةُ نَصَّ عليهـا جَمْـعٌ مِنَ الأَئمَّةِ، منهم الشيخُ اِبنُ باز ومنهم الشـيخُ الفـوزانُ ومنهم الشيخُ عبدُالمُحسن العَبَّاد [نـائبُ رئيسِ الجامعـةِ الإسلاميةِ] ومنهم... وهـذا لا أَعْلَمُ فيـه خِلافـاً بين أهـلِ العلمِ في القـديمِ والحـديثِ أنَّ أهْـلَ الفَتْـرةِ، ومَن في حُكْمِهم الـذِين يُعْـذَرون بجهلِهم إذا وَقَعـوا في الشِّـركِ الصَـــرِيحِ الجَلِيِّ وهُمْ لم يَـــدْخُلوا في الإســـلامِ دُخُـــولا صـحيحًا ولم يَفْهَمـوا مَعْنَى الشَّـهَادَتَين، هـؤلاء يُعْـذَرون بجهلِهم لعَدَمِ بُلُـوغِ العِلْمِ لهم، ويُقـالُ أمْـرُهُمْ إلى اللـهِ في الآخِرةِ، أَمَّا في أحكامِ الـدُّنيا فـإنَّهم كُفَّارٌ، فـإِذَنْ لا يُخْلَـطُ بين العُـذْرِ بالجهـلِ وبين التكفـيرِ [أَيْ لا يُظَنُّ أَنَّ العُذْرَ بالجهلِ في أحكامِ الآخِرةِ يَمْنَعُ التكفيرَ في أحكامِ الدُّنيا]، نَقولُ يُعذَرُ بِجَهلِه وهـو في أحكـامِ الـدُّنيا كـافِرٌ، هذا هو تَفصِيلُ أهلِ العِلْمِ. انتهى.

(43)وفي هذا الرابط على مَوقِعِ الشيخِ فيصلٍ الجاسم (الإمامِ بوِزَارةِ الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت)، قالَ الشيخُ: الحُكْمُ بكُفرِ مَن وَقَع في الشِّركِ عَيْنًا، لا يَتَوَقَّفُ على قِيامِ الحُجَّةِ [أيِ الرِّسَالِيِّةِ]، وإنَّما الذي يَتَوَقَّفُ على قِيامِ الحُجَّةِ [أيِ الرِّسَالِيِّةِ] هو الحُكْمُ على البواطِنِ، فيكون كافِرًا ظاهِرًا وباطنًا. انتهى.

(44)وفي فتوى صَوتِيَّةٍ مُفَرَّغةٍ في هذا الرابط للشيخِ عبدِالمُحسن العَبَّاد (نائبِ رئيسِ الجامعةِ الإسلاميةِ)، يقولُ الشيخُ: إِذَنْ مَن كان قامَتْ عليه الحُجَّةُ [أيِ الرِّسَالِيِّةِ] فهو كافرٌ ومُخَلَّدٌ في النارِ ويُعامَلُ مُعامَلةَ الكُفَّارِ في الدُّنيا ولا يُصَلَّى عليه ويكونُ خالِدا مُخَلَّدًا في النارِ، وأَمَّا مَن لم تَقُمْ عليه الحُجَّةُ كأهْلِ الفَتَراتِ وكبعضِ المسلِمين الذِين اغْتَرُّوا ببعضِ العلماءِ الضُّلَّالِ الذِين أضَلُّوهم وقَلَّدُوهم، فإنَّ هذا ظاهرُه الكُفْرُ ويُعامَلُ في الدُّنيا مُعامَلةَ الكفارِ، ولكنَّه بالنِّسْبَةِ للآخِرةِ أمْرُه إلى اللهِ عزَّ وجلَّ، فإنَّه يُمتحَنُ، فإن نَجَحَ في الامتحانِ فإنَّ مآلَه إلى الجَنَّةِ، وإنْ خَسِرَ ولم يَنْجَحْ في ذلك الامتحانِ فإنَّه يكونُ مآلُه إلى النارِ. انتهى.

(45)وقالَتِ اللجنةُ الدائمةُ للبحوثِ العلميَّةِ والإفتاءِ (عبدالعزيز بن عبدالله بن باز وعبدالرزاق عفيفي وعبدالله بن قعود) على هذا الرابط: كُلُّ مَن آمَنَ برسالةِ نبيِّنا محمدٍ صلى الله عليه وسلم وسائرِ ما جاء به مِنَ الشريعةِ، إذا سَجَدَ بعدَ ذلك لِغيرِ اللهِ مِن وَلِيٍّ وصاحبِ قبرٍ أو شيخِ طريقٍ، يُعتبرُ كافرًا مُرتدًّا عنِ الإسلامِ مشركًا مع اللهِ غيرَه في العبادةِ، ولو نَطَقَ بالشهادتَينِ وَقْتَ سُجودِه، لإتيانِه بما يَنْقُضُ قولَه مِن سُجودِه لغيرِ اللهِ، لكنَّه قد يُعذرُ لجهلِه فلا تَنْزِلَ به العُقوبةُ حتى يُعَلَّمَ وتُقامَ عليه الحُجَّةُ [سَبَقَ بَيَانُ أنَّ

التكفيرَ ظاهِرًا وباطِنًا (مَعًا) يَتَوَقَّفُ على قِيَامِ الحُجَّةِ الرِّسَالِيَّةِ، وأَنَّ العِبْرةَ في الحُجَّةِ الرِّسالِيَّةِ هي التَّمَكُّنُ مِنَ العِلْمِ وليس العِلْمَ بالفِعْلِ، وأنَّ إنزالَ العُقوبةِ يَتَوَقَّفُ على قِيَامِ الحُجَّةِ الحَدِّيَّةِ] ويُمْهَلَ ثلاثةَ أيَّامٍ إعذارًا إليه لِيُراجِعَ نَفْسَه عَسَى أنْ يَتوبَ، فإنْ أَصَرَّ على سُجودِه لغيرِ اللهِ بعدَ البَيَانِ قُتِلَ لرِدَّتِه لِقولِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم {مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ} أخرجَه الإمامُ البخاري في صحيحِه عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما، فالبَيَانُ وإقامةُ الحُجَّةِ، للإعذارِ إليه قَبْلَ إنزالِ العُقوبةِ به، لا لِيُسَمَّى كافرًا بعدَ البَيانِ، فإنه يُسَمَّى [أيْ قَبْلَ البَيَانِ] كافرًا بما حَدَثَ منه مِن سُجودٍ لغيرِ اللهِ، أو نَذْرِه قُرْبةً أو ذَبْحِه شاةً لغيرِ اللهِ. انتهى.

(46)وقال أبناءُ الشيخِ محمد بن عبدالوهاب، والشيخُ حمدُ بنُ ناصرِ بنِ معمر (أَحَدُ تلامِذةِ الشيخِ محمد بنِ عبدالوهاب، أَرْسَلَهُ عبدُالعزيز بنُ محمد بن سعودٍ ثاني حُكَّامِ الدولةِ السعودية الأولى على رَأسِ رَكْبٍ مِنَ العُلماءِ لِمُناظَرةِ عُلماءِ الحَرَمِ الشريفِ في عامِ 1211هـ، وقد تُوُفِّيَ عامَ 1225هـ): إذا كان يَعْمَلُ بالكفرِ والشِّركِ، لِجَهْلِه، أو عَدَمِ مَن يُنَبِّهُه، لا نَحْكُمُ بكُفْرِه حتى تُقامَ عليه الحُجَّةُ [أَيِ الرِّسَالِيَّةُ]، ولكن لا نَحْكُمُ بأنه مُسلمٌ، بَلْ نقولُ {عَمَلُه هذا كُفْرٌ يُبِيحُ المالَ والدَّمَ}، وإنْ كُنَّا لا نَحْكُمُ [أَيْ بالكُفْرِ] على هذا الشخصِ، لعَدَمِ قِيَامِ الحُجَّةِ [أَيِ الرِّسَالِيَّةِ] عليه، لا يُقَالُ {إنْ لم يَكُنْ كافرًا، فهو مُسلمٌ}، بَلْ نقولُ {عَمَلُه عَمَلُ الكفارِ}، وإطلاقُ الحُكمِ على هذا الشخصِ بعَيْنِه، مُتَوَقِّفٌ على بُلوغِ الحُجَّةِ الرِّساليَّةِ؛ وقد ذَكَرَ أهلُ العلمِ أنَّ أصحابَ الْفَتَرَاتِ يُمْتَحَنون يومَ القيامةِ في الْعَرَصَاتِ [الْعَرَصَاتُ جَمْعُ عَرْصَةٍ، وَهِيَ كُلُّ مَوْضِعٍ وَاسِعٍ لَا بِنَاءَ فِيهِ]، ولم يَجعلوا حُكْمَهم حُكْمَ الكفارِ ولا حُكْمَ الأبرارِ؛

وأَمَّا حُكْمُ هذا الشخصِ إذا قُتِلَ، ثم أَسْلَمُ قاتِلُه، فإنَّا لا نَحْكُمُ بِدِيَتِه على قاتِلِه إذا أَسْلَمَ [أَيِ القاتِلُ]، بلْ نَقولُ {الإِسْلَامُ يَجُبُّ مَا قَبْلَهُ}، لأنَّ القاتِلَ قَتَلَه في حالِ كُفْرِه. انتهى من (الدُّرَر السَّنِيَّة في الأجوبة النَّجْدِيَّة).

وقالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (سِلْسِلَةُ مَقالاتٍ في الرَّدِّ على الدُّكْتُورِ طارق عبدالحليم) تَحْتَ عُنوانِ (الإشكالِيَّةُ في الجاهِلِ المُشرِكِ): اُشْتُهِرَ عن أئمَّةِ الدَّعوةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيةِ] أنّهم لا يُكَفِّرونه [أيْ لا يُكَفِّرون الجاهِلَ المُشرِكَ المُنتَسِبَ لِلإسلامِ] ولا يَحكُمون بِإسلامِه، فاعتاصَ [أيْ صَعُبَ فَهْمُهُ] هذا على أُنَاسٍ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: وبِالجُملةِ، فالشَّيخُ [محمدُ بنُ عبدِالوهاب] لا يَعنِي بِعَدَمِ التَّكفِيرِ [أيْ بِعَدَمِ تَكفِيرِ الجاهِلِ المُشرِكِ المُنتَسِبِ لِلإسلامِ] الحُكْمَ بِإسلامِ المُشرِكِ، وإنَّما نَفْيَ العُقوبةِ لا نَفْيَ الاسمِ وحَقِيقةِ الحُكمِ؛ فَإنْ قِيلَ {ما وَجْهُ التَّكفِيرِ مِن وَجْهٍ والمَنعِ مِن جِهَةٍ أُخرَى؟}، أُجِيبَ، يُمكِنُ أنْ يُدرَجَ هذا في قاعِدةِ (تَبَعُّضِ الأحكامِ، أوِ الْحُكْمِ بَيْنَ حُكْمَيْنِ)، وذلك أنْ يَكونَ الفَرعُ يَأْخُذُ مُشابَهةً مِن أُصولٍ مُتَعَدِّدةٍ فَيُعطَى أحكامًا مُختَلِفةً ولا يُمحَضَ [أيْ ولا يُخْلَصَ] لِأحَدِ الأُصولِ، بَيَانُه أنَّ قِيَامَ سَبَبِ التَّكفِيرِ يَقتَضِي الحُكمَ بالكُفرِ رَبطًا لِلحُكمِ بِسَبَبِه، وجَهْلَ الفاعِلِ يَقتَضِي عَدَمَ عُقوبَتِه، فَأُعطِيَ حُكمًا بَيْنَ حُكمَينِ، وهذا أَوْلَى مِن إلحاقِ الفَرعِ بِأحَدِ الأصلَين مُطلَقًا فَإنَّه يَقتَضِي إهمالَ الأصلِ الآخَرِ، وإعمالُ الأصلَين أَوْلَى مِن إهمالِ أحَدِهما كالدَّلِيلَين [قُلْتُ: ومِن ذلك تَصحِيحُ رِدَّةِ الصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ والمَنعُ مِن إقامةِ الحَدِّ عليه حتى يَبْلُغَ. وقد قالَ اِبْنُ الْقَيِّمِ في (أحكام أهل الذمة): وَالشَّرِيعَةُ طَافِحَةٌ مِنْ تَبَعُّضِ الأَحْكَامِ وَهُوَ مَحْضُ الفِقْهِ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْبِنْتَ مِنَ الرَّضَاعَةِ بِنْتًا فِي الْحُرْمَةِ وَالْمَحْرَمِيَّةِ [الْحُرْمَةُ تَتَعَلَّقُ بِالزَّواجِ مِنَ النِّساءِ، وَالْمَحْرَمِيَّةُ تَتَعَلَّقُ بِالنَّظَرِ

إليهن والجُلوسِ معهن في خَلْوَةٍ] وَأَجْنَبِيَّةً فِي الْمِـيرَاثِ وَالإنْفَاقِ، وَكَذَلِكَ بَنْتُ الزِّنَـا عِنْـدَ جُمْهُـورِ الأُمَّةِ بِنْتٌ فِي تَحْرِيمِ النِّكَاحِ وَلَيْسَـتْ بِنْتًـا فِي الْمِـيرَاثِ... ثم قـالَ -أَيِ اِبْنُ الْقَيِّمِ-: فَكُفْـرُ الصَّـبِيِّ الْمُمَيِّزِ مُعْتَبَـرٌ عِنْـدَ أَكْثَـرِ الْعُلَمَاءِ، فَإِذَا اِرْتَدَّ عِنْدَهُمْ صَارَ مُرْتَدًّا لَهُ أَحْكَامُ الْمُرْتَـدِّينَ وَإِنْ كَانَ لَا يُقْتَلُ حَتَّى يَبْلُغَ فَيَثْبُتُ عَلَيْهِ كُفْـرُهُ، وَاتَّفَقُـوا عَلَى أَنَّهُ يُضْـرَبُ وَيُـؤَدَّبُ عَلَى كُفْـرِهِ أَعْظَمَ مِمَّا يُـؤَدَّبُ عَلَى تَـرْكِ الصَّـلَاةِ. انتهى. وقـالَ اِبْنُ الْقَيِّمِ أيضًـا في (تهذيب سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ) عن تَبْعِيضِ الأحكامِ: وَهَـذَا بَـابٌ مِنْ دَقِيـقِ الْعِلْمِ وَسِـرِّهِ، لَا يَلْحَظُـهُ إِلَّا الأئِمَّةُ الْمُطَّلِعُـونَ عَلَى أَغْـوَارِهِ، الْمَعْنِيُّونَ بِـالنَّظَرِ فِي مَآخِـذِ الشَّـرْعِ وَأَسْرَارِهِ، وَمَنْ نَبَا [أَيْ شَذَّ] فَهْمُهُ عَنْ هَـذَا فَلْيَنْظُـرْ إِلَى الْوَلَـدِ مِنَ الرَّضَـاعَةِ كَيْـفَ هُـوَ اِبْنٌ فِي التَّحْـرِيمِ لَا فِي الْمِـيرَاثِ؛ وَبِالْجُمْلَـةِ، فَهَـذَا مِنْ أَسْـرَارِ الْفِقْـهِ وَمُرَاعَـاةِ الأَوْصَافِ الَّتِي تَتَرَتَّبُ عَلَيْهَـا الأَحْكَـامُ، وَتَـرْتِيبِ مُقْتَضَـى كُلِّ وَصْـفٍ عَلَيْـهِ، وَمَنْ تَأَمَّلَ الشَّـرِيعَةَ أَطْلَعَتْـهُ مِنْ ذَلِـكَ عَلَى أَسْرَارٍ وَحِكَمٍ تُبْهِرُ النَّاظِرَ فِيهَا؛ وَنَظِيرُ هَذَا، مَـا لَـوْ أَقَـامَ شَـاهِدًا وَاحِـدًا وَحَلَـفَ مَعَـهُ عَلَى سَـارِقٍ أَنَّهُ سَـرَقَ مَتَاعَـــهُ، ثَبَتَ حُكْمُ السَّـــرِقَةِ فِي ضَـــمَانِ الْمَـــالِ عَلَى الصَّـحِيحِ، وَلَمْ يَثْبُتْ حُكْمُهَـا فِي وُجُـوبِ الْقَطْـعِ اتِّفَـاقًـا، فَهَذَا سَارِقٌ مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهٍ، وَنَظَـائِرُهُ كَثِـيرَةٌ. انتهى باختصار]... ثم قالَ -أَيِ الشـيخُ الصـومالي-: حَكَمَ أهـلُ العِلْمِ بِـأَنَّ جاهِـلَ مَعنَى (لَا إِلَـهَ إِلَّا اللَّهُ) كـافِرٌ إِلَّا أنَّه لا يُقتَلُ إِلَّا بَعْدَ التَّعلِيمِ والإرشادِ، فَوَزَّعـوا أحكـامَ التَّكفِـيرِ وهو جارٍ على هـذه القاعِـدةِ {الْحُكْمُ بَيْنَ حُكْمَيْنِ}... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الصومالي-: إنَّ النَّجدِيِّين لم يَجْعَلوا حُكمَ المُشرِكِ الجاهِلِ [المُنتَسِبِ لِلإسلامِ] كالكُفَّارِ مِن جَمِيـعِ الوُجـوهِ، ولا حَكَمـوا لـه بِالإسـلامِ، فَـأَعْطَوه حُكمًـا بَيْنَ حُكْمَيْنِ. انتهى باختصار.

(47)وقالَ الشيخُ عبدُاللطيف بنُ عبـدالرحمن بن حسـن بن محمـــد بن عبـــدالوهاب في (منهـــاج التأســـيس والتقـديس): قـالَ [أَيِ الشـيخُ محمـد بنُ عبـدالوهاب] رَحِمَهُ اللهُ: فجِنْسُ هؤلاء المُشرِكِين وأمثالِهم مِمَّن يَعبُدُ الأولِياءَ والصالِحِين نَحْكُمُ بأنهم مُشرِكون، ونَرَى كُفرَهم إذا قامَتْ عليهم الحُجَّةُ الرِّسالِيَّةُ. انتهى.

(48)وفي هذا الرابط يقولُ مركزُ الفتوى بموقع إسلام ويب التـابعِ لإدارة الـدعوة والإرشـاد الـديني بـوِزَارةِ الأوقـاف والشـؤون الإسـلامية بدولـة قطـر: سُـئِلَ اِبْنَـا الشيخِ محمدِ بنِ عبـدالوهاب (عبدُاللـه وحسـين) رَحِمَهم اللهُ، عن حُكْمِ مَن ماتَ قَبْلَ ظُهـورِ دَعـوةِ الشَّـيخِ [كـانَ نَصُّ السـؤالِ كمـا جـاءَ في (الـدُّرَر السَّـنِيَّة في الأجوبـة النَّجْدِيَّة)، هـو {مَن مـاتَ قَبَـلَ هـذه الـدَّعوةِ ولم يُـدرِكِ الإسـلامَ، وهـذه الأفعـالُ الـتي يَفْعَلُهـا النـاسُ اليـومَ يَفْعَلُها، ولم تُقَمْ عليـــه الحُجَّةُ، مـــا الحُكْمُ فيـــه؟}]. فأجـابُوا: مَن مـاتَ مِن أهـلِ الشـركِ قَبْـلَ بُلُـوغِ هـذه الـدعوةِ [يَعْنِي الـدَّعوةَ النَّجْدِيَّةَ السَّـلَفِيةَ]، فالـذي يُحْكَمُ عليه أنَّه إذا كان معروفًا بفِعْلِ الشركِ، ويَدِينُ به، وماتَ على ذلك، فهذا ظاهِرُه أنَّه ماتَ على الكُفْـرِ، فلا يُـدْعَى له، ولا يُضَحَّى لـه، ولا يُتَصَـدّقُ عنـه، وأمَّا حقيقـةُ أَمْـرِه فإلى اللهِ تعالَى، فإنْ قـامَتْ عليـه الحُجَّةُ [أَيِ الرِّسَـالِيِّةُ] في حياتِـه وعانَـدَ فهـذا كـافرٌ في الظـاهرِ والباطنِ، وإنْ [كانَ] لم تُقَمْ عليه الحُجَّةُ [أَيِ الرِّسَـالِيِّةُ] في حياته فأَمْرُه إلى الله. انتهى.

(49)وقالَ الشيخُ حمدُ بنُ ناصِـر بن معمـر (أَحَـدُ تلامِـذةِ الشيخِ محمدِ بن عبدالوهاب، أَرْسَلَهُ عبدُالعزيز بنُ محمـد بن سعود ثاني حُكَّامِ الدولة السعودية الأولى على رَأْسِ رَكْبٍ مِن العلمـاء لِمُنـاظَرةِ علمـاء الحـرم الشـريف في

عام 1211هـ، وقد تُوُفِّيَ عامَ 1225هـ): مَن كانتْ حالُـه حـالَ أهـلِ الجاهِلِيَّةِ، لا يَعـرِفُ التوحيـدَ الـذي بَعَثَ اللـهُ رسولَه يَـدْعُو إليـه، ولا الشِّـركَ الـذي بَعَثَ اللـهُ رسـولَه يَنْهَى عنه ويُقاتلُ عليه، فهذا لا يُقالُ {إنه مُسلِمٌ لِجَهْلِه [أَيْ لِأنَّه مَعـذُورٌ بجَهْلِـه]}، بَـلْ مَن كـان ظـاهِرُ عَمَلِـه الشِّركَ باللهِ فظاهِرُه الكُفرُ، فلا يُستغفرُ له ولا يُتَصَـدَّقُ عنه، ونَكِلُ حالَه إلى اللهِ الذي يَبْلُـو السَّـرائرَ، ويَعْلَمُ مـا تُخْفِي الصُّدورُ. انتهى من (النبذة الشريفة النفيسة في الـرد على القبـوريين). قلتُ: كلامُ الشـيخِ هُنَـا مَحمـولٌ على مَنِ كـان جَهْلُـه جَهْـلَ عَجْـزٍ لا جَهْـلَ تَفْرِيـطٍ، لأنَّ المُفَرِّطَ قد قامَتْ عليه الحُجَّةُ الرِّسالِيَّةُ التي بعدَ قِيامِها يَكْفُـرُ ظـاهرًا وباطنًا، ولأنَّ العِبْـرةَ في الحُجَّةِ الرِّسـالِيَّةِ هي التَّمَكُّنُ مِنَ العِلْمِ، وليس العِلْمَ بالفِعْلِ.

(50)وفي فتوى صَوتِيَّةٍ مُفَرَّغـةٍ في هـذا الرابط للشـيخِ صـالح الفـوزان (عضـو هيئـة كِبـار العلمـاء بالـديار السـعودية، وعضـو اللجنـة الدائمـة للبحـوث العلميـة والإفتاء)، سُـئِلَ الشـيخُ: أُبْتِلِينـا في هـذا الزمـانِ ببعضِ طَلَبةِ العِلْمِ الذين يَتَحَاشَوْنَ تكفيرَ عُبَّادِ القُبورِ ويَضَـعون شُـروطًا وضَـوابِطَ، حـتى آلَ الأَمْـرُ ببعضِـهمِ أنْ تَرَكـوا تَـدْرِيسَ كُتُبِ أئمَّةِ الـدَّعوةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّـلَفِيةِ]، مـا نَصِـيحَتُكم لهـؤلاء؟. فأجـابَ الشـيخُ: إنْ كـان هـؤلاء مَوجُودِين في المملكةِ [يعـني السُّـعُودِيَّةَ] فيَجِبُ الرَّفْـعُ عنهم لِوُلاةِ الأُمُورِ لِيُبْعِدوهم عنِ التدريسِ إنْ كـانوا في المملكةِ، أَمَّا إنْ كـانوا خـارِجَ المملكـةِ فإنـه يُتَّخَـذُ معهم الطريقـةُ المُمْكِنـةُ مِن مُناصَـحَتِهم ووَعْظِهم وتَـذكِيرِهم ودَعْوَتِهم إلى اللهِ سُبْحانَهُ وتعالَى. انتهى.

(51)وجاءَ في كتابِ (إجابة فضيلةِ الشـيخِ عليٍّ الخضـير على أسئلةِ اللقاءِ الـذي أُجْـرِيَ مـع فضـيلَتِه في مُنْتَـدَى

"السلفيون") أنَّ الشيخَ سُئِلَ: هَلْ كُلُّ مَن أَتَى بعَمَلٍ مِن أعمالِ الكفرِ أو الشركِ يَكْفُرُ، علمًا بأنَّه أَتَى بهذا الشيءِ جاهِلًا، هل يُعذَرُ بجهلِه أَمْ لا يُعذَرُ؟. فكان مِمَّا أجابَ به الشيخُ: في بابِ الشِّركِ الأكبرِ فلا عُذْرَ بالجهلِ، وهذا مَحَلُّ إجماعٍ، نَقَلَ الإجماعَ في عَدَمِ العُذرِ بالجهلِ ابنُ القيمِ في (طريقِ الهجرتَين)، ونَقَلَه أئمَّةُ الدعوةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ]، فَكُلُ مَن فَعَلَ الشركَ الأكبرَ بأنْ ذَبَحَ لغيرِ اللهِ، أو اسْتَغاثَ بالأولياءِ أو المَقبورِين، أو شَرَّعَ قانُونًا، ونحوَه، فهو مُشرِكٌ ولو كان جاهِلًا أو مُتَأَوِّلًا أو مُخْطِئًا؛ وإذا أَرَدْتَ بَسْطَ هذه المسألةِ فقد ذَكَرْتُها في كُتُبِي الآتيةِ (أ)المُتَمِّمَةُ لكلامِ أئمَّةِ الدعوةِ، (ب)الجَمْعُ والتَّجرِيدُ في شرحِ كتابِ التوحيدِ (في بابِ الخوفِ مِنَ الشِّركِ)، (ت)التوضيحُ والتَّتِمَّاتُ على كَشْفِ الشُّبُهاتِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الخضير- رَادًّا على سؤالٍ آخَرَ: أئمَّةُ الدعوةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيةِ] مُنْذُ الإمامِ العلَّامةِ الشيخِ محمد بْنِ عبدالوهاب إلى وقتِنا الحاضرِ وهُمْ مُجْمِعون بدونِ استثناءٍ على عَدَمِ العُذْرِ بالجهلِ في الشركِ الأكبرِ، بَلْ مَن ذَبَحَ لغيرِ اللهِ، أو اسْتَغاثَ ودَعَا الموتَى، أو صَرَفَ أيَّ نَوعٍ مِن أنواعِ العِبادةِ لغيرِ اللهِ، أو شارَكَ اللهَ في التشريعِ [بِأَنْ شَرَّعَ قانُونًا مُخالِفًا للإسلامِ]، فإنَّهم يُسَمُّونَه مُشْرِكًا ولو كان جاهِلًا أو مُتَأَوِّلًا أو مُقَلِّدًا؛ وإنَّما الخِلَافُ في ذلك [أَحْدَثَه] المُتَأَخِّرُون مِمَّن هَجَرَ كُتُبَ أئمَّةِ الدعوةِ، وإن كان [أَيْ هؤلاء المُتَأَخِّرُون] لهم دَرَجاتٌ عُلْيَا في الجامعاتِ، وتَخَرَّجُوا مِنَ الكُلِّيَّاتِ، فَهُمُ الذِين لَبَّسُوا على الناسِ هذه المسألةَ، وفَهِمُوا [أَيْ هؤلاء المُتَأَخِّرُون] مِن كلامِ ابنِ تيميةَ خِلَافَ ما أرادَ في بابِ الشِّركِ الأكبرِ -وقد نَبَّهَ على ذلك أئمَّةُ الدعوةِ كثيرًا في نَقْلِهم عنِ ابْنِ تيميةَ- حينما تَكَلَّمَ عن أهلِ البِدَعِ والأهواءِ والعُذْرِ فيهم بالجهلِ والتأويلِ، فطَبَّقُوا [أَيْ هؤلاء المُتَأَخِّرُون] ذلك على الشِّركِ الأكبرِ، ولم

يُدْرِكُوا ويَفْهَمُوا أَنَّ ابْنَ تيميةَ يُفَرِّقُ بين البـابَينِ. انتهى باختصار.

(52)وقـالَ الشـوكاني في (الأجوبـة الشـوكانية عن الأسئلة الحفظية): مَن وَقَعَ في الشِّركِ جاهِلًا لم يُعْـذَرْ، لأنَّ الحُجَّةَ قامَتْ على جميعِ الخَلـقِ بِمَبْعَثِ محمـدٍ صلى الله عليه وسلم، فمَن جَهِـلَ فقـد أُتِيَ مِن قِبَـلِ نَفْسِـه بسَـبَبِ الإعـراضِ عنِ الكِتـابِ والسُّـنَّةِ... ثم قـالَ -أيِ الشوكاني-: ولا يُعْذَرُ أَحَدٌ بالإعراضِ. انتهى.

(53)وقـالَ الشـيخُ أحمـدُ الحـازمي في (شـرحِ تحفـة الطالبِ والجليس): المَسائلُ الخَفِيَّةُ الـتي هي كُفْرِيَّاتٌ، لا بُـدَّ مِن إقامـةِ الحُجَّةِ، صَـحِيحٌ أو لا؟، لا يُحْكَمُ [أَيْ بـالكُفْرِ] على فاعِلِهـا، لكنْ هَـلْ تَبْقَى خَفِيَّةً في كُـلِّ زَمانٍ؟، أو في كُلِّ بَلَدٍ؟، لا، تَختَلِفُ، قد تكـونُ خَفِيَّةً في زَمَنٍ، وتكونُ ظـاهِرةً -بَـلْ مِن أَظْهَـرِ الظـاهِرِ- في زَمَنٍ آخَرَ، يَخْتَلِفُ الحُكْمُ؟، يَخْتَلِفُ الحُكْمُ؛ إِذَنْ، كانتْ خَفِيَّةً ولا بُدَّ مِن إقامةِ الحُجَّةِ، وحينئذٍ إذا صارَتْ ظاهِرةً أو واضِحةً بَيِّنةً، حينئذٍ مَن تَلَبَّسَ بها لا يُقالُ لا بُدَّ مِن إقامةِ الحُجَّةِ، كَوْنُهـا خَفِيَّةً في زَمَنٍ لا يَسْـتَلزِمُ مـاذا؟ أنْ تَبْقَى خَفِيَّةً إلى آخِـرِ الزَّمـانِ، إلى آخِـرِ الـدَّهرِ، واضـحٌ هـذا؟؛ كـذلك المسائلُ الظاهرةُ قد تكونُ ظـاهرةً في زَمَنٍ دونَ زَمَنٍ، فيُنْظَرُ فيها بِهذا الاعتبارِ؛ إذَنْ، مـا ذُكِـرَ مِن بِـدَعٍ مُكَفِّرةٍ في الزَّمَنِ الأَوَّلِ ولم يُكَفِّرْهُمُ السَّلَفُ، لا يَلْزَمُ مِن ذلـك أنْ لا يُكَفَّروا بعـدَ ذلك، لأنَّ الحُكْمَ هنـا مُعَلَّقٌ بمـاذا؟ بكَونِهـا ظـاهرةً [أو] ليسـتْ بظـاهرةٍ، [فـإذا كـانتْ غـيرَ ظـاهرةٍ، فَنَسْـأَلُ] هـلْ قـامَتِ الحُجَّةُ أو لم تَقُمِ الحُجَّةُ، ليس [الحُكْمُ مُعَلَّقًا] بِذَاتِ البِدعةِ، البِدعةُ المُكَفِّرةُ لِذاتِها هي مُكَفِّرةٌ كَاسْـمِها، هـذا الأَصْـلُ، لَكِنِ اِمتَنَـعَ تَنزِيـلُ الحُكْمِ لِمانِعٍ، هذا المانِعُ لا يَسْتَلزِمُ أنْ يَكُـونَ مُطَّرِدًا في

كُـلِّ زَمَنٍ، بَـلْ قـد يَخْتلِـفُ مِن زَمَنٍ إلى زَمَنٍ. انتهى.
قلتُ: تَنَبَّهْ إلى أنَّ الشـيخَ الحـازمي تَكَلَّمَ هنـا عنِ الكُفْرِيَّاتِ (الظاهِرةِ والخَفِيَّةِ) التي ليستْ ضِمْنَ مَسائلِ الشِّرْكِ الأكْبَرِ.

(54)وهناك مَن تَوَهَّمَ أنَّ الشيخَ ابن عثيمين -وهو مِنَ العاذرين بالجهل في الشرك الأكبر- يَعْذُرُ بالجهل سواء كان هذا الجهل ناتجا عن العجز أو التَّفْرِيطِ، وأنه يَحْكُمُ للجاهل بالإسلام الحقيقي [وهو الإيمان الباطن] لا مجرد الإسلام الحُكْمِيّ [وهو الإيمان الظاهر]، وأنه يَشْتَرِطُ في التكفير أن يكون المُتلبِّسُ بالكفرِ يَعْلَمُ أن ما تَلَبَّسَ به كُفْرٌ لا مجرد مخالفة فقط، وَكُلُّ ما تَوَهَّمَه هذا المُتَوَهِّمُ غيرُ صحيحٍ، أَضِفْ إلى ذلك أن الشيخ يقرر {أنَّنا اليومَ في عصرٍ لا يكاد مكان في الأرض إلا وقد بلغته دعوة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}، وهو ما يَجْعَلُ خلافَ الشيخِ ابن عثيمين -مِن جهة كونِه مِن العاذِرِين بالجهل في الشرك الأكبر- لا يَكادُ يكون له أَثَرٌ على أرض الواقع. فقد قال الشيخ ابن عثيمين في (مجموع فتاوى ورسائل العثيمين): مِن الجهلة مَن يكون عنده نوع من العناد، أي إنه يُذكر له الحقُّ، ولكنه لا يبحث عنه ولا يَتَّبِعُه، بل يكون على ما كان عليه أشياخه، ومَن يُعَظِّمُهم ويَتَّبِعُهم، وهذا في الحقيقة ليس بمعذور، لأنه قد بلغه مِنَ الحجة ما أَدْنَى أحوالِه أن يَكُونَ شُبهة يحتاج أن يبحث ليتبين له الحقُّ، وهذا الذي يُعَظِّمُ مَن يُعَظِّمُ مِن مَتْبُوعِيه شأنُه شأنُ مَن قال الله عنهم {إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ}، وفي الآية الثانية {وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ}؛ فالمهم أن الجهل الذي يُعذر به الإنسانُ، بحيث لا يَعْلَمُ عن الحقِّ ولا يُذْكَرُ له، هو [أي هذا الجهل] رافعٌ للإثمِ، ثم إن كان ينتسب إلى المسلمين ويشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا

رسول الله فإنه يعتبر منهم، وإن كان لا ينتسب إلى المسلمين فإن حكمه حكم أهل الدين الذي ينتسب إليه في الدنيا؛ وأما في الآخرة [سواء انْتَسَبَ في الدنيا للمسلمين أو لا] فإن شأنه شأن أهل الفترة، يكون أمره إلى الله عز وجل يوم القيامة، وأصح الأقوال فيهم أنهم يمتحنون بما شاء الله، فمن أطاع منهم دخل الجنة، ومن عصى منهم دخل النار [تَنَبَّهْ هنا إلى أن الشيخ، بالرَّغْمِ مِن أَنَّه حكم بإسلام الجاهل المتلبس بالشرك في الدنيا، إلا أنه لم يحكم له بالإسلام في الآخرة، أي أنه حكم له بالإسلام الحكمي لا الحقيقي]، ولكن لِيُعْلَمْ أَنَّنا اليومَ في عصرٍ لا يكاد مكانٍ في الأرض إلا وقد بلغته دعوة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بواسطة وسائل الإعلام المتنوعة، واختلاط الناس بعضهم ببعض، وغالبًا ما يكون الكفر عن عناد... ثم قال -أي الشيخ ابن عثيمين-: أن يكون [أي الجهل بالمُكَفِّر] مِن شخص يَدِين بالإسلام ولكنه عاش على هذا المُكَفِّرِ، ولم يكن يخطر بباله أنه مخالف للإسلام، ولا نَبَّهَه أحدٌ على ذلك، فهذا تَجْرِي عليه أحكامُ الإسلامِ ظاهرًا، أما في الآخرة فأمره إلى الله عز وجل... ثم قال -أي الشيخ ابن عثيمين-: ومن أهم الشروط [أي في تكفير المتلبس بالكفر] أن يكون عالمًا بمخالفته التي أوجبت كفره، لقوله تعالى {وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا}، فاشتَرَطَ للعقوبة بالنار أن تكون المشاقة للرسول من بعد أن يتبين الهدى له؛ ولكنْ هَلْ يُشْتَرَطُ أنْ يَكونَ عالِمًا بما يَتَرَتَّبُ على مُخالَفَتِه مِن كُفْرٍ أو غَيرِه، أو يَكْفِي أنْ يكونَ عالِمًا بالمُخالَفةِ وإنْ كان جاهِلًا بما يَتَرَتَّبُ عليها [أَيْ يكونَ عالِمًا بأَنَّ هذا الشَّيءَ المُتَلَبِّسَ به مُخَالِفٌ لِلشَّرْعِ، ويَجْهَلَ العُقوبةَ المُتَرَتِّبةَ على هذه المُخالَفةِ]؟، الجَوابُ،

الظاهِرُ [هو] الثاني، أَيْ إنَّ مُجَرَّدَ عِلْمِه بالمُخالَفةِ كـافٍ في الحُكْمِ بما تَقتَضِيه [هذه المُخالَفةُ]، لأنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوجَبَ الكَفَّارةَ على المُجامِعِ في نَهَارِ رَمَضَانَ لِعِلْمِه بالمُخالَفةِ مع جَهْلِه بالكَفَّارةِ، ولأنَّ الزَّانِيَ المُحْصَنَ العالِمَ بتَحرِيمِ الزِّنَى يُرجَمُ وإنْ كانَ جاهِلًا بما يَتَرَتَّبُ على زِنَاه، ورُبَّما لو كان عالِمًا ما زَنَى. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ اِبنُ عثيمين أيضًا في (الشرح الممتع): ولَكِنْ هَلْ تُقبَلُ دَعْوَى الجَهلِ مِن كُلِّ أحَدٍ؟، الجَوابُ، لا، فإن من عاش بين المسلمين، وجحد الصلاة أو الزكاة أو الصوم أو الحج، وقال {لا أعلم}، فلا يُقبل قولُه، لأن هذا معلوم بالضرورة من دين الإسلام، إذْ يَعْرِفُه العالِمُ والعامِّيُّ، لَكِنْ لو كان حَدِيثُ عَهدٍ بالإسلام، أو كان ناشِئًا بِبادِيَةٍ بَعِيدةٍ عنِ القُرَى والمُدُنِ، فَيُقبَلُ منه دَعْوَى الجَهلِ ولا يُكَفَّرُ، ولَكِنْ نُعَلِّمُه، فإذا أصَرَّ بَعْدَ التَّبيِين حَكَمْنا بِكُفرِه [قالَ الحافِظُ ابن رجب في (تقرير القواعد وتحرير الفوائد، المشهور بـ "قواعد ابن رجب"): إذَا زَنَا مَنْ نَشَأَ فِي دَارِ الإِسلامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَادَّعَى الْجَهْلَ بِتَحْرِيمِ الزِّنَا لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ يُكَذِّبُهُ وَإِنْ كَانَ الأَصْلُ عَدَمَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ. انتهى. وقالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (الفتاوي الشرعية عن الأسئلة الجيبوتية): فَما كانَ مِنَ المِسائلِ الظاهِرةِ المُشتَهِرة في دارِ الإسلامِ، فَلا يُشتَرَطُ لِقِيامِ الحُجَّةِ بُلوغُ الخَبَرِ إلى المُكَلَّفِ في نَفسِ الأمرِ، وإنَّما المَناطُ تَمَكُّنُه مِنَ التَّعَلُّمِ إنْ أرادَ ذلك، وقِدَمُ [وُجودِ] الإسلامِ في دارِ إسلامٍ قَرِينةٌ كافِيَةٌ لِتَحَقُّقِ المَناطِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: أمَّا المَسائلُ الخَفِيَّةُ فَلا يُكَفَّرُ فيها إلَّا بَعْدَ البَيَانِ والتَّعرِيفِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: جَمِيعُ النُّصوصِ في العُذرِ بالجَهلِ أو عَدَمِه، وكذلك الأحوالُ التي يُعذَرُ فيها والتي لا يُعذَرُ، يَجمَعُها ضابِطٌ واحِدٌ هو التَّمَكُّنُ مِنَ العِلْمِ

تَفرِيقًا بَيْنَ المُقَصِّرِ وغَيرِ المُقَصِّرِ في التَّعَلُّمِ وبه يَرتَفِعُ الإشكالُ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: لَمَّا كانَ التَّمَكُّنُ مِنَ وُصولِ العِلْمِ غَيْرَ مُنضَبِطٍ غالِبًا بِالنِّسبةِ لِلأعيَانِ والأشخاصِ عَلَّقَ فُقَهاءُ الإسلامِ الحُكْمَ بِمَناطاتٍ ظاهِرةٍ مُنضَبِطةٍ، فَقَرَّروا أنَّ قِدَمَ [وُجودِ] الإسلامِ في دارٍ يَظهَرُ فيها الإسلامُ مَظَنَّةٌ لِقِيامِ الحُجَّةِ على المُكَلَّفِ وتَحَقُّقِ مَناطِ التَّكفِيرِ؛ هذا التَّصَرُّفُ مِن فُقهاءِ الإسلامِ وجِيهٌ ظاهِرٌ، فَإنَّ مِن أصولِ الشَّرِيعةِ أنَّ الحِكمةَ إذا كانَتْ خَفِيَّةً أو مُنتَشِرةً [أيْ غَيرَ مُنضَبِطةٍ] أنْ يُناطَ الحُكْمُ بِالوَصفِ الظاهِرِ المُنضَبِطِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: قد تَختَلِفُ الأنظارُ في تَقوِيمِ بَلَدٍ أو طائفةٍ بِالنِّسبةِ لِهذا المَناطِ [الذي هو التَّمَكُّنُ مِنَ العِلْمِ]... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: مِمَّا يَنبَغِي التَّفَطُّنُ له أنَّ هذا المَناطَ (وهو التَّمَكُّنُ مِنَ العِلْمِ) إذا تَحَقَّقَ فَهو لا يَتَأَثَّرُ بِحُكمِ الدارِ كُفرًا وإسلامًا، [فَإنَّ] مَناطَ الحُكمِ على الدارِ يَرجِعُ إلى السَّلطةِ الحاكِمةِ صاحِبةِ النُّفوذِ، بينما يَعودُ مَناطُ العُذرِ بِالجَهلِ في الدارَين [أيْ دارِ الإسلامِ ودارِ الكُفرِ] إلى التَّمَكُّنِ من العلم وعدمه... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: إذا عَلِمْنا رِضَا المُكرَهِ بِما أُكرِهَ عليه فَلا اِعتِبارَ لِلإكراهِ على صُدُورِ الأفعالِ والأقوالِ الكُفرِيَّةِ، بَلْ يَكفُرُ الرَّجُلُ؛ [فَكذلك] إنَّ كَونَ الرَّجُلِ في دارِ الكُفرِ مَظَنَّةُ الجَهلِ لِلأحكامِ، لَكِنْ إذا تَحَقَّقْنا أنَّه كانَ مُتَمَكِّنًا مِنَ العِلْمِ فَلا اِعتِبارَ لِكَونِه في دارِ كُفرٍ، لِأنَّه إذا تَحَقَّقَ الوَصفُ ([والذي هو] الإعراضُ عنِ العِلْمِ) فَلا مَعْنَى لِاعتِبارِ المَظَنَّةِ [أيْ مَظَنَّةِ الجَهلِ في دارِ الكُفرِ] مانِعًا مِنَ الحُكمِ الذي هو التَّكفِيرُ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي أيضًا في (الجَوابُ المَسبوكُ "المَجموعةُ الأُولَى"): قالَ الحافِظُ ابن رجب [في (تقرير القواعد وتحرير الفوائد)] {لَوْ وُجِدَ فِي دَارِ الإسْلَامِ مَيِّتٌ مَجْهُولُ الدِّينِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ عَلَامَةٌ

إسلَامٍ وَلَا كُفْرٍ، أَوْ تَعَارَضَ فِيـهِ عَلَامَتـا الإسـلَامِ وَالْكُفْـرِ صُلِّيَ عَلَيْهِ... الأصْلُ فِي أهلِ دَارِ الإسلَامِ الإسلَامُ... وَلَوْ كَـانَ الْمَيِّتُ فِي دَارِ الْكُفْـرِ، فَـإِنْ كَـانَ عَلَيْـهِ عَلَامَـاتُ الإسـلَامِ صُـلِّيَ عَلَيْـهِ، وَإِلَّا فَلَا}. انتهى باختصـار. وفي فَتْوَى صَوتِيَّةٍ مُفَرَّغةٍ على هذا الرابط في موقع الإسلام العتيقِ الذي يُشرِفُ عليه الشيخُ عبدُالعزيز الريس، سُئِلَ الشيخُ {أرجو التَّعلِيـقَ على قاعِـدةِ (تَعـارُضُ الأصـلِ مـع الظـاهِرِ)؟}؛ فَكـانَ مِمَّا أجـابَ بـه الشـيخُ: أُحـاوِلُ قَـدْرَ الاسـتِطاعةِ أنْ أُقَـرِّبَ كَثِـيرًا مِن شَـتَاتِ وفُـروعِ هـذه القاعِدةِ فِيمـا يَلِي؛ الأمـرُ الأوَّلُ، المُتَعَيِّنُ شَـرعًا العَمَـلُ بِالأصلِ، ولا يُنتَقَلُ عنِ الأصـلِ إلَّا بِـدَلِيلٍ شَـرعِيٍّ، لِلأدِلَّةِ الكَثِـيرةِ في حُجِيَّةِ الاستِصـحابِ (أَيِ البَـراءةِ الأصـلِيَّةِ)، فالمُتَعَيِّنُ شَرعًا أنْ يُعمَلَ بِالأصلِ ولا يُنتَقَـلَ عن هـذا إلَّا بِدَلِيلٍ، لِذلك إذا شَكَّ رَجُلٌ مُتَوَضِّئٌ ومُتَطَهِّرٌ في طَهارَتِـه فالأصلُ طَهارَتُه [قالَ الشـيخُ محمـد بنُ محمـد المختـار الشنقيطي (عضو هيئة كِبار العلمـاء بالـديار السـعودية) في (شـرحُ زاد المسـتقنِع): مَـراتِبُ العِلْمِ تَنقَسِـمُ إلى أرْبَعِ مَـرَاتِبَ؛ الـوَهْمُ، والشَّـكُّ، والظَّنُّ (أو مـا يُعبَّرُ عنـه العُلَمـاءُ بــ "غـالِبِ الظَّنِّ")، واليَقِينُ؛ فالمَرْتَبـةُ الأُولَى [هي] الوَهْمُ، وهـو أَقَـلُّ العِلْمِ وأَضْـعَفُه، وتَقـدِيرُه مِن (1%) إلى (49%)، فَمـا كـانَ على هـذه الأعـدادِ يُعتَبَـرُ وَهْمًا؛ والمَرْتَبـةُ الثانِيَـةُ [هي] الشَّـكُّ، وتَكـونُ (50%)، فَبَعْـدَ الـوَهْمِ الشَّـكُّ، فـالوَهْمُ لا يُكلَّفُ بـه، أَيْ مـا يَـرِدُ التَّكلِيفُ بِالظُّنُونِ الفاسِدةِ، وقد قَـرَّرَ ذلـك الإمـامُ الِعـزُّ بْنُ عَبدِالسَّـلامِ رَحِمَـه اللـهُ في كِتابِـه النَّفِيسِ (قَواعِـدُ الأحكــامِ)، فَقَــالَ {إنَّ الشَّــرِيعةَ لا تَعْتَبِــرُ الظُّنُــونَ الفاسِــدةَ}، والمُــرادُ بِــالظُّنُونِ الفاسِــدةِ [الظُّنُــونُ] الضَّعِيفةُ المَرجوحةُ، ثم بَعْدَ ذلك الشَّكُّ، وهو أنْ يَسْـتَوِيَ عندك الأمْران، فَهذا تُسَمِّيه شَكًّا؛ والمَرْتَبَةُ الثالِثةُ [هي] غالِبُ الظَّنِّ (أو الظَّنُّ الراجِحُ)، وهـذا يَكـونُ مِن (51%)

إلى (99%)، بِمَعنَى أنَّ عنـدك اِحتِمـالَينِ أَحَـدُهما أَقْـوَى مِنَ الآخَــرِ، فَحِينَئـــذٍ تَقــولُ {أَغْلَبُ ظَنِّي}؛ والمَرْتَبَـــةُ الرابِعـةُ [هي] اليَقِينُ، وتَكـونُ (100%)... ثم قـالَ -أيِ الشيخُ الشنقيطي-: إنَّ الشَّـرعَ عَلَّقَ الأحكـامَ على غَلَبَـةِ الظَّنِّ، وقد قَرَّرَ ذلك العُلَماءُ رَحمـةُ اللـهِ عليهم، ولِـذلك قالوا في القاعِدةِ {الغـالِبُ كـالمُحَقَّقِ}، أيِ الشَّـيْءُ إذا غَلَبَ على ظَنِّك ووُجِـدَتْ دَلَائلُه وأمَاراتُـه الـتي لا تَصِـلُ إلى القَطْـعِ لَكِنَّهـا تَرْفَـعُ الظُّنُـونَ [مِن مَرْتَبــةِ الــوَهْمِ والشَّكِّ إلى مَرْتَبـةِ غـالِبِ الظَّنِّ] فإنـه كَأنَّك قـد قَطَعْتَ به، وقالوا في القاعِدةِ {الحُكْمُ لِلغـالِبِ، والنـادِرُ لا حُكْمَ له}، فالشَّـــيءُ الغـــالِبُ الـــذي يَكـــونُ في الظُّنـــونِ -أوِ غَيرِها- هذا الذي بـه يُنـاطُ الحُكمُ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الشنقيطي-: الإمامُ العِزُّ بْنُ عَبدِالسَّلامِ رَحِمَه اللـهُ قَـرَّرَ في كِتابِه النَّفِيسِ (قَواعِدُ الأحكامِ) وقالَ {إنَّ الشَّــرِيعةَ تُبْنَى على الظَّنِّ الـراجِحِ، وأكثَـرُ مَسـائلِ الشَّـرِيعةِ على الظُّنُـونِ الراجِحـةِ} يَعْنِي (على غَلَبـةِ الظَّنِّ)، والظُّنُـونُ الضَّــعِيفةُ -مِن حَيْثُ الأَصْــلُ- والاحتِمــالاتُ الضَّــعِيفةُ لا يُلْتَفَتُ إليهــا الْبَتَّةَ. انتهى باختصــار. وقــالَ أبــو حامــد الغزالي (ت505هـ) في (فَيْصَـلُ التَّفْرِقَـةِ بَيْنَ الإِسْـلَامِ وَالزَّنْدَقَةِ): ولا يَنبَغِي أنْ يُظَنَّ أنَّ التَّكفِـيرَ ونَفْيَـه يَنبَغِي أنْ يُدرَكَ قَطْعًا في كُلِّ مَقَامٍ، بَلِ التَّكفِـيرُ حُكْمٌ شَـرعِيٌّ يَرجِعُ إلى إباحةِ المالِ وسَفْكِ الدَّمِ والحُكْمِ بِـالخُلودِ في النـارِ، فَمَأْخَـذُه كَمَأْخَـذِ سـائرِ الأحكـامِ الشَّـرعِيَّةِ، فَتَـارةً يُــدرَكُ بِيَقِينٍ، وتــارةً بِظَنٍّ غــالِبٍ، وتــارةً يُتَــرَدَّدُ فيــه. انتهى]، وكذلك إذا شَكَّ رَجُلٌ هل أتَى بِالرَّكعةِ الرابعةِ أو لم يَأتِ بِها فالأصلُ أنَّه لم يَأتِ بِها والأصلُ أنَّه لم يُصَــلِّ إلَّا ثَلاثَ رَكَعــاتٍ، وقــد دَلَّ على هَـذَين الأمـرَين السُّــنَّةُ النَّبَوِيَّةُ، فَفِي مِثْلِ هذا عُمِلَ بِالأصلِ، وهـذا هـو المُتَعَيِّنُ (أنْ يُعمَلَ بِالأصلِ ولا يُنتَقَلَ عنه إلَّا بِدَلِيلٍ شَرعِيٍّ) [قالَ السـيوطي (ت911هــ) في (الأشــباه والنظــائر) تحتَ

عُنْـوانِ (ذِكْـرُ تَعَـارُضِ الأصـلِ وَالظَّاهِرِ): مَـا يُـرَجَّحُ فِيـهِ الأصلُ جَزْمًا ضَابِطُهُ أَنْ يُعَارِضَهُ اِحتِمَالٌ مُجَرَّدٌ... ثم قالَ -أي السيوطي-: مَـا يُـرَجَّحُ فِيـهِ الأصـلُ -عَلَى الأصَـحِّ- ضَابِطُهُ أَنْ يَسْتَنِدَ الاحتِمَالُ [الظاهِرُ] إلى سَبَبٍ ضَـعِيفٍ. انتهى باختصار]؛ الأمرُ الثانِي، إنْ أُرِيدَ بِـ (الظاهِرِ) غَلَبَةُ الظَّنِّ فَيُنتَقَلُ عنِ الأصلِ لِغَلَبـةِ الظَّنِّ، فـإنَّ غَلَبـةَ الظَّنِّ حُجَّةٌ في الشَّرِيعةِ، ومِن فُروعِ ذلـك، إذا نَظَـرَ رَجَـلٌ في السَّـماءِ وغَلَبَ على ظَنِّه غُـروبُ الشَّـمسِ، فَـإنَّ لـه أنْ يُفطِرَ إذا كانَ صائمًا وله أنْ يُصَلِّيَ المَغـرِبَ، فَفِي مِثْـلِ هذا عُمِلَ بِغَلَبةِ الظَّنِّ، فَإذَنْ إنْ أُرِيـدَ بِــ (الظـاهِرِ) غَلَبـةُ الظَّنِّ فَإنَّه يُقَـدَّمُ على الأصـلِ ولا يَصِحُّ لِأحَـدٍ أنْ يَقـولَ {الأصلُ بَقاءُ النَّهارِ}، لِأنَّه يُنتَقَلُ عنِ الأصلِ لِغَلَبةِ الظَّنِّ [قـالَ السـيوطي (ت911هــ) في (الأشـباه والنظـائر) تحتَ عُنْوانِ (ذِكْرُ تَعَارُضِ الأصلِ وَالظَّاهِرِ): مَا تَرَجَّحَ فِيهِ الظَّاهِرُ جَزْمًا ضَابِطُهُ أَنْ يَسْتَنِدَ [أيِ الظـاهِرُ] إلى سَـبَبٍ مَنْصُـوبٍ شَـرْعًا، كَالشَّـهَادَةِ تُعَـارِضُ الأصـلَ، وَالرِّوَايَـةِ، وَالْيَـدِ فِي الـدَّعْوَى، وَإِخْبَـارِ الثِّقَـةِ بِـدُخُولِ الْـوَقْتِ أَوْ بِنَجَاسَـــةِ الْمَـــاءِ، أَوْ مَعْـــرُوفٍ عَـــادَةً... ثم قـــال -أي السيوطي-: مَا تَرَجَّحَ فِيهِ الظَّاهِرُ عَلَى الأصـلِ بِـأَنْ كَـانَ [أي الظاهِرُ] سَبَبًا قَوِيًّا مُنْضَبِطًا. انتهى باختصار]؛ الأمرُ الثالِثُ، قد يُرادُ بِـ (الظاهِرِ) ما أَمَـرَتِ الشَّـرِيعةُ بِاتِّبـاعِـه، فإذا كانَ كذلك فَإنَّه يُقَدَمُ على الأصلِ، كَمِثلِ خَبَرِ الثِّقةِ، قالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِـقٌ بِنَبَـإٍ فَتَبَيَّنُـوا}، فَمَفهـومُ المُخالَفـةِ {خَبَـرُ الثِّقـةِ يُقبَـلُ، وكـذلك شَـهادةُ العُـدولِ}، فَلا يَصِحُّ لِأحَـدٍ أنْ يَقـولَ {لا نَقبَلُ خَبَرَ الثِّقـةِ ولا شَـهادةَ العُـدولِ تَمَسُّـكًا بِالأصـلِ}، فَيُقـالُ [أيْ فَيُجـابُ]، يُنتَقَـلُ عنِ الأصـلِ بِمـا أمَـرَتِ الشَّـرِيعةُ بِالانتِقـالِ [إليـه]، فَفِي مِثْـلِ هـذا يُسَـمَّى مـا أمَـرَتِ الشَّـرِيعةُ بِالانتِقـالِ [إليـه] بِــ (الظـاهِرِ)؛ الأمـرُ الرابِعُ، قد يَحصُلُ تَعارُضٌ بَيْنَ الظـاهِرِ والأصـلِ، فَيُحتـاجُ

إلى القَرائن التي تُرَجِّحُ، كَما إذا كانَتِ اِمـرَأةٌ تحتَ رَجُـلٍ سِنِين، ثم بَعْدَ سَـنواتٍ اِدَّعَتْ أنَّ زَوْجَهـا لا يُنفِـقُ عليهـا فَطالَبَتْ بِالنَّفَقةِ، فَفِي مِثْلِ هذا يُقَدَّمُ الظـاهِرُ وهـو أنَّه قد أنفَقَ عليها، ولا يُقـالُ {الأصـلُ عَـدَمُ النَّفَقـةِ، فَـإذَنْ يُطالَبُ}، وإنَّما يُقَدَّمُ الظاهِرُ وهـو أنَّ بَقـاءَ المَـرأةِ هـذا الوَقْتَ تحتَ زَوجِهـا ولم تَشـتَكِ... إلى آخِـرِه، ولا يُوجَـدُ مَن يَشْهَدُ بِعَدَمِ وُجودِ النَّفَقةِ... إلى آخِرِه، فالظاهِرُ في مِثْلِ هذا أنَّه يُنفِقُ عليها فَيُعمَلُ بِالظاهِرِ، وهذا ما رَجَّحَه شَيخُ الإسلامِ في مِثْلِ هذه المَسألةِ، وإلَّا لَلَزِمَ على مِثْلِ هذا -كَما يَقولُ شَيخُ الإسلامِ اِبْنُ تَيْمِيَّةَ كَما في (مجموع الفتاوى)- أنَّه كُلَّما أنفَـقَ الرَّجُـلُ على اِمرَأتِـه أنْ يُشـهِدَ على ذلك أو أنْ يُوَثِّقَ ذلك، وهـذا مـا لا يَصِـحُّ لا عَقلًا ولا عُرفًـا ولا عـادةً. انتهى باختصـار. وقـالَ الشـيخُ خالـد السـبت (الأسـتاذ المشـارك في كليـة التربيـة "قسـم الدراسات القرآنيـة" في جامعـة الإمـام عبـدالرحمن بن فيصـل في الـدمام) في (شـرح متن القواعـد الفقهيـة للسـعدي) على موقِعِـه في هـذا الرابط: اليَقِينُ هـو اِستِقرارُ العِلْمِ بحيث إنَّه لا يَتَطَرَّقُه شَكٌّ أو تَـرَدُّدٌ، فَهـذا هـو اليَقِينُ ([أيْ] العِلْمُ الثـابِتُ)... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ السبت-: وما دُونَ اليَقِينِ ثَلاثةُ أقسـامٍ؛ (أ)قِسـمٌ يَكـونُ ظَنُّك فيه غالِبًا، [أيْ] الظَّنُّ يَكونُ راجِحًا، فَهذا يُقـالُ لـه (الظَّنُّ) أو (الظَّنُّ الغـالِبُ)؛ (ب)وأحيانًـا يَكـونُ الأمـرُ مُستَوِيًا [أيْ مُسْتَوِيَ الطَّرَفَيْنِ] لا تَدرِي (هَلْ زَيدٌ جـاءَ أو لم يَأْتِ؟)، القَضِيَّةُ مُستَوِيةٌ عندك، تَقولُ {أنَـا أشُـكُّ في مَجِيءِ زَيدٍ، هَلْ جاءَ أو ما جاءَ؟}، نِسـبةُ خَمسِـين بِالمِائَةِ [جاءَ] وخَمسِين بِالمِائَةِ [ما جاءَ]، أو تَقولُ {أنَا أشُكُّ في قُدرَتِي على فِعْلِ هذا الشَّيءِ}، مُسْتَوِي الطَّرَفَيْنِ، فَهذا يُقالُ له {شَكٌّ}؛ (ت)والوَهْمُ، إذا كُنتَ تَتَوَقَّعُ هذا بِنِسبةِ عَشَـرةٍ بِالمِائَةِ، عِشـرِين بِالمِائَةِ، ثَلاثِين بِالمِائَةِ، أربَعِين بِالمِائَةِ، هـذا يُسَـمُّونه {وَهْمًـا}، يُقـالُ لـه {وَهْمٌ}، وإذا

كانَ التَّوَقُّعُ بِنِسبةِ خَمسِين بِالمِائَةِ فَهـذا هـو {الشَّـكُّ}، إذا كانَ سِتِّين بِالمِائَةِ، سَبعِين بِالمِائَةِ، ثَمـانِين، تِسـعِين، يَقولون له {الظَّنُّ}، أو {الظَّنُّ الـراجِحُ}، إذا كـانَ مِائـةً بِالمِائَةِ فَهـذا الـذي يُسَـمُّونه {اليَقِينُ}... ثم قـالَ -أي الشيخُ السبت-: قاعِدةُ {اليَقِينُ لا يَـزُولُ بِالشَّـكِّ}، هَـلْ هذا بِإطلاقٍ؟، فَإذا تَمَسَّكْنا بِظاهِرِ القاعِدةِ فَنَقـولُ {مـا نَنتَقِـلُ مِنَ اليَقِينِ إلَّا عنـد الجَـزمِ والتَّيَقُّنِ تَمَامًـا}، لَكِنَّ الواقِـعَ أنَّ هــذا ليس على إطلاقِه، عنــدنا قاعِــدةُ {إذا قَـوِيَتِ القَـرائنُ قُـدِّمَتْ على الأصـلِ}، الآنَ مــا هــو الأصلُ؟، {بَقَاءُ ما كانَ على ما كانَ}، الأصلُ {اليَقِينُ لا يَزُولُ بِالشَّكِّ}، فَإذا قَوِيَتِ القَرائنُ قُدِّمَتْ على الأصــلِ، {إذا قَـوِيَتِ القَـرائنُ} هَـلْ مَعْنَى هـذا أنَّنـا وَصْـلَنا إلى مَرحَلةِ اليَقِينِ؟، الجَـوابُ لا، وإنَّمـا هـو ظَنٌّ راجِحٌ، لِمـاذا نَقولُ {إذا قَوِيَتِ القَـرائنُ قُـدِّمَتْ على الأصـلِ}؟، لِأنَّنـا وَقَفْنا مع الأصلِ حيث لم نَجِدْ دَلِيلًا، لِماذا بَقِينَـا على مـا كانَ ولم نَنتَقِـلْ عنـه إلى غَـيرِه؟، نَقـولُ، لِعَـدَمِ الـدَّلِيلِ النـاقِلِ بَقِينَا على الأصـلِ، لَكِنْ طالَمـا أنَّه وُجِـدَتْ دَلائـلُ وقَـرائنُ قَوِيَّةٌ فَيُمكِنُ أنْ يُنتَقَـلَ مَعَهـا مِنَ الأصــلِ إلى حُكمٍ آخَــرَ؛ مِثــالٌ، الآنَ أنتَ تَوَضَّــأْتَ، تُرِيــدُ أنْ تُــدرِكَ الصَّلَاةَ، لو جاءَك إنسانٌ وقالَ لك {لَحظَةً، هَـلْ أنتَ الآنَ مُتَيَقِّنٌ مِائةً بِالمِائةِ أنَّ الوُضوءَ قـد بَلَـغَ مَبْلَغَـه وأَسْـبَغْتَه كَما أمَرَك اللهُ عَزَّ وَجَلَّ تَمَامًا؟}، هَلْ تَستَطِيعُ أنْ تَقـولَ {نَعَمْ، مِائـةً بِالمِائـةِ}؟، الجَـوابُ لا، لَكِنْ مـاذا تَقـولُ؟، تَقولُ {حَصَلَ الإسباغُ بِغَلَبـةِ الظَّنِّ}، هَـلْ يَجـوزُ لـك أنْ تَفْعَـلَ هـذا؟، الأصـلُ مـا تَوَضَّـأْتَ، الأصـلُ عَـدَمُ تَحَقُّقِ الطَّهـارةِ، فَكَيْـفَ اِنتَقَلْنـا مِنهـا إلى حُكمٍ آخَـرَ وهـو أنَّ الطَّهـارةَ قـد تَحَقَّقَتْ وحَصَـلَتْ؟، بِظَنٍّ غـالِبٍ، فَهـذا صَحِيحٌ؛ مِثالٌ آخَرُ، وهو الحَدِيثُ الـذي أخرَجَـه الشَّـيخان، حَدِيثُ اِبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْـهُ {إذَا شَـكَّ أَحَـدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ وَلْيُتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيُسَلِّمْ، ثُمَّ يَسْـجُدْ

سَجْدَتَيْنِ}، فَلاحِظْ في الحَـدِيثِ [الـذي رَواه مُسـلِمٌ في صَحِيحِهِ عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عنه] {لَمْ يَـدْرِ كَمْ صَلَّى، ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَطْرَحِ الشَّـكَّ، وَلْيَبْنِ عَلَى مَـا اسْتَيْقَنَ}، وهنا [أيْ في حَـدِيثِ اِبْنِ مَسْـعُودٍ رَضِـيَ اللَّهُ عَنْـهُ] قـالَ {فَلْيَتَحَـرَّ الصَّـوَابَ وَلْيُتِمَّ عَلَيْـهِ، ثُمَّ لِيُسَـلِّمْ، ويَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ} [أيْ] لِلسَّهوِ، فهذا الحَدِيثُ [أيْ حَدِيثُ اِبْنِ مَسْـعُودٍ رَضِـيَ اللَّهُ عَنْـهُ] {لِيَتَحَـرَّ الصَّـوَابَ} أخَـذَ بـالظَّنِّ الـراجِحِ، هَـلْ بَيْنَ الحَـدِيثَين تَعـارُضٌ؟، الجَـوابُ، ليس بينهما تَعارُضٌ، تارةً نَعمَلُ بِالظَّنِّ الغالِبِ، إذا قَوِيَتِ القَرائنِ نَنتَقِـلُ مِنَ اليَقِينِ إلى الظَّنِّ، عنـد وُجـودِ غَلَبـةِ هذا الظَّنِّ (وُجودِ قَـرائنَ ونَحـوِ ذلـك)، وتـارةً نَبنِي على اليَقِين ونَزِيدُ رَكعـةً، وذلـكَ حِينَمـا يَكـونُ الأمـرُ مُلتَبِسًـا، حِينَما يَكون شَكًّا مُستَوِيًا [أيْ مُسْتَوِيَ الطَّرَفَيْنِ] (حِينَمـا لم يَتَبَيَّنْ لَنـا شَـيءٌ يَغلِبُ على الظَّنِّ)... ثم قـالَ -أيِ الشيخُ السبت-: أيضًا، عندنا تَعارُضُ الأصلِ والظـاهِرِ، إذا تَعارَضَ الأصلُ والظـاهِرُ، الأصـلُ بَقـاءُ مـا كـانَ على مـا كـانَ، فَهَـلْ نَنتَقِـلُ عنـه إلى غَـيرِه [أيْ عنِ الأصـلِ إلى الظاهِرِ]؟، إذا جاءَ شـاهِدان يَشـهَدان على رَجُـلٍ أنَّه قـد غَصَبَ مَالَ فُلانٍ، أو سَرَقَ مالَ فُلانٍ، أو نَحوَ ذلـك، مـاذا نَصنَعُ إذَا هُمْ عُدولٌ؟، نَقْبَلُ هذه الشَّهادةَ، نَأْخُذُ بِهـا، مـع أنَّ الأصـلَ مـا هـو؟، (بَـراءةُ الذِّمَّةِ) و(اليَقِينُ لا يَـزُولُ}، هَـلْ نحن مُتَيَقِّنـونَ مِن كَلامِ هَـذَينِ الشـاهِدَين مِائـةً بِالمِائـةِ؟، لا، أبَـدًا، لَسْـنا بِمُتَيَقِّنِين، لَكِنْ شَـهِدَ العُـدولُ، وقد أمَرَ اللـهُ عَـزَّ وَجَـلَّ بِأَخـذِ هـذه الشَّـهادةِ وبِقُبولِهـا، فَعَمَلُنا بِالشَّهادةِ هو عَمَلٌ بِالظَّنِّ الـراجِحِ، فالظـاهِرُ هـو هذا. انتهى باختصار]. انتهى. وقالَ الشـيخُ اِبنُ عـثيمين أيضًا في (لقاء الباب المفتـوح): الـذي يتقـرب إلى غـير الله بالذبح مشرك شركًا أكبَرَ، ولا ينفعه قول {لا إله إلا اللـه} ولا صـلاة ولا صـوم ولا غـيره، اللهم إلا إذا كـان ناشـئًا في بلاد بعيـدة، لا يـدري عن هـذا الحكم، كمن

يعيش في بلاد بعيدة يذبحون لغير الله، ويذبحون للقبور، ويذبحون للأولياء، وليس عندهم في هذا بأس، ولا يعلمون أن هذا شرك أو حرام، ولم تقم عليهم الحجة في ذلك، فإن هذا يُعذر بجهله. انتهى.

(55)وقالَ الشيخُ إبراهيم بْنُ عامر الرّحيلي (الأستاذ بقسم العقيدة بكلّيّة الدّعوة وأصول الدِّين بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية) في (موقف أهل والسنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، بإشراف الشيخ أحمد بن عطيّة الغامدي "عميد كلية الدعوة وأصول الدين في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة"): إنَّ العلومَ الشَّرعِيَّةَ بِالنِّسبةِ لِفَهْمِ الناسِ لَهَا ثلاثةُ أقسامٍ؛ القِسمُ الأوَّلُ، ما يُعلَمُ مِنَ الدِّينِ بالضرورةِ، وهو ما لا يَسَعُ جَهْلُه أحَدًا، لا عالِمٌ ولا عامِّيٌّ، قالَ النوويُّ [في (شرح صحيح مسلم)] {وَأَنَّ مَنْ جَحَدَ مَا يُعْلَمُ مِنْ دِينِ الإِسْلَامِ ضَرُورَةً حُكِمَ بِرِدَّتِهِ وَكُفْرِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالإِسْلَامِ أَوْ نَشَأَ بِبَادِيَةٍ بَعِيدَةٍ}، فهذا القِسمُ لا يُعذَرُ العامِّيُّ بِخَطَئه فيه تَقلِيدًا لِغَيرِه، بَلِ الكُلُّ مُؤاخَذٌ على خَطَئه فيه كَما أخبر اللهُ تَعالَى عن ذلك وأنَّ الأتباعَ والمَتبوعِين مُشتَرِكون في العِقابِ فيه، قالَ تَعالَى حِكايَةً عن الأتباعِ {رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ، قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ}، وقالَ {وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ فِي النَّارِ فَيَقُولُ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ النَّارِ، قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ}؛ القِسمُ الثاني مِنَ العُلومِ، ما اُشْتُهِرَ بين العلماءِ واُشْتُهِرَ تَبدِيعُهم لِمَن خالَفَ فيه، فهذا قد يَخفَى على بعضِ العَوَامِّ، لَكِنْ عليهم سُؤالُ أهلِ العلمِ المَوثوقِ بِدِينِهم والاجتِهادُ في طَلَبِ الحَقِّ، فَمَن إبتَدَعَ في ذلك فهو في حُكمِ الدنيا مِن أهلِ البِدَعِ لِأنَّ أحكامَ الدنيا

تُبنَى على الظواهرِ، ولا يَلزَمُ مَن حَكَمْنا عليه في الدنيا أنه مُبتَدِعٌ أنْ يَكونَ مُبتَدِعًا عند اللهِ، فالمُبتَدِعُ الحَقِيقِيُّ هو مَن قَصَدَ مُخالَفةَ الشَّرعِ بِبِدعَتِه، فإذا عَلِمَ اللهُ منه عَدَمَ قَصْدِ المُخالَفةِ عَذَرَه كالمُخطِئِ في الاجتهادِ، وإنَّما حَكَمْنا عليه في الدنيا بأنه مُبتَدِعٌ لِعَدَمِ عِلْمِنا بِقَصْدِه؛ القِسمُ الثالِثُ مِنَ العُلومِ، دَقائقُ المسائلِ، فهذه يُعذَرُ العالِمُ بالخَطَأِ فيها إذا اِجتَهدَ وقَصَدَ الحقَّ، وكذلك العامِّيُّ مِن بابٍ أَوْلَى، لِعَدَمِ اِشتِهارِ مُخالَفَتِها لِلكِتابِ والسُّنَّةِ وخَفاءِ الحَقِّ فيها على كَثِيرٍ مِنَ الناسِ، وَقَدِ اِختَلفَ الصَّحابةُ وعُلَماءُ الأُمَّةِ مِن بَعْدِهم في بَعضِ هذه المَسائلِ ولم يُبَدِّعْ بَعضُهم بَعضًا. انتهى. وقالَ الشيخُ أبو الحسن علي الرملي (المشرف على مَعهَدِ الدِّينِ القَيِّم للدروس العلمية والفتاوى الشرعية والتعليم عن بُعْدٍ على منهج أهل الحديث) في (التعليق على الأجوبة المفيدة): وأيُّ جَماعةٍ تَجتَمِعُ على أصلٍ مُخالِفٍ لأُصولِ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ فهي فِرقةٌ مِنَ الفِرَقِ الضالَّةِ، لا يَجوزُ لِلمُسلِمِ أنْ يَنتَمِيَ إليها، ومَن اِنتَمَى إليها فهو مِن أهلِها ويَأخُذُ حُكْمَها، إنْ كانَ هذا الأصلُ كُفرِيًّا يَكفُرُ، وإنْ كانَ الأصلُ بِدعِيًّا يُبَدَّعُ ويَكونُ مُبتَدِعًا. انتهى. وجاءَ في (المنتقى مِن فتاوى الشيخ صالح الفوزان) أنَّ الشيخَ سُئلَ {لَقَدِ اِنتَشَرَ بين الشَّبابِ فِكرٌ جَدِيدٌ ورَأْيٌ جَدِيدٌ، وهو أنَّهم يَقولون (لا نُبَدِّعُ مَن أظهَرَ بِدعةً حتى نُقِيمَ عليه الحُجَّةَ، ولا نُبَدِّعُه حتى يَقتَنِعَ بِبِدعَتِه)، فما هو مَنهَجُ السَّلَفِ في هذه القَضِيَّةِ الهامَّةِ؟}، فأجابَ الشيخُ: البِدعةُ هي ما أُحدِثَ في الدِّينِ مِن زِيادةٍ أو نُقصانٍ أو تَغيِيرٍ، مِن غَيرِ دَلِيلٍ مِن كِتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِه صلى الله عليه وسلم... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الفوزان-: إنْ فَعَلَه [أيْ فَعَلَ الشَّيءَ الذي هو بِدعةٌ] عن جَهلٍ، وظَنَّ أنَّه حَقٌّ، ولم يُبَيَّنْ له، فهذا مَعذورٌ بِالجَهلِ، لَكِنْ في واقِعِ أمرِه يَكونُ مُبتَدِعًا، ويَكونُ عَمَلُه هذا بِدعةً، ونحن

نُعامِلُـه مُعامَلـةَ المُبتَـدِعِ، ونَعتَبِـرُ أنَّ عَمَلَـه هـذا بِدعـةٌ. انتهى باختصــار. وفي هــذا الرابط على موقــع الشــيخ ربيع المدخلي (رئيسُ قسمِ السُّنَّةِ بالدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة)، سُئِلَ الشيخ {هـل يُشترَطُ في تَبْدِيعِ مَن وَقَعَ في بِدْعـةٍ -أو بِـدَعٍ- أَنْ تُقـام عليـه الحجـةُ لِكَيْ يُبَـدَّعَ، أو لا يُشـترَطُ ذلـك؟}؛ فأجـابَ الشيخُ: مَن وَقَعَ في بِدعةٍ، على أقسـامٍ؛ القسـمُ الأَوَّلُ، أهلُ البِدَعِ كالرَّوافضِ، والخوارجِ، والجهميـة، والقدريـة، والمعتزلة، والصُّـوفِيَّةِ القُبورِيَّةِ، والمرجئـةِ، ومَن يَلْحَـق بهمِ كـالإخوانِ [يعـني (جماعـة الإخـوان المسـلمين)] والتَّبلِيـغِ [يعـني (جماعـة التبليـغ والـدعوة)] وأمثـالِهم، فهؤلاء لَم يَشترِطِ السلفُ إقامةَ الحُجَّةِ مِن أَجْـلِ الحُكْمِ عليهم بِالبِدعـــةِ، فالرافضــي يُقـــالُ عنـــه {مُبتَـــدِعٌ}، والخـارجي يُقـال عنـه {مُبتَـدِعٌ}، وهكـذا، سـواء أُقِيمَتْ عليهم الحُجَّةُ أم لا؛ القســمُ الثــاني، مَن هــو مِن أهـلِ السُّنَّةِ وَوَقَعَ في بِدعةٍ واضِحةٍ، كالقولِ بِخَلقِ القـرآنِ أو القَدَرِ، أو رَأْيِ الخَوارجِ، وغيرِها، فهذا يُبَدَّعُ، وعليه عَمَلُ السَّـلَفِ؛ القســمُ الثــالثُ، مَن كـان مِن أهـلِ السُّــنَّةِ ومَعروفٌ بتَحَرِّي الحَقِّ وَوَقَـعَ في بِدعـةٍ خَفِيَّةٍ، فهـذا إنْ كان قد مات فَلا يَجوزُ تَبدِيعُه بَلْ يُذْكَرُ بِـالخَيرِ، وإنْ كـان حَيًّا فيُناصَحُ ويُبَيَّنُ له الحَقُّ ولا يُتَسَرَّعُ في تَبدِيعِـه، فـإنْ أَصَرَّ فيُبَدَّع، قالَ شيخُ الإسلام ابنُ تيميةَ رحمه الله [في مجموع الفتاوى] {وكَثِيرٌ مِن مُجتهدِي السَّـلَفِ والخَلَـفِ قد قالوا وفَعَلوا ما هـو بِدعـةٌ ولم يَعْلَمـوا أنَّه بِدعـةٌ، إمَّا لِأحاديثَ ضعيفةٍ ظَنُّوها صَحِيحةً، وإمَّا لِآياتٍ فَهِمُوا منهـا ما لم يُـرَدْ منهـا، وإمَّا لِـرَأْيٍ رَأَوْه و[كـانَ] في المَسـألةِ نُصــوصٌ لم تَبْلُغْهم؛ وإذا اِتَّقَى الرَّجُـلُ رَبَّه [بِقَـدْرِ] مـا اِسـتَطاعَ دَخَـلَ في قولِـه (رَبَّنَـا لَا تُؤَاخِـذْنَا إِن نَّسِـينَا أَوْ أَخْطَأْنَــا)}. انتهى باختصـــار. وقـــالَ الشـــيخُ عبدُاللـــه الخليفي في (تَقـوِيمُ المُعاصِـرِين): إنَّ في عَـدَمِ تَعيِين

أهلِ البِدَعِ تَعطِيلًا لِلأحكـام المُتَفَرِّعـةِ على الحُكم عليهم بالبِدعـــــةِ، كَحُكم الصَّـــــلاةِ خَلْفَهم، والصَّـــــلاةِ عليهم، ومُجالَسَتِهم، ومُنـاكَحَتِهم، والتَّحـذِيرِ مِنهم، وغَيرِهـا مِن الأحكامِ. انتهى.

(56)وقالَ الشـيخُ أبـو سـلمان الصـومالي في (نَظَـراتٌ نَقدِيَّةٌ في أخبـــارٍ نَبَوِيَّةٍ "الجُـــزءُ الأوَّلُ"): كـــانَتْ قِصَّـــةُ الإسرائيلِيِّ الذي أوصَى بِحَرقِ جُثمانِه، مِن أشهَرِ الأخبارِ التي تُزَجُّ في الإعـذارِ بِالجَهـلِ في الشِّـركِ الأكبَـرِ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الصـومالي-: صـاحِبُ القِصَّـةِ رَجُـلٌ مِن بَنِي إسـرائيلَ، كـانَ نَبَّاشًـا يَسـرِقُ الأكفـانَ، مُرتَكِبًـا لِلمَعاصِي، حتى جَمَعَ مِن ذلك مـالًا، ولم يَعمَـلْ خَـيرًا إلَّا التَّوحِيـدَ، فَحَضَـرَتْه الوَفـاةُ، فَـأمَرَ بَنِيـه أنْ يَحرِقـوه ويَطحَنوه ثم يَـذْرُوه في الـرِّيحِ في يَـومٍ عاصِـفٍ، وأخَـذَ منهم على ذلـك مِيثاقًـا قـائلًا في حَضِّـهم وحَثِّهم على ذلك {لَئِنْ قَدَرَ عَلَيَّ رَبُّ الْعَالَمِينَ لَيُعَذِّبَنِّي عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ}، فَفَعلوا به ما وَصَّى، فَقالَ اللـهُ لـه {كُنْ}، فَكـانَ في أسـرَعِ مِن طَرْفَـةِ عَيْنٍ، فَقـالَ لـه سُبحانَه {مَا حَمَلَكَ عَلَى النَّارِ؟}، قالَ {يَا رَبِّ، ما فَعَلتُـه إلَّا مِن خَشْيَتِك وأنتَ تَعلَمُ} فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ... ثم قـالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: إنَّ الجَهلَ بِصَـفةِ القُـدرةِ يُـؤَدِّي إلى الجَهـلِ بِالمَوصـوفِ، لِأنَّ شَـرْطَ الفِعْـلِ القُـدرةُ والعِلمُ والإرادةُ والحَيَاةُ [قالَ الرَّازيُّ (في التفسير الكبـير): إنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ الْعِبَـادَةَ، وَاسْـتِحْقَاقُ الْعِبَـادَةِ لَيْسَ إلَّا لِمَنْ يَكُـونُ مُسْـتَبِدًّا بِالإيجَـادِ وَالإِبْـدَاعِ، وَالاِسْـتِبْدَادُ بِالإِيجَادِ لَا يَحْصُلُ إلَّا لِمَنْ كَانَ مَوْصُـوفًا بِالْقُـدْرَةِ التَّامَّةِ، وَالإِرَادَةِ النَّافِذَةِ، وَالْعِلْمِ الْمُتَعَلِّقِ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَـاتِ مِنَ الْكُلِّيَّاتِ وَالْجُزْئِيَّاتِ. انتهى. وقالَ الشيخُ المهتـدي باللـه الإبــراهيمي في (مُنْجِـدَةُ الْغَـارِقِين وَمُـذَكِّرَةُ الْمُوَحِّدِين بِصِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى التي هِيَ مِنْ أَصْلِ الـدِّين):

فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ حَيٌّ، وهو أَمْرٌ مَعلومٌ بِضَرورةِ العَقلِ، حَيثُ أنَّ تَدبِيرَ الكَونِ واستِمرارِيَّتَه لا تَصدُرُ إلَّا مِن فاعِلٍ، والفاعِلُ لا يَكونُ إلَّا حَيًّا... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الإبراهيمي-: مَعرِفةُ صِفاتِ الرُّبوبِيَّةِ يُتَوَصَّلُ لها بِالعَقلِ حتى قَبْلَ وُرودِ الشَّرعِ، ولِهذا فَإنَّ العُلَماءَ يُسَمُّون صِفاتِ الرُّبوبِيَّةِ بِالصِّفاتِ العَقلِيَّةِ. انتهى. وقالَ الشَّيخُ خالد بن علي المرضي الغامدي في كِتابِه (تَكفِيرُ الأشاعِرةِ): ... كَما وفِيه بَيَانُ أنَّ مَن أنكَرَ صِفاتِ اللهِ العَقلِيَّةَ التي لا تَقومُ رُبوبِيَّتُه ولا تَصِحُّ أُلُوهِيَّتُه إلَّا بِها كالعِلْمِ والقُدرةِ والعُلُوِّ والكَلامِ والسَّمعِ والبَصَرِ ونَحوِها كافِرٌ لا يُعذَرُ بِجَهلٍ أو تَأْوِيلٍ، وعليه فَمَن ماتَ على هذه العَقِيدةِ فَهو مُشرِكٌ لا يُتَرَحَّمُ عليه. انتهى باختصار]، فإذا اِنتَفَى الشَّرطُ اِنتَفَى المَشروطُ... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الصومالي-: يُمكِنُ الجَوابُ عن هذا بِأنَّه لم يَجهَلْ أصلَ صِفةِ القُدرةِ وإنَّما جَهِلَ كَمالَ الصِّفةِ، وهذا لا يَكونُ كُفرًا عند بَعضِ أهلِ العِلْمِ، هذا أحَدُ أقوالِ اِبْنِ تَيْمِيَّةَ في الحَدِيثِ... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الصومالي-: قالَ الإمامُ اِبْنُ عَبْدِالْبَرِّ (ت463هـ) [في (التمهيد)] {وقالَ آخَرون (أرادَ بِقَولِه "لَئِنْ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ" مِنَ الْقَدَرِ الَّذِي هُوَ الْقَضَاءُ، وليس مِن بابِ القُدرةِ والاستِطاعةِ في شَيءٍ)، قالوا (وهو مِثلُ قَولِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ في ذِي النُّونِ "وَذَا النُّونِ إذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ")، ولِلعُلَماءِ في تَأوِيلِ هذه اللَّفظةِ [أَيْ لَفْظةِ (نَقْدِرَ) في الآيَةِ] قَولان، أحَدُهما (أنَّها مِنَ التَّقدِيرِ والقَضاءِ)، والآخَرُ (أنَّها مِنَ التَّقتِيرِ والتَّضيِيق)، وكُلُّ ما قالَه العُلَماءُ في تَأوِيلِ هذه الآيَةِ فَهو جائزٌ في تَأوِيلِ هذا الحَدِيثِ في قَولِه (لَئِنْ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ)}... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الصومالي-: وقالَ القاضي أبو يعلى (ت 458هـ) [في (إبطال التأويلات)] {أمَّا قَولُه (لَئِنْ قَدَرَ عَلَيَّ رَبِّي لَيُعَذِّبَنِّي) فَلا يُمكِنُ حَملُه عَلَى مَعْنَى القُدرةِ،

لِأنَّ مَن تَـوَهَّمَ ذلـك لَمْ يَكُنْ مُؤمِنًـا بِاللـهِ عَـزَّ وَجَـلَّ وَلا عارِفًا به، وإنَّما [ذلك] عَلَى مَعْنَى قَولِه تَعَالَى فِي قِصَّـةِ يُونُسَ (فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ) وذلك [أَيْ لَفْظُ (نَقْـدِرَ) فِي الآيَةِ] يَرجِعُ إِلَى مَعْنَى التَّقدِيرِ لا إِلَى مَعْنَى القُدرةِ، لِأَنَّهُ لا يَصِـحُّ أَنْ يَخفَى عَلَى نَبِيٍّ مَعصـومٍ ذلـك؛ قَـالَ الْفَرَّاءُ فِي تَأوِيلِ قَولِـه "أَن لَّن نَّقْـدِرَ عَلَيْـهِ" (أَيْ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ مَا قَدَّرْنَا)، فَعَلَى هَذَا يُحمَلُ قَولُه (لَئِنْ قَـدَرَ عَلَيَّ رَبِّي) أَيْ (إِنْ كـانَ قَـدَرَ -أَيْ حَكَمَ- عَلَيَّ بِالعُقوبـةِ)}... ثم قـالَ -أَيِ الشـيخُ الصـومالي-: وقـالَ الإمامُ الْبَغَـوِيُّ (ت516هـ) [في (شَـرْحُ السُّـنَّةِ)] {قِيـلَ فِي قَوْلِهِ (لَئِنْ قَـدَرَ عَلَيَّ رَبِّي) مَعْنَـاهُ (قَـدَّرَ) بِالتَّشْـدِيدِ، مِنَ التَّقْدِيرِ لَا مِنَ الْقُدْرَةِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُـهُ سُـبْحَانَهُ وَتَعَـالَى فِي قِصَّةِ يُونُسَ (فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ) قِيلَ (هُـوَ مِنَ التَّقْدِيرِ) أَيْ لَنْ نُقَدِّرَ عَلَيْهِ بَلاءً وَعُقُوبَةً وَهُوَ مَا قُـدِّرَ مِنْ كَوْنِـهِ فِي بَطْنِ الْحُـوتِ، [وَقِيـلَ (مَعْنَـاهُ "فَظَنَّ أَنْ لَنْ نُضَـيِّقَ عَلَيْـهِ"، مِنْ قَوْلِـهِ سُـبْحَانَهُ وَتَعَـالَى "فَقَـدَرَ عَلَيْـهِ رِزْقَهُ" أَيْ فَضَيَّقَ)]}، وجَوَّزَ هذا المَعنَى أيضًا الإمامُ أَبُـو الْفَـرَجِ بْنُ الْجَـوْزِيِّ [ت597هـ]، بَـلْ ذَهَبَ إليه أَكثَـرُ مَن تَكَلَّمَ فِي هذا الحَـدِيثِ مِنَ المُفَسِّـرِين والمُحَـدِّثِين... ثم حَكَى -أَيِ الشـيخُ الصـومالي- اِعتِـراضَ البَعضِ على مَن تَـأَوَّلَ قَـولَ الإسـرائيلِيِّ {لَئِنْ قَـدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ} بِمَعنَى (قَضَى) أو بِمَعنَى (ضَيَّقَ)، فَـذَكَرَ أنَّهم قـالوا: مَن تَـأَوَّلَ قَولَـه {لَئِنْ قَـدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ} بِمَعنَى (قَضَـى) أو بِمَعنَى (ضَيَّقَ) فَقَدْ أَبْعَدَ النُّجْعَةَ وحَرَّفَ الكَلِمَ عن مَواضِعِه، فَإنَّه إنَّما أَمَرَ بِتَحرِيقِه وتَفرِيقِه لِئَلَّا يُجمَـعَ ويُعـادَ، وقـالَ {إِذَا أَنَـا مُتُّ فَـأَحْرِقُونِي ثُمَّ اسْـحَقُونِي ثُمَّ ذَرُّونِي فِي الـرِّيحِ فِي الْبَحْرِ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ قَدَرَ عَلَيَّ رَبِّي لَيُعَـذِّبُنِي عَـذَابًا مَـا عَذَّبَـهُ أَحَـدًا}، فَـذِكْرُ هـذه الجُملـةِ الثانِيَـةِ بِحَـرفِ الفـاءِ [يَعنِي قَولَـه {فَوَاللَّهِ...}] عَقِيبَ الأُولَى يَـدُلُّ على أنَّهـا سَبَبٌ لَها وأنَّه فَعَلَ ذلك لِئَلَّا يَقـدِرَ اللـهُ عليـه، وهـو قـد

جَعَـلَ تَفرِيقَـه مُغـايِرًا لِأنْ يَقـدِرَ الـرَّبُّ... ثم قـالَ -أَيِ الشيخُ الصومالي-: قالَ أبو بكـر بن العـربي (ت543هـ) [في (المسالك في شـرح موطـأ مالـك] {قـالَ عُلَماؤنـا (هذا رَجُلٌ جَهِلَ صِفةً مِن صِفاتِ اللهِ تَعالَى وكانَ مُؤمِنًا بِشَـرْعِ مَن قَبْلَـهُ، في زَمَنِ الفَتْـرَةِ وعنـد تَغِيـيرِ المِلَـلِ ودُرُوسِـها)}... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الصـومالي-: قـالَ عبـدُاللطيف بْنُ عبـدالرحمن [بن حسـن بن محمـد بن عبـــدالوهاب] (ت1293هـ) [في (منهـــاج التأســـيس والتقديس)] {وأمَّا الذي أمَرَ أهلَـه أنْ يُحَرِّقـوه ويَـذْرُوه، فَهـذا لم تَقُمْ عليـه الحُجَّةُ الـتي يَكفُـرُ مُخالِفُهـا [قـالَ الشـيخُ أحمـدُ الحـازمي في (شـرح منهـاج التأسـيس والتقديس): [هذا] ليس مِن مَسائلِ الشِّـركِ، هـذا يَتَعَلَّقُ بِصَفةٍ مِن صِفاتِ الرَّبِّ جَـلَّ وعَلا، هُـوَ لم يُنكِـرِ القُـدرةَ، بَلْ آمَنَ بِأصلِ القُدرةِ. انتهى باختصار]، وأهلُ الفَتْـرَةِ لا يُقاسون بِغَيرِهم}. انتهى باختصار. وقالَ الطَّحَـاوِيُّ (ت 321هـ) في (شَرحُ مُشْكِلِ الآثارِ): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ شَـيْبَةَ، حَـدَّثَنَا إِسْـحَاقُ بْنُ إِبْـرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَـا النَّضْـرُ بْنُ شُمَيْلٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو نَعَامَةَ الْعَدَوِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو هُنَيْدَةَ الْبَرَاءُ بْنُ نَوْفَلٍ، عَنْ وَالانَ الْعَـدَوِيِّ، عَنْ حُذَيْفَـةَ، عَنْ أَبِي بَكْـرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَـالَ {أَصْـبَحَ رَسُـولُ اللـهِ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ، فَذَكَرَ حَدِيثًا طَـوِيلًا مِنْ حَـدِيثِ يَـوْمِ الْقِيَامَـةِ، ثُمَّ ذَكَـرَ فِيـهِ شَـفَاعَةَ الشُّـهَدَاءِ قَـالَ (ثُمَّ يَقُولُ اللـهُ "أَنَـا أَرْحَمُ الـرَّاحِمِينَ، انْظُـرُوا فِي النَّارِ هَـلْ فِيهَا مِنْ أَحَدٍ عَمِلَ خَيْرًا قَـطُّ"، فَيَجِـدُونَ فِي النَّارِ رَجُلًا، فَيُقَالُ لَهُ "هَلْ عَمِلْتَ خَيْرًا قَطُّ؟"، فَيَقُولُ "لَا، غَيْـرَ أَنِّي كُنْتُ أَمَـــرْتُ وَلَـــدِي إِذَا مُتُّ فَـــأَحْرِقُونِي بِالنَّارِ، ثُمَّ اطْحَنُـونِي، حَتَّى إِذَا كُنْتُ مِثْـلَ الْكُحْـلِ فَـاذْهَبُوا بِي إِلَى الْبَحْـرِ، فَـاذْرُونِي فِي الـرِّيحِ، فَوَاللـهِ لَا يَقْـدِرُ عَلَيَّ رَبُّ الْعَـالَمِينَ أَبَـدًا فَيُعَـاقِبَنِي، إِذْ عَـاقَبْتُ نَفْسِـي فِي الـدُّنْيَا عَلَيْـهِ")}؛ فَتَأَمَّلْنَـا مَـا فِي هَـذَا الْحَـدِيثِ مِنْ وَصِـيَّةِ هَـذَا

الْمُوصِي بَنِيهِ بِـإِحْرَاقِهِمْ إِيَّاهُ بِالنَّارِ، وَبِطَحْنِهِمْ إِيَّاهُ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ الْكُحْلِ، وَبِتَـذْرِيهِمْ إِيَّاهُ فِي الْبَحْـرِ فِي الـرِّيحِ، وَمِنْ قَوْلِـهِ لَهُمْ بَعْـدَ ذَلِـكَ {فَوَاللـهِ لَا يَقْـدِرُ عَلَيَّ رَبُّ الْعَالَمِينَ أَبَدًا}، فَوَجَـدْنَا ذَلِـكَ مُحْتَمِلًا أَنْ يَكُـونَ كَـانَ مِنْ شَرِيعَةِ ذَلِكَ الْقَرْنِ الَّذِي كَانَ ذَلِكَ الْمُوصِي مِنْـهُ الْقُرْبَـةُ بِمِثْلِ هَـذَا إِلَى رَبِّهِمْ جَـلَّ وَعَـزَّ، خَـوْفَ عَذَابِـهِ إِيَّاهُمْ فِي الْآخِـرَةِ، وَرَجَـاءَ رَحْمَتِـهِ إِيَّاهُمْ فِيهَـا بِتَعْجِيلِهِمْ لِأَنْفُسِـهِمْ ذَلِكَ فِي الدُّنْيَا، فَقَالَ قَائِلٌ {وَكَيْـفَ جَـازَ لَـكَ أَنْ تَحْمِـلَ تَأْوِيلَ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى مَا تَأَوَّلْتَهُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ؟، [فَإِنَّ] مِنْ وَصِيَّةِ ذَلِكَ الْمُوصِي مَا يَنْفِي عَنْهُ الإِيمَانَ بِاللـهِ، لِأَنَّ فِيهِ (فَوَاللهِ لَا يَقْدِرُ عَلَيَّ رَبُّ الْعَالَمِينَ أَبَـدًا)، وَمَنْ نَفَى عَنِ اللهِ تَعَالَى الْقُدْرَةَ فِي حَالٍ مِنَ الأَحْـوَالِ كَـانَ بِـذَلِكَ كَافِرًا}، وَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الَّذِي كَـانَ مِنْ ذَلِـكَ الْمُوصِـي مِنْ قَوْلِـهِ لِبَنِيـهِ {فَوَاللـهِ لَا يَقْـدِرُ عَلَيَّ رَبُّ الْعَـالَمِينَ} لَيْسَ عَلَى نَفْيِ الْقُـدْرَةِ عَلَيْـهِ فِي حَـالٍ مِنَ الأحْوَالِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لَكَـانَ كَـافِرًا، وَلَمَـا جَـازَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُ وَلَا أَنْ يُدْخِلَهُ جَنَّتَهُ، لِأَنَّ اللهَ تَعَـالَى لَا يَغْفِـرُ أَنْ يُشْـرَكَ بِـهِ، وَلَكِنَّ قَوْلَـهُ {فَوَاللـهِ لَا يَقْـدِرُ عَلَيَّ رَبُّ الْعَالَمِينَ أَبَدًا} هُوَ عِنْـدَنَا وَاللـهُ أَعْلَمُ عَلَى التَّضْـيِيقِ، أَيْ {لَا يُضَيِّقُ اللهُ عَلَيَّ أَبَدًا فَيُعَذِّبَنِي بِتَضْيِيقِهِ عَلَيَّ لِمَـا قَـدْ قَدَّمْتُ فِي الدُّنْيَا مِنْ عَـذَابِي نَفْسِـي الَّذِي أَوْصَـيْتُكُمْ بِـهِ فِيهَا}... ثم قالَ -أَيِ الطَّحَـاوِيُّ-: فَقَـوْلُ ذَلِـكَ الْمُوصِـي {فَوَاللهِ لَا يَقْدِرُ عَلَيَّ رَبُّ الْعَـالَمِينَ أَبَـدًا} أَيْ {لَا يُضَـيِّقُ عَلَيَّ أَبَـدًا، لِمَـا قَـدْ فَعَلْتُـهُ بِنَفْسِـي رَجَـاءَ رَحْمَتِـهِ وَطَلَبَ غُفْرَانِه} ثِقَةً مِنْهُ بِهِ [أَيْ ثِقَـةً مِن ذَلِـكَ الْمُوصِـي بِاللَّهِ]، وَمَعْرِفَـةً مِنْـهُ بِرَحْمَتِـهِ وَعَفْـوِهِ وَصَـفْحِهِ بِأَقَـلَّ مِنْ ذَلِـكَ الْفِعْلِ [قالَ الشيخُ أبو سلمان الصـومالي في (نَظَـراتٌ نَقدِيَّةٌ في أخبارٍ نَبَوِيَّةٍ "الجُزءُ الأَوَّلُ") في هذا الحَـدِيثِ: رَواه الطَّحَـاوِيُّ، وابنُ خُزَيْمَـةَ، وَالـدَّارِمِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ، وأحمَـــدُ، وَالْبَـــزَّارُ، والْبُخَـــارِيُّ (في التَّارِيخِ الْكَبِـــيرِ)،

وغَيرُهم، بِسَنَدٍ جَيِّدٍ، وصَحَّحَه أَبُو عَوَانَةَ وابنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالضِّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ، وقالَ أحمَد شاكر {إسنادُه صَحِيحٌ}، والشيخُ الألبانِيُّ {إسنادُه حَسَنٌ}، وقالَ الشيخُ شُعَيبٌ {إسنادُه جَيِّدٌ} وفي مَوضِعٍ آخَرَ {إسنادُه حَسَنٌ}... وقالَ -أيِ الشيخُ أبو سلمان الصومالي- أيضًا: قالَ اِبنُ أبي حَمزةَ الأندلسيّ (ت 699هـ) [في (بهجة النفوس)] {وأمَّا كَونُه فَعَلَ ذلك بِنَفسِه فَلَعَلَّه كانَ في شَرِيعَتِهم جائزا ومَثَلَه لِمَن أرادَ التَّوبةَ مَثَلُ ما فَعَلَ بَنُو إسرائيلَ الذِين لم تُقبَلْ تَوبَتُهم حتى قَتَلوا أنفُسَهم [يُشِيرُ إلى قَولِه تَعالَى {وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ، إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ]}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ أبو سلمان الصومالي-: الرَّجُلُ فَعَلَ ذلك تَوبةً وإزراءً [أيْ واحتِقارًا] على النَّفسِ، وهذا الصَّنِيعُ كانَ مِن عاداتِ بَنِي إسرائيلَ في التَّوبةِ ولم يَفعَلْه جَهلًا ولا شَكًّا في قُدرةِ اللهِ ولا في عِلْمِه... ثم قالَ -أيِ الشيخُ أبو سلمان الصومالي-: يَظهَرُ مِن مَجموعِ الرِّوايَاتِ أنَّ الرَّجُلَ لم يُغفَرْ له مِن أجْلِ الجَهلِ بِقُدرةِ اللهِ وعِلْمِه الشامِلِ [قُلْتُ: لا يُرِيدُ الشيخُ مُجَرَّدَ نَفْيِ تَعلِيلِ المَغفِرةِ هُنَا بِجَهلِ الرَّجُلِ، وإنَّما يُرِيدُ نَفْيَ جَهلِ الرَّجُلِ أصلًا بِقُدرةِ اللهِ وعِلْمِه الشامِلِ؛ فَقَدْ قالَ الشَّيخُ في (نَظَراتٌ نَقدِيَّةٌ في أخبارٍ نَبَوِيَّةٍ "الجُزءُ الثاني"): حَدِيثُ الإسرائيلِيِّ لا عَلاقَةَ له بِالعُذرِ بِالجَهلِ. انتهى باختصار]، وإنَّما لِخَوفِه مِنَ اللهِ كَما [في] حَدِيثِ اِبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ {فَغُفِرَ لَهُ لِخَوْفِهِ}، وتَبَيَّنَ أنَّه أمَرَ بَنِيه بِالإحراقِ تَوبةً إلى اللهِ وتَحقِيرًا لِنَفسِه لِمَا عَصَتِ اللهَ، طَمَعًا في أنْ لا يَجمَعَ عليه أرحَمُ الراحِمِين بين عَذابَ الدُّنيَا وعَذابَ الآخِرةِ، وظَهَرَ أنَّ الرَّجُلَ كانَ يَعتَبِرُ ذاك الفِعْلَ عَمَلًا صالِحًا تَقَرَّبَ به إلى اللهِ كَما دَلَّ

عليه حَدِيثُ أبي بَكْرٍ لِأَنَّ في حَدِيثِ أبي بَكْرٍ {هَلْ عَمِلْتَ خَيْرًا قَطُّ؟} فَيَقُولُ {لَا، غَيْرَ أَنِّي كُنْتُ أَمَرْتُ وَلَدِي إِذَا مُتُّ فَأَحْرِقُونِي بِالنَّارِ، فَوَاللهِ لَا يَقْدِرُ عَلَيَّ رَبُّ الْعَالَمِينَ أَبَدًا فَيُعَاقِبَنِي، إِذْ عَاقَبْتُ نَفْسِي فِي الدُّنْيَا عَلَيْهِ}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ أبو سلمان الصومالي-: السَّبَبُ في الأمرِ بِالحَرقِ مَنصوصٌ في حَدِيثِ أبي بَكْرٍ، وظاهِرٌ في أحادِيثِ غَيرِه مِنَ الصَّحابةِ، فَإِنَّ الرَّجُلَ عَدَّ هذا العَمَلَ خَيرًا قَدَّمَه لِنَفسِه، فَطَمِعَ في أَلَّا يَجمَعَ عليه أرحَمُ الراحِمِين بَيْنَ العَذابِ الدُّنيَوِيِّ والأُخْرَوِيِّ، والشاهِدُ له قَولُه {فَوَاللهِ لَا يَقْدِرُ عَلَيَّ رَبُّ الْعَالَمِينَ أَبَدًا فَيُعَاقِبَنِي، إِذْ عَاقَبْتُ نَفْسِي فِي الدُّنْيَا عَلَيْهِ}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ أبو سلمان الصومالي-: وصَرِيحُ الخَبَرِ يَدُلُّ على أنَّ الرَّجُلَ طَمِعَ أنْ يَكونَ فِعلُه سَبَبًا في النَّجاةِ مِنَ العَذابِ، لَكِنَّ الإشكالَ في تَحدِيدِ وَجهِ السَّبَبِيَّةِ والتَّعلِيلِ [قالَ مركزُ الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوِزَارةِ الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر [في هذا الرابط](): فَأكثَرُ عُلَماءِ الأصولِ على أنَّ السَّبَبَ والعِلَّةَ بِمعنًى واحِدٍ. انتهى]، إذْ يُحتَمَلُ أنْ يَكونَ فِعلُه واقِعًا منه على وَجهِ التَّوبةِ والإزراءِ بِالنَّفسِ وقد شَهِدَ له بَعضُ الرِّوايَاتِ كَما سَبَقَ، وإذا صَحَّ ذلك اِنسَدَّ بابُ التَّأوِيلاتِ والاستِنباطاتِ على أصحابِها... ثم قالَ -أيِ الشيخُ أبو سلمان الصومالي-: والسَّبَبُ في فَتحِ الاحتِمالاتِ المُتَعَدِّدةِ عَدَمُ جَمعِ الطُّرُقِ والمَروِيَّاتِ في القِصَّةِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ أبو سلمان الصومالي-: والصَّوابُ أنَّه كانَ قاصِدًا لِمَا فَعَلَ واعِيًا لِمَا قالَ، لم يَفعَلْ مُحَرَّمًا في دِينِه ولا قالَ كُفرًا على التَّحقِيقِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ أبو سلمان الصومالي-: لم يَجهَلِ الرَّجُلُ ولم يَشُكَّ في قُدرةِ اللهِ على إعادَتِه، ولَكِنْ طَمِعَ أنَّه إذا عاقَبَ نَفْسَه للهِ في الدُّنيَا لم يُعاقَبْ في الآخِرةِ، وحَدِيثُ أبي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عنه نَصٌّ في

مَحِلِّ النِّزاعِ رافِعٌ لِلإشكالِ الـذي اِختَلَفَتْ أقـوالُ النـاسِ في الجَـوابِ عنـه. انتهى باختصـار]. انتهى باختصـار. وقَالَ النَّوَوِيُّ في (شَرحُ صَحِيحِ مُسْـلِمٍ): وَقَـالَتْ طَائِفَـةٌ {يَجُوزُ أَنَّهُ [أيِ الإسرائيلِيَّ الذي أوصَـى بِحَـرقِ جُثمانِـه] كَانَ فِي زَمَنٍ (شَـرْعُهُمْ فِيـهِ جَـوَازُ الْعَفْـوِ عَنِ الْكَـافِرِ)، بِخِلَافِ شَـرْعِنَا، وَذَلِـكَ مِنْ مُجَـوَّزَاتِ الْعُقُـولِ عِنْـدَ أَهْـلِ السُّـنَّةِ، وَإِنَّمَـا مَنَعْنَـاهُ فِي شَـرْعِنَا بِالشَّـرْعِ وَهُـوَ قَوْلُـهُ تَعَالَى (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ)} [قالَ الشـيخُ أبـو سلمان الصـومالي في (نَظَـراتٌ نَقدِيَّةٌ في أخبـارٍ نَبَوِيَّةٍ "الجُـزءُ الأوَّلُ"): إنَّ البَّعثَ الأُخْـرَوِيَّ مَعلـومٌ مِن دِينِ الأنبِياءِ ضَرورةً، وإخبـارُ الرُّسُـلِ بـه مَقطـوعٌ، فَلا يَخفَى على أحَـدٍ آمَنَ بِالرُّسـلِ، ولِهـذا قـالَ عَلِيٌّ القَـارِيُّ [في (شَـرحُ الشِّـفَا)] {أطْبَـقَ الأنبِيـاءُ والرُّسـلُ على وُجـوبِ الإيمانِ بِاليَومِ الآخِرِ ووَعدِ الثَّوابِ ووَعِيدِ العِقـابِ، حـتى قالَ اللَّـهُ لآدَمَ ومَن معـه (فَإِمَّا يَـأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُـدًى فَمَن تَبِـعَ هُـدَايَ فَلَا خَـوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُـونَ، وَالَّذِينَ كَفَـرُوا وَكَـذَّبُوا بِآيَاتِنَـا أُولَئِكَ أَصْـحَابُ النَّارِ، هُمْ فِيهَـا خَالِدُونَ)}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ أبو سلمان الصومالي-: مَضَـى التَّحقِيـقُ في أنَّ الرَّجُـلَ [أيِ الإسـرائيلِيَّ الـذي أوصَى بِحَرقِ جُثمانِه] لم يَجهَـلْ بِـاليَومِ الآخِـرِ ولا بِمَعَـادِ الأبْدَانِ إجمالًا وتَفصِيلًا، وإنَّما أرادَ أنْ يَشـفَعَ لـه صَـنِيعُه هذا عند اللهِ كَما سَـبَقَ بَيَانُـه... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ أبـو سلمان الصومالي-: وقَالَ ابْنُ حَجَرٍ [فِي (فَتْحُ البـاري)] {وَأَبْعَـدُ الأقْـوَالِ قَـوْلُ مَنْ قَـالَ (إِنَّهُ كَـانَ فِي شَـرْعِهِمْ جَـوَازُ الْمَغْفِـرَةِ لِلْكَـافِرِ)}... ثم قَـالَ -أيِ الشـيخُ أبـو سلمان الصومالي-: يَظهَرُ بِالنَّظرةِ الأوَّلِيَّةِ [أيْ بَعْدَ جَمعِ الطُّرُقِ والمَروِيَّاتِ في القِصَّةِ] أنَّ الخَبَرَ مُحتَمَلُ الدَّلالةِ، وعند التَّدقِيقِ يَتَّضِحُ أنَّ الصَّوابَ في كِفَّةِ النافِي لِلوُقوعِ في الكُفرِ، وهو مَذهَبُ جُمهورِ العُلَمـاءِ مِن أهـلِ السُّـنَّةِ وغَـيرِهم. انتهى باختصـار]. انتهى. وقـالَ الشـيخُ أبـو

محمد المقدسي في (الرِّسالةُ الثَّلاثِينِيَّةُ): إنَّ الأمرَ ليس كَما ذَهَبَ إليه بَعضُ أهلِ التَّجَهُّمِ والإرجاءِ مِن دَعوَى أنَّ هذا الرَّجُلَ أنكَرَ البَعثَ مُطلَقًا، ثم يَستَدِلُّ [أيْ مَن هو مِن أهلِ التَّجَهُّمِ والإرجاءِ] بِقَولِه تَعالَى {زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا}، ومِن ثَمَّ تَوجِيهُ وتَعمِيمُ إعذارِه بِالجَهلِ في إنكارِ البَعثِ مُطلَقًا، لِيَنتَقِلَ بذلك إلى إعذارِ الطَّواغِيتِ المُشَرِّعِين، والحُكَّامِ المُرتَدِّين المُحارِبِين لِلدِّينِ المُتَوَلِّين لِأعدائه الذِين قد خَرَجوا مِن دِينِ اللهِ مِن أبوابٍ عَدِيدةٍ!، فَلا شَكَّ أنَّ هذا مِن تَحمِيلِ الدَّلِيلِ ما لا يَحتَمِلُه، فالرَّجُلُ كَما هو ظاهِرٌ لم يَكُنْ مُنكِرًا لِقُدرةِ اللهِ على البَعثِ، وإنَّما دَخَلَه الجَهْلَ في سَعَةِ هذه القُدرةِ وتَفاصِيلِها وأنَّه سُبحانَه قادِرٌ على جَمعِ ما ذَرَتْه الرِّيَاحُ وتَفَرَّقَ في الأنهارِ والبِحارِ مِن رَمادِه، وبَعثِه، وهذا التَّفصِيلُ تَحَارُ فيه العُقولُ، وقد يَخفَى وتَذْهَلُ عنه الأذهانُ، خُصوصًا مع شِدَّةِ الفَزَعِ والانـدِهاشِ في سَكَراتِ المَوتِ، وهو مِمَّا لا يُعرَفُ إلَّا مِن طَرِيقِ الحُجَّةِ الرِّسالِيَّةِ، فَلا يَحِلُّ مُماثَلةُ الخَطَأِ أو الجَهلِ في مِثلِ هذا الأمرِ الخَفِيِّ وتَنزِيلُ العُذرِ فيه وإلحاقُه بِالشِّركِ الأكبَرِ الواضِحِ المُستَبِين والرِّدَّةِ الصَّرِيحةِ المُضافِ إليها مُحارَبةُ الدِّينِ وغَيرُ ذلك مِنَ الكُفْرِ البَوَاحِ الذي اِرتَكَسَ [أيْ وَقَعَ] في حَمأتِه [أيْ في وَحْلِه وطِينِه] طَواغِيتُ الحُكمِ مُناقِضِين بِكُفرِيَّاتِهم أظهَرَ وأصرَحَ وأشهَرَ أُمورِ الدِّينِ التي بُعِثَ بها الرُّسُلُ كافَّةً، فَواللهِ الذي لا إلَه إلَّا هو لا يُساوِي أو يُماثِلُ بين خَطَأِ هذا الرَّجُلِ المُوَحِّدِ وبين طَوَامِّ القَومِ [يَعنِي (الطَّواغِيتِ المُشَرِّعِين، والحُكَّامِ المُرتَدِّين المُحارِبِين لِلدِّينِ المُتَوَلِّين لِأعدائه)] إلَّا المُطَفِّفونَ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ، المُتلاعِبون بِالأدِلَّةِ الذين يَلْوُونَ أعناقَها ويَتَلاعَبون بِدَلالاتِها {أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ}؟!... ثم قالَ -أيِ

الشيخُ المقدسي-: فَقَدْ عَرَفتَ مِمَّا تَقَدَّمَ أنَّه لا يَجوزُ مُساواةُ الخَطَأِ في الأبوابِ الخَفِيَّةِ التي لا تُعرَفُ إلَّا مِن طَرِيقِ الحُجَّةِ الرِّسالِيَّةِ والتي يُعذَرُ الجاهِلُ فيها -ومُماثَلَتُها- بِمُناقَضةِ الأبوابِ الظاهِرةِ المَعلومةِ مِنَ الدِّينِ ضَرورةً، فَكَيفَ بِمُناقَضةِ أشهَرِها، أعنِي أصلَ التَّوحِيدِ الذي أقامَ اللهُ فيه على خَلقِه حُجَجَه البالِغةَ الظاهِرةَ، فَغَرَسَه في فِطَرِهم، وزَيَّنَه في عُقولِهم، وقَبَّحَ ما يُناقِضُه مِنَ الشِّركِ والتَّندِيدِ، وأخَذَ عليه المِيثاقَ قَبْلَ أنْ يَخلُقَهم، وبَعَثَ جَمِيعَ رُسُلِه لِتَقرِيرِه وإبطالِ ما يُناقِضُه مِنَ الشِّركِ، وأنزَلَ جَمِيعَ كُتُبِه مِن أجلِه، فَهو لا يَخفَى إلَّا على مَن كَسَبَ جَهْلَه بِالإعراضِ [أَيْ (مَن كانَ جَهْلُه ناتِجًا عن إعراضِه)] وهذا لَيس بِمَعذُورٍ بِالاتِّفاقِ، فَلا تَحِلُّ مُساواةُ البابَين وخَلطُ أحَدِهما بِالآخَرِ، كَما لا يَحِلُّ مُساواةُ أهلِ التَّوحِيدِ بِأهلِ الشِّركِ والتَّندِيدِ، هذا وقد رَوَى الإمامُ أحمَدُ في مُسنَدِه زِيادةً مُهِمَّةً لِحَدِيثِ ذلك الرَّجُلِ تَدُلُّ على أنَّه كانَ مِنَ المُوَحِّدِين، فَلا يَحِلُّ تَنزِيلُ إعذارِ المُوَحِّدِين في المَسائلِ الخَفِيَّةِ، عَلَى طَوَامِّ المُشرِكِين في شِركِهم وكُفرِهم الصُّرَاحِ البَوَاحِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ المقدسي-: أفراخُ الجَهمِيَّةِ والمُرجِئةِ عَذَروا الطَّواغِيتَ والمُرتَدِّين، المُناقِضِين لِأصلِ التَّوحِيدِ مِن أبوابٍ شَتَّى، فَحَكَموا لهم بِالإسلامِ والإيمانِ وعَصَموا دِماءَهم وجَعَلوهم مِنَ الناجِين... ثم قالَ -أيِ الشيخُ المقدسي-: والخُلاصةُ أنَّه يَجِبُ التَّفرِيقُ في بابِ العُذرِ بِالجَهلِ بين ما عُلِمَ ضَرورةً مِن دِينِ الإسلامِ وتَأْباه الفِطَرُ السَّلِيمةُ ويُقَبِّحُه العَقلُ السَّلِيمُ، كَأبوابِ الشِّركِ الواضِحِ المُستَبِينِ الذي لا يَجوزُ أنْ يَجهَلَ كَونَه مِمَّا يُناقِضُ دِينَ الإسلامِ أحَدٌ مِمَّن يَنتَسِبُ إليه، وبين ما كانَ مِنَ الأُمورِ التي قد تَخفَى وتَحتاجُ إلى تَعرِيفٍ وبَيانٍ ولا تُعلَمُ إلَّا بِالحُجَّةِ الرِّسالِيَّةِ المُفَصَّلةِ فَمِثلُ هذا يُعذَرُ فيه بِالجَهلِ خِلافًا لِلبابِ الأَوَّلِ فَيَجِبُ عَدَمُ المُبادَرةِ في

التَّكفِيرِ به إلَّا بَعْدَ التَّعرِيفِ وإقامةِ الحُجَّةِ... ثم قـالَ -أيِ الشيخُ المقدسي-: المُفَرِّطون مِن أهلِ التَّجَهُّمِ والإرجاءِ -ونَحوُهم مِنَ المُتَساهِلِين- أخَذوا كَلامَ الأئمَّةِ وإعـذارِهم في المَسـائلِ الخَفِيَّةِ فَـأنزلوه على الكُفـرِ المَعلـومِ مِنَ الـدِّين ضَـرورةً وقايَسـوه عليهـا وألحَقـوا بهـا الشِّـرك الواضِـحَ المُسـتَبِين، فَعـذَروا بـذلك الطَّواغِيتَ ورَقَّعـوا لِكُفـرِهم البَـواحِ وجـادَلوا عنِ المُشَـرِّعِين المُشـرِكِين والطُّغاةِ المُحارِبِين لِلدِّين. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ عبدُاللـه الغليفي في كِتابِـه (العـذر بالجهـل، أسـماء وأحكـام): حَـدِيثُ الرَّجُـلِ الـذي قـالَ {إذَا أنَـا مُتُّ فَـأحْرِقُونِي...} فَعُـذرُ هـذا الرَّجُـلِ كـانَ بِسَـبَبِ جَهلِـه لِمُفرَداتِ بَعضِ صِفاتِ اللهِ، وهـذه مِنَ الأمـورِ الـتي قـد تَخفَى على بَعضِ النـاسِ في زَمَنٍ مِنَ الأزمـانِ لِعَـدَمِ بُلوغِ الدَّعوةِ، ومِنَ المَعلومِ بَداهـةً أنَّ الجَهـلَ بِمُفـرَداتِ الصِّـفةِ الـذي لا يُـؤَدِّي إلى الجَهـلِ بِاللـهِ ليس كالجَهـلِ بِالصِّفةِ الذي يُؤَدِّي إلى الجَهلِ بِاللهِ أو الجَهلِ بِوَحْدانِيَّتِه فَجاهِلُ هذه لا يَتَوَقَّفُ عاقِـلٌ في كُفـرِه... ثم قـالَ -أيِ الشيخُ الغليفي-: فَلا بُدَّ مِنَ التَّفرِيـقِ بين جَهـلٍ بِالصِّـفةِ يُؤَدِّي إلى الجَهلِ بِالمَوصوفِ سُبحانَه -وهذا كُفرٌ ظـاهِرٌ- وبين جَهـلٍ بِمُفـرَداتِ الصِّـفةِ لا يُـؤَدِّي إلى الجَهـلِ بِالمَوصوفِ سُبحانَه وتَعـالَى كَمـا في المَقـالاتِ الخَفِيَّةِ. انتهى باختصـار. وجـاءَ في (شَـرحُ كَشْـفِ الشُّـبُهاتِ) للشـيخ صـالح آل الشـيخ (وزيـر الشـؤون الإسـلامية والأوقاف والـدعوة والإرشـاد) أنَّ الشـيخَ سُـئِلَ: ذَكَـرتَ بِأنَّ مَن شَكَّ في شَيءٍ مِمَّا جاءَ به مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهو كافِرٌ، فَما مَعنَى الحَدِيثِ الصَّحِيحِ الـذي جـاءَ فيه أنَّ رَجُلًا قالَ {إذَا مُتُّ فَحَرِّقُـونِي وَذَرُّونِي فِي اليَمِّ، وَاللَّهِ لَئِنْ قَدَرَ اللـهُ عَلَيَّ لَيُعَـذِّبَنِّي} إلى آخِـرِه، الحَـدِيثِ المَعـروفِ الـذي في الصَّـحِيحِ؟. فأجـابَ الشـيخُ: هـذا الحَدِيثُ اِختَلَفَ العُلَماءُ في الإجابةِ عليه، والتَّحقِيقُ فيـه

الذي يَتَّفِقُ مع أُصولِ الشَّرِيعةِ مِن جِهةِ الاعتِقادِ والفِقهِ أنَّ هذا الرَّجُلَ لم يَشُكَّ في صِفةٍ مِن صِفاتِ اللهِ، وإنَّمـا شَكَّ في تَعَلُّقِ الصِّفةِ بِبَعضِ الأفرادِ، فَهـو لم يَشُـكَّ في القُدرةِ أصلًا، ولو شَكَّ في قُـدرةِ اللـهِ لَكَفَـرَ ولم يَنفَعْـه إيمانُـه، إذا قـالَ {أنـا لا أدْرِي هَـلِ اللـهُ قَـدِيرٌ أمْ لَيسَ بِقَـدِيرٍ؟} يَعنِي شَـكَّ في أصـلِ القُـدرةِ، فَهـذا يَكفُـرُ. انتهى. وقالَ الشـيخُ صـالح الفـوزان (عضـو هيئـة كِبـار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحـوث العلمية والإفتاء): الرَّجُلُ أمَرَ بِإحراقِـه وذَرِّه في الهَـواءِ لِيَكونَ مَعدُومًا، فَهو شَكَّ في جُزئِيَّةٍ مِن جُزئِيَّاتِ القُدرةِ، وهي مَسـألةٌ خَفِيَّةٌ، ولم يُنكِـرْ عُمـومَ القُـدرةِ. انتهى باختصـار نَقلًا مِن (عـارِضُ الجَهـلِ) للشـيخِ أبي العُلا بن راشـد بن أبي العُلا، بِمُراجَعـةِ وتقـديم وتقريـظ الشـيخِ صالح الفوزان. وقالَ الشيخُ المهتدي باللـه الإبـراهيمي في (مُنْجِـدَةُ الْغَـارِقِين وَمُـذَكِّرَةُ الْمُوَحِّدِين بصِـفَاتِ اللَّهِ سُـبْحَانَهُ وَتَعَـالَى الـتي هِيَ مِنْ أصْـلِ الـدِّين): فاللـهُ سُبحانَه وتَعـالَى لا يَقبَـلُ مِن أحَـدٍ عَمَلًا بِـدونِ أنْ يَكـونَ تَوحِيـدُه صَـحِيحًا؛ ولا يَسـتَطِيعُ أحَـدٌ أنْ يُوَحِّدَ اللـهَ بِـدونِ مَعرِفَتِه المَعرِفةَ التي تُخرِجُه عن حَدِّ الجَهلِ به سُـبحانَه، قالَ رَسولُ اللهِ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ لِمُعَـاذِ بْنِ جَبَـلٍ رَضِـيَ اللَّهُ عَنْـهُ لَمَّا أرسَـلَه إلى الْيَمَنِ {إنَّكَ تَقْـدَمُ عَلَى قَوْمٍ أهْلِ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إلَيْـهِ عِبَـادَةُ اللَّهِ عَـزَّ وَجَـلَّ، فَـإذَا عَرَفُـوا اللَّهَ فَـأخْبِرْهُمْ أنَّ اللَّهَ فَـرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَـوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ}... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الإبـراهيمي-: هنـاكَ حَـدٌّ أدنَى في المَعرِفـةِ يَشتَرِكُ فيه كُلُّ المُوَحِّدِين، ولا يَكونون مُوَحِّدِين إلَّا بِتِلْكَ المَعرِفةِ، كَما قـالَ الإمـامُ اِبْنُ قَيِّمِ الْجَوْزِيَّةِ رَحِمَـه اللـهُ [في (مـدارج السـالكين)] {لَا يَسْـتَقِرُّ لِلْعَبْـدِ قَـدَمٌ فِي الْمَعْرِفَةِ -بَلْ وَلَا فِي الإيمَانِ- حَتَّى يُؤْمِنَ بِصِـفَاتِ الـرَّبِّ جَلَّ جَلَالُهُ وَيَعْرِفَهَا مَعْرِفَةً تُخْرِجُـهُ عَنْ حَـدِّ الْجَهْـلِ بِرَبِّهِ،

فَالإِيمَانُ بِالصِّفَاتِ وَتَعَرُّفُهَا هُوَ أَسَاسُ الإِسْلَامِ وَقَاعِـدَةُ الإِيمَانِ}؛ إِذَنْ فَما هو أَقَلُّ حَـدٍّ مِنَ المَعرِفـةِ الـتي يَجِبُ أنْ تَتَوَفَّرَ عند الشَّخصِ لِكَيْ يَكـونَ عارِفًـا بِاللَّهِ المَعرِفـةَ التي تُخرِجُه عن حَدِّ الجَهلِ بِرَبِّه سُـبحانَه ويُعتَبَـرُ أنَّه قـد عَرَفَ اللهَ عَزَّ وجَلَّ؟ أو بِمَعنًى آخَرَ ما هو أقَـلُّ حَـدٍّ يَجِبُ على المَرءِ مَعرِفَتُه مِن صِفاتِ اللهِ عَزَّ وجَـلَّ لِكَيْ يَكـونَ مُوَحِّدًا؟ أو بِمَعنًى آخَـرَ مـا هي الصِّـفاتُ الـتي هي مِن أصلِ دِينِ الإسـلامِ وأساسِـه؟ أو بِمَعنًى آخَـرَ مـا الفَـرقُ بين صِـفاتِ اللـهِ الـتي يُعـذَرُ الإنسـانُ فيهـا بِالجَهـلِ أو التَّأويلِ وصِفاتِ اللهِ التي لا يُعذَرُ الإنسانُ فيها بِالجَهـلِ أو التَّأوِيـلِ؟ أو هَـلِ الجَهـلُ بِالصِّـفةِ جَهـلٌ بِالمَوصـوفِ دائمًا؟، فَكُلُّها أسئلةٌ تَصُبُّ في مَصَبٍّ واحِدٍ؛ فالجَوابُ أنَّه إذا كـانَتْ هـذه الصِّـفةُ مِمَّا لا يُتَصَـوَّرُ المَوصـوفُ إلَّا بِهـا كـانَ جَهـلُ تلـك الصِّـفةِ جَهلًا بِالمَوصـوفِ، فـإنَّ هنـاك صِفاتٍ لِلَّهِ تَعالَى لا يَسَعُ المُـؤمِنُ المُوَحِّدُ جَهلَهـا، بَـلْ لا يَكونُ مُؤمِنًا مُوَحِّدًا ولا عارِفًا بِاللَّهِ المَعرِفةَ التي تُخرِجُـه عن حَـدِّ الجَهـلِ بـه سُـبحانَه إلَّا بِمَعرِفـةِ هـذه الصِّـفاتِ مَعرِفـةً يَقِينِيَّةً لا شَـكَّ فيهـا بِوَجـهٍ مِنَ الوُجـوهِ، وهي الصِّفاتُ التي لا يَتِمُّ مَفهومُ الرُّبوبِيَّةِ ولا يُتَصَـوَّرُ إلَّا بِها، بِمَعنًى آخَرَ مَن عَرَفَ أنَّ اللهَ هو رَبُّ العالَمِين فإنَّه بذلك يَكونُ قد عَرَفَ اللهَ عَزَّ وجَلَّ المَعرِفـةَ الـتي تُخرِجُـه عن حَـدِّ الجَهـلِ بـه سُـبحانَه [قـالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ في (مجمـوع الفتاوى): وَالْجَهْلُ بِاللَّهِ فِي كُلِّ حَالٍ كُفْـرٌ، قَبْـلَ الْخَبَـرِ وَبَعْدَ الْخَبَرِ. انتهى. وقالَ الشيخُ أبو سـلمان الصـومالي في (هَـلْ وافَـقَ الإمـامُ اِبْنُ جَرِيـرٍ الطَّبَـرِيُّ المُعتَزِلـةَ وخالَفَ أهلَ السُّنَّةِ والجَماعةِ في تَكفِيرِ الجاهِـلِ بِاللَّهِ؟) في مَعْرِضِ الدِّفاعِ عنِ الطَّبَرِيِّ: إنَّ الطَّبَـرِيَّ يُفَـرِّقُ بَيْنَ الصِّفاتِ التي لا تُعلَمُ إلَّا بِالخَبَرِ والسَّماعِ وبَيْنَ الصِّـفاتِ [الـتي] تُعلَمُ بِالعَقـلِ والفِكْـرِ، فالجَهـلُ في النَّوعِ الأوَّلِ ليس كُفرًا عند الطَّبَرِيِّ وأصحابِ الحَـدِيثِ، والجَهـلُ في

النَّوعِ الثانِي مِنَ الصِّفاتِ كُفرٌ عند الطَّبَرِيِّ وعنـد عُلَمـاءِ الأُمَّةِ. انتهى باختصار]، والدَّلِيلُ على ذلـك فاتِحـةُ دَعـوةِ الأنبِيـاءِ، فَهُمْ كـانوا يَـدعُون أقـوامَهم إلى عِبـادةِ اللـهِ بِوَصفِه أنَّه رَبُّ العالَمِين قَبْلَ أنْ يُبَيِّنوا تَفاصِـيلَ صِـفاتِه وأسمائه الكَثِيرةِ، ويُبَيِّنون لَهُمْ أنَّ اللهَ سُـبحانَه وتَعـالَى اِختارَهم لِكَيْ يُبَلِّغـوا لِلنَّاسِ رِسـالةَ التَّوحِيـدِ والـتي هي عِبادةُ رَبِّ العـالَمِين وَحْـدَه لا شَـرِيكَ لـه، قـالَ اللـهُ عَـزَّ وجَلَّ عن أوَّلِ رَسـولٍ لـه إلى البَشَـرِيَّةِ وهـو نُـوحٌ عليـه السَّـلامُ {لَقَـدْ أَرْسَـلْنَا نُوحًـا إِلَى قَوْمِـهِ فَقَـالَ يَـا قَـوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَـذَابَ يَـوْمٍ عَظِيمٍ، قَـالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِـهِ إِنَّا لَنَـرَاكَ فِي ضَـلَالٍ مُّبِينٍ، قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَـالَمِينَ، أُبَلِّغُكُمْ رِسَـالَاتِ رَبِّي وَأَنصَـحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَـا لَا تَعْلَمُـونَ، أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَـاءَكُمْ ذِكْـرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَى رَجُـلٍ مِّنكُمْ لِيُنـذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُـوا وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُـونَ}، وقالَ سُبحانَه عن هُودٍ عليه السَّـلامُ {وَإِلَى عَـادٍ أَخَـاهُمْ هُودًا، قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْـرُهُ، أَفَلَا تَتَّقُونَ، قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِـهِ إِنَّا لَنَـرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، قَالَ يَـا قَـوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ، أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِـحٌ أَمِينٌ، أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَـاءَكُمْ ذِكْـرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ}، ومُوسَى عليـه السَّـلامُ لَمَّا كَلَّمَه اللهُ تَبارَكَ وتَعالَى، عَـرَّفَ اللـهُ نَفسَـه أوَّلَ مـا عَرَّفَ أنَّه رَبُّ العـالَمِين، قـالَ اللـهُ عَـزَّ وجَـلَّ فِي كِتابِـه الكَرِيمِ {فَلَمَّا أَتَاهَـا نُـودِيَ مِن شَـاطِئِ الْـوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَن يَـا مُوسَـى إِنِّي أَنَـا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ}، وانْظُـرْ مـاذا أمَـرَ اللـهُ مُوسَـى وهـارُونَ عليهمـا السَّـلامُ {وَإِذْ نَـادَى رَبُّكَ مُوسَـى أَنِ ائْتِ الْقَـوْمَ الظَّالِمِينَ، قَوْمَ فِرْعَوْنَ، أَلَا يَتَّقُونَ، قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَـافُ أَن يُكَذِّبُونِ، وَيَضِيقُ صَـدْرِي وَلَا يَنطَلِـقُ لِسَـانِي فَأَرْسِـلْ

إِلَى هَارُونَ، وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ، قَالَ كَلَّا، فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا، إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ، فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ، قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ، وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ الْكَافِرِينَ، قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ، فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ، وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ، قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا، إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ، قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ، قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِينَ، قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ، قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا، إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ}، وانْظُرْ إلى فاتِحةِ دَعوةِ مُوسَى عليه السَّلامُ لِفِرعَونَ كَيْفَ كانَتْ {وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ، حَقِيقٌ عَلَى أَن لَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ، قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ}، وانْظُرْ ما الذي أَمَرَ اللهُ عِيسَى عليه السَّلامُ بِتَبلِيغِه لِلنَّاسِ، يَقولُ سُبحانَه {وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ، قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ، إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ، تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ، إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ، وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ، فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ، وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ}؛ فَهذه نَماذِجُ لِبِدايَةِ دَعوةِ بَعضِ أنبِياءِ اللهِ تَعالَى عليهم السَّلامُ لِأَقوامِهم، كَيْفَ أَنَّهم دَعَوْا أقوامَهم إلى عِبادةِ اللهِ سُبحانَه وتَعالَى بِوَصفِه أنَّه رَبُّ العالَمِين قَبْلَ أَنْ يُبَيِّنوا تَفاصِيلَ صِفاتِه وأَسمائه الكَثِيرةِ، مِمَّا يَعنِي أنَّنا إذا عَرَفْنا أَنَّ اللهَ هو

رَبُّ العالَمِين فَإنَّنا بِذلك نَكونُ قد عَرَفْنا اللهَ عَزَّ وجَلَّ المَعرِفةَ التي تُخرِجُنا مِن حَدِّ الجَهلِ بِه سُبحانَه، ومِنَ الدَّلِيلِ على ذلك أيضًا قَولُ اللهِ عَزَّ وجَلَّ {وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ، قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا، أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ، أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّن بَعْدِهِمْ، أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ}، حيث اِكتَفَى اللهُ عَزَّ وجَلَّ بِأخْذِ الحُجَّةِ على الخَلْقِ أنَّه رَبُّهم، وجَعَلَها سُبحانَه حُجَّةً في بُطلانِ الشِّركِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الإبراهيمي-: مَن جَهِلَ صِفةً مِنَ الصِّفاتِ التي لا تَتِمُّ الرُّبوبِيَّةُ إلَّا بِها فَكُفرُه مِن بابِ أنَّه لم يُحَقِّقِ الإيمانَ أصلًا، لِأن الذي لا يَعلَمُ شَيئًا لا يَملِكُ الاعتِقادَ بِه فَضلًا على أنْ يُحَقِّقَه، فَإذا وُجِدَ شَخصٌ لا يَعرِفُ الصِّفاتِ التي لا يُتَصَوَّرُ رُبوبِيَّةُ اللهِ إلَّا بِها لم يُعَدَّ مِنَ المُمكِنِ عَقلًا ولا واقِعًا ولا شَرعًا وَصفُه بِأنَّه قد عَرَفَ اللهَ، ولا يَكونُ الجَهلُ عُذرًا يُسبِغُ عليه صِفةَ الإيمانِ. انتهى باختصار.

(57)جاءَ في سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا خَرَجَ إِلَى حُنَيْنٍ [أيْ غَزْوَةِ حُنَيْنٍ (التي هي نَفْسُها غَزْوَةُ هَوَازِنَ، والتي هي نَفْسُها غَزْوَةُ أَوْطَاسٍ)] مَرَّ بِشَجَرَةٍ لِلْمُشْرِكِينَ يُقَالُ لَهَا {ذَاتُ أَنْوَاطٍ} يُعَلِّقُونَ عَلَيْهَا أَسْلِحَتَهُمْ، فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ {اِجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ}، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {سُبْحَانَ اللَّهِ، هَذَا كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى (اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ)، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَرْكَبُنَّ سُنَّةَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ}، قَالَ التِّرْمِذِيُّ {هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ}، والحَدِيثُ صَحَّحَه الشَّيخُ الألبانِيُّ في (صحيح ظلال الجنة) وفي (المشكاة). وجاءَ في مُسْنَدِ الإمامِ أحمَدَ عَنْ أَبِي وَاقِدٍ

اللَّيْثِيِّ أَنَّهُمْ خَرَجُوا عَنْ مَكَّةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى حُنَيْنٍ، قَالَ {وَكَانَ لِلْكُفَّارِ سِدْرَةٌ [وهي (شَجَرَةُ النَّبْقِ) المَعروفةُ] يَعْكُفُونَ [أَيْ يُقِيمون] عِنْدَهَا وَيُعَلِّقُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ [وذلك لِلتَّبَرُّكِ بها] يُقَالُ لَهَا (ذَاتُ أَنْوَاطٍ)}، قَالَ {فَمَرَرْنَا بِسِدْرَةٍ خَضْرَاءَ عَظِيمَةٍ}، قَالَ {فَقُلْنَا (يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى "اِجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ" قَالَ "إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ"، إِنَّهَا لَسُنَنٌ، لَتَرْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ سُنَّةً سُنَّةً)}. وقالَ الشيخُ خالد المصلح (أستاذ الفقه في كلية الشريعة في جامعة القصيم) في (شَرحُ كَشفِ الشُّبُهاتِ): وطَلَبُ بَنِي إسرائيلَ كُفْرٌ ولا شَكَّ، إذْ أنَّهم طَلَبوا إلَهًا يَعبُدونه ويَتَوَجَّهون إليه بِالقَصدِ مع اللهِ سُبحانَه وتَعالَى. انتهى. وقال أبو حيّان الأندلسي (ت745هـ) في (البحر المحيط): {قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ}، الظَّاهِرُ أَنَّ طَلَبَ مِثْلِ هَذَا كُفْرٌ وَارْتِدَادٌ وَعِنَادٌ، جَرَوْا فِي ذَلِكَ عَلَى عَادَتِهِمْ فِي تَعَنُّتِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ وَطَلَبِهِمْ مَا لَا يَنْبَغِي، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِهِمْ {لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً} وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ كُفْرٌ؛ وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ [في تفسيره] {الظَّاهِرُ أَنَّهُمُ اسْتَحْسَنُوا مَا رَأَوْا مِنْ آلِهَةِ أُولَئِكَ الْقَوْمِ، فَأَرَادُوا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي شَرْعِ مُوسَى وَفِي جُمْلَةِ مَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَإِلَّا فَبَعِيدٌ أَنْ يَقُولُوا لِمُوسَى (اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا نُفْرِدُهُ بِالْعِبَادَةِ)}. انْتَهَى. وقالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (الجَوابُ المَسبوكُ "المَجموعةُ الثانِيَةُ"): قد حَكَمَ نَبِيُّ اللهِ مُوسَى (عليه السَّلامُ) عليهم [أيْ على القائلِين {اِجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ}] بِكُفرِ الجَهلِ [يُشِيرُ إلى قَولِ مُوسَى عليه السَّلامُ {إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ}] كَما حَكَمَ إخوانُه الأنبِياءُ على أمثالِهم، لِأنَّ

كُلَّ كُفرٍ وشِركٍ -وتَكذِيبَ الأنبِياءِ والرُّسُلِ- جَهلٌ وجَهالةٌ وصاحِبُه يَستَحِقُّ العُقوبةَ والدَّمارَ؛ قالَ نَبِيُّ اللهِ [نُوحٌ] عليه السَّلامُ لِلْكَفرةِ {وَيَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا، إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ، وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا، إِنَّهُم مُّلَاقُو رَبِّهِمْ وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ} يَعنِي كافِرون مُكَذِّبون لِلْحَقِّ؛ [وقالَ تَعالَى] في سُورةِ الأحقافِ [حِكايَةً عن هُودٍ عليه السَّلامُ مع قَوْمِه] {قَالُوا أَجِئْتَنَا لِتَأْفِكَنَا عَنْ آلِهَتِنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ، قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِندَ اللَّهِ وَأُبَلِّغُكُم مَّا أُرْسِلْتُ بِهِ وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ} إلى قَولِه {بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِ، رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ، تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ، كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ} فَهُمْ كافِرون جاهِلون مُجرِمون}؛ وقالَ نَبِيُّ اللهِ لُوطٌ عليه السَّلامُ لِكَفَرةِ قَومِه {بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ، فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ، إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ، فَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَاهَا مِنَ الْغَابِرِينَ، وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا، فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنذَرِينَ}؛ وقالَ ابْنُ عَاشُورٍ [في (التحرير والتنوير) في تَفسِيرِ قَولِه تَعالَى ({قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَل لَّنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ})] {وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَدِ انْخَلَعُوا فِي مُدَّةِ إِقَامَتِهِمْ بِمِصْرَ عَنْ عَقِيدَةِ التَّوْحِيدِ وَحَنِيفِيَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَيَعْقُوبَ الَّتِي وَصَّى بِهَا [أيْ كُلٌّ مِن إِبْرَاهِيمَ وَيَعْقُوبَ عليهما السَّلامُ] فِي قَوْلِهِ (فَلا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ)}؛ والمُكَذِّبُ المُحَرِّفُ لِلشَّرعِ يَفهَمُ مِن قَولِه {تَجهَلون} في قَومِ [نُوحٍ وَ] هُودٍ ولُوطٍ ومُوسَى عليهم السَّلامُ {أيْ تُعذَرون ولا تُؤَاخَذون بِاتِّخاذِ إلَهٍ غَيرِ اللهِ، وتَكذِيبِ الرُّسُلِ، واستِحلالِ الفاحِشةِ!}، ومُتَقَضَّى هذا أنَّ بَنِي إسرائيلَ حين عِبادَتِهم العِجلَ كانوا مُسلِمِين مُوَحِّدِين! [وقد قالَ تَعالَى فيهم {وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ}]، وهذا كُفرٌ

بِاللَّهِ ورَدٌّ عليه وعلى رُسُلِ اللهِ [قُلْتُ: فَإِنْ قالَ قائلٌ {إذا كانَ القائلون مِن قَوْمِ مُوسَى (اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ) كَفَروا بِقَولِهم هذا، فَلِماذا لم يُعاقِبْهُمُ اللهُ كَما عاقَبَ الذِينِ عَبَدوا العِجلَ فَإنَّه تَعالَى قد عاقَبَهم مع تَوبَتِهم، فَقَدْ قالَ تَعالَى (وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ)، وقالَ تَعالَى أيضًا (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ، إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ)؟}؛ فالجَوابُ هو أنَّ القائلِين مِن قَوْمِ مُوسَى (اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ) لم يُعاقِبْهُمُ اللهُ لِأنَّهم لم يَفعَلوا ما طَلَبوه، وذلك بِخِلافِ الذِين عَبَدوا العِجلَ [قالَ الشيخُ عبدُالله بن عبدالعزيز العنقري (الأستاذ المشارك في قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية بجامعة الملك سعود) في (شَرحُ كَشفِ الشُّبُهاتِ): يُوجَدُ فَرقٌ بَيْنَ الطَّلَبِ وبَيْنَ الفِعْلِ نَفسِه. انتهى]]. انتهى باختصار.

وقالَ الشيخُ أبو سلمان الصومالي أيضًا في (نَظَراتٌ نَقدِيَّةٌ في أخبارٍ نَبَوِيَّةٍ "الجُزءُ الثالِثُ"): حَدِيثُ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عنه {اِجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ} الذي اُختُلِفَ في مَدلولِه، حيث إنَّ طائفةً اِعتَبَرَتْه مِن أقوَى الدَّلائلِ في العُذرِ بِالجَهلِ في الشِّركِ الأكبَرِ، ومَنَعَتْ ذلك طائفةٌ أُخرَى وَهُمُ الأكثَرون، فَاضْطُرِرْتُ إلى النَّظَرِ فيه سائلًا اللهَ التَّوفِيقَ لِمَسالِكِ التَّحقِيقِ... ثم قالَ -أي الشيخُ الصومالي-: تَبَيَّنَ مِن رِوايَاتِ الحَدِيثِ أنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وأصحابَه مَرُّوا على سِدْرَةٍ عَظِيمةٍ خَضراءَ تُشْبِهُ مِن حَيْثُ المَنظَرُ بِسِدْرَةٍ عَظِيمةٍ كانَتْ قُرَيشٌ ومَن سِواهُمْ مِنَ العَرَبِ يُعَظِّمونها بِالعُكوفِ عندها يَومًا في السَّنَةِ ووَضْعِ الأسلِحةِ والأمتِعةِ عليها، فَطَلَبَ بَعضُ مُسلِمةِ الفَتحِ [أي الَّذِينَ أَسْلَمُوا في فَتحِ مَكَّةَ. وقد قالَ الشيخُ

أبو بصير الطرطوسي على موقعِه في هذا الرابط: بَيْنَ فَتحِ مَكَّةَ وغَـزْوَةِ حُنَيْنٍ خَمسـةَ عَشَـرَ يَومًـا فَقَـطْ (على الـراجِحِ مِن أقـوالِ السَّـلَفِ والمُـؤَرِّخِين)، وكـانَ إسـلامُ هؤلاء بَيْنَ وخِلَالِ هـذه الأيَّامِ فَقَـطْ، ومَن كـانَ كَـذَلِكَ لا يُستَبعَدُ عنه أنْ يَصدُرَ منـه مـا قـالوه لِلنَّبِيِّ -صـلى اللـه عليه وسلم- عن ذَاتِ أَنْـوَاطٍ بِـدافِعِ الجَهـلِ. انتهى] مِنَ النَّبِيِّ عليـه السَّـلامُ أنْ يَجعَلَهـا لَهم ذاتَ أنـواطٍ كَمـا لِلْكُفَّارِ ذاتُ أنواطٍ، فَقالَ عليه السَّلامُ {هـذا كَمَا قَـالَ قَوْمُ مُوسَى لِمُوسَى (اجْعَل لَّنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَـةٌ، قَـالَ إِنَّكُمْ قَـوْمٌ تَجْهَلُـونَ)}؛ وفيهـا [أيْ (وفي رِوايَـاتِ الحَـدِيثِ)] فَوائـدُ؛ الأُولَى، المُتَقَـرِّرُ عنـد الصَّـحابةِ أنَّ العِبادةَ مَبناها على الأمرِ والتَّوقِيفِ، ولِهذا سَـأَلوا النَّبِيَ عليه السَّلامُ تَشرِيعَ التَّبَرُّكِ بِهـا ولم يَفعَلـوه بِأَنفُسِـهم؛ الثانِيَةُ، جَوازُ الحَلِفِ على الفُتْيَـا والتَّعلِيمِ والإرشـادِ مِن غَـيرِ اِسـتِحلافٍ؛ الثالِثـةُ، الغَضَـبُ عنـد التَّعلِيمِ لِإظهـارِ خُطورةِ الشَّيءِ أو أهَمِّيَّتِه في الشَّرعِ؛ الرابِعةُ، التَّسـبِيحُ والتَّكبِيرُ لِلتَّنزِيـهِ والتَّعَجُّبِ وتَعظِيمِ المَـوْلَى [عَـزَّ وجَـلَّ] لِقَولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {سُبحانَ اللهِ} {اللهُ أكبَرُ}

[قـالَ الشَّـيخُ اِبنُ بـاز في (شـرح كتـاب التوحيـد) على مَوقِعِه في هذا الرابط: فَقُلْنَا {يَا رَسُولَ اللَّهِ، اِجْعَلْ لَنَـا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ} يَعنِي {اِجْعَلْ لَنَا شَجَرَةً مِثلَهم نُعَلِّقُ عليها السِّلاحَ ونَتَبَرَّكُ بِها}، فَعِندَ هذا غَضِبَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ وقـالَ {اللَّهُ أَكْبَـرُ [وهـذه إحـدَى رِوايَاتِ الإمامِ أحمَدَ]} هذه عادَتُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إذا رَأَى شَـيئًا يُنكَـرُ قـالَ {اللَّهُ أَكْبَـرُ} أو قـالَ {سُـبْحَانَ اللَّهِ}، هذا هو السُّنَّةُ، ولَيسَتِ السُّنَّةُ التَّصفِيقَ، التَّصفِيقُ مِن أعمالِ الجاهِلِيَّةِ، أمَّا الرَّسولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَـلَّمَ وأصحابُه فَكانوا إذا رَأَوْا شَيئًا يُعْجِبُهم كَبَّروا، ولِهذا قـالَ هنا {اللَّهُ أَكْبَرُ}، وهَكَذا إذا رَأَى شَيئًا مُنكَرًا {اللَّهُ أَكْبَـرُ} أو {سُبْحَانَ اللَّهِ} كَما قالَه النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَـلَّمَ

في مَواضِعَ كَثِيرةٍ. انتهى]؛ الخامِسةُ، النَّهيُ عنِ التَّشَـبُّهِ بِالكُفَّارِ؛ السادِسـةُ، فيـه عَلَمٌ مِن أعلامِ النُّبُـوَّةِ، لِأنَّه [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ] أخبَـرَ أنَّنـا سَـنَتَّبِعُ سُـنَنَ أهـلِ الكِتابِ المَذمومةَ سُنَّةً سُنَّةً فَوَقَـع كَمـا أخبَـرَ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ السـابِعةُ، التَّغلِيـظُ على الجاهِـلِ في الأمـرِ والنَّهيِ في بَعضِ الأحيانِ لِقَولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ لهم {اللَّهُ أَكْبَـرُ، إِنَّهَـا السُّـنَنُ، لَتَـرْكَبُنَّ سُـنَنَ مَنْ كَـانَ قَبْلَكُمْ)}؛ الثامِنةُ، أنَّ تَشبِيهَ الشَّيءِ بِالشَّيءِ لا يَلْزَمُ منه مُساواةُ المُشَبَّهِ بِالمُشَبَّهِ به مِن كُـلِّ وَجْـهٍ [قـالَ الشـيخُ مـدحت بن حسـن آل فـراج في (العـذر بالجهـل تحت المجهـر الشـرعي، بتقـديمِ الشـيوخِ ابنِ جـبرين "عضـو الإفتـاء بالرئاسـة العامـة للبحـوث العلميـة والإفتـاء"، وعبدِاللـه الغنيمـان "رئيس قسـم العقيـدة بالدراسـات العليا بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة"، والشيخِ المُحَدِّثِ عبدِالله السعد): ومِنَ المَعلومِ أنَّ المُشَبَّهَ يُشبِهُ المُشَبَّهَ به في وَجْهٍ أو في بَعضِ الأوْجُـهِ دُونَ بَقَيَّتِهـا، لا يُماثِلُه تَمامًا وإلَّا كانَ فَرْدًا مِن جِنْسِه. انتهى. وقالَ أبُـو الْعَبَّاسِ الْمَهْـدَوِيُّ (ت440هــ) في (التحصـيل لفوائـد كتابِ التفصيل): إنَّ الْمُشَبَّهَ بِالشَّـيْءِ لَا يَكُـونُ مِثْلَـهُ فِي كُـلِّ أَحْكَامِـهِ، إِذْ لَا يَقْـوَى قُوَّتَـهُ. انتهى]، والـدَّلِيلُ قَولُـه تَعالَى {إِنَّ مَثَلَ عِيسَـى عِنـدَ اللَّهِ كَمَثَـلِ آدَمَ، خَلَقَـهُ مِن تُرَابٍ} قـالَ العُلَمـاءُ {أيْ لَمْ يَكُنْ لَـهُ أَبٌ وَلَا أُمٌّ}، فَكَـذلك حـالُ عِيسَـى عليـه السَّـلامُ ليس لَـهُ أَبٌ، أثبَتَ المُماثَلـةَ بَيْنَهما لِاشتِراكِهِما في وَصفٍ يَختَصُّ بِهِما، وهـو الوُجـودُ الخارِجُ عنِ العادةِ المُستَمرةِ [والتي يَكونُ الوُجـودُ فيهـا بِواسِـطةِ أَبٍ وأُمٍّ]، وإنْ لم تَتَحَقَّقِ المُماثَلـةُ بَيْنَهمـا في جَمِيــعِ الأوصــافِ}، قــالَ اِبْنُ القَيِّمِ [في (الجــواب الكافي)] {وَلَا يَلْـزَمُ مِنْ تَشْـبِيهِ الشَّـيْءِ بِالشَّـيْءِ أَخْـذُهُ بِجَمِيعِ أَحْكَامِه، وَقَـدْ قَـالَ النَّبِيُّ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ (مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَـامَ نِصْـفَ اللَّيْـلِ،

وَمَنْ صَلَّى الْفَجْرَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ اللَّيْـلَ كُلَّهُ) أَيْ ([الْفَجْرَ] مَعَ الْعِشَاءِ) كَمَا جَاءَ فِي لَفْظٍ آخَرَ، وَقَوْلُهُ (مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ الـدَّهْرَ)، وَقَوْلُـهُ (مَنْ قَـرَأَ "قُـلْ هُـوَ اللَّهُ أَحَـدٌ" فَكَأَنَّمَـا قَـرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ)، وَمَعْلُومٌ أَنَّ ثَوَابَ فَاعِـلِ هَـذِهِ الأَشْـيَاءَ لَمْ يَبْلُـغْ ثَوَابَ الْمُشَـبَّهِ بِـهِ، وَلَـوْ كَـانَ قَـدْرُ الثَّوَابِ سَـوَاءً لَمْ يَكُنْ لِمُصَـلِّي الْعِشَـاءِ وَالْفَجْـرِ فِي جَمَاعَـةٍ مَنْفَعَـةٌ فِي قِيَـامِ اللَّيْلِ غَيْرُ التَّعَبِ وَالنَّصَبِ، وَمَا أُوتِيَ عَبـدٌ -بَعْـدَ الإِيمَـانِ- أَفْضَـلَ مِنَ الْفَهْمِ عَنِ اللَّهِ وَرَسُـولِهِ وَذَلِـكَ فَضْـلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ}، وقـالَ الإمـامُ مُعِينُ الـدِّينِ الْجَـاجَرْمِيُّ الشَّافِعِيُّ (ت613هـ) [في (الرسـالة في أصـول الفقـه واللغـة)] {المُماثَلـةُ لا تَقتَضِـي الاشـتِراكَ في جَمِيـعِ الأوصافِ ولا في الذاتِيَّاتِ}، وقالَ أبو حامد الغزالي (ت 505هـ) [في (الإملاءُ في إشكالاتِ الإحيَـاءِ)] {ليس مِن شَـرطِ المِثـالِ أنْ يُطـابِقَ المُمَثَّلَ بِـه مِن كُـلِّ وَجْـهٍ}؛ التاسِـعةُ، فيهـا دَلِيـلٌ لِقاعِـدةِ سَـدِّ الـذَّرائعِ العَظِيمـةِ؛ العاشِرةُ، أنَّ حَدِيثَ الإسلامِ قد يَخْفَى عليـه مـا لا يَخْفَى على قَدِيمِ الإسلامِ، لِقَولِ أَبِي وَاقِدٍ {وَنَحْنُ حُـدَثَاءُ عَهْـدٍ بِكُفْرٍ [على ما جاءَ في إحدَى رِوايَـاتِ الحَـدِيثِ]} وكـانوا أَسلَموا يَومَ الفَتحِ وهو كالتَّعلِيلِ لِصَـنِيعِهم [قُلْتُ: وفيـه اِسـتِحبابُ إظهـارِ مـا يَـدفَعُ الغِيبـةَ كَمـا قـالَ العُلَمـاءُ]؛ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ، {أَنَّ الشِّرِكَ فيه أكبَـرُ وأصـغَرُ، لِأَنَّهم لم يَرتَدُّوا بِهذا} قالَـه الشَّـيخُ محمـد بنُ عبـدالوهاب رَحِمَـه اللهُ [قالَ الشيخُ مدحت بن حسـن آل فـراج في (العـذر بالجهـل تحت المجهـر الشـرعي، بتقـديمِ الشـيوخِ ابنِ جبرين "عضو الإفتاء بالرئاسـة العامـة للبحـوث العلميـة والإفتـاء"، وعبدِاللـه الغنيمـان "رئيس قسـم العقيـدة بالدراسـات العليـا بالجامعـة الإسـلامية في المدينـة المنورة"، والشيخِ المُحَـدِّثِ عبدِاللـه السـعد): فهـذا نَصٌّ مِنَ الشـيخ [محمـد بن عبـدالوهاب] أنَّ القَـومَ طَلَبـوا

الشِّـــركَ الأصـــغَرَ. انتهى]... ثم قـــالَ -أَيِ الشـــيخُ الصومالي-: اِحتَـدَمَ النِّزاعُ في الاسـتِدلالِ بِـالخَبَرِ [يَعنِي حَـدِيثَ أَبِي وَاقِـدٍ اللَّيْثِيِّ رَضِـيَ اللـهُ عنـه] على العُـذرِ بِالجَهـلِ في مَسـائلِ الشِّـركِ الأكبَـرِ؛ وعُمـدةُ العـاذِرِ أنَّ هـؤلاء الصَّـحابةَ وَقَعـوا في شِـركٍ أكبَـرَ، ومـع ذلـك لم يُكَفِّرْهم النَّبِيُّ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ، والمـانِعُ مِنَ التَّكفِـيرِ الجَهـلُ لِقِيَـامِ المَظَنَّةِ الـتي هي حَداثـةُ العَهـدِ بِالإسـلامِ؛ ولِلنَّافِي [أيْ مَن يَنفِي العُـذرَ بِالجَهـلِ في مَسائلِ الشِّركِ الأكبَرِ] أنْ يُجِيبَ بِأنَّ طَلَبَ الصَّـحْبِ فيـه إجمالٌ، لِأنَّ التَّبَرُّكَ بِالشَّجَرِ والحَجَرِ أوِ بِبُقعةٍ مـا يُحتَمَـلُ أنْ يَكونَ شِركًا أكبَرَ، ويُحتَمَلُ الشِّـركَ الأصـغَرَ، ويُحتَمَـلُ أنْ لا يَكونَ كُلًّا مِنْهُمَا كَمـا حَقَّقَـه أهـلُ العِلْمِ في شَـرحِ الحَدِيثِ، والاحتِمالُ إذا دَخَلَ الدَّلِيلَ بَطَـلَ بـه الاسـتِدلالُ اِتِّفاقًا [أيْ حتى يَتَرَجَّحَ وَجْـهُ مِن وُجـوهِ الاحتِمـالِ. وقـد قـالَ الشـيخُ أبـو سـلمان الصـومالي في (الجـواب المسـبوك "المجموعـة الأولى"): إنَّ الاحتِمـالَ ضَـربان؛ (أ)احتِمالٌ ناشِئٌ عن دَلِيـلٍ أو عن أصـلٍ؛ (ب)والاحتِمـالُ الثانِي وهو الناشِئُ عنِ التَّجوِيزِ العَقلِيِّ المُخـالِفِ لِلظَّنِّ القَـوِيِّ، [وهـذا الاحتِمـالُ] لا اِعتِبـارَ لـه في مَسـالِكِ الأدِلَّةِ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الصـومالي-: اِتَّفَـقَ أربـابُ الأصـولِ والفِقـهِ على أنَّ الاحتِمـالَ المَرجـوحَ لا يُـؤَثِّرُ، وإنَّما يُؤَثِّرُ الاحتِمالُ الراجِحُ أوِ المُسـاوِي... ثم قـالَ -أيِ الشيخُ الصـومالي-: وفَتحُ بـابِ التَّجـوِيزاتِ العَقلِيَّةِ على الدَّلائلِ الشَّرعِيَّةِ يَهْدِمُ أصولَ الشَّرعِ ويَرفَـعُ الثِّقـةَ بهـا، وذاك [أيْ وفَتحُ بابِ التَّجوِيزاتِ العَقلِيَّةِ] باطِلٌ ومـا أدَّى إليـه أبطَـلُ منـه. انتهى باختصـار]، فَلا حُجَّةَ في الخَبَـرِ ([أيْ] في الاستِدلالِ به) على العُذرِ بِالجَهلِ في الشِّركِ الأكبَرِ حتى يَـأْتِي المُبَيِّنُ لِلإجمـالِ، وأيضًـا إحالـةُ اِنتِفـاءِ التَّكفِيرِ على اِنتِفاءِ المُقتَضِي [أيْ سَبَبِ التَّكفِـيرِ] أَوْلَى مِن إحالَتِـه على المـانِعِ [وهـو (الجَهـلُ) الـذي يَدَّعِيـه

العاذِرُ. قُلْتُ: والأصلُ عَـدَمُ وُجـودِ المـانِعِ]، لِأنَّ الظـاهِرَ أنَّهم لم يَقَعوا في كُفرٍ، فَلَمْ يُكَفِّرْهم [صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ] مـع شـاهِدِ الأصـلِ العَـدَمِيِّ [إذِ الأصـلُ بَقـاءُ الإسـلامِ، وقـد شَـكَكْنا في الكُفـرِ، والقاعِـدةُ تَقـولُ {الأصلُ بَقاءُ ما كانَ على ما كـانَ}]، وإنَّمـا حَـذَّرَهم مِنَ التَّشَبُّهِ بِالكُفَّارِ والاقتِداءِ بِهم؛ ورَغْمَ هذا فالمَطلوبُ مِنَ العاذِرِ القائلِ بِأنَّهم وَقَعوا في شِركٍ أكبَـرَ بَيَـانُ المَعْنَى الكُفرِيِّ الذي قامَ في مَحِلِّ النِّزاعِ قَبْلَ الاشتِغالِ بِوُجودِ المـانِعِ أو اِنتِفائه، فَمَن سَـلَّمَ لـه قِيَـامَ المُقتَضِـي [أيْ سَبَبِ التَّكفِيرِ] في المَحِـلِّ فَلْيُنازِعْـه في اِعتِبـارِ المـانِعِ وعَـدَمِ الاعتِبـارِ، أمَّا مَن يَقـولُ {اِنتَفَى التَّكفِـيرُ لِانتِفـاءِ المُقتَضِي لا لِقِيَامِ المانِعِ} فَلا سَبِيلَ له عليه [أيْ لِلْعاذِرِ على النـافِي] حـتى يُحَقِّقَ [أيِ العـاذِرُ] قِيَـامَ المُقتَضِـي في المَحِلِّ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الصـومالي-: ولِلْعـاذِرِ أنْ يَقــولَ {اِتَّكَلْتُ على ظُهــورِ المُقتَضِــي لِلنَّاظِرِ فَلَمْ أشتَغِلْ إلَّا بِبيَانِ المانِعِ، لِأنَّ مُقتَضَى قَـولِهم (اِجْعَـلْ لَنَـا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ) طَلَبُ مَعبودٍ سِوَى اللـهِ، ولا شَكَّ في كُفرِ الطالِبِ إذا لم يَكُنْ جاهِلًا، ولِذلك شَـبَّهَ الطَّلَبَ بِالطَّلَبِ[أيْ شَـبَّهَ النـبيُّ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ طَلَبَ الصَّـحابةِ {اِجْعَـلْ لَنَـا ذَاتَ أَنْـوَاطٍ كَمَـا لَهُمْ ذَاتُ أَنْـوَاطٍ} بِطَلَبِ قَـوْمِ مُوسَـى {اِجْعَـلْ لَنَـا إِلَهًـا كَمَـا لَهُمْ آلِهَةٌ}] فَلَزِمَ أنْ يَكونَ المَطلـوبُ كـالمَطلوبِ [أيْ يَكـونَ مَطلـوبُ الصَّـحابةِ كَمَطلـوبِ قَـوْمِ مُوسَـى، فَـإذا كـانَ مَطلوبُ قَوْمِ مُوسَى كُفرًا فَيَكونُ مَطلوبُ الصَّحابةِ أيضًا كُفــرًا]، ولا إجمــالَ في الحَــدِيثِ لِظُهــورِ المَعْنَى}؛ ولِلنَّافِي أنْ يَقـولَ، هـذا الاسـتِدلالُ مُنـدَفِعٌ مِن وُجـوهٍ؛ الأوَّلُ، ليس في الخَبَرِ إلَّا طَلَبُ شَجَرةٍ تُناطُ بها الأسلِحةُ كَما لهم [أيْ لِلْمُشْرِكِينَ] ذاتُ أنواطٍ ولا مَزِيـدَ، فـالقَولُ بِـأنَّهم طَلَبـوا مَعبـودًا سِـوَى اللـهِ اِفتِـراءٌ على السـائلِ [يَعنِي القـائلِين {اِجْعَـلْ لَنَـا ذَاتَ أَنْـوَاطٍ}] وعلى الخَبَـرِ

المَقصوصِ؛ الثـانِي، أنَّ طَلَبَ المَعبـودِ كُفـرٌ سَـواءٌ كـانَ الطالِبُ جاهِلًا أو عالِمًا إذِ الأقوالُ قَوالِبُ المَعــانِي فَمَن أرادَ عِبادةَ غَيرِ اللهِ أو اِستَحسَنَها فَهـو كـافِرٌ مُشـرِكٌ إذْ إرادةُ الكُفرِ كُفْرٌ ولا يُمكِنُ أنْ يَصِـحَّ إيمـانُ مَن قـامَ في قَلْبِه جَوازُ عِبادةِ غَـيرِ اللـهِ؛ الثـالِثُ، أنَّ الإجمـالَ ظـاهِرٌ على وَجْهِ الإنصافِ، ذلك أنَّ المُتَبَـرِّكَ بِالشَّـجَرِ أوِ الحَجَـرِ أو القَـبرِ، إنْ كـانَ مُعتَقِـدًا أنَّه بِتَمَسُّـحِه بِهـذه الشَّـجَرةِ تَتَوَسَّطُ له عند اللهِ وتَشفَعُ له فَهذا اِتِّخـاذُ إلَـهٍ مـع اللـهِ وهو شَركٌ أكبَرُ، وهو الذي كانَ يَعتَقِدُ أهلُ الجاهِلِيَّةِ في الأشـجارِ والأحجـارِ الـتي يَعبُـدونها، وفي القُبـورِ الـتي يَتَبَرَّكـون بِهـا، كـانوا يَعتَقِـدون أنَّهم إذا عَكَفـوا عنـدها وتَمَسَّحوا بِها فَإنَّ هذه البُقعةَ أو صاحِبَها أو الرُّوحَ الـتي تَخْدِمُ هذه البُقعةَ تَتَوَسَّطُ لهم عند اللهِ!، فَهذا الفِعلُ إذًا راجِعٌ إلى اِتِّخاذِ أندادٍ مع اللـهِ جَـلَّ وعَلا، ويَكـونُ التَّبَـرُّكُ شِركًا أصغَرَ إذا اِتَّخَذَ المُتَبَرِّكُ هذا الشَّيءَ سَـبَبًا لِحُصـولِ البَرَكـةِ مِن غَـيرِ اِعتِقـادِ أنَّه يُقَرِّبُـه إلى اللـهِ، بِمَعْنَى أنَّه جَعَلَـه سَـبَبًا لِلْبَرَكـةِ فَقَـطْ، كَمـا يَفعَـلُ لابِسُ الحَلْقَـةِ وَالخَيْطِ فَكذلك هذا المُتَبَرِّكُ يَجعَـلُ تلـك الأشـياءَ أسـبابًا لِلْبَرَكةِ، وآفَتُـه أنَّه اِعتَقَـدَ السَّـبَبِيَّةَ فِيمـا ليس سَـبَبًا في الشَّرعِ وهو شِركٌ أصغَرُ، وعلى هذا فالتَّبَرُّكُ الأوَّلُ كُفـرٌ وشِركٌ، وطَلَبُه وسُـؤالُ التَّشـرِيعِ فيـه كُفـرٌ، أمَّا التَّبَـرُّكُ الثـانِي فَبِدعـةٌ وشِـركٌ أصـغَرُ وطَلَبُ التَّشـرِيعِ وسـؤالُ الشـارِعِ بِــذلك لا بَــأسَ به في ذاتِــه، [فَ]إذا لم يَعتَقِـدِ السائلُ في الشَّجَرةِ شِركَ الوَسائطِ ولا السَّبَبِيَّةَ البِدعِيَّةَ لَكِنْ سَألَ جَعْلَ الشَّجَرةِ مُتَبَرَّكًا [أيْ سببًا لِلْبَرَكةِ] بِتَعلِيقِ الأسـلِحةِ كَمـا تُعَظَّمُ بَعضُ الأشـيَاءِ بِتَشـرِيعِ الشـارِعِ كالحَجَرِ الأسوَدِ والرُّكنِ اليَمـانِيِّ والمُلتَـزَمِ [قـالَ مَوقِـعُ (الإسلامُ سؤالٌ وجَوابٌ) الذي يُشْرِفُ عليه الشيخ محمـد صالح المنجد في هذا الرابط: الحَجَرُ الأسـوَدُ هـو الحَجَـرُ المَنصوبُ في الرُّكْنِ الْجَنُوبِيِّ الشَّرْقِيِّ لِلْكَعبةِ المُشَرَّفةِ

مِنَ الخارِجِ في غِطـاءٍ مِنَ الفِضَّـةِ، وهـو مَبْـدَأُ الطَّوافِ، ويَرتَفِعُ عنِ الأرضِ الآنَ مِتْرًا ونِصـفَ المِتْـرِ... ثم قـالَ -أيْ مَوقِعُ (الإسلامُ سـؤالٌ وجَـوابٌ)-: إنَّ الحَجَـرُ الأسـوَدُ أنزَلَه اللهُ تَعالَى إلى الأرضِ مِنَ الجَنَّةِ، وكانَ أشَدَّ بَيَاضًـا مِنَ اللَّبَنِ فَسَـوَّدَتْهُ خَطَايَـا بَنِي آدَمَ، وإنَّه يَـأتِي يَـوْمَ الْقِيَامَةِ لَهُ عَيْنَانِ يُبصِرُ بِهمـا، وَلِسَـانٌ يَنطِـقُ بـه يَشْـهَدُ لِمَنِ اِسْـتَلَمَهُ [قـالَ الأَزْهَـرِيُّ (ت370هـ) فِي (تَهْـذِيبُ اللُّغَةِ): وَالَّذِي عِنْدِي فِي (اسْـتِلَامِ) الْحَجَـرِ أَنَّهُ (افْتِعَـالٌ) مِنَ السَّلَامِ وَهُوَ التَّحِيَّةُ، وَاسْـتِلَامُهُ لَمْسُـهُ بِالْيَـدِ. انتهى] بِحَقٍّ، وإنَّ اِستِلامَه أو تَقبِيلَه أوِ الإشارةَ إليه هو أوَّلُ مـا يَفعَلُه مَن أرادَ الطَّوافَ سَواءٌ كانَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا، وقـد قَبَّلَه النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتَبِعَه على ذلك أُمَّتُه، فَإنْ عَجَزَ عن تَقبِيلِه فَيَستَلِمُه بِيَدِه أو بِشَيءٍ ويُقَبِّلُ هذا الشَّيءَ [رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عُمَرَ رَضِـيَ اللَّهُ عَنْـهُ أَنَّهُ جَـاءَ إِلَى الْحَجَرِ الأسْوَدِ فَقَبَّلَهُ، فَقَالَ {إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَـرٌ لَا تَضُـرُّ وَلَا تَنْفَـعُ، وَلَـوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ يُقَبِّلُكَ مَـا قَبَّلْتُـكَ}؛ ورَوَى مُسـلِمٌ عَنْ نَـافِعٍ قَـالَ {رَأَيْتُ اِبْنَ عُمَرَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِيَـدِهِ، ثُمَّ قَبَّلَ يَـدَهُ وَقَـالَ (مَا تَرَكْتُهُ مُنْذُ رَأَيْتُ رَسُـولَ اللَّهِ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ يَفْعَلُـهُ)}]، فَـإنْ عَجَـزَ أشـارَ إليـه بِيَـدِه وكَبَّرَ. انتهى باختصار. وقالَ الشيخُ محمد طاهر الكردي (عضو اللجنة التنفيذية لتوسعة وعمارة المسجد الحرام عـام 1375هـ في (التارِيخُ القَوِيمُ لِمَكَّةَ): الأركـانُ [أيْ أركـانُ الكَعبـةِ بِـالتَّرتِيبِ عَلَى حَسَـبِ مَشـروعِيَّةِ الطَّوافِ (أيْ بِجَعـلِ الكَعبةِ علَى يَسارِ الطـائفِ بِهـا)؛ الأوَّلُ الـرُّكنُ الأسـوَدُ، سُمِّيَ به لِأنَّ فيه الحَجَرَ الأسوَدَ، ويُسَـمَّى أيضًـا بِـالرُّكنِ الشَّرقِيِّ، ومنه يُبْتَدَأُ الطَّوافُ؛ والثانِي الرُكنُ العِـراقِيُّ، سُمِّيَ بذلك لِأنَّه إلى جِهةِ العِـراقِ، ويُسَـمَّى هـذا الـرُّكنُ أيضًا بِالرُّكنِ الشَّمالِيِّ نِسبةً إلى جِهةِ الشَّمالِ، وبَيْنَ هذا الرُّكنِ والرُّكنِ الأسوَدِ يَقَعُ بابُ الكَعبـةِ؛ والثـالِثُ الـرُكنُ

الشامِيُّ، سُمِّيَ بذلك لِأَنَّه إلى جِهةِ الشامِ والمَغرِبِ، ويُسَمَّى هذا الرُّكنُ أيضًا بِالرُّكنِ البَحْرِيِّ وبِالرُّكنِ الغَربِيِّ، وبَيْنَ هذا الرُّكنِ والرُّكنِ العِراقِيِّ يَقَعُ حِجْرَ إسْمَاعِيلَ [وهو الحَطِيمُ، وهو بِنَاءٌ على شكلِ نِصْفِ دائرةٍ، وله فَتْحَتانِ مِن طَرفَيْه للدُّخولِ إليه والخُروجِ منه، وتَقَعُ الفَتْحَتانِ المَذْكُورتانِ بِحِذاءِ رُكْنَيِ الكَعبةِ الشَّمالِيِّ والغَربِيِّ؛ قُلْتُ: والصَّلاةُ في الحِجْرِ تَنَفُّلًا مُستَحَبَّةٌ]؛ والرابِعُ الرُّكنُ اليَمانِيُّ، سُمِّيَ بِاليَمانِيِّ لِاتِّجاهِه إلى اليَمَنِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الكردي-: الرُّكنُ الأسوَدُ يُطلَقُ عليه الرُّكنُ الشَّرقِيُّ لِوُقوعِه جِهةَ الشَّرقِ؛ والعِراقِيُّ يُطلَقُ عليه الرُّكنُ الشَّمالِيُّ لِوُقوعِه جِهةَ الشَّمالِ؛ والشامِيُّ يُطلَقُ عليه الرُّكنُ الغَربِيُّ لِوُقوعِه جِهةَ الغَربِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الكردي-: وقد يُطلَقُ على الرُّكنِ اليَمانِيِّ والرُّكنِ الأسوَدِ اليَمانِيَّان، وعلى الرُّكنِ الشامِيِّ والرُّكنِ العِراقِيِّ الشامِيَّان ورُبَّما قِيلَ الغَربِيَّان، على جِهَةِ التَّغلِيبِ، وإذا أُطلِقَ (الرُّكنُ) فالمُرادُ به الرُّكنُ الأسوَدُ فَقَطْ. انتهى باختصار. وقالَ مَوقِعُ (الإسلامُ سؤالٌ وجَوابٌ) الذي يُشْرِفُ عليه الشيخ محمد صالح المنجد في هذا الرابط عنِ (الرُّكنِ اليَمانِيِّ): والمَشروعُ هو اِستِلامُ هذا الرُّكنِ دُونَ تَقبِيلٍ، فَإنْ لم يَتَمَكَّنْ مِنِ اِستِلامِه فَإنَّه لا يُشِيرُ إليه لِعَدَمِ وُرودِ ذلك عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وجاءَ في فَضلِ اِستِلامِ الرُّكنِ اليَمانِيِّ قَولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِنَّ مَسْحَ الْحَجَرِ الأسْوَدِ وَالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ يَحُطَّانِ الْخَطَايَا حَطًّا}. انتهى باختصار. وقالَ مَوقِعُ (الإسلامُ سؤالٌ وجَوابٌ) أيضًا في هذا الرابط: المُلتَزَمُ هو مِنَ الكَعبةِ المُشَرَّفةِ ما بَيْنَ الحَجَرِ الأسوَدِ وبابِ الكَعبةِ، ومَعْنَى التِزامِه أيْ وَضعِ الداعِي صَدرَه ووَجْهَه وذِراعَيه وكَفَّيه عليه ودُعاءِ اللهِ تَعالَى بِما تَيَسَّرَ له مِمَّا يَشاءُ. انتهى]، فقد خَرَجَ طَلَبُ السائلِ عنِ النِّزاعِ، لِأَنَّه إذا كانَ السؤالُ

جَعْلَ الشَّجَرةِ مُتَبَرَّكًا [أيْ سببًا لِلْبَرَكةِ] فَإنَّه يَقتَضِـي أنَّه لم يَقَعْ لا في شِركٍ أكبَرَ ولا في أصغَرَ، وإنَّمـا طَلَبَ مِنَ الشارِعِ مُجَرَّدَ التَّسبِيبِ وليس مُمَتَنِعًـا لا شَـرعًا ولا عَقلًا [قـالَ الشـيخُ خالـد المصلـح (أسـتاذ الفقـه في كليـة الشـريعة في جامعـة القصـيم) في (شـرح كشـف الشبهات): قالَ بَعضُ شُراحِ هـذا الحَـدِيثِ {إنَّ الصَّـحابةَ رَضِـيَ اللـهُ عنهم لم يَطلُبـوا جِنسَ مـا كـانَ يَفعَلُـه المُشرِكون، إنَّما طَلَبوا أنْ يَسأَلَ النَّبِيُّ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ رَبَّه أنْ يَجعَلَ لهم شَجَرةً مُبارَكةً، فَتَكـونَ مُبارَكـةً شَرعًا، وما كانَ مُبارَكًـا شَـرعًا جـازَ التَّبَـرُّكُ بـه. انتهى]، فَـإنْ قـالَ العـاذِرُ {أرادوا المَعنَى الأوَّلَ [أيِ اِعتِقـادَ أنَّ الشَّـجَرةَ تَتَوَسَّـطُ لهم عنـد اللـهِ وتَشـفَعُ لهم]} فَهـو اِفتِراءٌ، إذْ لم يَدُلَّ عليه نَقْلٌ ولا ألجَأَ إليه عَقلٌ، بَعْدَ كَونِه طَعنًا في الصَّحابِيِّ السائلِ مِن غَيرِ دَلِيلٍ، وبَعْدَ هذا فَإنَّ كَلامَ العاذِرِ إخبـارٌ عَمَّا في الضَّـمائرِ ومُغَيَّبَـاتِ الصُّـدُورِ، وإنَّمـا حَـظُّ النـاسِ مـا ظَهَـرَ لا مـا خَفِيَ... ثم قـالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: والمَقصودُ أنَّ النافِي يَدَّعِي الظُّهـورَ في عَدَمِ مُواقَعةِ الشِّركِ [أيْ مِن قِبَلِ القـائلِين {اِجْعَـلْ لَنَـا ذَاتَ أَنْـوَاطٍ}] بِنَوعَيـه الأكبَـرِ والأصـغَرِ، ومَنِ اِدَّعَى خِلافَ ذلـك فعليـه البَيَـانُ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الصـومالي-: ولِلْعـاذِرِ أنْ يَقـولَ {ألَمْ يَطلُبِ السـائلُ [يَعنِي القائلَ {اِجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ}] رَضِيَ اللهُ عنه ما تَنفِيه وتُكَفِّرُ الطالِبَ به؟}؛ ولِلنَّافِي أنْ يُجِيبَ، كَلَّا، فَـإنَّ السائلَ لم يَطلُبْ مِنَ الشارِعِ إلَّا (جَعْـلَ ذاتِ أنـواطٍ كَمـا لهم [أيْ لِلْمُشْرِكِينَ] ذات أنواطٍ)، وهذا نَصُّ اللَّفظِ، ولم يَأتِ في الخَبَرِ أنَّهم طَلَبوا تَعيِينَ مَعبودٍ مِن دُونِ اللـهِ... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الصـومالي-: مُسـلِمةُ الفَتحِ -ومنهم صَحابِيُّ الحَدِيثِ- كانوا يُقـاتِلون ويُقـاتَلون [يَعنِي حِينَمـا كانوا يُقاتِلون ويُقاتَلون ولم يَكونوا أسلَموا بَعْدُ] في (لَا إلَهَ إلَّا اللَّهُ) حتى هَداهم اللهُ عـامَ الفَتحِ، فَكَيْـفَ يُتَصَـوَّرُ

عَـدَمُ مَعـرِفَتِهم مَعنَى التَّوحِيـدِ ونَفْيَ الشَّـرِيكِ، وعَـدَمُ اِنتِقالِهم مِنَ الدِّيَانةِ الشِّركِيَّةِ؟!، وإذا صَحَّ هـذا [أيْ أنَّه لا يُتَصَـوَّرُ عَـدَمُ مَعـرِفَتِهم مَعنَى التَّوحِيـدِ ونَفْيَ الشَّـرِيكِ، وعَـدَمُ اِنتِقـالِهم مِنَ الدِّيَانـةِ الشِّـركِيَّةِ] وَجَبَ أنْ يُقـالَ قَطعًا {إنَّهم لم يَطلُبوا مَعبودًا سِوَى اللهِ، وإنَّما تَشـرِيعَ التَّبَـرُّكِ بِالشَّـجَّرةِ، وأنكَـرَ عليهم النَّبِيُّ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ تَكَلُّفَ المُشـابَهةِ والمُماثَلـةِ [أيْ مـع العَـرَبِ المُشْرِكِينَ أصحابِ ذاتِ أنـواطٍ] في الصُّورةِ الظـاهِرةِ، مـع أنَّه [صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ] لَـو شَـرَعَ لهم تَبَـرُّكَ الشَّجَرةِ لَما كانَ شِركًا بَـلْ عِبـادةً لِلَّهِ وطاعـةً له}... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الصـومالي-: إنَّ مُسـلِمةُ الفَتحِ عَرَفـوا مَعْنَى التَّوحِيـدِ الـذي هـو إفـرادُ اللـهِ بِالعِبـادةِ والكُفـرُ بِالأنـدادِ، وقُوتِلـوا عليـه [أيْ قَبْـلَ إسـلامِهم] رَدَحًـا مِنَ الدَّهْرِ، وإنَّمـا أرادوا إظهـارَ النِّدِّيَّةِ والضِّـدِّيَّةِ لِلْمُشـرِكِين والمُخالَفـةِ العُرفِيَّةِ [أيْ بَعْـدَ إسـلامِهم]، وَغَفَلُـوا عنِ اِمتِنـاعِ التَّشَـبُّهِ بِالكُفّارِ فِيمـا هـو مِن خَصـائصِ دِينِهم الباطِلِ ولو في الصُّـورةِ، فإنَّه لـو كـانَ مَطلَبُهم مَطلَبَ العَرَبِ [أيِ العَرَبِ المُشْـرِكِينَ أصـحابِ ذاتِ أنـواطٍ] لَمـا اِحتاجوا إلى إنشاءِ ذاتِ أنواطٍ جَدِيدةٍ بَـلْ سَـألوا [كـانوا] الإقرارَ على ذاتِ أنواطِهم الأُولَى التي كانوا عليها قَبْلَ الكُفرِ بِـالطَّواغِيتِ [أيْ قَبْـلَ إسـلامِهم] كَمـا سَـألَ وَفْـدُ ثَقِيـفٍ رَسُـولَ اللَّهِ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ أنْ يَـدَعَ لَهم الطاغِيَةَ (اللّاتَ) لا يَهْدِمُها ثَلاثَ سِنِين فَأَبَى عليهم وَلَـوْ سَـاعَةً... ثم قـالَ -أيِ الشـيخُ الصـومالي-: قـالَ العـاذِرُ {سـؤالُهم أنْ يُشَـرَّعُ لَهُمُ التَّبَـرُّكُ بِشَـجَرةٍ يَنُوطـون بِهـا أسلِحَتَهم (كَما كانَ الكُفّارُ في الجاهِلِيَّةِ يَفعَلون) يُنافِي مُقتَضَى (لَا إلَـهَ إلَّا اللَّهُ)، ومَن أتَى بِمـا يُنـافِي مُقتَضَـى (لَا إلَــهَ إلَّا اللَّهُ) فالأصــلُ أن يُكَفَّرَ إلّا لِمــانِعٍ}؛ قــالَ النافِي، هذه دَعوَى [يَعنِي دَعوَى أنَّ القائلِين {اِجْعَلْ لَنَـا ذَاتَ أَنْوَاطٍ} أتَوْا بِما يُنافِي مُقتَضَى (لَا إلَـهَ إلَّا اللَّهُ)] بِلا

بُرهانٍ، فَإنَّ تَعظِيمَ بَعضِ المَخلوقاتِ إنَّمـا يُنـافِي مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) إذا لم يَأْذَنْ بـه اللـهُ على لِسـانِ رَسـولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهؤلاء [أيِ القائلون {اِجْعَـلْ لَنَـا ذَاتَ أَنْـوَاطٍ}] لم يَتَبَرَّكـوا بِالشَّـجَرةِ فِعلًا، وإنَّمـا سَـأَلوا التَّشـرِيعَ [يَعنِي بِحَيثُ تُعَظَّمُ بِتَشـرِيعِ الشـارِعِ بِـدُونِ أَنْ يَعتَقِـدوا شِـركَ الوَسـائطِ]، ولـو حَصَـلَ لَكـانَ إذنًـا مِنَ الشارِعِ، كَمـا نَتَبَـرَّكُ بِـالحَجَرِ الأسـوَدِ والـرُّكنِ اليَمـانِيِّ، والمُلتَزَمِ... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الصـومالي-: ولِلْعـاذِرِ أنْ يَقولَ {لَكِنَّ تَعظِيمَ الشَّجَرةِ بِتَعلِيقِ الأسلِحةِ نَـوعُ عِبـادةٍ لِغَيرِ اللهِ، وهـذا لا يَجـوزُ لِأنَّه مُنـافٍ لِأصلِ الـدِّينِ، ومَن أَرادَ تَشرِيعَ عِبادةِ غَـيرِ اللـهِ فَقَـدْ كَفَـرَ لِأنَّ إرادةَ الكُفـرِ كُفْرٌ، فَهؤلاء قد أرادوا الكُفـرَ، لَكِنَّهم لم يَكفُـروا لِمـانِعِ الجَهــلِ}؛ أجــابَ النــافِي، إنَّ الحَــقَّ إذا لاحَ فَلا مَعْنَى لِلتَّهوِيلِ، فالعِبادةُ عند الفُقَهاءِ {نِهايَةُ ما يُقدَرُ عليه مِنَ الخُضوعِ والتَّذَلُّلِ لِمَن يَستَحِقُّ [أيِ الذي هو مَعبودٌ بِحَـقٍّ] بِأَمْرِه [أَيْ بِأمرِ المَعبودِ بِحَقٍّ]}، وقِيلَ {فِعلٌ لا يُـرادُ بـه إلَّا تَعظِيمُ اللهِ تَعالَى بِأَمْرِه}، وقِيلَ {العِبادةُ كُـلُّ طاعـةٍ يُــؤْتَى بهــا على سَــبِيلِ التَّذَلُّلِ تَعظِيمًــا لِلْمُطــاعِ، دُونَ التَّوَصُّــلِ بِهــا إلى نَفــعٍ نــاجِزٍ لِلْمُطِيــعِ، وتَخَيُّلِ غَــرَضٍ لِلْمُطاع فيهـا [أيْ ودُونَ تَخَيُّلِ غَـرَضٍ لِلْمَعبـودِ في هـذه الطاعةِ]}، وقـالَ اِبْنُ فُـورَكٍ (ت406هــ) [في (الحُـدودُ في الأُصـولِ)] رَحِمَـه اللـهُ في تَعرِيــفِ العِبــادةِ {هي الأفعــالُ الواقِعــةُ على نِهايَــةِ مــا يُمكِنُ مِنَ التَّذَلُّلِ والخُضوعِ لِلَّهِ المُتَجاوِزِ لِتَذَلُّلِ بَعضِ العِبادِ لِبَعضٍ}، وقالَ [أيِ اِبْنُ فُـورَكٍ في (شَـرحُ "العـالِمُ والمُتَعَلِّمُ")] أيضًـا {اِعلَمْ أنَّه ليس مَعْنَى الطاعةِ مَعْنَى العِبادةِ، وقـد تَكُـونُ طاعـةٌ لا عِبـادةٌ، ألَا تَـرَى أنَّه [تَعـالَى] قـالَ (مَّن يُطِـعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ)، ولا يُقـالُ لِمَن أطـاعَ الرَّسـولَ أنَّه عَبَدَ الرَّسولَ، لِأنَّ العِبادةَ طاعةٌ مَخصوصـةٌ، وهـو أنْ تَكونَ طاعةً معها خُضوعٌ وتَـذَلُّلٌ وتَعظِيمٌ وتَقَـرُّبٌ يُعتَقَـدُ

معــه الهَيبــةُ بِــالمَعبودِ}، وقــد عَلِمتَ أنَّ تَعظِيمَ بَعْضِ المَخلوقاتِ شَـرِيعةٌ مِنَ الشـرائعِ [أيْ حُكمٌ مِنَ الأحكـامِ] قد تَختَلِفُ فيهـا الشَّـرائعُ [أيِ الأديَـانُ]، كالسُّـجودِ لِغَـيرِ اللهِ بِإذنٍ مِنَ اللـهِ [قُلْتُ: المُـرادُ هنـا بَيَـانُ أنَّ السُّـجودَ لَيْسَ عَلَى إطْلَاقِهِ عِبادةً لِلْمَسْجُودِ لَـهُ، فَقَـدْ يَكـونُ تَحِيَّةً (كَمـا سَـيَأْتِي لاحِقًـا)، لِأنَّه لـو كـانَ عَلَى إطْلَاقِـهِ عِبـادةً لِلْمَسْجُودِ لَهُ ما كانَ اِختَلَفَ حُكْمُه مِن دِيَانةٍ لأُخرَى. وقـد قالَ مَوقِعُ (الإسلامُ سؤالٌ وجَوابٌ) الـذي يُشْـرِفُ عليـه الشيخُ محمد صالح المنجد في هذا الرابط: فَإنَّ الشِّــركَ لم يُبَحْ في شَرِيعةٍ قَطُّ، فالتَّوحِيدُ لم تَتَغَيَّرْ تَعالِيمُـه مُنْـذُ آدَمَ إلى نَبِيِّنــا مُحَمَّدٍ عليهم الصَّــلاةُ والسَّــلامُ. انتهى باختصـار]، قـالَ الإمـامُ ابنُ الـوَزير اليَمنِيُّ (ت840هـ) [في (الروض الباسم)] رَحِمَه اللـهُ {إنَّ تَحـرِيمَ السُّـجودِ لِغَيرِ اللهِ حُكْمٌ شَرعِيٌّ يَجوزُ تَغَيَّرُه إجماعًا}، ولِهـذا كـانَ السُّجودُ لِغَيرِ اللهِ جـائزًا في بَعضِ الشَّـرائعِ وهـو مُحَـرَّمٌ في شَرعِنا، كَما قالَ تَعالَى {وَرَفَـعَ أَبَوَيْـهِ عَلَى الْعَـرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا} وكذلك التَّماثِيلُ والصُّوَرُ كَما في قَولِه {يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيـلَ} مـع حُرمَتِـه في شَرِيعةِ مُحَمَّدٍ عليه السَّلامُ، قالَ الإمـامُ أبـو منصـور الأَزْهَـرِيُّ (ت370هـ) [في (تَهْـذِيبُ اللُّغَـةِ)] رَحِمَـه اللـهُ {فَظَـاهِرُ التِّلَاوَةِ أَنَّهُمْ سَـجَدُوا لِيُوسُـفَ تَعْظِيمًـا لَـهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ أَشْرَكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَكَـأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُـوا نُهُـوا عَنِ السُّجُودِ لِغَيْـرِ اللَّهِ في شـريعتهم، فَأَمَّا أُمَّةُ مُحَمَّدٍ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدْ نَهاهُمُ اللهُ عنِ السُّـجودِ لِغَـيرِ اللـهِ جَـلَّ وَعَـزَّ}، وقـالَ الإمـامُ أبُـو الْمُظَفَّرِ السَّـمْعَانِيُّ (ت 489هـ) [في (تَفسِيرِه)] رَحِمَه اللهُ {اِخْتَلَفُـوا فِي هَـذِهِ السَّجْدَةِ [يُشِيرُ إلى قَولِـه تَعـالَى {وَخَـرُّوا لَـهُ سُـجَّدًا}]، فـالأكْثَرِون أَنَّهم سَـجَدوا لَـهُ، وكَـانَتِ السَّـجْدَةُ سَـجْدَةَ المَحَبَّةِ لَا سَجْدَةَ العِبَادَةِ، وَهُوَ مِثلُ سُـجُودِ المَلَائِكَـةِ لِآدَمَ عَلَيْـهِ السَّـلامُ، قَـالَ أهـلُ العِلْمِ (وَكَـانَ ذَلِـك جَـائِزا فِي

الأُمَمِ السالِفةِ، ثُمَّ إنَّ اللهَ تَعَالَى نَسَخَ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الشَّرِيعَةِ وأبدَلَ بِالسَّلَامِ)، فَإِنْ قَالَ قَائِل (كَيْفَ جَازَ السُّجُودُ لِغَيرِ اللهِ؟ وَإذا جَازَ السُّجُودُ لِغَيرِ اللهِ فَلِمَ لَا تَجوزُ العِبَادَةُ لِغَيرِ اللهِ؟)، وَالْجَوَابُ، أَنَّ الْعِبَادَةَ نِهَايَةُ التَّعْظِيمِ، وَنِهَايَةُ التَّعْظِيمِ لَا تَجوزُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَمَّا السُّجُودُ نَوعُ تَذَلُّلٍ وخُضوعٍ بِوَضْعِ الخَدِّ على الأَرْضِ وَهُوَ دُونَ الْعِبَادَةِ فَلَمْ يَمْتَنِعْ جَوَازُه لِلْبَشَرِ كالانحِناءِ}، والمَقصودُ في هذا التَّقرِيرِ أنَّ مُسلِمةَ الفَتحِ إنَّما طَلَبوا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما يَجوزُ تَشرِيعُه وتَختَلِفُ فيه الشَّرائعُ كالسُّجودِ لِغَيرِ اللهِ، وهو التَّبَرُّكُ بِبَعضِ المَخلوقاتِ أو تَعظِيمُها بِإذنٍ مِنَ الشارِعِ، وأنَّه لو أذِنَ [أي الشارِعُ] لَهم كانَ مِنَ القُرُباتِ إلى اللهِ سُبحانَه [قالَ مَوقِعُ (الإسلامُ سؤالٌ وجَوابٌ) الذي يُشْرِفُ عليه الشيخُ محمد صالح المنجد في هذا الرابط: السُّجودُ (ومِثلُه الانحِناءُ والرُّكوعُ) نَوعان؛ الأوَّلُ، سُجودُ عِبادةٍ، وهذا النَّوعُ مِنَ السُّجودِ يَكونُ على وَجْهِ الخُضوعِ والتَّذَلُّلِ والتَّعَبُّدِ، ولا يَكونُ إلَّا لِلَّهِ سُبحانَه وتَعالَى، ومَن سَجَدَ لِغَيرِ اللهِ على وَجْهِ العِبادةِ فَقَدْ وَقَعَ في الشِّركِ الأكبَرِ؛ الثانِي، سُجودُ تَحِيَّةٍ، وهذا النَّوعُ مِنَ السُّجودِ يَكونُ على سَبِيلِ التَّحِيَّةِ والتَّقدِيرِ والتَّكرِيمِ لِلشَّخصِ المَسجودِ له، وقد كانَ هذا السُّجودُ مُباحًا في بَعضِ الشَّرائعِ السابِقةِ لِلْإسلامِ، ثم جاءَ الإسلامُ بِتَحرِيمِه ومَنْعِه، فَمَن سَجَدَ لِمَخلوقٍ على وَجْهِ التَّحِيَّةِ فَقَدْ فَعَلَ مُحَرَّمًا، إلَّا أنَّه لم يَقَعْ في الشِّركِ أو الكُفرِ، قالَ شَيخُ الإسلامِ ابنُ تَيمِيَّةَ [في (مَجموعُ الفَتَاوَى)] {السُّجُودُ عَلَى ضَرْبَيْنِ، سُجُودُ عِبَادَةٍ مَحْضَةٍ، وَسُجُودُ تَشْرِيفٍ، فَأَمَّا الأَوَّلُ فَلَا يَكُونُ إلَّا لِلَّهِ}، وقال [في (مَجموعُ الفَتَاوَى) أيضًا] {وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ السُّجُودَ لِغَيْرِ اللَّهِ مُحَرَّمٌ}، وقال [أي ابنُ تَيمِيَّةَ أيضًا في (جامِعُ المَسائلِ)] {فَإِنَّ نُصُوصَ السُّنَّةِ وَإِجْمَاعَ الأُمَّةِ تُحَرِّمُ

السُّـجُودَ لِغَيْـرِ اللَّهِ فِي شَـرِيعَتِنَا، تَحِيَّةً أَوْ عِبَـادَةً}... ثم قالَ -أيْ مَوقِعُ (الإسـلامُ سـؤالٌ وجَـوابٌ)-: وأمَّا القَـولُ بِأَنَّ السُّجودَ لِغَيرِ اللهِ شِركٌ مُطلَقًا، لِأَنَّ مُطلَقَ السُّـجودِ عِبادةٌ لا تُصـرَفُ لِغَـيرِ اللـهِ، فَقَـولٌ ضَـعِيفٌ، ويَـدُلُّ على ذلك؛ (أ)أنَّ اللـهَ أَمَـرَ المَلائكـةَ بِالسُّـجودِ لِآدَمَ، ولـو كـانَ مُجَرَّدُ السُّجودِ شِركًا لَمَا أَمَرَهم اللهُ بِذلك، قَالَ الطَّبَـرِيُّ [في (جامعِ البيان)] {(فَقَعُوا لَهُ سَـاجِدِينَ) سُـجُودَ تَحِيَّةٍ وَتَكْرِمَـةٍ، لَا سُـجُودَ عِبَـادَةٍ}، وقـالَ اِبنُ العـربي [فِي (أَحْكَـامُ الْقُـرْآنِ)] {اِتَّفَقَتِ الأُمَّةُ عَلَى أَنَّ السُّـجُودَ لِآدَمَ لَمْ يَكُنْ سُـجُودَ عِبَـادَةٍ}، وقـالَ اِبْنُ حَـزْمٍ [فِي (الفِصَـلُ في المِلَـلِ والأهـواءِ والنِّحَـلِ)] {وَلَا خِلافَ بَيْنَ أحَـدٍ مِن أهلِ الإسلامِ فِي أنَّ سُجودَهم لِلَّهِ تَعَالَى سُـجُودُ عِبـادةٍ، ولِآدَمَ سُـجُودُ تَحِيَّةٍ وإكـرامٍ}؛ (ب)أنَّ اللـهَ أخبَرَنـا عن سُجودِ يَعقـوبَ وبَنِيـه لِيُوسُـفَ عليـه السَّـلامُ، ولـو كـانَ شِركًا لَمَا فَعَلَه أنبِيـاءُ اللـهِ، ولا يُقـالُ هنـا {إنَّ هـذا مِن شَـرِيعةِ مَن قَبْلَنـا [يَعنِي لايُقـالُ {إنَّه شِـركٌ أُبِيحَ في شَـرِيعةِ مَن قَبْلَنـا}] فَـإنَّ الشِّـركَ لم يُبَحْ في شَـرِيعةٍ قَطُّ، فالتَّوحِيدُ لم تَتَغَيَّرْ تَعالِيمُه مُنْذُ آدَمَ إلى نَبِيِّنـا مُحَمَّدٍ عليهم الصَّـلاةُ والسَّـلامُ، قَـالَ الطَّبَـرِيُّ [في (جـامعِ البيان)] {قَالَ اِبْنُ زَيْدٍ فِي قَوْلِهِ (وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا) ذَلِـكَ السُّجُودُ تَشْرِفَة كَمَا سَجَدَتِ المَلَائِكَةُ لِآدَمَ تَشْـرِفَةً، لَيْسَ بِسُجُودِ عِبَـادَةٍ}، وقـالَ اِبنُ كثـيرٍ [في تَفسِـيرِه] {وَقَـدْ كَانَ هَـذَا سَـائِغًا فِي شَـرَائِعِهِمْ، إِذَا سَـلَّموا عَلَى الْكَبِـيرِ يَسْـجُدُونَ لَـهُ، وَلَمْ يَـزَلْ هَـذَا جَـائِزًا مِنْ لَـدُنْ آدَمَ إِلَى شَرِيعَةِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَحُرِّمَ هَـذَا فِي هَـذِهِ الْمِلَّةِ، وجُعِلَ السُّجُودُ مُخْتَصًّا بِجَنَـابِ الـرَّبِّ سُـبْحَانَهُ وَتَعَـالَى}، وقالَ القاسمي [في (مَحاسِنُ التَّأوِيـلِ)] {الَّذِي لَا شَـكَّ فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ سُجُودُ عِبَادَةٍ وَلَا تَذَلُّلٍ، وَإِنَّمَا كَانَ سُـجُودَ كَرَامَةٍ فَقَـطْ، بِلَا شَـكٍّ}؛ (ت)قـالَ الـذَّهَبِيُّ [في (مُعْجَمُ الشُّـيُوخِ الكبـير)] {ألا تَـرَى الصَّـحَابَةَ فِي فَـرْطِ حُبِّهِمْ

لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالُوا (ألا نَسْجُدُ لَكَ؟)، فَقَالَ (لا)، فَلَوْ أَذِنَ لَهُمْ لَسَجَدُوا لَهُ سَجُودَ إِجْلالٍ وَتَوْقِيرٍ لا سُجُودَ عِبادةٍ، كَما قد سَجَدَ إخوةُ يُوسُفَ -عليه السَّلامُ- لِيُوسُفَ، وكذلك القَولُ في سُجُودِ الْمُسْلِمِ لِقَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى سَبِيلِ التَّعْظِيمِ وَالتَّبْجِيلِ لا يُكَفَّرُ بِهِ أَصْلًا بَلْ يَكُونُ عَاصِيًا}؛ (ث)أنَّه ثَبَتَ في بَعضِ الأحادِيثِ سُجودُ بَعضِ البَهائمِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولو كانَ مُجَرَّدُ السُّجودِ شِركًا لَمَا حَصَلَ هذا في حَقِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قالَ شَيخُ الإسلامِ [في (مَجموعُ الفَتَاوَى)] {وَقَدْ كَانَتِ الْبَهَائِمُ تَسْجُدُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْبَهَائِمُ لَا تَعْبُدُ إلَّا اللَّهَ، فَكَيْفَ يُقَالُ (يَلْزَمُ مِنَ السُّجُودِ لِشَيْءٍ عِبَادَتُهُ)؟!}؛ (ج)أنَّ السُّجودَ المُجَرَّدَ [هو] مِنَ الأحكامِ التَّشرِيعِيَّةِ التي قد يَتَغَيَّرُ حُكْمُها مِن شَرِيعةٍ [أيْ مِن دِيَانةٍ] لأُخرَى، بِخِلافِ أمورِ التَّوحِيدِ التي تَقومُ بِالقَلبِ فَهي ثابِتةٌ لا تَتَغَيَّرُ، قالَ شيخُ الإسلامِ [في (مَجموعُ الفَتَاوَى)] {أَمَّا الْخُضُوعُ وَالْقُنُوتُ بِالْقُلُوبِ، وَالاعْتِرَافُ بِالرُّبُوبِيَّةِ وَالْعُبُودِيَّةِ، فَهَذَا لَا يَكُونُ عَلَى الإطْلَاقِ إلَّا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَحْدَه، وَهُوَ فِي غَيْرِهِ مُمْتَنِعٌ بَاطِلٌ؛ وَأَمَّا السُّجُودُ فَشَرِيعَةٌ مِنَ الشَّرَائِعِ [أيْ فَحُكمٌ مِنَ الأحكامِ الفِقهِيَّةِ] إذْ أَمَرَنَا اللَّهُ تَعَالَى أَنْ نَسْجُدَ لَهُ، وَلَوْ أَمَرَنَا أَنْ نَسْجُدَ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ غَيْرِهِ لَسَجَدْنَا لِذَلِكَ الْغَيْرِ طَاعَةً لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إذْ أَحَبَّ أَنْ نُعَظِّمَ مَنْ سَجَدْنَا لَهُ، وَلَوْ لَمْ يَفْرِضْ عَلَيْنَا السُّجُودَ لَمْ يَجِبِ الْبَتَّةَ فِعْلُهُ، فَسُجُودُ الْمَلَائِكَةِ لِآدَمَ عِبَادَةٌ لِلَّهِ وَطَاعَةٌ لَهُ وَقُرْبَةٌ يَتَقَرَّبُونَ بِهَا إلَيْهِ وَهُوَ لِآدَمَ تَشْرِيفٌ وَتَكْرِيمٌ وَتَعْظِيمٌ، وَسُجُودُ إخْوَةِ يُوسُفَ لَهُ تَحِيَّةٌ وَسَلَام أَلَا تَرَى أَنَّ يُوسُفَ لَوْ سَجَدَ لِأَبَوَيْهِ تَحِيَّةً لَمْ يُكْرَهْ لَهُ}؛ (ح)أنَّ التَّفرِيقَ بَيْنَ سُجودِ التَّحِيَّةِ وسُجودِ العِبادةِ هو ما عليه جُمهورُ العُلَماءِ مِن مُختَلِفِ المَذاهِبِ... ثم قالَ -أيْ مَوقِعُ (الإسلامُ سؤالٌ وجَوابٌ)-: قالَ الشيخُ

محمد بن إبراهيم [في (فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبـراهيم)] {الانحِنـاءُ عنـد السَّـلامِ حَـرامٌ إذا قُصِـدَ بـه التَّحِيَّةُ، وأمَّا إنْ قُصِدَ به العِبادةُ فَكُفْرٌ}. انتهى باختصار. وفي فتوى لِلشَّيخِ اِبْنِ بـاز بِعُنـوانِ (حُكْمُ السُّـجودِ لِغَـيرِ اللهِ تَعالَى) على مَوقِعِه **في هذا الرابط**، أنَّ الشَّيخَ سُئِلَ {السُّجودُ إلى الصَّـنَمِ؟}؛ فَأجـابَ الشَّـيخُ {السُّـجودُ إلى الصَّـــنَمِ كُفْـــرٌ أكبَـــرُ، لِلصَّـــنمِ، أو لِصـــاحِبِ القَـــبرِ، أو لِلسُّلطانِ، أو لِزَيدٍ أو عَمرٍو، السُّجودُ لِغَيرِ اللهِ كُفْرٌ أكبَرُ، اللــهُ يَقــولُ (فَاسْـجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُـدُوا)}؛ فسُـئِلَ الشَّـيخُ {لازِمٌ تَعتَقِدُ يَا شَيْخُ؟ [يَعنِي (هَلْ يَلزَمُ لِتَكفِيرِ مَن سَـجَدَ لِغَيرِ اللهِ اِعتِقادُ التَّعَبُّدِ بِالسُّجودِ؟)]}؛ فأجابَ الشَّيخُ {لا، لا، هذا مَتَى ما سَجَدَ لِغَيرِ اللهِ كَفَرَ}. انتهى. قُلْتُ: أوَّلًا، عامَّةُ النَّاسِ في زَمانِنـا هـذا لا يَعرِفـون مِنَ السُّـجودِ إلَّا سُجودَ العِبَادَةِ، بَـلْ ولا يَتَصَـوَّرون وُجـودَ أحَـدٍ عَلَى وَجْـهِ الأرْضِ يَسجُدُ سُجُودَ تَحِيَّةٍ لِأحَدٍ؛ ثانِيًا، سَـبَبُ الخِلَافِ -مِن وِجْهَـةِ نَظَـرِي- بَيْنَ القَـائلِين (ومنهم الشَّـيخُ اِبْنُ بـاز) بِكُفْـرِ كُـلِّ مَن سَـجَدَ لِغَـيرِ اللــهِ بِـدونِ تَفصِـيلٍ، وبَيْنَ القـــائلِين (وَهُمُ الجُمهـــورُ) بِالتَّأثِيمِ فَقَـــطْ إلَّا إذا وَقَـــعَ السُّجودُ على وَجْهِ التَّعَبُّدِ، هو اِختِلافُ تَصَوُّراتِ المَسـألةِ، فَمَنَ نَظَرَ إلى الواقِعِ حَكَمَ بِكُفْرِ كُلِّ مَن سَجَدَ لِغَيرِ اللــهِ بِـدونِ تَفصِـيلٍ، أمَّا مَن قَيَّدَ تَكفِـيرَ مَن سَـجَدَ لِغَـيرِ اللــهِ بِوُقوعِ السُّجودِ على وَجْهِ التَّعَبُّدِ فَقَـطْ فَهـو بِمَعْـزِلٍ عنِ الواقِـعِ لِأنَّه قـد حَكَمَ عليهـا كَمَسـألةٍ نَظَرِيَّةٍ بِنَـاءً على صُورةٍ ذِهْنِيَّةٍ تَجْرِيدِيَّةٍ في العَقْـلِ، ومِن هنـا تَصِـحُّ رُؤْيَـةُ (المُكَفِّرِين) في المَســـألةِ مـــا دامَتْ مُقَيَّدَةً بِـــالواقِعِ العَمَلِيِّ، وكــذلك تَصِــحُّ رُؤْيَــةُ (المُــؤَثِّمِين إلَّا إذا وَقَــعَ السُّجودُ على وَجْهِ التَّعَبُّدِ) في المَسـألةِ ما دامَتْ مُقَيَّدَةً بِالتَّأصِيلِ التَّنْظِيرِيِّ]... ثم قالَ -أيِ الشَـيخُ الصـومالي-: قالَ العـاذِرُ {إذا لم يَكُنْ مـا قـالوه كُفـرًا فَلِمَ قـالَ لَهم صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ (هَـذَا كَمَـا قَـالَ قَـوْمُ مُوسَـى

لِمُوسَى (اِجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ)، أَلَمْ يُشَبِّهْ قَولَهم بِقَولِ بَنِي إسرائيلَ؟ أَلَمْ يَكُنْ طَلِبَةُ بَنِي إسرائيلَ كُفرًا في الدِّينِ؟}؛ قالَ النافِي، إنَّه يَخْفَى عليك في أيِّ شَيءٍ وَقَعَ التَّشبِيهُ بَيْنَ قائلِ {اِجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ} وبَيْنَ القائلِ {اِجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ}، [فَ]مِنْ وُجوه المُشابَهةِ؛ أَنَّ قَوْمَ مُوسَى كانوا حَديثِي عَهدٍ بِجاهِلِيَّةٍ، وكذلك مُسلِمةُ الفَتحِ رَضِيَ اللهُ عنهم؛ الثانِي، قَومُ مُوسَى قالوا تلك المَقالَةَ بَعْدَ رُؤْيَةِ العِبَرِ في هَلاكِ أعداءِ الرُّسُلِ ونَصرِ اللهِ لِلرُّسُلِ وأتباعِهِم، وكذلك مُسلِمةُ الفَتحِ قالوها بَعْدَ الفَتحِ [يَعنِي فَتحَ مَكَّةَ] والنَّصرِ والتَّمكِينِ؛ الثالِثُ، هؤلاء مَرُّوا على قَومٍ يَعكُفُون على أصنامٍ، فَقالوا ما سَبَقَ، ومُسلِمةُ الفَتحِ مَرُّوا على شَجَرةٍ تُشبِهُ شَجَرةَ المُشرِكِين فَقالوا {اِجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ}؛ الرابِعُ، كِلَاهُمَا طَلَبَ المُشابَهةَ في الصُّورةِ الظاهِرةِ... ثم قالَ -أَيِ الشيخُ الصومالي-: وإنكارُ الرَّسولِ عليه السَّلامُ بِالشِّدَّةِ يَرجِعُ إلى طَلَبِ المُشابَهةِ في الصُّورةِ الظاهِرةِ، لِأنَّ مِن مَقاصِدِ الشَّرِيعةِ مُخالَفةَ الكُفَّارِ مِنَ المُشرِكِين وأهلِ الكِتابِ، ولِهذا أخبَرَ عَمَّا سَيَحدُثُ في الأُمَّةِ مِنَ المُشابَهةِ واتِّباعِ أشرارِ المُسلِمِين لِطَرائقِ ومَناهِجِ أهلِ الكِتابِ، ولا يَلْزَمُ أنْ يَكونَ المُشَبَّهُ كالمُشَبَّهِ به في جَمِيعِ الوُجوهِ، وإنَّما أغلَظَ عليهم سَدًّا لِذَرائعِ الشِّركِ ومَسالِكِ المُجرِمِين، لِأنَّ التَّبَرُّكَ بِالشَّجَرِ واتِّخاذَها عِيدًا [قالَ الشيخُ خالِدٌ المشيقح (الأستاذ بقسم الفقه بكلية الشريعة بجامعة القصيم) في (شرح كتاب التوحيد): قالَ رَسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {وَلَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا}، العِيدُ ما يُعتادُ مَجِيئُه وقَصْدُه مِن زَمَانٍ أو مَكانٍ، يَعنِي لا تَتَّخِذوا قَبرِي عِيدًا بِكَثْرةِ المَجِيءِ وبِكَثرةِ التَّرْدَادِ إليه، أو مُدَاوَمَةِ ذلك، فَإنَّ كَثْرةَ التَّرْدادِ إلى قَبرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو مُدَاوَمَةَ ذلك، مِنِ اِتِّخاذِه

عِيدًا. انتهى باختصار] قد يُؤَدِّي في المَـآلِ إلى عِبادَتِهـا في الأجيالِ اللاحِقةِ؛ قالَ الإمـامُ اِبْنُ عَطِيَّةَ (ت546هـ) [في تَفسِيرِه] رَحِمَـهُ اللـهُ {فَـأَرَادَ أَبُـو وَاقِـدٍ وَغَيْـرُهُ أَنْ يُشَرِّعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ فِي الإِسْـلَامِ، فَـرَأَى رَسُـولُ اللَّهِ أَنَّهَـا ذَرِيعَـةٌ إِلَى عِبَـادَةِ تِلْـكَ السَّـرْحَةِ [يَعنِي الشَّـجَرةَ]، فَـأَنْكَرَهُ وَقَـالَ (اللَّهُ أَكْبَـرُ، قُلْتُمْ وَاللَّهِ كَمَـا قَـالَتْ بَنُـو إِسْرَائِيلَ "اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ"، لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ)، وَلَمْ يَقْصِدْ أَبُو وَاقِدٍ بِمَقَالَتِهِ فَسَادًا}؛ وقالَ اِبْنُ ظَفَرٍ (ت565هـ) [على مـا حَكـاه اِبْنُ حَجَـرٍ العسـقلاني في (الْعُجَابُ فِي بَيَانِ الأَسْـبَابِ)] {لِأَنَّ التَّبَـرُّكَ بِالشَّـجَرِ واتِّخاذَها عِيدًا يَسـتَدرِجُ مَن يَجِيءُ بَعْـدَهم إلى عِبادَتِها}؛ وقـالَ العَلَّامـةُ عَلِيٌّ الْقَـارِيُّ (ت1014هـ) [في (مِرْقَـاةُ الْمَفَـاتِيحِ) [أيْ مُسـلِمةَ الفَتحِ] رَحِمَــه اللــهُ {وَكَـأَنَّهُمْ أَرَادُوا بِــهِ الضِّــدِّيَّةَ وَالْمُخَالَفَــةَ الْعُرْفِيَّةَ، وَغَفَلُــوا عَنِ الْقَاعِـدَةِ الشَّـرْعِيَّةِ [قـال الشـيخ محمـد بولـوز (عضـو الاتحاد العالمي لعلمـاء المسلمين) في مقالـة لـه على هذا الرابط: وقد جاءَتْ كَثِيرٌ مِنَ النُّصوصِ الشَّرعِيَّةِ تَحُثُّ على التَّمَيُّزِ وتَجَنُّبِ التَّشَـــبُّهِ بِـــاليَهودِ والنَّصـــارَى والمَجـوسِ، وغَـيرِهم مِن أهـلِ المِلَـلِ والنِّحَـلِ مِن غَـيرِ المُسـلِمِين، فجـاءَ في الحَـدِيثِ {وَلَا تَشَـبَّهُوا بِـالْيَهُودِ وَالنَّصَـــارَى} و{خَـــالِفُوا الْمُشْـــرِكِينَ} و{خَـــالِفُوا الْمَجُـوسَ}، فاسـتَنتَجَ مِن ذلـك العُلَمـاءُ قاعِـدةَ مُخالَفـةِ الكُفَّارِ وخُصوصًـا في أُمـورِهم الدِّينِيَّةِ ومـا يَرمُـزُ إلى خُصوصِـيَّاتِهم. انتهى]... لَكِنْ لَا يَخْفَى مَـا بَيْنَهُمَـا مِنَ التَّفَـاوُتِ الْمُسْـتَفَادِ مِنَ التَّشْـبِيهِ [أيْ تَشـبِيهِ طَلَبِ الصَّحابةِ {اِجْعَـلْ لَنَـا ذَاتَ أَنْـوَاطٍ كَمَـا لَهُمْ ذَاتُ أَنْـوَاطٍ} بِطَلَبِ قَوْمِ مُوسَـى {اِجْعَـلْ لَنَـا إِلَهًـا كَمَـا لَهُمْ آلِهَـةٌ}]، حَيْثُ يَكُـونُ الْمُشَـبَّهُ بِـهِ أَقْـوَى}... ثم قـالَ -أَيِ الشـيخُ الصومالي-: ومِن هذا البابِ حديثُ اِبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهمـا {أَنَّ النَّبِيَّ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ سَـمِعَ رَجُلًا

يَقُـولُ (مَـا شَـاءَ اللَّهُ وَشَـاءَ فُلَانٌ)، فَقَـالَ (جَعَلْتنِي لِلَّهِ عَدْلًا؟!، قُلْ "مَا شَـاءَ اللَّهُ وَحْـدَهُ")}، وفي رِوايَـةٍ {قَـالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِـئْتَ)، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (جَعَلْتَ لِلَّهِ نِدًّا؟!، مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ)}، ألا تَرَى أنَّه جَعَلَ التَّشرِيكَ اللَّفظِيَّ اِتِّخاذَ أنـدادٍ مِن دُونِ اللهِ، فَكذلك في مَسألَتِنا شَبَّهَ اِتِّخاذَ ذاتِ أنواطٍ بِاتِّخاذِ إلَهٍ، والمَهْيَعُ [أيْ والمَسلَكُ] في الحَـدِيثَين واحِـدٌ، والتَّفرِيقُ باطِلٌ، فَهَـلْ تَقـولُ {مَن قـالَ (مَـا شَـاءَ اللَّهُ، وَشَـاءَ فُلَانٌ "أو وَشِـئْتَ") قـد وَقَـعَ في الشِّـركِ الأكبَـرِ وخَـرَجَ مِنَ المِلَّةِ مِن أجْـلِ قَـولِ النَّبِيِّ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ (جَعَلْتَ لِلَّهِ نِـدًّا)، لِأنَّهـا في مَعْنَى (جَعَلْتَ لِلَّهِ شَـرِيكًا مَعبـودًا)}؟!، ولِهـذا ذَهَبَ المُحَقِّقـونَ مِن أهـلِ العِلْمِ أنَّ هؤلاء [أيِ القائلِين {اِجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ}] لم يَقَعوا في شِركٍ أكبَرَ، وقد سَبَقَ قَـولُ الإمـامِ اِبْنِ ظَفَـرٍ (ت565هـ) رَحِمَـه اللـهُ {لِأنَّ التَّبَـرُّكَ بِالشَّـجَرِ واتِّخاذَهـا عِيدًا يَستَدرِجُ مَن يَجِيءُ بَعْـدَهم إلى عِبادَتِها}... ثم قـالَ -أيِ الشَّـيخُ الصـومالي-: ومِن هـذا البـابِ طَلَبُ بَعضِ الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهم السُّجودَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ، فَـإنْ كـانَ الأوَّلُ [وهـو الطَلَبُ {اِجْعَـلْ لَنَـا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَـا لَهُمْ ذَاتُ أَنْـوَاطٍ}] كُفـرًا وخُروجًـا مِنَ المِلَّةِ، كانَ الثانِي [وهـو طَلَبُ السُّـجودِ لِلنَّبِيِّ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ] كذلك، وإلَّا فَلا، ومَعلومٌ أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لو شَرَعَ لهم السُّجودَ له كانَ شَـرعًا ودِينًا يُتَقَـرَّبُ بـه إلى اللـهِ، [وقـد] طَلَبَ ذلـك منـه [صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ] مُعَـاذُ بْنُ جَبَـلٍ وقَيْسُ بْنُ سَـعْدٍ وسُـرَاقَةُ بْنُ جُعْشُمٍ رَضِيَ اللـهُ عنهم، ولم يقـلْ أحَـدٌ مِن أهـلِ العِلْمِ أنَّهم كَفَـرِوا بِـذلك أو وَقَعـوا في (كُفـرٍ أو شِـركٍ) أكبَـرَ بِمُجَرَّدِ الطَّلَبِ؛ ومَعلـومٌ أيضًـا أنَّ اِسـتِحلالَ الـزِّنَى كُفـرٌ ورِدَّةٌ، ومع ذلك سَـألَ بَعضُ المُسـلِمِين النَّبِيَّ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنْ يُرَخِّصَ له في الزِّنَى ولم يَكفُـرْ بِـذلك، إذْ

سَأَلَ مَن لَه التَّشرِيعُ تَبلِيغًا، والزِّنَى ليس كُفرًا في ذاتِه، وما ليس بِكُفرٍ في عَينِه مِنَ المَعاصِي فَجائزٌ أنْ يُباحَ في بَعضِ الأزمِنةِ وإنْ لم يَقَعْ في الشَّرائعِ [أيِ الأديَانِ] مِن قَبْلُ؛ كَما سَأَلَه [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] بَعضُ الأنصارِ الإذْنَ في وَطءِ الحَيضِ، وأنكَرَ عليهم أشَدَّ الإنكارِ، ومَعلومٌ أنَّ اِستِحلالَ ذلك كُفرٌ ورِدَّةٌ؛ والمَقصودُ أنَّ مُسلِمةَ الفَتحِ رَضِيَ اللهُ عنهم لم يَقَعوا في كُفرٍ أكبَرَ ولا في شِركٍ صَرِيحٍ، ومِن ثَمَّ لا وَجْهَ لِلْكَلامِ في العُذرِ بِالجَهلِ وعَدَمِ العُذرِ، و[لا وَجْهَ لِلْكَلامِ في] الفَرقِ بَيْنَ حَدِيثِ العَهدِ بِالإسلامِ وبَيْنَ غَيرِه في الشِّرْكِ الأكبَرِ، لِأنَّه لا تَوحِيدَ ولا إيمانَ مَع الإشراكِ وعِبادةِ غَيرِ اللهِ، والإعذارُ بِالجَهلِ إنَّما يَأتِي في الشَّرائعِ [يَعنِي في غَيرِ أمورِ التَّوحيدِ مِن مَسائلِ الدِّينِ. وقد قالَ الشيخُ فيصلٌ الجاسمُ (الإمامُ بِوِزَارةِ الأوقافِ والشؤون الإسلامية بالكويت) على موقعِه في هذا الرابط: فالجَهْلُ بِأمورِ التَّوحِيدِ ليس كالجَهلِ بِغَيرِها مِنَ المَسائلِ. انتهى] بَعْدَ تَحقِيقِ الأصلِ الذي هو التَّوحِيدِ، فالمُشرِكُ كافِرٌ قَبْلَ الرِّسالةِ وبَعْدَها، ولم يَكُنِ الجَهلُ بِالشَّرائعِ كُفرًا [يَعْنِي (ولم يَكُنِ الجَهلُ بِغَيرِ أُمورِ التَّوحِيدِ مِن مَسائلِ الدِّينِ كُفرًا)] قَبْلَ التَّشرِيعِ وبَعْدَه عند اِنتِفاءِ التَّمَكُّنِ مِنَ العِلْمِ، أمَّا عِبادةُ غَيرِ اللهِ فَلا يَبقَى معها إسلامٌ ولا إيمانٌ ولا أَثَرَ لِلْجَهلِ والتَّأْوِيلِ فيها؛ وسَلَّمْنا [أيْ فَرْضًا] أنَّهم وَقَعوا في شِركٍ أكبَرَ كَما هو ظاهِرُ كَلامِ الإمامِ اِبْنِ الْقَيِّمِ ومُقتَضَى كَلامِ بَعضِ أئمَّةِ الدَّعوةِ النَّجدِيَّةِ، فَلَنَا أنْ نَقولَ، يُحتَمَلُ أنَّهم لم يُعذَروا بِالجَهلِ لِأنَّهم لَمَّا قالوا تلك المَقالةَ رَدَّ عليهم النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدًّا عَنِيفًا مُؤَكَّدًا بِوُجوهٍ مِنَ التَّأْكِيدِ [وهي التَّكبِيرُ، وقَولُه {إِنَّهَا السُّنَنُ}، وقَولُه {لَتَرْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ}] فانتَهَوْا، وانتِهاؤهم مِن مَقالَتِهم هو تَوبَتُهم، لِأنَّ الصَّحِيحَ في الأُصولِ أنَّ الكافِرَ تائبٌ بِنَفسِ إيمانِه

وإسلامِه ولا يُشترَطُ أنْ يَندَمَ على ما سَبَقَ مِنَ الكُفرِ، كما قالَ تَعالَى {قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ}... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: والذي ذَهَبَ إليه المُتَقَدِّمون مِنَ العُلَماءِ أحسَنُ وأصوَنُ لِلأُصولِ وأحفَظُ لِحُرمةِ الصَّحابةِ مِن وُجوهٍ؛ (أ)أنَّ القاعِدةَ أنَّ المُشَبَّهَ بِالشَّيءِ يَنقُصُ عنه، فَلا يَلْزَمُ مِنَ التَّشبِيهِ الاستِواءُ في [جَمِيعِ] الأحكامِ، ومِن ثَمَّ يَكونُ تَشبِيهُ قَولِهم بِمَقالةِ بَنِي إسرائيلَ مِن بابِ التَّشبِيهِ مع الفارِقِ، لِاتِّفاقِ المَوقِفِ وأُسلوبِ الطَّلَبِ وإنِ اِختَلَفَ مَضمونُ الطَّلَبِ؛ (ب)أنَّهم سَأَلوا التَّبَرُّكَ بِالشَّجَرةِ، ولم يَفعَلوه بِأنفُسِهم، وهذا ليس بِشِركٍ أصغَرَ ولا أكبَرَ لِأنَّ هذا مِمَّا يَجوزُ تَغَيُّرُه في الشَّرائعِ [أيِ الأديَانِ] إجماعًا، وإنَّما المَنهِيُّ عنه مُشابَهةُ المُشرِكِين في الصُّورةِ وإنِ اِختَلَفَتِ الأغراضُ والمقاصِدُ؛ (ت)اِختَلَفَ الناسُ في هذا، فَقَالَ أكثَرُ المُتَقَدِّمِين {طَلَبوا مُجَرَّدَ المُشابَهةِ وهي مَنهِيٌّ عنها ولَيسَتْ بِشِركٍ} وهو رَأيُ الْقَاضِي اِبْنِ الْعَرَبِيِّ وابْنِ ظَفَرٍ وابْنِ تَيْمِيَّةَ والشَّاطِبِيِّ وغَيرِهم، وقالَ بَعضُهم {إنَّه شِركٌ أصغَرُ} وهو رَأيُ جَماعةٍ منهم الشَّيخُ محمد بن عبدالوهاب في كِتابِ (التَّوحِيدُ)، وقالَ بَعضُهم {إنَّه شِركٌ أكبَرُ} وهو رَأيُ جَماعةٍ مِنَ النَّجدِيِّين وغَيرِهم وظاهِرُ كَلامِ اِبْنِ الْقَيِّمِ في (إغَاثَةُ اللَّهْفَانِ)، ولَمَّا نَظَرنا فِيما اِختَلَفوا فيه تَبَيَّنَ لَنا بِالدَّلِيلِ أنَّ الصَّحابةَ رَضِيَ اللهُ عنهم لم يَقَعوا في شِركٍ إطلاقًا ولا في مُحَرَّمٍ، وإنَّما سَأَلوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما يَجوزُ تَشرِيعُه وتَختَلِفُ فيه الشَّرائعُ، وإنَّما أغلَظَ عليهم في الرَّدِّ سَدًّا لِلذَّرائعِ المُؤَدِّيَةِ إلى الشِّركِ في المَآلِ... ثم قالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: إنَّ مَن تَبَرَّكَ بِشَجَرةٍ أو حَجَرٍ ونَحوِهما مِن غَيرِ إذنٍ مِنَ اللهِ فَهو مُشرِكٌ؛ إمَّا شِركًا أكبَرَ إنْ كانَ تَبَرُّكَ تَألِيهٍ وعِبادةٍ أوِ [كانَ] بِاعتِقادِ الاستِقلالِ بِالتَّأثِيرِ [قُلْتُ: تَذَكَّرَ هنا كَلامَ الشَّيخِ

الصومالي حِينَما قالَ {إنَّ المُتَبَرِّكَ بِالشَّجَرِ أوِ الحَجَـرِ أوِ القَبرِ، إنْ كانَ مُعتَقِدًا أنَّه بِتَمَسُّحِه بِهذه الشَّجَرةِ تَتَوَسَّطُ له عند اللهِ وتَشفَعُ له فَهذا اِتِّخاذُ إلَهٍ مع اللهِ وهو شَـركٌ أكبَرُ، وهو الذي كانَ يَعتَقِـدُ أهـلُ الجاهِلِيَّةِ في الأشـجارِ والأحجـارِ الـتي يَعبُـدونها، وفي القُبـورِ الـتي يَتَبَرَّكـون بِهـا}. انتهى]؛ أو أصـغَرَ إنْ كـانَ بِاعتِقـادِ أنَّ اللـهَ أودَعَ فيها قُوَّةَ تَأثِيرٍ مِن غَـيرِ تَألِيـهٍ وهـو مِن شِـركِ الأسـبابِ [قُلْتُ: تَـذَكَّرَ هنـا كَلامَ الشَّـيخِ الصـومالي حِينَمـا قـالَ {ويَكـونُ التَّبَـرُّكُ شِـركًا أصـغَرَ إذا اِتَّخَـذَ المُتَبَـرِّكُ هـذا الشَّيءَ سَبَبًا لِحُصولِ البَرَكةِ مِن غَـيرِ اِعتِقـادِ أنَّه يُقَرِّبُـه إلى اللهِ، بِمَعْنَى أنَّه جَعَلَه سَبَبًا لِلْبَرَكَـةِ فَقَـطْ}. انتهى]؛ أمَّا مَن سَألَ تَشرِيعَ التَّبَرُّكِ في زَمَنِ التَّشرِيعِ وهو خـالٍ مِمَّا ذَكَرناه فَلَم يَقَعْ في شِركٍ إطلاقًا وهو ما صَـدَرَ مِن أبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ ومَن معه رَضِيَ اللهُ عنهم... ثم قـالَ -أيِ الشيخُ الصومالي-: إذا أحَطْتَ عِلمًا بِما سَـبَقَ إيـرادُه وعَرَفتَ أنَّ الحَدِيثَ [يَعنِي حَدِيثَ أبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللهُ عنه] لا دَلِيـلَ فيـه على العُـذرِ بِالجَهـلِ في الشِّـركِ الأكبَرِ، فاعلَمْ أنَّ هنـاك مُعارِضًـا قَطعِيًّا يَـدُلُّ على أنَّه لا يُعـذَرُ أحَـدٌ بِجَهـلٍ ولا بِتَأوِيـلٍ في عِبـادةِ غَـيرِ اللـهِ بَـلِ المُشـرِكُ مُخَلَّدٌ في النـارِ مُحَـرَّمٌ عليـه رائحـةُ الجَنَّةِ؛ (أ)قَولُه تَعالَى {مَّنِ اهْتَـدَى فَإِنَّمَـا يَهْتَـدِي لِنَفْسِـهِ، وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِـلُّ عَلَيْهَـا، وَلَا تَـزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْـرَى، وَمَـا كُنَّا مُعَـذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُـولًا}، وَجْـهُ الاسـتِدلالِ أنَّ التَّقيِيدَ بِالغايَةِ يَقتَضِي أنْ يَكونَ الحُكمُ فِيما وَراءَ الغايَـةِ نَقِيضَ الحُكمِ الـذي قَبْلَهـا، وإلَّا لم تَكُنِ الغايَـةُ غايَـةً، فالمَعنَى {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ أحَدًا قَبْلَ البَعْثَةِ}، فالتَّعـذِيبُ مَنفِيٌّ قَبْـلَ البَعْثَـةِ ومُثبَتٌ بَعْـدَها، وهـو يَسـتَلزِمُ التَّأثِيمَ وانتِفاءَ العُذرِ بَعْدَ البَعْثَةِ؛ (ب){رُّسُلًا مُّبَشِّـرِينَ وَمُنـذِرِينَ لِئَلَّا يَكُـونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْـدَ الرُّسُـلِ}، مَعْنَى الآيَةِ أنَّ حُجَّةَ الخَلقِ تَنتَفِي بَعْدَ بَعْثَةِ الرُّسُلِ، لِأنَّ التَّقيِيدَ

بِالغايَـةِ يَقتَضِـي أنْ يَكـونَ الحُكْمُ فِيمـا وَراءَ الغايَـةِ هـو نَقِيضَ الحُكمِ الـذي قَبْلَهـا، وإلَّا فَلا مَعْنَى لِلتَّقيِيـدِ {بَعْـدَ الرُّسُــلِ}، ولِأنَّ مِن حِكمــةِ الإرســالِ قَطْــعَ الحُجَّةِ مِنَ الناسِ، فَإنْ بَقِيَتْ بَعْدَه كانَ قَـدحًا في الحِكمـةِ، واللَّازِمُ [وَهُوَ هُنَا القَدحُ] باطِلٌ والمَلزومُ مِثلُه [قالَ الشــيخُ ابنُ عثيمين في (شرح العقيدة الواسطية): وإذا بَطَلَ اللَّازِمُ بَطَــلَ المَلــزومُ. انتهى]، والمَقصــودُ أنَّ الآيَــةَ بَيَّنَتْ أنَّ حُجَّةَ الناسِ تَنقَطِعُ بِإرسالِ الرُّسُلِ [قـالَ الشـيخُ محمـدُ بنُ عبـدالوهابِ في (الرسـائلِ الشخصـية): واعلَمـوا أنَّ اللهَ قد جَعَلَ لِلْهِدايَةِ والثَّباتِ أسبابًا، كَمـا جَعَـلَ لِلضَّـلالِ والزَّيغِ أسبابًا، فَمِن ذلك أنَّ اللـهَ سُـبحانَه أنـزَلَ الكِتـابَ وأرسَلَ الرَّسولَ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ما اختَلَفوا فيـه كَمـا قـالَ تَعـالَى {وَمَـا أنزَلْنَـا عَلَيْـكَ الْكِتَـابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيـهِ وَهُـدًى وَرَحْمَـةً لِّقَـوْمٍ يُؤْمِنُـونَ}، فَبِـإنزالِ الكُتُبِ وإرســالِ الرَّســولِ قَطَــعَ العُــذرَ وأقــامَ الحُجَّةَ. انتهى]. انتهى باختصار.

(58)وإذا أرَدْتَ دِراسـةَ مَسـألةِ عَـدَمِ العُـذْرِ بِالجَهـلِ في الشِّركِ الأكبَرِ دِراسةً تَأصِيلِيَّةً فعليكَ بِالكُتُبِ الآتِيَةِ:

(أ)العذر بالجهل تحت المجهر الشـرعي، للشـيخِ مـدحت بن حسن آل فراج، وقد قَدَّمَ لِهذا الكِتابِ كُلٌّ مِنَ الشيخِ اِبنِ جــبرين (عضــو الإفتــاء بالرئاســة العامــة للبحــوث العلميــة والإفتــاء)، والشــيخِ عبدِاللــه الغنيمــان (رئيس قسم العقيدة بالدراسات العليا بالجامعة الإسـلامية في المدينة المنورة)، والشيخِ المُحَدِّثِ عبدِالله السـعد. وقـد قالَ الشيخُ اِبنُ جبرين في تَقدِيمِه: هذه الرســالةُ أَوْفَى ما كُتِبَ في هذا البابِ. انتهى.

(ب)**عارِض الجهل وأثره على أحكام الاعتقـاد عنـد أهـل السـنة والجماعة**، للشـيخ أبي العُلا بن راشـد بن أبي العُلا، وقد راجَـعَ هـذا الكتـابَ وقَـدَّمَ لـه وقَرَّظَـه الشـيخُ صـالح الفـوزان (عضـو هيئـة كِبـار العلمـاء بالـديار السـعودية، وعضـو اللجنـة الدائمـة للبحـوث العلميـة والإفتاء).

(ت)**بـراءة الشـيخَين مِن إعـذار الجـاهلِين بتوحيـد رب العالمين**، للشيخِ بدر بن علي بن طامي العتيـبي، وهـذا الكتابُ تحقيقٌ لِمَذهَبِ شيخَيِ الإسلامِ الإمـامِ **ابنِ تيميـةَ** والإمامِ **محمد بنِ عبدالوهاب** في مسألةِ العذرِ بالجهلِ.

(ث)**البيـانُ والإشـهارُ في كَشْـفِ زَيْـغِ مَن تَوَقَّفَ في تكفيرِ المُشرِكِين والكفارِ، مِن كلامِ شيخَيِ الإسـلامِ ابنِ تيميـةَ وابنِ عبـدِالوهاب في تكفـيرِ المُعَيَّنِ والعُـذرِ بالجهلِ**، للشيخ عبدالله الغليفي.

(ج)**المختصـر المفيـد في عقائـد أئمـة التوحيد**، للشـيخ مدحت بن حسن آل فراج، وهـذا الكتـاب من أَجْمَـعِ كُتُبِ العقيدةِ وأَحْسَنِها، ومِن موضـوعاتِ هـذا الكتـابِ مـا هـو خـاصٌّ بمسـألةِ العُـذْرِ بالجهـلِ في الشِّـركِ الأكـبرِ، وأنـا أُوصِي -بمُنْتَهَى الشِّدَّة- بِدِرَاسَةِ هذا الكِتـابِ. وقـد قَـدَّمَ لهذا الكتابِ الشـيخُ المُحَـدِّثُ عبدُاللـه السـعد وقـالَ في تقديمِه: وهو كِتابٌ **قَيِّمٌ ومُفِيدٌ جدًّا**... هذا الكتابُ يَتَحَدَّثُ عن أُصولِ الدِّينِ وقواعدِ المِلَّةِ، ففي هـذا الكتـابِ بَيَـانٌ لِحقيقةِ الإسلامِ والإيمانِ وأركانِه، كمـا أنَّه فيـه توضـيحٌ لأَصْلِ الأُصولِ وهـو التوحيـدُ، ونَـواقِضِ ومُفسِـداتِ هـذا الأَصْلِ مِنَ الشِّركِ وأقسامِه والكُفرِ وأنواعِـه، ومـا يَتْبَـعُ ذلـك مِنَ المُـوالاةِ والمُعـاداةِ في ذلـك، والـبراءةِ مِنَ الشِّركِ وأَهْلِه، وصِفَةِ الطاغوتِ والكُفرِ به، وإفـرادِ اللـهِ

بالطاعةِ، وتحكيمِ شـريعتِه، والجهـادِ لتحقيـقِ ذلـك، ومـا يَتْبَـعُ ذلـك مِنَ الهِجـرةِ مِن دارِ الكفـرِ إلى دارِ الإسـلامِ، وبَيَـانُ الفَـرْقِ بين الـدَّارَيْنِ (دارِ الإسـلامِ ودارِ الكفـرِ)، وغَيرُ ذلك مِنَ القَضـايَا الكُلِّيَّةِ والمسـائلِ المَصِـيرِيَّةِ، ولا يَخْفَى أهمِيَّةُ ذلك كُلِّه، لأنَّ الإسلامَ لا يَتَحَقَّقُ إلَّا بمَعرفةِ ذلك والعَمَلِ به... في هذا الكِتَابِ بَيَانٌ لكثـيرٍ مِنَ الشُّـبَهِ التي وَقَعَ فيها مَن ضَلَّ عنِ الطريقِ المسـتقيمِ، وَرَدُّهـا بالأدِلَّةِ مِنَ الكِتـابِ والسُّـنَّةِ وإجمـاعِ القُـرُونِ المُفَضَّـلةِ. انتهى.

تَمَّ الجُزءُ الرابِعُ بِحَمدِ اللَّهِ وَتَوفِيقِهِ

الفَقِيرُ إلى عَفْوِ رَبِّهِ

أَبُو ذَرٍّ التَّوحِيدِي

AbuDharrAlTawhidi@protonmail.com